

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د)

شعبة: العلوم الإسلامية

تخصص: معاملات مالية معاصرة

موسومة بـ:

## المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية والثورة الرقمية

تحت إشراف: أ.د. عز الدين عبد الدائم

من إعداد الطالب: توفيق زكري

تاريخ المناقشة: ...../...../.....

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
أ.د عز الدين عبد الدائم	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا
			مناقشا
			مناقشا
			مناقشا

الموسم الجامعي: 1446 - 1447 هـ / 2024 - 2025 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

أهدي هذا البحث المتواضع إلى:

+ الوالدين الكريمين والأبوين الغاليين، وأقول: ﴿رَبِّ أَرْحَمَهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

+ زوجتي العزيزة: أم عبد الإله؛ على صبرها، وسعة صدرها.

+ أولادي: عبد الرحمن وعبد الإله وعبد الرحيم وصبية وسهيل.

+ إخواني الكرام، وأخواتي الطيبات، وأخص منهم:

\* أخي العزيز: "سليمان" الذي حبب إليّ العلم والمطالعة صغيراً، وفقه الله لكل خير.

\* أخي الغالي: "بلال" وزوجته الكريمة "أم إيلاف" اللذين فتحا لي قلوبهما، قبل باب

بيتهما العامر في دولة قطر، جزاهما الله خيراً.

+ جميع الأصحاب والأحباب، وطُلاب العلم؛ الذين همُّهم رضا ربهم، وصلاح أمّتهم.

# ننشكر و نعرفان

عملاً بقول نبينا ﷺ: "من لم يشكر الناس؛ لم يشكر الله" أتوجه بالشكر الجزيل والدعاء بالجميل لـ:

المشرف على الرسالة، الأستاذ الدكتور: عز الدين عبد الدائم؛ فقد كان نعم المعلم، ونعم الموجه، كما غمرني بحسن خلقه، ورفيع أدبه.

هيئة التدريس، ورئيس قسم العلوم الإسلامية بجامعة محمد بوضياف -المسيلة- على تعاونهم الدائم وأخلاقهم الكريمة.

القائمين على مكتبة قطر الوطنية؛ لما وجدت منهم من تسهيلات كبيرة، وخدمات راقية.

كما لا يفوتني التوجه بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة، التي لم تدخر جهداً في الاطلاع على هذا البحث المتواضع، جزاهم الله عني، وعن العلم خير الجزاء.

والشكر موصول إلى كل من أعانني بتوجيه، أو أرشدني بتنبيه، أو يسر لي سبيل البحث.

ولست وأيمُ الله للحقِّ ببخّاس

لرأجٍ لرحمتهم ربّ الجنّ والناس

لمن ذكرتُ عليّ حقُّ لستُ أجهله

واني وإن لم أوفِّ القومَ حقَّهُم

مُقَدِّمَةٌ

## مُقَدِّمَةٌ

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله؛ وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله؛ صلّى الله عليه، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ؕ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران/ 102]

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَوَحْدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ؕ

وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ؕ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء/ 01]

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ

وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: 70-71]

أمّا بعد:

فمن أعظم نعم الله جل جلاله على عباده أن أكمل لهم الدين وأتمّ عليهم النعمة، وهداهم لهذه الشريعة الغراء والملة الحنيفية السمحاء؛ قال جل جلاله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ

نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة/ 03]

ألا وإنّ من مظاهر كمال هذا الدين؛ عدل أحكامه، وصدق أخباره، واستيعاب تشريعاته لشتى جوانب الحياة، ومعالجتها لمختلف ما يعرض للناس من قضايا ونوازل؛ مهما تجددت الحوادث، وتطوّرت الحياة،

وكلّما تغيّرت الظروف والأحوال: قال سبحانه: ﴿وَمَتَّ كَلِمَاتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾  
**وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴿١١٥﴾ [هود/115] أي: صدقًا في الأخبار، وعدلًا في الأحكام.

ومن العلوم المباركة التي تجلّت فيها إذ يجد الناظر في هذا العلم المبارك أنّه يتكوّن من بابين رئيسين: باب العبادات، وباب المعاملات؛ فالأول منهما ينظّم علاقة العبد بربه جل جلاله، والثاني يربّب علاقة العباد فيما بينهم.

وقد اهتمّ فقهاء الإسلام وعلماء الشريعة بباب المعاملات عناية كبيرة منذ بداية التدوين في علم الفقه - بل قبل ذلك - واستمرت عنايتهم بهذا العلم حتى عصرنا الحاضر؛ والذي استجدّت فيه قضايا معاصرة، وظهرت فيه نوازل كثيرة خاصّة فيما يتعلّق بمعاملات الناس وتصرفاتهم؛ ومرجع ذلك ومردّه لتطوّر أساليب الحياة، وتغيّر وسائل وأدوات التواصل بينهم.

ومن أهمّ القضايا المعاصرة وأبرز النوازل المستجدّة في باب المعاملات الماليّة المعاصرة: قضية استخدام الوسائل التقنيّة الحديثة وتوظيف التكنولوجيات الرقمية المتطورة في المجال الماليّ والمصرفيّ عمومًا، وفي المصارف والبنوك الإسلاميّة على وجه الخصوص.

وبناءً على ما سبق ذكره، وحرصًا من الباحث على المشاركة في تقديم إضافة - ولو يسيرة - في دراسة هذه النازلة، وبمّث هذه المسألة المعاصرة تأتي هذه الأطروحة الموسومة بـ:

### "المصارف الإسلاميّة، وتحديات التكنولوجيا الماليّة والثورة الرقمية"

لتسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه المصارف الإسلاميّة في ظلّ التوجّه العالميّ نحو التكنولوجيات الماليّة والتحوّلات الرقمية، مع الحرص على تناول هذا الموضوع من مختلف جوانبه: الشرعيّة والتقنيّة والاستشراقيّة.

أولاً - أهمية موضوع البحث: تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال جملة من الأمور:

1- ارتباطه بجانب مهمّ، وقطاع حيويّ له تأثير كبير في حياة الناس ومعاملاتهم؛ ألا وهو: مجال المصارف والبنوك الإسلاميّة.

2- التوجّه العالميّ لاعتماد التقنيّات الرقميّة والتكنولوجيات الحديثة في كلّ القطاعات، وفي مقدّماتها: القطاع الماليّ والمصرفيّ.

3- الحاجة الماسّة إلى تجلية كثير من المسائل الشرعيّة المتعلّقة بهذه النازلة والقضيّة المعاصرة؛ خاصّة وأنّ المسائل المتفرّعة عن هذه النازلة مسائل عمليّة، ومما تعمّ به البلوى.

4- العناية الكبيرة والاهتمام البالغ من المراكز البحثيّة<sup>1</sup> وكلّيّات الجامعات يبحث هذا الموضوع، وإدراجه ضمن المقرّرات الدّراسيّة، بل وحتى فتح المجال للتخصّص فيه في الدّراسات العليا.<sup>2</sup>

5- ومما يدلّ كذلك على أهميّة موضوع البحث؛ أنّه عُقدت في السنوات الأخيرة عدّة مؤتمرات وملتقيات دوليّة ومحليّة لمناقشة وبحث القضايا والمستجدّات والنوازل المتعلّقة بالتكنولوجيات الماليّة الرقميّة، منها على سبيل المثال:

- مؤتمر الدّوحة الثامن للمال الإسلاميّ؛ تحت عنوان: "التكنولوجيا الماليّة الرقميّة واللامركزيّة" والذي عُقد بالدوحة؛ عاصمة دولة قطر، بتاريخ: 15-03-2022م، وكانت محاور المؤتمر الأربعة تدور حول التكنولوجيا الماليّة الرقميّة.

<sup>1</sup> أوصى المشاركون في مؤتمر الدّوحة للمال الإسلاميّ بإنشاء مركز علميّ للتكنولوجيا الماليّة، ودعوا الجامعات لإدراج تخصّصات التكنولوجيا الماليّة الرقميّة ضمن مناهجها العلمية، يُنظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/3/16> تاريخ التصفح: 20-01-2025م.

<sup>2</sup> على سبيل المثال: في إعلان مسابقة الدكتوراه بالمدرسة العليا للقرآن الكريم بجامع الجزائر؛ فُتح المجال للتخصّص في التكنولوجيا الماليّة، تحت عنوان: "التكنولوجيا الماليّة والمعرفية الإسلاميّة" يُنظر: <https://www.eldjazaireldjadida.dz> تاريخ التصفح: 09-07-2024م.

- المؤتمر الدولي الأول للتكنولوجيا المالية Fintec23 والموسوم بـ: "صناعة التكنولوجيا المالية في مواجهة تحديات الشمول المالي ورهانات الاستقرار المالي" والذي نظّمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة فرحات عباس، بولاية سطيف بتاريخ: 4،3 ماي 2023م<sup>1</sup>.

- الملتقى الوطني الموسوم بـ: "الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية" والذي نظّمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي، بولاية الشلف بتاريخ: 02 ديسمبر 2024م<sup>2</sup>.

- ومن المؤتمرات الدولية التي سُنّعت قريبا -إن شاء الله- في الجزائر حول هذا الموضوع: مؤتمر تيازة الدولي للمالية الإسلامية تحت عنوان: "التكنولوجيا المالية في الجزائر؛ تحديات الواقع وآفاق المستقبل"<sup>3</sup>.

### ثانيا-أسباب اختيار موضوع البحث:

يرجع اختياري لهذا الموضوع إلى سببين رئيسيين:

1- سبب ذاتي: وهو ميول الباحث إلى دراسة المسائل النازلة، وشغفه ببحث القضايا المالية المعاصرة.

2- سبب موضوعي: وهو عدم وجود دراسة متكاملة في موضوع البحث<sup>4</sup>؛ ولذلك رغب الباحث في جمع شتات هذا الموضوع، ودراسته وفق المنهجية العلمية المتقرّرة.

### ثالثا-أهداف البحث:

أراد الباحث من خلال الكتابة في هذا الموضوع تحقيق مجموعة من الأهداف؛ من أهمّها:

<sup>1</sup> يُنظر تفاصيل أكثر على الرابط: <https://arabe.univ-setif.dz/articles/935> تاريخ التصفح: 20-01-2025م.

<sup>2</sup> يُنظر تفاصيل أكثر على الرابط: <https://www.univ-chlef.dz/FSECSG/?p=8486> تاريخ التصفح: 20-01-2025م.

<sup>3</sup> يُنظر: إعلان المؤتمر على الرابط: <https://ar.cu-tipaza.dz> تاريخ التصفح: 20-01-2025م.

<sup>4</sup> وسيأتي تفصيل ذلك في عنصر: الدراسات السابقة.

- 1- محاولة تقديم بحث شامل، ودراسة تأصيلية تلّم وتجمع أهم ما يتعلّق بقضايا التكنولوجيا الماليّة والتقنيّات الرقميّة؛ خاصّة ما كان منها مرتبطا بالصناعة الماليّة الإسلاميّة.
- 2- رغبة الباحث في أن تكون هذه الأطروحة أرضيّة ينطلق منها من أراد التوسّع في بحث ودراسة المسائل التي لها ارتباط وصلة بهذه النازلة، والقضيّة المعاصرة.
- 3- الإسهام -ولو بشيء يسير- في ترقية الصيرفة الإسلاميّة؛ من خلال بيان أهمّ الأحكام الشرعيّة للتكنولوجيا الماليّة، واقتراح جملة من الاستراتيجيّات على المصارف الإسلاميّة لمواجهة التحدّيات التي فرضها التحوّل الرقميّ والتكنولوجيّ في الساحة الماليّة العالميّة.
- 4- عرض بعض التجارب الناجحة في الاستفادة من التكنولوجيّات الحديثة في الخدمات والمعاملات المصرفيّة؛ حتى تكون نماذج لباقي المصارف والمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة.
- 5- محاولة تحديد وذكر أهمّ المعايير والضوابط والأسس الشرعيّة للتكنولوجيا الماليّة الرقميّة.
- 6- بيان عظمة دين الإسلام في شموليّته ومعالجته لكل القضايا والنوازل؛ وذلك لما تميّزت به مصادر أحكامه من المرونة، وقواعده من الإحكام، ومقاصده من الدقّة والانتظام.

#### رابعاً- إشكالية موضوع البحث:

لاشكّ أن التكنولوجيا الماليّة الرقميّة تعدّ من أهمّ النوازل المعاصرة، ومن أبرز القضايا المستجدة في باب المعاملات الماليّة، وبالتحديد في مجال المعاملات والخدمات المصرفيّة. وقد نتج عن التطور الكبير، والتقدّم الهائل في التقنيات الماليّة، والتكنولوجيات الرقمية؛ تغيّر طبيعة المعاملات والخدمات التي تباشرها المصارف والبنوك بصفة عامّة، والمصارف الإسلاميّة على وجه الخصوص. وبناء على ذلك؛ يحاول البحث الإجابة عن إشكاليّة رئيسيّة؛ تندرج تحتها مجموعة من الإشكاليّات الفرعيّة كما يلي:

1- الإشكالية الرئيسية: ما هي أهم التحدّيات التي أفرزتها التحولات الرقمية والتطورات التكنولوجية في الساحة المالية العالمية على مستوى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؟ وما هي الأحكام والضوابط الشرعية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الرقمية؟

2- الإشكاليات الفرعية: ويتفرّع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الإشكاليات الفرعية، منها:

- ما هو واقع المصارف الإسلامية في ظلّ التكنولوجيا المالية الرقمية؟
- ما هي أنواع التحدّيات التي تواجه المصارف الإسلامية؟
- ما هي استراتيجيات المصارف الإسلامية في مواجهة هذه المخاطر، والتصديّ لهذه التحدّيات؟
- هل هناك محاولات جادة، وخطوات عملية لتأسيس تكنولوجيا مالية إسلامية؟
- هل توجد تجارب ناجحة في تبنيّ التحول الرقمي، وتوظيف التكنولوجيا المالية في الخدمات والمعاملات المصرفية؟

خامسا- المناهج المعتمدة في البحث:

اقتضت طبيعة موضوع البحث الجمع بين ثلاثة مناهج؛ وهي:

- المنهج الوصفيّ: حيث استعمل الباحث هذا المنهج في ضبط مفهوم المصطلحات، وما شابه ذلك.
- والمنهج التحليليّ: ويستعمل في تحليل المفاهيم وشرحها، وتحديد قيودها وشروطها، وما شابه ذلك.
- والمنهج المقارن: واستعمله الباحث في المسائل الخلافية، وفي المقارنة بين البنوك الربوية والمصارف الإسلامية، وما شابه ذلك من المسائل.

سادسا- الدّراسات السابقة في موضوع البحث:

بالرغم من الأهمية البالغة لهذا الموضوع؛ فقد لاحظ الباحث - بعد بذل الوسع والاجتهاد في البحث والتنقيب في الكثير من المراجع والمواقع، وسؤال المختصين في المعاملات المالية المعاصرة- أنّ البحوث والدراسات في هذا الموضوع قليلة وشحيحة جداً؛ خاصة تلك التي تعني ببحث ودراسة الجوانب الشرعية. وقد لاحظ الباحث كذلك أنّ معظم الكتابات والبحوث السابقة في هذا الموضوع عبارة عن مقالات وأوراق بحثية، وأغلبها يفتقر إلى التأصيل والدقة والشمولية، ولا توجد - في حدود علم الباحث، وما توصل إليه بعد البحث- كتبٌ ورسائل اعتنت بجمع مسائل هذا البحث، وضمّ الجزئيات المتعلقة بهذه النازلة ودراستها دراسة تأصيلية، وفق منهجية علمية منضبطة.

ولعلّ من أقرب الرسائل والمقالات والبحوث لموضوع الأطروحة، والتي يمكن اعتبارها وعدّها كدراسات سابقة في هذا الموضوع:

### 1- الرسائل الأكاديمية: وقف الباحث بعد بحث وتنقيب في المكتبات ومعارض الكتاب، ومحركات

البحث وسؤال المختصين على رسالتين علميتين لهما علاقة كبيرة بموضوع البحث؛ وهما:  
 رسالة دكتوراه للباحث المرزوقي، أحمد صالح محمد حسن، بعنوان: "التمويل الرقمي - دراسة نظرية تطبيقية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية"<sup>1</sup> من إصدار: مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل بجامعة الشارقة، طبعت أول طبعة سنة: 1440هـ الموافق لـ: 2019م.

رسالة دكتوراه أخرى نُوقشت بجامعة إربد بالأردن بعنوان: "التحوّل الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن - دراسة تحليلية من منظور إسلامي - للطالبة: مها خليل شحادة.

الفرق بين دراستي وهاتين الدراستين: يمكن باختصار بيان أهم ما يميّز هذا البحث عن الدراستين السابقتين فيما يلي:

1 بذل الباحث جهداً كبيراً من أجل الحصول على هذا المرجع؛ ولم يتيسر له ذلك إلا وهو في المراحل الأخيرة من كتابة هذه الرسالة؛ وذلك بعد التواصل مع الدكتور: ياسر حسن الحوسني في مركز الشارقة للاقتصاد الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة - وهو المركز الذي طبعت فيه هذه الرسالة- فتكرّم -جزاه الله خيراً- بإرسال نسخة منها.

أ- الدِّراسة الأولى للدكتور المرزوقي، دراسة ممتازة تناولت موضوع التمويل الرقميِّ عُموماً، دون التركيز على جانب التحدّيات التي نتجت عن التحوُّل الرقميِّ في القطاع الماليِّ والمصرفيِّ، إلا في جوانب يسيرة، أمّا الدِّراسة التي بين أيدينا فقد تناولت مختلف التحدّيات التي تواجه المصارف الإسلاميّة بشكلٍ مفصّل، مع ذكر جملة من الحلول والاستراتيجيّات لهذه المخاطر والتحدّيات.

ومما يميّز دراسة الدكتور المرزوقي؛ العناية ببحث الجانب الشرعي للتمويل الرقميِّ؛ حيث استفاد الباحث منها في هذا الجانب.

ب- أما الدِّراسة الثانية للدكتورة مها شحادة؛ فقد كانت دراسة مُجملة في غالب مباحثها وجزئياتها، ولم تستوعب كثيراً من الجزئيات والمسائل المتعلّقة بهذا الموضوع، كما أنّها اقتصرت على التحوُّل الرقميِّ في دولة الأردن دون غيرها، لكن رغم ذلك فقد استفاد منها الباحث في جانب الدراسة الشرعيّة، وطريقة تناول بعض المسائل والجزئيات.

2- **المقالات والأوراق البحثية:** أمّا المقالات والبحوث في موضوع التكنولوجيا الماليّة الرقميّة فهي كثيرة ومتنوّعة، ومن أقربها لموضوع البحث:

أ- مقال للدكتورة مها خليل شحادة؛ حُكِّم ونُشر في مجلّة بيت المشورة القطريّة بعنوان: "التحوُّل الرقميِّ والتكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة، دراسة في المصالح والمفاسد".

ب- مقال الدكتور محي الدين القرّه داغي؛ المقدم ضمن أبحاث الملتقى الخامس للمال الإسلاميِّ بدولة قطر والموسوم بـ: "التمويل الإسلاميِّ والعالم الرقميِّ" والذي يحمل عنوان: "المصارف الإلكترونيّة والرقميّة، -آثارها ومخاطرها الشرعيّة وغيرها- دراسة فقهيّة اقتصاديّة، مع مقترحات عملية لإنشاء مصرف إسلاميِّ إلكترونيِّ رقميِّ".

ت- مقال الدكتور مراد بوضاية؛ والموسوم بـ: "المصارف الإسلاميّة الرقميّة - نظرة مقاصدية-حُكِّم ونُشر بمجلّة المشورة القطريّة.

وهذه المقالات الثلاثة من أحسن المقالات التي كُتبت في موضوع التكنولوجيا المالية الرقمية في المصارف الإسلامية؛ لكن -وكما هو معلوم- أنّ المقال يتميز بالتركيز على جانب معين، ولا يمكن أن يحيط بكلّ تفاصيل موضوع التحوّل الرقمي، والتكنولوجيا المالية.

ث- مقالات الملتقى الوطني الموسوم بـ: "التكنولوجيا المالية الإسلامية"، والذي نظّمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجليلي اليابس بولاية سيدي بلعباس، وقد جُمعت وطُبعت طبعةً أولى سنة 2022م، في "دار ألفا للوثائق" بقسنطينة، في كتاب بعنوان: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، تحت إشراف الدكتور: قادري علاء الدين.

ملاحظات عامة حول المقالات والأوراق البحثية: الملاحظ على أغلب المقالات التي رجع إليها الباحث؛ بما له علاقة مباشرة بموضوع الأطروحة جملة من الأمور:

- القصور الكبير في دراسة المسائل المتعلقة بهذا الموضوع؛ خاصة في جوانبه الشرعية.
- السطحية في تناول المسائل، مع غياب الدقة في التحليل.
- ضعف المنهجية العلمية في المناقشة والاستنتاج.

3- **الملتقيات والمؤتمرات:** بما أنّ موضوع البحث من النوازل المعاصرة والقضايا المستجدة؛ فقد عُقدت حوله عدّة ملتقيات ومؤتمرات وندوات محلية ودولية<sup>1</sup>، وقد استفاد الباحث كثيرا من الأوراق البحثية المقدمة في هذه الملتقيات في إثراء هذا البحث، كما استفاد كذلك من المحاور المبحوثة في هذه الملتقيات؛ في وضع وضبط خطة البحث؛ خاصة مع تشعب الجزئيات والمسائل التي تندرج ضمن هذا الموضوع الواسع.

سابعا- **صعوبات وعوائق البحث:** اعترض الباحث مجموعة من الصعوبات والمشاكل والعوائق؛ ومن أهمّها:

<sup>1</sup> تقدّم ذكر بعض هذه الملتقيات والمؤتمرات في عنصر: أهمية موضوع البحث.

- 1- تشعب وكثرة تفاصيل الموضوع، وصعوبة ضبط خطة تجمع شتات مسأله، ومختلف عناصره.
- 2- قلة المراجع وشح المادة العلمية في كثير من جزئيات البحث؛ خاصة الجانب الشرعي في الموضوع<sup>1</sup>.
- 3- كثير من المراجع في موضوع البحث مكتوبة باللغات الأجنبية؛ وبالخصوص اللغة الإنجليزية.
- 4- ومن الصعوبات والعوائق التي عانى منها الباحث كثيرا؛ كثرة الجوانب التكنولوجية والتقنية في البحث؛ وما يتطلب ذلك من بحث دقيق، ورجوع إلى مراجع متخصصة، وسؤال للخبراء، وغير ذلك.

### ثامنا- منهجية كتابة البحث:

إضافة إلى الأمور المنهجية المعتمدة في كتابة البحوث الأكاديمية، فقد حرص الباحث في رسالته على ما يلي:

#### 1- في كتابة الآيات القرآنية:

- كتابة الآيات بالرسم العثماني، وبرواية حفص عن عاصم بواسطة تطبيق مصحف المدينة للنشر الحاسوبي.
- ذكر اسم السورة وأرقام الآيات في صلب البحث، بعد الآية مباشرة.
- 2- في تخريج الأحاديث النبوية:

<sup>1</sup> وحرصًا من الباحث للحصول على المراجع فقد سافر إلى دولة قطر (مرتين) واستفاد من المراجع الموجودة في مكتبة قطر الوطنية، وسافر كذلك إلى جمهورية مصر، كما حرص على الحصول على آخر ما صدر من المراجع في موضوع الرسالة من خلال زيارة المعارض الدولية للكتاب في كل من الجزائر والقاهرة (عدة مرات) وقام الباحث كذلك بمراسلة بعض المراكز والمجلات المتخصصة في إصدار البحوث في الاقتصاد الإسلامي؛ منها: مركز الشارقة للاقتصاد والتمويل الإسلامي، ومجلة دار المشورة القطرية وغيرها.

أكتفي بتخريجها من الصحيحين أو أحدهما، فإن لم يكن الحديث في الصحيحين أعزوه إلى موضعه في باقي كتب ودواوين السنّة، مع الإشارة إلى درجته بالرجوع لأهل الاختصاص في ذلك.

**3- من حيث الاختصار أو التوسّع:** حرص الباحث على عدم التوسّع في شرح وتفصيل المسائل، والاقتصار على ما تتّضح به المعاني ويظهر به المقصود؛ حتى لا يكثر الحشو في الرسالة، ويزيد حجم البحث دون فائدة ومن غير طائل.

**4- شرح وبيان معاني الألفاظ والمصطلحات:** ركّز الباحث على بيان معاني الألفاظ والمصطلحات الرئيسيّة المتعلّقة بموضوع البحث من الناحيتين اللّغويّة والاصطلاحية، دون غيرها من المصطلحات التي وردت في العناوين في ثنايا البحث؛ وذلك لكون أكثرها مصطلحات وألفاظ حديثة، أو ترجمات لألفاظ ومصطلحات أجنبيّة؛ مثل: مصطلحي: التكنولوجيا وسلاسل الكتل وما شابهها.

**5- التعامل مع المصطلحات التقنيّة الحديثة:** بما أنّ البحث قد تضمّن مجموعة لا بأس بها من المصطلحات التقنيّة والتكنولوجيّة الحديثة؛ فإنّ الباحث حرص على:

- ذكر أسماء المصطلحات الحديثة باللغة الإنجليزيّة؛ لكون كثير منها ترجمة حرفيّة، أو مقارنة للفظ باللغة الإنجليزيّة، ولكون أكثر الباحثين والمتخصّصين يجمعون أثناء ذكر هذه الكلمات بين المصطلحين: العربيّ والإنجليزيّ.

- حاول الباحث أن يسلك في بيان مفهوم المصطلحات التقنيّة والحديثة منهجًا واحدًا؛ إذ ينقل مجموعة من التعريفات والمفاهيم، ثمّ يحاول تحليلها واستخلاص تعريف مختار وجامع.

- اقتصر الباحث في كثير من المصطلحات التقنيّة على المعنى الاصطلاحيّ والتقنيّ دون ذكر المعنى اللّغويّ؛ لكون أصلها غير عربيّ، أو لأنها مركّبة من عدّة مصطلحات.

**6- الأشكال والجداول التوضيحيّة:** حرص الباحث على أن يُثري البحث بمجموعة من الأشكال والجداول التوضيحيّة؛ لكون طبيعة البحث تستدعي ذلك.

7- **فهارس الرسالة:** بالإضافة إلى فهارس الآيات، والأحاديث، والمراجع؛ حرص الباحث على ذكر بعض الفهارس الكاشفة لأهم مضامين البحث؛ مثل: فهرس الجداول، وفهرس الأشكال، وغيرها.

8- **طريقة ترتيب المصادر والمراجع:** قمت بترتيب المصادر والمراجع في آخر البحث ترتيباً ألفبائياً، دون تصنيفها حسب العلوم والفنون.

9- **المراجع الأجنبية:** نظراً لتوفر كثير من المقالات والكتب باللغة الإنجليزية في موضوع الرسالة؛ فقد حرص الباحث على الرجوع إلى بعضها والإفادة منها؛ لإثراء موضوع البحث، والتنوع في المراجع.

### تاسعا-الخطة العامة لموضوع البحث:

قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة وعرض وخاتمة.

أما المقدمة، فبيّنت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهداف الكتابة فيه، ثمّ حدّدت إشكالية موضوع البحث، والمناهج المعتمدة في البحث، وحاولت ذكر أبرز الدراسات السابقة في الموضوع، وبعدها تطرّقت لبيان صعوبات وعوائق البحث ووضّحت بعض المسائل المتعلقة بمنهجية كتابة البحث، وختمت المقدمة بذكر الخطة العامة للبحث.

أما العرض، فقد قسّمته إلى أربعة فصول؛ فصل تمهيدّي وثلاثة فصول بعده.

**الفصل التمهيدي:** حُصّص للإطار المفاهيمي لمفردات الرسالة؛ وهو بمثابة المدخل لغيره من فصول ومباحث الرسالة.

**والفصل الأول** تناولت فيه: الأحكام والضوابط الشرعية للتكنولوجيا المالية الرقمية.

**وفي الفصل الثاني** تناولت: أهمّ التحدّيات التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية.

وفي الفصل الثالث -والأخير- تطرقت للتكنولوجيا المالية الإسلامية، مع ذكر بعض النماذج والتجارب الناجحة في هذا المجال.

وختمت البحث بذكر أهم نتائج البحث، وجملة من التوصيات.

## الفصل التمهيديّ

مدخل عامّ للتعريف بمصطلحات البحث الأساسيّة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المصارف الإسلاميّة، مفهومها، نشأتها، خصائصها وأهدافها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة والمصارف الإسلاميّة

المطلب الثاني: نشأة المصارف الإسلاميّة وتطوّرها

المطلب الثالث: خصائص المصارف الإسلاميّة وأهدافها

المبحث الثاني: التكنولوجيا الماليّة، مفهومها، نشأتها، خصائصها ومجالاتها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا الماليّة وأهمّيّتها

المطلب الثاني: نشأة التكنولوجيا الماليّة وتطوّرها

المطلب الثالث: خصائص التكنولوجيا الماليّة ومجالاتها

المبحث الثالث: الرّقمنة، مفهومها، أهمّيّتها، والعلاقة بينها وبين التكنولوجيا الماليّة، وفيه ثلاثة

مطالب:

المطلب الأوّل: مفهوم الرّقمنة والتحوّل الرقميّ، والفرق بينهما

المطلب الثاني: أهمّيّة وفوائد التحوّل الرقميّ، وخصائص الرّقمنة

المطلب الثالث: دوافع رقمنة القطاع المصرفيّ، والعلاقة بين الرّقمنة والتكنولوجيا الماليّة

## تمهيد

قبل الخوض في غمار وتفصيل المسائل والقضايا المتعلقة بهذا البحث، لا بدّ أن يُمهّد لذلك بمدخل عام يتّم فيه بيان مفهوم المصطلحات الأساسيّة المكوّنة لعنوان هذه الدّراسة، والمتمثلة في: الصيرفة والمصارف الإسلاميّة، وكذلك التكنولوجيا الماليّة، والرقمنة والتحوّل الرقمي.

ومع بيان مفهوم هذه المصطلحات؛ لا بدّ من ذكر ما يتعلق بنشأتها وأهم خصائصها، وكذلك أهميتها. ومن الجوانب المهمّة التي لا ينبغي إغفالها؛ ذكر أهم المجالات التي توظف وتستخدم فيها التكنولوجيا الماليّة الرقمية في القطاع المالي والمصرفي.

ولابدّ كذلك من التطرّق لمسألة مهمّة؛ ألا وهي: تحديد العلاقة بين التكنولوجيا الماليّة والرقمنة والتحوّل الرقمي.

وحتى يغطّي الباحث هذه الجوانب المهمّة، ويتناول هذه المسائل المهمّة للخوض في صلب الدّراسة؛ قام بتقسيم هذا الفصل التمهيدي إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

## المبحث الأول

المصارف الإسلامية، مفهومها، نشأتها، خصائصها وأهدافها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة والمصارف الإسلامية، وفيه فرعان:

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة

الفرع الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية

المطلب الثاني: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها، وفيه فرعان:

الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية

الفرع الثاني: تطور المصارف الإسلامية

المطلب الثالث: خصائص المصارف الإسلامية وأهدافها، وفيه فرعان:

الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية، والفرق بينها وبين البنوك الربوية.

الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية

## المبحث الأول

### المصارف الإسلامية، مفهومها، نشأتها، خصائصها وأهدافها

يتناول هذا المبحث بيان حقيقة ومفهوم المصارف الإسلامية وتحديد تاريخ ظهورها ونشأتها، ثم بيان جانب مهمّ؛ ألا وهو ذكر خصائصها والأهداف التي أسست لتحقيقها، وقد جاءت هذه المبحث في ثلاثة مطالب:

## المطلب الأول

### مفهوم الصيرفة، والمصارف الإسلامية

نتناول في هذه المطلب مفهوم الصيرفة من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، مع بيان العلاقة بينهما، ثم ننتقل بعد ذلك لتعريف المصارف عمومًا والمصارف الإسلامية بوجه الخصوص، وذلك في الفرعين المواليين:

### الفرع الأول: مفهوم الصيرفة

أولاً- لغة: الصيرفة لغة: مشتقة من الصرّف، من باب ضرب؛ وهو فضل الدرهم على الدرهم، والدينار على الدينار؛ لأنّ كلّ واحد منهما يُصرف عن قيمة صاحبه.

والصرف: بيع الذهب بالفضة، ويُقال: صرفت الدراهم بالدينار، وبين الدرهمين صرفاً، أي: فضل؛ لجودة فضة أحدهما.

قال الخليل بن أحمد (174هـ): الصَّرْفُ فضل الدِّرْهِمِ على الدِّرْهِمِ في القيمة، ومعنى الصرف عندنا أنه شيءٌ صُرِفَ إلى شيءٍ؛ كأنَّ الدينار رجع إلى الدراهم، أي: رجع إليها، إذا أخذت بدله، قال (أي: الخليل): ومنه اشتُقَّ اسم الصَّيرِفِيِّ لتصرفه أحدهما إلى الآخر<sup>1</sup>.

ويُطلق الصَّرْفُ على معانٍ أخرى، منها: الزيادة والنقل والرُدُّ<sup>2</sup>.

**ثانياً- اصطلاحاً:** الصيرفة في اصطلاح الفقهاء هي: الخبرة والدراية في تمييز جيّد النقود الذهبية

والفضية من رديئها، وتطلق كذلك على بيع بعضها ببعض، والصيرفة من الصَّرْف؛ وهو في الاقتصاد: مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، ويطلق على سعر المبادلة أيضاً.

وتطلق كذلك على مهنة الصيرفي التي يحترفها؛ حيث يقوم بصرف العملات، أي: تبديل عملة وطنية بعملة أجنبية أو العكس، أي: بيع النقد بنقد آخر<sup>3</sup> وعلى هذا المعنى اجتمعت كلمة الفقهاء.

والملاحظ أنه عند إطلاق الصيرفة في الاصطلاح المعاصر، وعند خبراء المالية والاقتصاد المحدثين حصل توسُّع مقارنة بمعناها عند الفقهاء المتقدمين؛ وذلك أنها صارت تنصرف إلى الأعمال المتنوعة التي تباشرها المصارف والبنوك من: صرف العملات، وتحويل الأموال وما شابه ذلك، فلم يعد إطلاق هذا المصطلح قاصراً على صرف النقود وتحويل العملات.

<sup>1</sup> يُنظر: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب (190/9) دار صادر، بيروت، ط/3، 1414هـ وابن فارس أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة (343/3) ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، 1399هـ/1979م والفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (338/1) المكتبة العلمية، بيروت، دط، د ت ط.

<sup>2</sup> يُنظر: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط (ص: 827) مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/8، 1426هـ/2005م وجبل، محمد حسن حسن، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (1219/3) مكتبة الآداب، القاهرة، ط/1، 2010م.

<sup>3</sup> نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء (ص: 285)، دار القلم، دمشق، ط/1، 1429هـ/2008م ومحمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، (ص: 279) دار النفائس، ط/2، 1408هـ/1988م وأحمد مختار عبد الحميد وفريق العمل، معجم اللغة العربية المعاصرة (1292/2)، عالم الكتب، ط/1، 1429هـ/2008م، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (513/1) دار الدعوة، دط، د ت ط.

### ثالثاً-بيان العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

يظهر من خلال بيان المعنى اللغوي للصرّف أنه يطلق على أكثر من معنًى، أما في الاصطلاح فيطلق على بيع النقد بالنقد، ومبادلة العملات وهو جزءٌ من المعنى اللغوي؛ وذلك أن المتعاقدين يطلبان مباشرة الصرّف ما هو أفضل وأنسب لكل منهما؛ وهو ما يتطابق مع أحد معاني الصرّف في اللغة؛ وهو الفضل. كما يمكن ربط باقي المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحى؛ لأن مبادلة النقد بالنقد وتحويل العملات فيها معنى الزيادة في أحد طرفي البدل، وكذلك نقلٌ وردٌّ من طرف إلى طرف.

وكخلاصة يمكن القول بأن استعمال كلمة الصرّف في الاصطلاح أضيق منه في اللغة، لكن المتأمل في المعاني اللغوية للصرّف يجدها ترتبط بالمعنى الاصطلاحى في أحد جوانبه ومعانيه.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية

#### أولاً-مفهوم المَصْرَف: Bank

1- في اللغة: المَصْرَف: بفتح فسكون فكسر، المكان الذي تتم فيه عملية الصرّف، ومبادلة العملة، وجمعه مصارف.<sup>2</sup>

2- في الاصطلاح: وعُرِف في قاموس مصطلحات المصارف والمال والاستثمار<sup>3</sup> بأنه: "شركة تصرّح لها الدولة بمزاولة مختلف الأنشطة الماليّة بما فيها قبول الودائع، وإنفاق الأموال، ومنح القروض، ومزاولة الأعمال الاستثمارية، وتقديم المشورة، وحفظ صناديق الأمانات، والوصاية، والوكالة، وخدمات مالية أخرى.

#### ثانياً-مفهوم المَصْرَف الإسلامي: Islamic Bank

<sup>1</sup> الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، (ص: 29-30) دار أسامة للنشر، عمان، ط/1، 1998م  
<sup>2</sup> سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي، لغة واصطلاحاً (ص: 210) دار الفكر، دمشق، ط/1408، 1988/2م ومعجم لغة الفقهاء ص(434) مرجع سابق.

<sup>3</sup> الفاروقي، تحسين التاجي، قاموس مصطلحات المصارف والمال، والاستثمار (ص: ) مكتبة لبنان، لبنان، ط/1، د ت ط.

عُرِّفَ المصرف الإسلاميّ بتعريفات، منها:

- 1- مؤسّسة ماليّة تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتنميتها لصالح المشتركين، وإعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق التعاون الإسلامي على وفق الأصول الشرعيّة.
  - 2- المؤسّسة الماليّة التي تستقبل أموال العملاء، وتستثمرها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلاميّة<sup>1</sup>.
  - 3- "مؤسّسة ماليّة مصرفية تتقبل الأموال وفقاً لقاعدتي: "الخارج بالضمان" و"الغنم بالغرم" وتقوم بتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقاً لمقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية<sup>2</sup>.
- فائدة: وتقييد المصارف بالإسلاميّة لبيان التزامها بمبادئ الإسلام وقواعده في تعاملاتها وتصرفاتها<sup>3</sup>

### التعريف المختار

من خلال التعريفات السابقة نخلص إلى أنّ المصرف الإسلامي هو:

- أ- مؤسّسة ماليّة.
- ب- محور نشاطها هو: تقديم الخدمات والمعاملات الماليّة والنقدية.
- ت- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلاميّة.

<sup>1</sup> الزحيلي، وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته (3755/5) دار الفكر، دمشق، ط/4، دت، ونايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلاميّة، ص (08) مؤسّسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، ط/1، 2020 م.

<sup>2</sup> قندوز، عبد الكريم، الهندسة الماليّة الإسلاميّة بين النظرية والتطبيق (ص:105) دار الرسالة ناشرون، بيروت، ط/1، 1429هـ/2009م.

<sup>4</sup> يُنظر: بوضاية، مراد، المصارف الإسلاميّة الرقمية "رؤية مقاصدية" (ص:124) مجلة بيت المشورة، العدد:11، أكتوبر 2019م-دولة قطر-.

وعليه يمكن أن يعرف المصرف الإسلامي بأنه: مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية، وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السّمحة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية، أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، (ص: 110) دار المسيرة، عمان، ط/1، 2008/1429م، والغبيدي، إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم، المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، (ص: 38) دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط/1، 2015/1437م.

## المطلب الثاني

## نُبذة عن نشأة المصارف الإسلامية وتطورها

نتطرق في هذا المطلب إلى مسألة مهمّة؛ ألا وهي بيان تاريخ ظهور ونشأة المصارف عموماً، والمصارف الإسلامية خصوصاً، ثمّ نعرّج لتحديد أهم العوامل التي أدّت لظهور المصارف الإسلامية، وكذا الأسباب التي أسهمت في تطورها وازدهارها، وذلك في الفرعين المواليين:

## الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية.

## أولاً-نُبذة حول نشأة المصارف والبنوك عبر التاريخ:

كانت بداية الأعمال المصرفية منذ عصور قديمة جداً تعود إلى فترة ما قبل الميلاد، وتُشير الحفريات إلى أن الأعمال المصرفية كانت موجودة في كثير من الحضارات القديمة بدءاً من الحضارة السومرية (34 ق م) ثمّ الحضارة البابلية (20 ق م) وكان هذا النشاط يتمُّ بشكل خاصّ في المعابد التي أدّت دور بنوك الودائع، ثمّ توسّع العمل المصرفي بعد ذلك في الحضارة الإغريقية، ولم يبق مقتصرًا على المعابد، بل انتقل إلى مؤسسات عامّة وشركات خاصّة، والتي صارت تقبل الودائع وتقديم القروض وتفحص العملة، وتصدّر الحوالات بدل التعامل بالنقود.

ويمكن القول أنّ النظام المصرفي الحديث بدأ نمُوهُ في إيطاليا<sup>1</sup> خلال الفترة بين القرنين الثالث عشر

والسابع عشر الميلادي، ومنها انتشرت الخدمات المصرفية في أوروبا ثمّ في العالم كلّهُ.

وبناءً على ذلك يمكن أن نخلص إلى أنّ العمل المصرفي قديم قدم الحضارة الإنسانية؛ وذلك لأنه ضرورة اجتماعية واقتصادية، ولا يمكن أن تقوم حياة الناس بدونهُ، لكن كانت بداية التعاملات المصرفية بصورة

<sup>1</sup> أول مصرف منظم كان في مدينة البندقية عام: 1157م، يُنظر: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق(ص:42)

تناسب بساطة المعاملات في ذلك الزمن، ثم تطوّرت شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى ما هي عليه من التعقيد والشمولية في هذا العصر<sup>1</sup>.

### ثانياً- ظهور المصارف الإسلامية بصورتها الحديثة:

يرجع ظهور المصارف الإسلامية بصورتها المعاصرة<sup>2</sup> إلى ستينيات القرن الماضي، وبالضبط إلى سنة 1963م عندما أسّست بنوك الادّخار المحلية<sup>3</sup> في مدينة ميّت غمر في مصر، وترجع فكرة إنشاء هذه البنوك لرائد الاقتصاد الإسلامي الدكتور أحمد النجار -رحمه الله- وقد كانت هناك محاولات قبل هذا التاريخ في الجزائر وباكستان وغيرها، لكن لم تجسّد على الواقع أو وُئدت في مهدها.

وبعد تجربة بنوك الادخار المحلية، أقيم بنك ناصر الاجتماعي في عام 1971م، لكن لم يكتب لهاتين التجربتين أن تصمدا وتستمرّاً طويلاً.

وأوّل مصرف إسلامي متكامل هو بنك دبي الإسلامي والذي أُسّس سنة: 1975م، ثمّ أسّس بعده بيت التمويل الكويتي سنة 1978م، ثمّ تتابع قيام المصارف الإسلامية في شتّى أنحاء العالم الإسلامي؛ في الأردن والسودان ومصر وغيرها.

<sup>1</sup>البنوك الإسلامية، أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق (ص:66-67) وعبد الله الطيّار، وآخرين، الفقه الميسّر (44/10) مدار الوطن، الرياض، ط/2، 1433هـ/2012م والمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق (ص:33-35)

<sup>2</sup> وإلا فالصيرفة الإسلامية بمفهومها الواسع ترجع إلى ظهور الإسلام، ولمعرفة تاريخ الأعمال المصرفية في الإسلام، يُنظر: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق (ص:36) والهاشمي، محمد الطاهر، المصارف الإسلامية عشر وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية (ص:06)، قسم التمويل والاستثمار، جامعة مسرّاتة (نشرة إلكترونية) والمصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، (ص:11)

<sup>3</sup> يُنظر: مقدمة في الصيرفة الإسلامية (ص:10) ومقال: صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية، عبد الرزاق بلعباس، موقع أكاديميا العربية، تاريخ الدخول: 2023-01-01م.

ويرجع ظهور أول مصرف إسلامي دولي إلى سنة 1975م؛ وهو بنك التنمية الإسلامي بجدة، وذلك بمشاركة جلّ دول العالم الإسلامي، ثمّ تلا ذلك تأسيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلاميّة في: 1977/08/21م الذي تمّ الاعتراف به دولياً.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تطوّر المصارف الإسلاميّة.

#### أولاً-المراحل التي مرّت بها المصارف الإسلاميّة:

مرّت المصارف الإسلاميّة بعد ظهورها بمراحل مختلفة وأدوار متعدّدة، يمكن تلخيصها في الجدول الآتي<sup>2</sup>:

المرحلة	الفترة الزمنية	أهم الانجازات	عدد المصارف
التمهيد والتنظير <sup>3</sup>	1950-1970	- عقد المؤتمرات والندوات لإيجاد البدائل للبنوك الربويّة. - ظهور عدد من العلماء المتخصّصين في قضايا الاقتصاد والماليّة الإسلاميّة، وتأليف كتب تنظر للمصرفيّة الإسلاميّة.	01

<sup>1</sup> الأشقر، عمر سليمان، نحو ثقافة إسلامية أصيلة (ص: 315) دار النفائس، عمان، ط/4، 1414هـ/1994م، ومقدّمة في الصيرفة الإسلاميّة، مرجع سابق (ص: 10-14) والبنوك الإسلاميّة، أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفيّة، مرجع سابق (ص: 76-77)

<sup>3</sup> المصرفيّة الإسلاميّة مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، مرجع سابق (ص: 39) والهاشمي، محمد الطاهر، المصارف الإسلاميّة، 10 وقفات للتعرف على المصارف الإسلاميّة، (ص: 08) قسم التمويل والاستثمار، جامعة مسرّاتة (نشرة الكترونية) والسيد، هاشم عبد الرحيم، موسوعة المصارف الإسلاميّة (ص: 40-41) دار الشرق، د ط، د ت ط.

<sup>3</sup> يذكر بعض الباحثين مرحلة سابقة لظهور المصارف الإسلاميّة؛ ألا وهي: مرحلة تأسيس وإنشاء البنوك الربوية في العالم الإسلامي، وتمتد من سنة 1850م حتى 1950م. يُنظر: المرجعين السابقين (نفس المواضيع)

	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ميلاد أول مصرف إسلامي<sup>1</sup> مصغّر بمصر سنة 1963 (مصارف الادّخار)</li> </ul>		
25	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بداية تبنيّ بعض الحكومات للمصارف الإسلاميّة (بنك ناصر الاجتماعي بمصر 1971)</li> <li>- تأسيس أول مصرف إسلامي دولي (البنك الإسلامي للتنمية 1975)</li> <li>- توالي تأسيس المصارف الإسلاميّة (بنك دبي الإسلامي<sup>2</sup> 1975، بيت التمويل الكويتي 1977، بنك البحرين 1978)</li> </ul>	<p style="text-align: center;">-1970 1980</p>	التأسيس
100	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحوّل بعض الدّول بالكامل للنظام المصرفي الإسلامي (السودان، باكستان، إيران)</li> <li>- تأسيس تكتلات ماليّة إسلامية (مجموعة بنوك فيصل، مجموعة بنوك البركة)</li> <li>- فتح مصارف إسلامية في آسيا (ماليزيا، بنغلادش...)</li> <li>- تصدير التجربة الإسلاميّة خارج العالم الإسلامي (أوروبا، بريطانيا...)</li> </ul>	<p style="text-align: center;">-1980 1990</p>	التوسّع والانتشار
240	<ul style="list-style-type: none"> <li>- انتشار المصارف الإسلاميّة في شتّى بقاع العالم.</li> <li>- بداية فتح النوافذ الإسلاميّة في البنوك الربويّة.</li> <li>- تفكير بعض البنوك الربوية في التحوّل إلى الصيرفة الإسلاميّة.</li> </ul>	<p style="text-align: center;">-1990 2000</p>	العالميّة

<sup>1</sup> كانت هناك محاولات أخرى قبل هذا التاريخ في باكستان وماليزيا وقبلهما في الجزائر سنة 1926، يُنظر: مقال: صفحات من تاريخ

الصيرفة الإسلاميّة، عبد الرزاق بلعباس، جامعة الملك عبد العزيز، 2011م.

<sup>2</sup> ويعده المتخصّصون في الماليّة الإسلاميّة أول مصرف إسلامي خاص.

450	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحوُّل كثير من البنوك الربوية للمصرفية الإسلامية (مصرف الشارقة، بنك الجزيرة السعودي، ...)</li> <li>- تأسيس الهيئات والمؤسسات المشرفة والمنظمة والداعمة لعمل المصارف الإسلامية (الأيوبي، وغيرها)</li> </ul>	<p style="text-align: center;">-2000 2010</p>	<p style="text-align: center;">التأطير والتنظيم</p>
أكثر من 500	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تأكيد نجاح ونجاعة المصرفية الإسلامية (خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008)</li> <li>- زيادة عدد المصارف الإسلامية في الدول غير الإسلامية.</li> <li>- تنافس الدول على تحقيق الريادة في المصرفية والتمويل الإسلامي.</li> <li>- بروز تحديات كبيرة خاصة في مجال الرقمنة والتكنولوجيا المالية<sup>1</sup></li> </ul>	<p style="text-align: center;">2010- إلى يومنا هذا</p>	<p style="text-align: center;">المنافسة العالمية والتحديات التقنية والتكنولوجية</p>

### جدول رقم (01) أهم المراحل التي مرّت بها المصارف الإسلامية

المرجع: من إعداد الباحث

### ثانياً- أسباب ظهور المصارف الإسلامية وعوامل تطورها

#### 1- أسباب ظهور المصارف الإسلامية<sup>2</sup>

هناك أسباب كثيرة ساعدت ومهّدت لظهور المصارف الإسلامية، لعلّ من أهمّها:

<sup>1</sup> وهي الجزئية التي تسعى هذه الأطروحة لبحثها، ودراستها.

<sup>2</sup> المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق (ص: 174-187) ومقدّمة في الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق (ص: 15-

16) والمصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، مرجع سابق (ص: 37-38)

أ- الحاجة الملحة والطبيعية لوجود المصارف في المجتمع؛ خاصة مع كثرة التعاملات وتعقدتها (لا اقتصاد دون مصارف).

ب- ضرورة إيجاد بديل للبنوك الربويّة التي غزت البلاد الإسلاميّة.

ت- ظهور عدد من العلماء المتخصّصين في قضايا الاقتصاد والماليّة الإسلاميّة، وتأليف كتب تنظر للمصرفية الإسلاميّة<sup>1</sup>، ومساعدتهم الجادة في تأسيس وإنشاء مصارف إسلامية غير ربوية.

ث- طرح فكرة إنشاء المصارف الإسلاميّة في الملتقيات والندوات العلميّة والسياسيّة على مستوى العالم الإسلامي<sup>2</sup>.

ج- الصحوة الدينيّة التي شهدتها كثيرٌ من دول العالم الإسلامي؛ وما رافق ذلك من توجّه الشعوب الإسلاميّة لتطبيق مبادئ الإسلام والالتزام بتعاليم الشريعة، وكثرة المطالبات بإنشاء مصارف إسلاميّة.

ح- تحرّر كثير من الدول الإسلاميّة من قبضة الاستعمار الذي فرض عليها البنوك الربويّة والتجاريّة.

## 2- عوامل تطوّر المصارف الإسلاميّة<sup>3</sup>:

بعد ظهور المصارف الإسلاميّة أسهمت مجموعة من العوامل في تطوورها، وتحسين خدماتها وأنشطتها، ويمكن إجمال أهم تلك العوامل فيما يأتي:

أ- تأثير الأزمات الاقتصاديّة<sup>4</sup> على سمعة البنوك الربويّة، وفي مقابل ذلك ثبات واستقرار أكثر المصارف الإسلاميّة.

<sup>1</sup> كما تقدّم معنا بيان ذلك في المرحلة الأولى من المراحل التي مرّت بها المصارف الإسلاميّة.

<sup>2</sup> منها: المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلاميّة المنعقد في القاهرة (1385هـ / 1965م) والمؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول

الإسلاميّة المنعقد بجدّة (1975م) يُنظر: المصارف الإسلاميّة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق (ص: 188)

<sup>4</sup> المصرفيّة الإسلاميّة مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، مرجع سابق (ص: 39-40)

<sup>4</sup> ومنها بالخصوص الأزمة الاقتصاديّة العالميّة سنة: 2008 م.

ب- نجاح المصارف الإسلامية واستقطابها لكثير من العملاء، وكسبها للدعم والتأييد من شريحة كبيرة من المجتمع.

ت- ظهور الهيئات والمؤسسات الداعمة والرعاية والمشرفة على عمل وسير المصارف الإسلامية<sup>1</sup>.

ث- تبني كثير من الدول الإسلامية للنظام المصرفي الإسلامي جزئياً أو كلياً<sup>2</sup>.

ج- كثرة الملتقيات والندوات والبحوث والأعمال المتعلقة بالصيرفة والمصارف الإسلامية.

ح- انتشار المصارف الإسلامية في الدول غير الإسلامية، وفتح نوافذ التعامل بالصيرفة الإسلامية في البنوك الربويّة؛ وهذا ما عزّز مكانتها، وزاد من ثقة الناس فيها.

خ- الدعم المعنوي الكبير الذي حظيت به المصارف الإسلامية من طرف جمهورها الواسع في الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

<sup>1</sup> يُنظر لمعرفة أهم هذه المؤسسات والهيئات: المصارف الإسلامية 10 وقفات، مرجع سابق (ص:10) والشيخ، سمير رمضان، المصرفية الإسلامية، الميلاد والنشأة والتطور- ورقة تشغيلية-(ص: 17-20) نشرة إلكترونية، 1432هـ/2011م.

<sup>2</sup> ومن الدول التي تحولت كلياً للنظام المصرفي الإسلامي: السودان، باكستان، إيران، يُنظر: المصارف الإسلامية 10 وقفات، مرجع سابق (ص:08)

### المطلب الثالث

#### خصائص المصارف الإسلامية وأهدافها

نتناول في هذا المطلب قضية جوهرية تتعلق بالمصارف الإسلامية؛ ألا وهي: تحديد أهم الخصائص والميزات التي ميّزت المصارف الإسلامية، وحددت طبيعة أنشطتها ومعاملاتها، ثم نذكر أهم الأهداف والغايات التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها والوصول إليها، وذلك في الفرعين المواليين:

**الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية، والفرق بينها وبين البنوك الربويّة.**

**أولاً- أهمّ خصائص المصارف الإسلامية<sup>1</sup>:**

تتميّز المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك الربويّة بجملة من المميّزات ومجموعة من الخصائص؛ وذلك لكونها تخضع وتتحاكم في تعاملاتها وأنشطتها لقواعد الشريعة الإسلامية، وتنطلق من مبادئ وأصول الإسلام، ويمكن أن تلخّص أهمّ تلك الخصائص والتميّزات فيما يأتي:

- 1- الالتزام في تعاملاتها بأصول الشريعة ومبادئ الإسلام وقواعد الحلال والحرام<sup>2</sup> (اجتناب الرِّبا، اجتناب الغرر والجهالة، اجتناب الحيل المحرّمة، تجنّب بيع ما لا يملك...)
- 2- العدالة في توزيع الأرباح.
- 3- التعامل وفق مبدأ التيسير والتراحم، والرفق والتسامح.
- 4- الوضوح في التعاملات، والثقة في الاستثمار والمشاركات.

<sup>2</sup> الزحيلي، وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، ص(5/3755-3762) مرجع سابق والتويجري، محمد بن إبراهيم، موسوعة الفقه الإسلامي (3/490) بيت الأفكار الدولية، ط/1، 1430هـ/2009م، والبنوك الإسلامية، أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق (ص:102-103) والطيار، عبد الله بن محمد، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق (ص:91-95) دار الوطن، الرياض، ط/2، 1414هـ/1994م.

<sup>2</sup> يُنظر: مقدّمة في الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق (52-66)

5- التشغيل الحقيقي للمال والجهد، لا الوهمي والصوري.

6- الإسهام في الأعمال الخيرية وغير الربحية (توزيع الزكاة، منح القروض الحسنة، دعم المشاريع الخيرية...)

7- تجميع الأموال المعطلة، ودفعها إلى مجال الاستثمار والتوظيف.

ثانياً- الفرق بين المصارف الإسلامية والبنوك الربوية:

قبل بيان الفرق بين المصارف الإسلامية والبنوك الربوية لابدّ من التطرّق إلى مسألة مهمة؛ ألا وهي إيضاح الفرق بين كلمة مصرف وكلمة بنك.

1- الفرق بين كلمة مصرف وكلمة بنك.

تقدّم معنا بيان معنى كلمة مصرف في اللغة والاصطلاح؛ وهي كلمة عربيّة مشهورة متداولة، أمّا كلمة بنك فهي كلمة إيطاليّة غير عربيّة؛ مشتقة من كلمة بانكو (Banco) وتعني: المائدة أو الطاولة؛ والتي كان يستعملها الصيارفة الإيطاليون في ممارستهم لمهنة الصرافة<sup>1</sup>.

ومن هذه الكلمة (بانكو) اشتق اسم البنك؛ والذي اشتهر بعد ذلك وعُمم إطلاقه على المصارف الحديثة التي تتم فيها عمليات الصرافة وغيرها من التعاملات والخدمات التي استحدثت بسبب تطوّر وازدهار العمليّات المصرفيّة.

وكثُر تداول هذه الكلمة وتوسّع الناس في استعمالها حتى صارت تطلق على المصارف أكثر من إطلاق الكلمة العربيّة: "المصرف"<sup>2</sup>؛ ولذلك أقرّ مجمع اللغة العربيّة كلمة "بنك" وعرفه في معجمه الوسيط بأنه: "مؤسسة تقوم بعمليّات الائتمان بالاقتراض والإقراض"<sup>3</sup>، وعند النظر والتحقيق نجد أنّ أكثر الباحثين

<sup>1</sup> المصارف الإسلاميّة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق (ص:31)

<sup>2</sup> المصارف الإسلاميّة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق (ص:30-31)

<sup>3</sup> مجلة مجمع الفقه الإسلامي (575/2) تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، المكتبة الشاملة، تاريخ النشر: 08 ذو الحجة 1431هـ.

والعلماء والكتّاب لا يفرّقون بين الكلمتين في الاستعمال<sup>1</sup>، ويستعملون إحداهما في مكان الأخرى، ويجعلانهما اسمان لمسمّى واحد<sup>2</sup>، وإن كان بعض الباحثين والمتخصّصين في الصيرفة الإسلاميّة يفضّل استعمال كلمة مصرف بدل كلمة بنك، ويعلّل ذلك بعربيّتها<sup>3</sup>.

وذهب بعض الباحثين إلى أن كلمة بنك أوسع من كلمة مصرف؛ لأن هذه الأخيرة قاصرة على الصرف، أما كلمة بنك فتشمل مختلف التعاملات التي تباشرها المؤسسات الماليّة، إضافة إلى قدم كلمة بنك وكونها أكثر استعمالاً وانتشاراً<sup>4</sup>.

وبناء على ما سبق؛ سيستعمل الباحث في ثنايا هذا البحث كلمتي: "المصرف" و"البنك" دون تفریق بينهما في المعنى؛ وذلك متابعة منه لأكثر الباحثين في إطلاق أحدهما على الآخر؛ يقول الشيخ محي الدين القره داغي: "وفي عُرف الاقتصاد الوضعي يُقصد بالمصرف والبنك معنًى واحد"<sup>5</sup>.

## 2- أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلاميّة والبنوك الربويّة<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> ينظر مثلاً: المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلاميّة، مرجع سابق (ص: 17)

<sup>2</sup> في المعجم الوسيط: "البنك: مصرف المال" نقلاً عن: المصارف الإسلاميّة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق (ص: 30)

<sup>3</sup> المصارف الإسلاميّة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص(30-31) وشاهين، عادل بن شاهين، أخذ المال على أعمال القرب، هامش ص(621/2) دار كنوز إشبيليا، ط/1، 1425هـ/2004م.

<sup>5</sup> درغال رشيد، اقتصاديات المصارف الإسلاميّة، ص (19) دار الوزّاق-الجزائر-ط/1، 1438هـ/2017م.

<sup>5</sup> يُنظر: القره داغي، علي محي الدين، المصارف الإلكترونيّة والرقميّة، آثارها، ومخاطرها الشرعيّة وغيرها-دراسة فقهية إقتصادية، مع مقترحات عملية لإنشاء مصرف إسلامي إلكتروني رقمي-ص(31) بحوث مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي: "التمويل الإسلامي

والعالم الرقمي" المنعقد بالدوحة في: 19 مارس 2019م، إصدار بيت المشورة للاستشارات الماليّة، إصدار رقم(05) -قطر-

<sup>6</sup> عبّرت بالربويّة بدل التقليديّة أو التجارية؛ تنبيهاً على الأصل الذي تقوم عليه هذه البنوك؛ ألا وهو: التعامل بالرّبا، أنظر مثلاً: المصارف الإسلاميّة بين النظرية والتطبيق، (ص: 30)

هناك فروق جوهرية كثيرة، وأوجه اختلاف متعدّدة بين المصارف الإسلامية والبنوك الربوية، يمكن

تلخيصها في الجدول الآتي<sup>1</sup>:

أوجه المقارنة	المصارف الإسلامية	البنوك الربوية
الالتزام بمبادئ الإسلام	تحرص على تحقيق ذلك	لا تلتزم إلا بقوانين الدولة
الرقابة الشرعية	تخضع للرقابة الشرعية	لا تخضع للرقابة الشرعية
نوع الوساطة	وساطة استثمارية تشاركية (وسيط تجاري)	وساطة مديونية (وسيط مالي)
نوع النشاط (الغالب)	إنتاج وتداول السلع والخدمات	قروض وتسهيلات ائتمانية
استحقاق الربح والفائدة	يخضع للمخاطرة	ثابت لا يخضع للمخاطرة <sup>2</sup>
التعامل مع النقود	المتاجرة بالنقود (وسيلة وقيمة للسلع)	المتاجرة في النقود (سلعة في حدّ ذاتها)

<sup>1</sup> يُنظر: مقدّمة في الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق ص (20-24) والبنوك الإسلامية، أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق ص (121-124) والمصارف الإسلامية 10 وقفات، ص (06-07) مرجع سابق والمصرفية الإسلامية، الميلاد والنشأة والتطور - ورقة تشغيلية - (ص: 10) مرجع سابق، والهندسة المالية الإسلامية، ص (105-107) مرجع سابق

<sup>2</sup> باستثناء تأخر العميل عن السداد، يُنظر: مقدّمة في الصيرفة الإسلامية، ص (23) مرجع سابق.

متغيّرة (مرتبطة بمعدل فائدة، غرامات التأخير)	ثابتة (غير مرتبطة بمعدل فائدة)	الدُّيون
المشاريع الربحيّة (ولو محرّمة)	لا توظّف في مشاريع محرّمة (خمور، لحم خنزير...)	توظيف الأموال
غير موجودة	موجودة (صندوق الزكاة، القروض الحسنة، تمويل المشاريع الخيرية...)	الأنشطة الخيريّة غير الربحيّة

جدول رقم (02): أبرز أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلاميّة والبنوك الربويّة

المراجع: من إعداد الباحث.

### الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلاميّة:

تسعى المصارف الإسلاميّة لتحقيق جملة من الأهداف والوصول إلى مجموعة من الغايات، وتنطلق في ذلك كلّ من غاية أساسية ألا وهي: التصرّف في المال وفق المنهج الربانيّ والهدي النبويّ، والتحاكم في طرق تدويره وسبل استثماره إلى قواعد الإسلام ومبادئ الشريعة.

ويمكن أن نلخص أهمّ الأهداف التي تسعى المصارف الإسلاميّة إلى تحقيقها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً-أهداف اقتصادية.

<sup>1</sup> إرشيد، محمود عبد الكريم، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلاميّة،(ص: 21-23) دار النفائس، الأردن، ط/1436،1/2015 والبنوك الإسلاميّة، أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفيّة، مرجع سابق (ص: 113-114) والهندسة الماليّة الإسلاميّة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق(ص:115-119) والمصارف الإسلاميّة بين النظرية والتطبيق مرجع سابق (221-231) وخدميّة دويدي وليلي مطالي، المصارف الإسلاميّة، تحديات وحلول (ص:209-226) مجلة الراصد العلمي، جامعة وهران 01، أحمد بن بلة، مجلد: 08، ديسمبر 2021م، وموقع: <https://www.arabnak.com> تاريخ الدخول: 21 ماي 2023م.

- 1- تحقيق الربح للمصرف وعملائه عن طريق جلب الودائع وتنميتها، واستثمار الأموال، وتشغيلها وتدويرها.
- 2- الإسهام في تطوير القطاع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التوظيف الأمثل للأموال في المشاريع والاستثمارات.
- 3- اجتناب التعامل بالربا والحرص على ضبط المعاملات وفق القواعد الشرعية والمبادئ الإسلامية.
- 4- تحقيق ثقة العملاء من خلال الالتزام الحقيقي<sup>1</sup> بالمبادئ الشرعية، والحرص على تنوع الاستثمارات، وتقليل المخاطر قدر المستطاع.
- 5- الإسهام في إنشاء سوق مالية إسلامية، وتعزيز التعاون والتبادل التجاري بين الدول الإسلامية.
- 6- تنوع طرق تنمية الأموال واستثمار المدّخرات من خلال توظيفها في أنواع المشاركات والمضاربات المشروعة.

#### ثانياً- أهداف أخرى:

- 1- مواكبة التطوّرات والمستجدّات التي برزت في النظام الماليّ العالميّ، ومواجهة تحدّيات التكنولوجيا.
- 2- تحرير الأمة الإسلامية من التبعية الاقتصادية، وبناء مؤسسات مالية مستقلة ومتكاملة.
- 3- الإسهام في الأعمال الخيرية وغير الربحية؛ من خلال تمويل المشاريع الخيرية، وجمع الزكوات، وتوزيعها وما شابه ذلك من الأنشطة.

<sup>1</sup> للأسف؛ فإن كثيرا من المصارف والبنوك التي ترفع شعار المعاملات المصرفية الإسلامية يكون التزامها بذلك صورياً لا حقيقياً -وهي حقيقة أكدها كثير من الباحثين- يُنظر: بن عوالي، محمد الشريف، الصورية في المعاملات المالية المعاصرة، (ص: 243-270) مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة غرداية، العدد الأول، جوان 2019م.

- 4- تطوير الخدمات الماليّة والتسهيلات المصرفيّة التي تقدّم للعملاء بما يتوافق مع الشريعة الإسلاميّة.
- 5- الإسهام في تقديم حلول لبعض المشكلات (مشكلة الفقر، مشكلة البطالة، مشكلة السكن...).
- 6- المشاركة في إنشاء مشروعات اجتماعيّة (بناء مستشفيات، بناء المعاهد الشرعيّة...).
- 7- محاربة الاكتناز، والتصدّي لظاهرة تداول الأموال بين الأغنياء دون غيرهم من الفئات المتوسطة والفقيرة، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات.
- 8- العمل على تنمية وتطوير ثقة المواطنين بالنظام المالي والاقتصاد الإسلاميّ.

## المبحث الثاني

التكنولوجيا المالية، مفهومها، نشأتها، خصائصها ومجالاتها

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها، وفيه فرعان:

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية

الفرع الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية

المطلب الثاني: نشأة التكنولوجيا المالية وتطورها، وفيه فرعان:

الفرع الأول: نشأة التكنولوجيا المالية

الفرع الثاني: تطور التكنولوجيا المالية

المطلب الثالث: خصائص التكنولوجيا المالية ومجالاتها، وفيه فرعان:

الفرع الأول: خصائص التكنولوجيا المالية

الفرع الثاني: مجالات وقطاعات التكنولوجيا المالية

## المبحث الثاني

## التكنولوجيا المالية، مفهومها، نشأتها، خصائصها ومجالاتها

في هذا المبحث سيحاول الباحث بيان المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية؛ حيث سيعرض لبيان مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها، وكذا عوامل نشأتها وتطورها، ثم خصائصها ومجالات استخدامها.

## المطلب الأول

## مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها

نتناول في هذا المطلب بيان مفهوم التكنولوجيا المالية، ونوضح أهميتها، وينتظم ذلك وفيه

الفرعان المواليان:

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية **Fintech**<sup>1</sup>

أولاً- أصل المصطلح:

كلمة ومصطلح: **Fintech** هي اختصار لكلمتي: **financial technology**، وقد تُرجمت في قاموس أكسفورد بأنها: برامج الكمبيوتر وغيرها من التقنيات المستخدمة؛ لدعم أو تمكين الخدمات المصرفية والمالية، ويعود أول ظهور لمصطلح التكنولوجيا المالية (**Fintech**) إلى سنة 1972م.

والمالية: نسبة إلى المال<sup>2</sup>.

ثانياً- تعريف بعض الباحثين لمصطلح التكنولوجيا المالية<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يُنظر: عمارية بختي، غنية مجاني، دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي (ص: 97) مجلة المدبر، مجلد: 07، العدد: 02، 2020م

<sup>2</sup> وسيأتي تعريفه في الفصل الأول عند بيان معنى: القضايا المالية المعاصرة.

<sup>3</sup> استفدت في صياغة هذا العنوان من الباحث راشد بن عبد الرحمان بن أحمد العسيري، يُنظر: الأحكام الفقهية للتجارة الإلكترونية والتشريعات المنظمة لها-دراسة فقهية قانونية مقارنة-ص(43) دار الميمان، الرياض، ط/1، 1438هـ/2017م.

عُرِّفت التكنولوجيا المالية بتعريفات كثيرة، منها:

**1-** الابتكارات التكنولوجية التي يتمّ توظيفها في الخدمات المصرفية؛ وذلك بهدف التأثير على الأسواق والمؤسسات المالية وتقديم الخدمات البنكية، وتعتبر التكنولوجيا المالية نتاجاً طبيعياً لتقاطع العمليات المالية مع استخدامات التكنولوجيا الحديثة.

ويتمّ ذلك عن طريق الشركات التي تطوّر خدمات ومنتجات مالية مبتكرة<sup>1</sup>؛ من خلال الاعتماد على الاستخدام المكثّف لتكنولوجيا المعلومات، ومن ضمن تلك الخدمات: الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية، تحويل الأموال، التأمين، الاقتراض والتمويل، خدمات الاستثمار ومنصّات التداول<sup>2</sup>.

**2-** تعبيرٌ يشير إلى تسخير التكنولوجيا لخدمة القطاع المصرفي والمالي، وتقديم حلول لما قد يجابه هذا القطاع من عقبات؛ فهي ترمي إلى إحداث تطوّر يناسب العصر في الخدمات والمعاملات المالية<sup>3</sup>.

**3-** تطبيق واستخدام التقانة<sup>4</sup> الحديثة في القطاع المالي<sup>5</sup>؛ ولذلك سماها بعض الباحثين بالتقنية المالية<sup>6</sup>.

### ثالثاً-التعريف المختار:

<sup>1</sup> وهي المعروفة باسم: الشركات الناشئة (start-up)، يُنظر للتوسع في مفهومها ومميزاتها موقع: <https://ar.wikipedia.org>، تاريخ التصفح: 2023/02/16م، عرقوب خديجة، دور شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في دعم المؤسسات الناشئة-دراسة حالة منصة Cardus في المملكة المتحدة، ص(188) مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد(11) عدد(02) مارس 2023م.

<sup>2</sup> موقع: <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg> تاريخ التصفح: 2023/02/06م، ويُنظر كذلك: حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية (ص:401-402) مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد:08، العدد:01، 2019م

<sup>3</sup> حبيب فريد ليان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، ص(11،09) إصدار إتحاد شركات الاستثمار، نوفمبر (2019)، دط.

<sup>4</sup> يُقال: التقنيّة، والتقانة.

<sup>5</sup> موقع: <https://www.skylineuniversity.ac.ae/ar/blog/fintech> تاريخ التصفح: 2023/02/06م.

<sup>6</sup> يُنظر: خلع آمنة، عبو عمر، رقمنة خدمات الصناعة المالية المصرفية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، ص(116) مجلة دراسات وأبحاث، مجلد (13) عدد 05 أكتوبر 2021، السنة الثالثة عشر.

من خلال التعريفات السابقة يلاحظ ما يلي:

- 1- التكنولوجيا الماليّة هي اندماج وتقاطع بين التقنيّات الحديثة والخدمات والمعاملات الماليّة.
  - 2- الهدف منها هو: إحداث تطوّر يناسب العصر في الخدمات والمعاملات الماليّة.
- وبناءً على ذلك يمكن أن تُعرّف التكنولوجيا الماليّة بأنّها: توظيف الوسائل التقنيّة المتطوّرة، واستخدام الابتكارات الحديثة، وتسخير البرمجيّات المتطوّرة لخدمة وتطوير القطاع الماليّ والمصرفيّ<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: أهميّة التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفيّ<sup>2</sup>:

تبرز أهميّة التكنولوجيا الماليّة في كونها أحدثت طفرة كبيرة ونقلة نوعية في القطاع الماليّ والمصرفيّ، وجعلت البنوك الربويّة والمصارف الإسلاميّة أمام تحديات كبيرة، وأتاحت لها في نفس الوقت فرصاً وتسهيّلات متنوّعة.

ويمكن تلخيص أهمّ الأمور التي تدلّ على أهميّة التكنولوجيا الماليّة في الآتي:

أولاً- اعتماد كثير من البنوك والمصارف حول العالم في السنوات الأخيرة على منتجات التكنولوجيا الماليّة، وتوظيفهم لابتكاراتها في مجالي الخدمات والمعاملات المصرفيّة.

<sup>1</sup> يُنظر للتوسّع أكثر: بن عيشوشة رفيقة، صدقاوي صورية، التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة الفرص والتحدّيات (ص:121) مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد:11، العدد:04، جويلية 2021م.

<sup>2</sup> يُنظر: عزازية سارة، حلّيمي سارة، التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة-توجه حديث لدعم التمويل الإسلامي-ص(163-164) مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، تصدر عن مصرف السلام، العدد (03) جوان 2022. وستتضح أهميّة التكنولوجيا الماليّة أكثر عند بيان خصائصها ومجالاتها في القطاع المصرفيّ، يُنظر: المطلب الثالث من هذا المبحث و Dr. Walaa Magdy Rezk- Dr.

Mona Aboul Atta Halim- Financial technology (Fintech) in the Arab countries  
 “Challenges and Opportunities”p36-38 - L'EGYPTE CONTEMPORAINE JULY  
 2022 ( No. 547)

ثانياً-الحجم الكبير للاستثمارات الماليّة العالميّة الناتجة عن توظيف التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفي<sup>1</sup>.

ثالثاً-تأسيس الكثير من البنوك الرقمية<sup>2</sup> التي تعتمد اعتماداً كاملاً على التكنولوجيا الماليّة<sup>3</sup>.

رابعاً-الإقبال الكبير من طرف العملاء والزبائن على الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا الماليّة، والعزوف والاستغناء عن الخدمات المصرفيّة التقليديّة؛ خاصّة بعد ظهور جائحة كورونا<sup>4</sup>.

خامساً-الانتشار الكبير للشركات الناشئة (Startup) التي تطوّر المنتجات والخدمات الماليّة، ومنافستها الشديدة للمؤسسات الماليّة التقليديّة<sup>5</sup>.

سادساً-كثرة المنتجات وتعدّد الابتكارات التي تولّدت عن التكنولوجيا الماليّة، وأثّرت بقوة في القطاع المصرفي كالعملات الرقمية والعقود الذكيّة وخدمات التأمين القائمة على التكنولوجيا الماليّة وغيرها.

<sup>1</sup> بلغ الاستثمار في التكنولوجيا الماليّة أكثر من مائة واثنان عشر (112) مليار دولار سنة 2018 م، يُنظر: دراسة أعدّها إدارة الأبحاث والدراسات في أمانة اتحاد المصارف العربيّة، موقع اتحاد المصارف العربيّة على الرابط: <https://uabonline.org> تاريخ التصفح: 2023/02/16 م

<sup>2</sup> البنوك الرقمية هي: منصّات افتراضية دون مبنى فعليّ تقوم على بيئة معلوماتية محضّة تقدّم خدمات مصرفية، وأوّل مصرف رقمي هو مصرف: نت بنك الأمريكي منذ (1995م) ثمّ تابعت البنوك الرقمية بعد ذلك، يُنظر: المصارف الإسلاميّة الرقمية "رؤية مقاصدية" (ص:128) مرجع سابق.

<sup>3</sup> ومن الدول الإسلاميّة الرائدة في ذلك: البحرين والإمارات والكويت. يُنظر: عماروش خديجة، شوشان خديجة، البنوك الرقمية الإسلاميّة بين الأهمية ومتطلبات الانشاء (ص: 392) مجلة الابداع، المجلد:12، العدد:01، 2022م.

<sup>4</sup> كشفت دراسة أجرتها شركة: deVere Group للاستشارات الماليّة أن استخدام تطبيقات التكنولوجيا الماليّة في أوروبا ارتفع بنسبة 72٪ خلال أسبوع واحد فقط من بداية الجائحة، ينظر: السعدون، أسعد حمود، المصارف الإسلاميّة وكسب رهان التكنولوجيا الماليّة مع التطبيق عللا المصارف الإسلاميّة بالمملكة العربيّة السعوديّة، ص: 567، مجلة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الشرعيّة، المملكة العربيّة السعوديّة، عدد(199) الجزء(02) جمادى الأولى:1443هـ.

<sup>5</sup> حقّقت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الماليّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استثمارات كبيرة حيث شهد النصف الأول من عام 2019م 238 استثماراً تصل قيمتها إلى: 471 مليون دولار في تمويل الشركات الناشئة، يُنظر: دراسة أعدّها إدارة الأبحاث والدراسات في أمانة اتحاد المصارف العربيّة، موقع اتحاد المصارف العربيّة، <https://uabonline.org> تاريخ التصفح: 2023/02/16 م، والتكنولوجيا الماليّة جسر القطاع المالي إلى المستقبل، مرجع سابق، ص(10)

سابعاً- المنافسة الشديدة بين المصارف والبنوك التي تعتمد التكنولوجيا الماليّة، والمصارف والبنوك التي تعتمد الطرق التقليديّة<sup>1</sup>.

ثامناً- كون التقنيّة والمعلوماتيّة أصبحت أمرًا مركزيًا وأساسيًا في الاقتصاد المعاصر، وموردًا من موارده الأساسيّة<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> المراد بالتقليدية هنا وفي المواضع التي قبلها، أي: التي تعتمد الطرق القديمة والتقليدية في خدماتها ومعاملاتها.

<sup>2</sup> المصارف الإسلاميّة الرقميّة "رؤية مقاصدية" مرجع سابق (ص: 128)

## المطلب الثاني

### نشأة التكنولوجيا المالية، وتطورها

بعد أن تعرّفنا في المطلب السابق على مفهوم التكنولوجيا المالية وذكرنا أهميتها، نتناول في هذا المطلب نبذة مختصرة حول تاريخ نشأة التكنولوجيا المالية، وأهم المراحل والأدوار التي مرّت بها.

الفرع الأول: التكنولوجيا المالية؛ نشأتها، وعوامل ظهورها.

#### أولاً-نبذة تاريخية حول نشأة التكنولوجيا المالية<sup>1</sup>

يرجع أول توظيف واستخدام للتكنولوجيا في القطاع المالي والمصرفي إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وبالتحديد إلى سنة 1866م حين تمّ مدّ وإنشاء أول كابل بحريّ للتغراف عبر المحيط الأطلسي؛ والذي يعدّ أول لبنة في صرح التكنولوجيات المالية الحديثة، وقد استمرّ الاعتماد على التغراف في التحويلات المصرفية حتى أوائل السبعينيات، ثمّ كان الانتقال في التسعينيات إلى الفاكس، ثمّ إلى البريد الإلكتروني في ظل انتشار الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت.

ويعود أول ظهور لمصطلح التكنولوجيا المالية (Fintech) إلى سنة 1972م، ثمّ مرّت التكنولوجيا المالية بتطوّرات هائلة وقفزات كبيرة تبعاً لما شهده العالم من تطوّر سريع في الابتكارات التكنولوجية وتقدّم في التقنيات الرقمية.

<sup>1</sup> يُنظر: التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل (مرجع سابق) ص(09) والمصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية ص(555-558) (مرجع سابق) وطهراوي مراد، قادري رياض، المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية، ص(220-222) طبع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، إشراف: قادري علاء الدين، ط/1، دار ألفا للوثائق، 2022م، قسنطينة-الجزائر-

## ثانياً-عوامل ظهور التكنولوجيا المالية<sup>1</sup>:

لعلّ من أهم العوامل التي أدّت إلى ظهور التكنولوجيا المالية بصورتها الحديثة وشكلها المعاصر ما يلي:

- 1- التطوّرات السريعة، والتغيّرات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتي انعكست ظلّالها على القطاع الماليّ والمصرفيّ.
- 2- تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة سنة 2008م، وما سبقها من أزمات<sup>2</sup>؛ وما نتج عن ذلك من فقد الثقة عند كثير من العملاء في الخدمات والمعاملات التقليديّة، وتطلّعهم لخدمات أحسن وأكثر أماناً.
- 3- الإقبال الكبير والطلب المتزايد على الخدمات المصرفيّة؛ التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والتقنيّات المتطوّرة.
- 4- ما تميّزت به التكنولوجيا الماليّة من تحقيق للشمول الماليّ، وتغطيتها لشريحة كبيرة من العملاء.
- 5- الاستعمال الواسع للإنترنت والهواتف الذكية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ من طرف المصارف والعملاء.

### الفرع الثاني: تطوّر التكنولوجيا الماليّة

#### أولاً-عوامل تطوّر التكنولوجيا الماليّة

<sup>1</sup> يُنظر: المصارف الإسلاميّة وكسب رهان التكنولوجيا الماليّة مع التطبيق على المصارف الإسلاميّة بالمملكة العربية السعوديّة ص(557) مرجع سابق، والتكنولوجيا الماليّة، مفهوم، تطور، مخاطر على الرابط: <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg> تاريخ التصفح: 2023-12-04.

<sup>2</sup> من أشهر تلك الأزمات: انهيار سوق الأسهم سنة: 1987م، وأزمة النمر الآسيويّة سنة: 1997م، ومصطلح النمر: مصطلح اقتصادي أطلق على اقتصاديات أربع دول هي: كوريا الجنوبيّة، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، يُنظر: <https://ar.m.wikipedia.org> تاريخ التصفح: 2025-01-23م.

كما أن هناك عوامل أدت إلى نشوء التكنولوجيا المالية المعاصرة، فهناك أيضا عوامل أخرى أدت إلى تطورها-بعد ذلك-وجملة من الأسباب التي أسهمت في ظهور خدمات مالية متطورة تعتمد على التقنيات والتطبيقات الحديثة؛ ولعلّ من أهمها:

- 1- تطوّر الحواسيب وأجهزة الإعلام الآلي بشكل كبير؛ خاصّة في الخمسين سنة الأخيرة.
- 2- التطوّر الهائل والتقدّم السريع في شبكة المعلومات العالميّة (الإنترنت) وما نتج عن ذلك من سهولة وسرعة التواصل بين قارات وبلدان العالم.
- 3- ظهور الشركات الناشئة (Startup) وما نتج عنه من ابتكارات في مجال التكنولوجيا الماليّة.
- 4- ضخامة وارتفاع حجم الاستثمارات العالميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة<sup>1</sup>.
- 5- تبنيّ كثير من الدول لسياسات التحول نحو اعتماد واستخدام التكنولوجيات الماليّة الحديثة.
- 6- الثقة الكبيرة التي منحها العملاء للمصارف والبنوك التي تعتمد التكنولوجيا الماليّة في خدماتها وتعاملاتها.

## ثانياً-مراحل تطوّر التكنولوجيا الماليّة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بلغ حجم الاستثمار في التكنولوجيا الماليّة أكثر من مائة واثنا عشر (112) مليار دولار سنة: 2018 م، يُنظر: دراسة أعدتها إدارة الأبحاث والدراسات في أمانة اتحاد المصارف العربية، موقع اتحاد المصارف العربية: <https://uabonline.org> تاريخ التصفح: 2023/02/16 م.

<sup>2</sup> يُنظر: التكنولوجيا الماليّة، مفهوم، تطور، مخاطر على الرابط: <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg> تاريخ التصفح: 04-2023 والمصارف الإسلاميّة وكسب رهان التكنولوجيا الماليّة مع التطبيق على المصارف الإسلاميّة بالمملكة العربية السعودية ص (557-558) مرجع سابق والتكنولوجيا الماليّة جسر القطاع المالي إلى المستقبل (مرجع سابق) ص (9-10) وبوطريف لويّزة، يونس شعيب، واقع التكنولوجيا الماليّة في ظلّ التحدّيات الراهنة، ص (470-471) مجلة الأصيل للبحوث الاقتصاديّة والإدارية، مجلد (05) عدد (02) 2021 م.

مرّت التكنولوجيا الماليّة خلال مسيرة تطورها بمجموعة من المراحل والأدوار؛ يمكن تلخيصها في

المراحل الآتية:

## 1- المرحلة الأولى (1866م-1967م)

تبدأ هذه المرحلة بتمرير ومدّ أول كابل تلغراف للاتصالات عبر المحيط الأطلسي<sup>1</sup>، وتطوير شبكة التلكس العالميّة، ومدّ طرق السكك الحديدية، ثمّ بعد ذلك ظهرت أجهزة الكمبيوتر المركزية العملاقة، والتي تمخّض ونتج عنها بعد ذلك جملة من الابتكارات والأنظمة والبرامج ذات الصلة بالتكنولوجيا الماليّة، ومما ميّز هذه المرحلة كذلك ظهور البطاقات الائتمانية سنة: 1950م، والتي صارت بديلاً عن حمل النقود، وتعتبر هذه المرحلة الأساس للعملة الماليّة التي توسّعت بعد ذلك.

## 2- المرحلة الثانية (1967م-2008م)

بدأت هذه المرحلة مع ظهور أول آلة صرّاف آليّ ATM عام 1967م من طرف بنك باركليز<sup>2</sup>، وكذلك ظهور بورصة ناسداك (NASDAQ) أول بورصة رقمية في العالم، وتمّ ذلك سنة 1973م تأسيس جمعية الاتصالات الماليّة العالميّة بين البنوك المعروفة بنظام السويفت<sup>3</sup> (Swift) ومما ميّز هذه المرحلة كذلك ظهور أول هاتف محمول سنة: 1983م، ثمّ نشأ بعد ذلك ما يسمى بالخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت Online Banking وذلك في عام 1985م، لتنتهي بعد ذلك هذه المرحلة مع انفجار الأزمة الماليّة العالميّة عام 2008م؛ والتي حدثت بعدها طفرة كبيرة وقفزة نوعية في مجال المنتجات

<sup>1</sup> كما تقدم بيان ذلك في الكلام على نشأة التكنولوجيا الماليّة.

<sup>2</sup> ومقرّه بلندن.

<sup>3</sup> جمعية الاتصالات الماليّة العالميّة بين البنوك (سويفت SWIFT) وهي اختصار: (The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications)؛ منظمة تعاونية لا تهدف للربح مملوكة للأعضاء وتقوم بتقديم خدمة على مستوى عالٍ من الكفاءة وبتكلفة مناسبة، وتكوّنت منظمة السويفت عام: 1973، ومقرها الرئيسي بلجيكا وبدأ نشاطها عام: 1977م، يُنظر الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ التصفح: 2023-12-05.

وابتكرات التكنولوجيا الماليّة، وتميّزت هذه المرحلة كذلك ببداية رقمنة الخدمات الماليّة التقليدية (Digizitation)

### 3- المرحلة الثالثة (2008م - حتى الآن)

تميّزت هذه المرحلة بارتفاع معدّل النموّ والابتكار، مع ظهور عدد كبير من الشركات الناشئة؛ والتي تهتمّ بتطوير وابتكار منتجات جديدة في مجال التكنولوجيا الماليّة، وتنافس المؤسسات الماليّة التقليديّة وتزاحمها؛ من خلال ما توفره من خدمات أكثر أمنًا وأقلّ تكلفة، وفيها توجّه كثير من العملاء إلى الخدمات المصرفيّة التي تعتمد التكنولوجيات المتطورة بعد أن تزعزعت ثقتهم في الخدمات المصرفيّة التقليديّة؛ وذلك نتيجة للأزمة الماليّة العالميّة.

ومّا يميّز هذه المرحلة - كذلك - ظهور ما يسمى بالعملات الرقميّة عام 2009م، وقد توسّعت وانتشرت شركات التكنولوجيا الماليّة حول العالم خلال هذه المرحلة بشكل لافت؛ حيث ارتفع عددها من (8000) شركة سنة 2016م إلى (12000) شركة سنة 2020م.

### المطلب الثالث

#### خصائص التكنولوجيا المالية، ومجالاتها

من المفاهيم المهمة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية التي ينبغي بيانها معرفة خصائصها وأهم مجالاتها؛ وهو ما سنتناوله في هذا المطلب.

#### الفرع الأول: خصائص التكنولوجيا المالية

تتمتع التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص أهلتها للهيمنة على القطاع المالي والمصرفي في اقتصاديات معظم دول العالم، ويمكن أن تلخص أهم تلك الخصائص فيما يلي<sup>1</sup>:

**أولاً-** جعل الخدمات المالية أكثر سرعة، وأقلّ تكلفة، وأكثر شفافية وأمنًا.

**ثانيًا-** تسهم في تحسين جودة ونوعية الخدمات المالية المقدمة للعملاء والزبائن.

**ثالثًا-** الإسهام الفعّالة في تحقيق الاستقرار المالي؛ من خلال عملية إدارة المخاطر والرّقابة التنظيمية.

**رابعًا-** تؤدّي دورًا كبيرًا في تحقيق الشمول المالي، واستهداف شرائح أكبر من المتعاملين والزبائن والوصول لنسبة أكبر من المستخدمين.

<sup>1</sup> يُنظر: لقواس أحمد خروبي، زردالي عبد الكريم، دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية-البلوكتشين أمودجا- طُبع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، ص (40) وفاطمة الزهراء سبع، واقع عمل التكنولوجيا المالية في المصرفية المالية الإسلامية، ص(255-256) مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مجلد(06) عدد(02) مركز البحث في الحضارة والعلوم الإسلامية-الأغواط- 2021م والمصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية ص (558-559) (مرجع سابق) ودراسة أعدتها إدارة الأبحاث والدراسات في أمانة اتحاد المصارف العربية، موقع اتحاد المصارف العربية على الرابط: <https://uabonline.org> (مرجع سابق) تاريخ الاطلاع: 2023/02/16 م.

خامساً- القدرة على تخزين نسبة كبيرة جداً من المعلومات والبيانات.

سادساً- مرونة الاستعمال والتوظيف في مجالات مختلفة وقطاعات واسعة<sup>1</sup>.

سابعاً- الإسهام بشكل كبير في توفير بيئة ملائمة للتجارة الإلكترونية<sup>2</sup>.

ثامناً- الحد من دور الوسطاء، وتقديم الخدمات المباشرة واللامركزية.

تاسعاً- القابلية الدائمة للتطور والابتكار في الخدمات والمنتجات والعمليات؛ تبعا للتطور التكنولوجي والتقدم التقني.

### الفرع الثاني: مجالات وقطاعات التكنولوجيا المالية

مجالات التكنولوجيا المالية كثيرة وقطاعاتها متنوعة، وهي في انتشار وتزايد مستمر في معظم دول العالم، خاصة تلك الدول التي تكثر فيها الشركات الناشئة، وتتوفر فيها الأنظمة والقوانين المشجعة للاستثمار في القطاع المالي، والبيئة الملائمة والمحفزة لاستخدام مختلف تطبيقات وابتكارات التكنولوجيا المالية. ومن أهم القطاعات وأبرز المجالات التي نجد فيها حضوراً كبيراً ومشاركة بارزة للتكنولوجيا المالية<sup>3</sup>:

#### أولاً- قطاع المدفوعات، وخدمات تحويل الأموال

<sup>1</sup> سيأتي الكلام على ذلك في الفرع الموالي- إن شاء الله-

<sup>2</sup> الأحكام الفقهية للتجارة الإلكترونية والتشريعات المنظمة لها-دراسة فقهية قانونية مقارنة-ص(86-88) مرجع سابق.

<sup>3</sup> يُنظر: حيزية بنية، ابتسام علي وشقربوع، تكنولوجيا المعلومات-ثورة اقتصادية جديدة-ص(40) مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد (07) عدد (03) سنة 2018 وقُدوري طارق، زغدي باديس، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، ص(876) مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد (05) عدد(01) 2022م والمصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية ص (560-561) (مرجع سابق) ودور تكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي، ص(99-100) مرجع سابق ومفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية (ص:409-410) (مرجع سابق) والتكنولوجيا المالية الإسلامية- توجه حديث لدعم التمويل الإسلامي- ص(165-166) مرجع سابق.

يعتبر مجال المدفوعات المجال الأول والأكثر تقدماً، والأوسع من حيث الانتشار، وإقبال الزبائن والعملاء؛<sup>1</sup> وذلك بسبب ما يُتيحه من سرعة وسهولة وقلة تكلفة؛ حيث يتضمّن هذا المجال مجموعة من الخدمات، من أهمها:

- 1- خدمات دفع الفواتير والدفع عبر الإنترنت، وبواسطة الهواتف الذكية<sup>2</sup> والأجهزة اللوحية.
  - 2- بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية<sup>3</sup>.
  - 3- كذلك عمليات تبادل العملات، والتحويلات الخارجية للأموال.
- وتُقدّم هذه الخدمات مجموعة من المؤسسات المالية، وكذلك بعض المؤسسات الناشئة.

### ثانياً-قطاع الاستثمار والأدخار

وتتمثّل أهمّ العمليّات التي تقدّمها تقنيات التكنولوجيا المالية في هذا القطاع في:

- 1- أنظمة التداول فائقة السرعة.
- 2- منصّات نسخ الصفقات والاستشارات الاستثمارية الإلكترونية.
- 3- التداول الإلكتروني والاستثمار الآلي.

### ثالثاً-قطاع إدارة الثروات

ويتضمّن هذا القطاع جملة من الخدمات؛ منها:

<sup>1</sup> حسب منصّة بازل فإن أكبر عدد من مزودي خدمات التكنولوجيا المالية في العالم هم في فئة المدفوعات والمقاصة والتسوية بنسبة (41%) يُنظر: دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، ص(876) (مرجع سابق)

<sup>2</sup> بلغت عمليات الدفع في جميع أنحاء العالم باستعمال الهواتف المحمول (07) مليارات دولار خلال سنة 2011م، يُنظر: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية (ص:406) (مرجع سابق)

<sup>3</sup> المحفظة الإلكترونية هي: نظام مبني على أساس رقمي للقيام بالتبادلات والمعاملات التجارية الرقمي، وهي وسيلة لمصادقة هوية صاحبها وإثباتها، وتوجد منها مجموعة من الأنواع، يُنظر: يسعد عبد الرحمان، ودان بوعبد الله، قيراط فريال، دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي- تجارب دولية-ص(405-406) مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية/ مجلد(05) عدد(01) سنة: 2021م.

1- خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية والتخطيط المالي.

2- تقديم الاستشارات المالية والقانونية.

3- إدارة الضرائب المهنية.

وغير ذلك من الخدمات والعمليات المتعلقة بهذا القطاع الحيوي والحساس.

#### رابعاً-قطاع الودائع والاقتراض والتمويل

ويشمل هذا القطاع مجموعة من الأمور؛ منها:

1- الشركات التي تعتمد التكنولوجيا المالية في عمليات التمويل الجماعي، وتدوير الأموال.

2- خدمات القروض المباشرة.

3- منصّات مقارنة القروض.

4- منصّات الإقراض بين النظراء، وتقييم مخاطر الائتمان.

وغيرها من العمليات والخدمات.

#### خامساً-قطاع التأمينات

توظّف تقنيات وابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم أشكال مختلفة وصور متعدّدة من التأمينات،

وتشمل الخدمات المقدّمة مجال إدارة التأمين وحلول التأمين، وغير ذلك من العمليات والخدمات التي

تباشرها مؤسّسات التأمين وإعادة التأمين.

ويمثل الجدول الموالي مجالات التكنولوجيا المالية الأكثر استخدامًا في القطاع المالي بالنسبة للدول الرائدة

في التكنولوجيا المالية:

التأمين	الاقتراض	الادّخار والاستثمار	إدارة الثروات	تحويل الأموال والمدفوعات	القطاع الدولة
%47	%46	%58	%22	%83	الصين
%43	%20	%39	%21	%72	الهند
%38	%15	%29	%20	%60	البرازيل
%32	%13	%27	%15	%59	أستراليا
%31	%12	%25	%13	%75	بريطانيا

جدول رقم (03) مجالات التكنولوجيا المالية الأكثر استخدامًا في القطاع الماليّ بالنسبة للدول

#### الرائدة في التكنولوجيا المالية

المرجع: المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية

بالمملكة العربية السعودية، ص(561) (مرجع سابق)

## المبحث الثالث

الرّقمنة، مفهومها، أهمّيّتها، خصائصها ومجالاتها، وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول:** مفهوم الرّقمنة والتحوّل الرقمي والفرق بينهما

الفرع الأول: مفهوم الرّقمنة والتحوّل الرقميّ

الفرع الثاني: الفرق بين الرّقمنة والتحوّل الرقميّ

**المطلب الثاني:** أهميّة وفوائد التحوّل الرقمي، وخصائص الرّقمنة

الفرع الأول: أهميّة وفوائد التحوّل الرقميّ في القطاع المصرفيّ

الفرع الثاني: خصائص الرّقمنة

**المطلب الثالث:** دوافع رقمنة القطاع المصرفي والعلاقة بين الرّقمنة والتكنولوجيا الماليّة

الفرع الأول: دوافع رقمنة القطاع المصرفيّ

الفرع الثاني: علاقة الرّقمنة بالتكنولوجيا الماليّة

## المبحث الثالث

## الرّقمنة، مفهومها، أهمّيّتها، خصائصها ومجالاتها

من المصطلحات الأساسيّة في هذه الأطروحة مُصطلحي: "الرّقمنة" و"التحول الرقمي" ولذلك كان من المناسب في هذا الفصل التمهيدي تخصيص مبحث خاصّ لتحديد مفهوم كل من: "الرّقمنة" و"التحوّل الرقمي"، ثمّ بيان أهمّيّتهما في القطاع الماليّ والمصرفيّ، وفي الأخير ذكر أهم خصائصهما ومجالاتهما؛ وذلك في ثلاثة مطالب كما يلي:

## المطلب الأول

## مفهوم الرّقمنة والتحوّل الرقمي، والفرق بينها

في هذا المطلب سيتمّ تحديد معنى ومفهوم الرّقمنة، والتحول الرقمي، ثمّ بيان الفرق بينهما؛ وذلك في الفرعين المواليين:

## الفرع الأول: مفهوم الرّقمنة والتحوّل الرقميّ

أولاً- مفهوم الرّقمنة<sup>1</sup> Digitization

**1- لغة:** قال ابن فارس رحمه الله: في مادّة: "رَقَمَ": الرّاء والقاف والميم أصلٌ واحد يدلّ على خَطِّ

وكتابة وما أشبه ذلك، وفي اللسان: الرّقم والترقيم: تعجيم الكتاب.

ويُطلق الرّقم على: الخطّ الغليظ والعلامة والختم، وما يكتب على الثياب وغيرها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> كانت البدايات الأولى للرّقمنة مع منتصف القرن العشرين، حيث بدأت توظّف في بعض القطاعات، ثمّ توسّعت وانتشرت أكثر مع ظهور شبكة الإنترنت في التسعينيات، ينظر للتوسّع في تاريخ ونشأة الرّقمنة، على الرابط: <https://qafilah.com> تاريخ التصفح: 2024-10-16م.

<sup>2</sup> يُنظر: لسان العرب (248/12) مرجع سابق، معجم مقاييس اللغة (425/2) مرجع سابق، المعجم الوسيط (366/1) مرجع سابق.

2- اصطلاحاً: أصل المصطلح من كلمة رقمي (Digital) وهي: "عملية تحويل المعلومات إلى تنسيق رقمي يمكن قراءته بواسطة الحاسوب؛ وذلك بهدف تمثيل صورة أو صوت أو مستند أو إشارة؛ عن طريق توليد سلسلة من البيانات الرقمية بصيغة أرقام ثنائية يمكن لأجهزة الحاسوب معالجتها، وتُدعى نتيجة التحويل: التمثيل الرقمي، وذلك دون إجراء تغيير في المحتوى الأساسي".<sup>1</sup>

### التعريف المختار

ويمكن أن تعرّف باختصار بأنها: "عملية تحويل المعلومات إلى تنسيق رقمي من خلال الأتمتة<sup>2</sup> (Automation) عبر أنظمة الكمبيوتر"<sup>3</sup>

ويُطلق على الرقمنة أيضاً: الترقيم، التمثيل الرقمي، الأرشفة الرقمية والالكترونية<sup>4</sup>

3- العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي: بعد النظر والتأمل في المعنى اللغوي لمادة: "رَقَمَ" ثمّ الاصطلاحي لمصطلح: "الرقمنة" يظهر -والله أعلم- أنّ الرقمنة بمعناها المعاصر والحديث هي تعريب

<sup>1</sup> يُنظر: المصارف الإلكترونية والرقمية، آثارها، ومخاطرها الشرعية وغيرها-دراسة فقهية إقتصادية، مع مقترحات عملية لإنشاء مصرف إسلامي إلكتروني رقمي-ص(32) و <https://hbrarabic.com> تاريخ التصفح: 2023-09-21 والعبد المنعم، عبد الله خالد والدويري، زايد نواف، البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية-تجربة الكويت-ص(171) مجلة بيت المشورة، العدد:19، السنة:2023، دولة قطر.

<sup>2</sup> الأتمتة (Automation) هي: استخدام الحاسوب والأجهزة المبنية على المعالجات أو المتحكمات والبرمجيات في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية من أجل تأمين سير الإجراءات والأعمال بشكل آلي (أوتوماتيكي) دقيق وسليم وبأقل خطأ ممكن، ويُنسب أصل الكلمة إلى "دي إس هاردر"، وهو مدير هندسي في شركة فورد موتور في ذلك الوقت، وتسمّى بالتشغيل الآلي؛ أي: الاعتماد في النشاط الاقتصادي على الآلات بدل العنصر البشري، يُنظر: تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية- بحث تطبيقي في البنوك الإسلامية الأردنية- هامش ص:(69)مرجع سابق و <https://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ التصفح: 2023-09-30

و <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1605915> تاريخ التصفح: 2023-09-30.

<sup>3</sup> البنوك الرقمية من وجهة نظر شرعية-تجربة دولة الكويت-ص(171) مرجع سابق.

<sup>4</sup> يُنظر: مقال: تحديات الرقمنة في اللغة العربية على الرابط: <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/705> تاريخ التصفح: 2023-09-30

لكلمة: Digitization، وهي من المصطلحات الجديدة والحديثة<sup>1</sup>؛ مأخوذة من الرّقم بمعنى: العدد، لا من الرّقم الذي بمعنى: الخط والكتابة والإعجام؛ ومّا يُوَكِّد ذلك عدم ذكر أصحاب المعاجم للفظ "الرّقمنة" ضمن مشتقات لفظ: "رَقَمَ"

## ثانياً- مفهوم التحوّل الرقمي Digital transformation

### 1- مفهوم التحوّل الرقمي بمعناه العام:

هناك تعريفات كثيرة للتحوّل الرقمي، ومن ذلك تعريف شركة: (International Data Corporation) "IDC" الاستشارية بأنه:

- أ- العملية المستمرة التي تقوم بها المؤسسات للتكّيف مع متطلبات عملائها وأسواقها عبر توظيف القدرات الرقمية من أجل ابتكار نماذج عمل جديدة، ومنتجات وخدمات تمزج بسلاسة الأعمال الرقمية واليدوية، وتجارب الزبائن مع تحسين الكفاءة التشغيلية والأداء التنظيمي في نفس الوقت<sup>2</sup>
- ب- وعرف كذلك بأنه: عملية انتقال القطاعات والشركات إلى نموذج عمل جديد ومتطور بالاستناد إلى التقنيات الرقمية الجديدة؛ من أجل إحداث عمليات ابتكار للمنتجات والخدمات التي تقدّمها هذه القطاعات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من القيمة الفعلية لمنتجاتها وخدماتها<sup>3</sup>
- أ- ويمكن تعريفه باختصار بأنه: تضمين التقنيات الرقمية في مختلف نواحي العمل؛ بهدف تحسين الخدمات المقدّمة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> شحادة، مها خليل، تأثير أبعاد التحوّل الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية-بحث تطبيقي في البنوك الإسلامية الأردنية-ص(67) مجلة الجامعة القاسمية للاقتصاد الإسلامي، مجلد: 2، العدد: 01، 1443هـ/2022م.

<sup>3</sup> سبع، سنية محمد أحمد سليمان، تأثير التحوّل الرقمي وجودة الخدمة التعليمية على رضا الطلاب-دراسة تطبيقية على طلاب جامعة المنصورة-ص(27-28) مجلد (12) العدد (04) 2021 م.

<sup>4</sup> مجلة ميناتك (نسخة الكترونية) ص (11) الإصدار الثاني، يونيو 2022م.

## التعريف المختار:

وبناءً على ما سبق يمكن أن يُعرّف التحوُّل الرقميّ بأنه: عملية معقّدة تمرُّ بمجموعة من المراحل؛ يتمّ فيها التحوُّل والانتقال في تقديم الخدمات وإدارة العمليات من الطرق التقليدية التي يغلب عليها العنصر البشري والعمل اليدوي إلى طرق وعمليات سريعة ومتطورة، تعتمد على الحواسيب والآلات الحديثة، وتوظّف فيها التكنولوجيات الحديثة، والتقنيّات المتطورة.

## 2- مفهوم التحوُّل الرقميّ في المصارف الإسلاميّة:

بعد أن عرفنا في العنصر السابق المقصود بالتحوُّل الرقميّ عمومًا، نحاول في هذا العنصر تحديد المراد بالتحوُّل الرقميّ في المصارف الإسلاميّة على وجه الخصوص.

عرّفت بعض الباحثات التحوُّل الرقميّ في المصارف الإسلاميّة بأنه: توظيف المصارف الإسلاميّة للتكنولوجيات الرقميّة الحديثة، والاستعانة بها في النهوض بالأعمال والخدمات المصرفيّة؛ قصد تحقيق خدمات ومنتجات مصرفيّة متطوّرة تواكب الثورة الرقميّة وتساير الطفرة التكنولوجيّة؛ فتسهم في تسهيل العمليات وتسريع التحويلات، وخدمة العملاء بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلاميّة<sup>1</sup>.

## التعريف المختار:

وعليه-ومن خلال النظر في التعريفات السابقة-يرى الباحث أنّ التحوُّل الرقميّ في المصارف الإسلاميّة يهدف إلى تحسين وتطوير الخدمات والعمليات المصرفيّة الرقميّة من خلال: الانتقال في تقديم الخدمات والمصرفيّة وإجراء المعاملات الماليّة من الطرق التقليدية إلى الطرق الحديثة، والتي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيات المتطورة، وتوظّف أساسا التقنيّات الحديثة - كل ذلك-دون الإخلال بالضوابط والقواعد الشرعيّة.

<sup>1</sup> يُنظر: شحادة، مها خليل، التحوُّل الرقمي والتكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة دراسة في المصالح والمفاسد ص: 35-36، مجلة بيت المشورة، العدد: 17، سنة: 2022م، دولة قطر.

الفرع الثاني: الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي.

يمكن توضيح أهم الفروق بين الرقمنة، والتحول الرقمي من خلال الجدول التالي:

وجه المقارنة	الرقمنة	التحول الرقمي
المفهوم	تحويل المعلومات والبيانات من تنسيق ماديّ إلى تنسيق رقمي	تحويل كليّ وجذريّ في آلية عمل المؤسسات والشركات
الغايات والأهداف	تحقيق جودة الكفاءة وانخفاض الكلفة	تحسين تجربة العملاء وزيادة الإيرادات
المجال	تحويل المعلومات والبيانات	تحويل الأنظمة والعمليات
نوع التقنيّات الموظّفة	التقنيّات الرقميّة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI)	التقنيّات الرقميّة
أهمّ الثمار والنتائج	السرعة والجودة وانخفاض الكلفة	زيادة الإيرادات
السّعة والشمول	الرقمنة من المكوّنات الأساسيّة للتحوّل الرقمي	التحوّل الرقمي يتحقّق بدمج التكنولوجيا الرقميّة في جميع مجالات الأعمال أو المنشآت؛ فهو أوسع وأشمل.

جدول رقم (04) أهمّ الفروق بين الرقمنة والتحوّل الرقمي

المرجع: من إعداد الباحث بالاستعانة بالرباط: <https://dafater.sa/blog>

تاريخ التصفّح: 2024-01-16

## المطلب الثاني

## أهمية وفوائد التحول الرقمي، وخصائص الرقمنة

نتناول في هذا المطلب مسألتين مهمتين تتعلّقان بالرقمنة والتحول الرقمي؛ ألا وهما: بيان أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي، ثمّ ذكر أهم الخصائص والمزايا التي تتمتع بها الرقمنة في المجال المصرفي والمالي.

## الفرع الأول: أهمية وفوائد التحول الرقمي في القطاع المصرفي.

إنّ توجّه القطاع المصرفي نحو التحول الرقمي، وتبني المصارف والبنوك لسياسة الرقمنة في الخدمات والعمليات المصرفية يكتسي أهمية بالغة، ومما يدلّ على ذلك جملة أمور<sup>1</sup>:

أولاً- خفض التكاليف وتوفير الجهد وتقليل الاعتماد على العامل البشري؛ من خلال الاعتماد على الأتمتة<sup>2</sup> والتطبيقات الآلية.

ثانياً- الإسهام في تحسين الجانب التنظيمي للمصارف والمؤسسات المالية في النواحي المالية والإنتاجية والابتكارية وغيرها.

ثالثاً- تحقيق رضا العملاء والزبائن، وكسب عملاء جدد.

<sup>1</sup> يُنظر: تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية بحث تطبيقي في البنوك الإسلامية الأردنية-ص: (69-70) مرجع سابق، وتخزين وليد، بوخرص، محمد أمين، واقع وآفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية-دراسة حالة مصرف البلاد السعودي-ص(155-156) مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، مجلد (04) عدد (01) سنة 2022م، ورقمنة خدمات الصناعة المالية المصرفية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، ص(118) مرجع سابق

<sup>2</sup> تقدّم بيان معناها في الكلام على مفهوم الرقمنة.

رابعاً-الإسهام في تحقيق الشمول الماليّ، وتوسيع مجال خدمات ومعاملات المصارف، واستهداف شريحة أكبر من العملاء.

خامساً-تطوير وترقية نوعية ومستوى الخدمات المصرفية المقدمة.

سادساً-فتح المجال للابتكار والإبداع، وتقديم خدمات متطورة تنافس الخدمات التقليدية، والتحسين الدائم للمنتجات المصرفية.

سابعاً-الانتشار والتوسع العالميّ للمصارف والمؤسسات المالية، والقدرة على الارتباط بالأسواق المالية الكبرى.

ثامناً-القدرة على مسايرة ومنافسة باقي المصارف، والثبات في ظلّ التحدّيات والمخاطر الناجمة عن اعتماد التكنولوجيات الحديثة والتقنيّات المتطورة.

تاسعاً-الارتقاء بمستوى الشفافية والحوكمة،<sup>1</sup> وتقليل الأخطاء والنفقات، والحدّ من الأزمات والصدمات المالية.

### الفرع الثاني: خصائص الرقمنة

تتمتّع الرقمنة بمجموعة كبيرة من الخصائص؛ تؤكّد ما ذكرناه في العنصر السابق من أهميتها وتعدّد فوائدها وعوائدها على المجال الذي تُستخدم فيه، ومن أهمّ تلك الخصائص<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> وهي- كما في تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC-: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكّم في أعمالها " يُنظر:

سلام عبد الرزاق، حوكمة المصارف وأثرها في الحد من الأزمات المالية، ص(385) مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد (27)

<sup>2</sup> يُنظر: بن دادي هشام، سعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكثيف، ص(13-14) مذكرة

ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية: 2021-2022م، وشريقي صليحة، خرباشي الزهرة، رقمنة الإدارات العمومية

كألية لتحسين خدماتها-دراسة حالة مديرية التشغيل لولاية برج بوعرييج-ص (11-12) مذكرة ماستر، جامعة البشير الإبراهيمي،

برج بوعرييج.

أولاً-تقليص الوقت والمكان: وذلك من خلال إمكانية إجراء التعاملات في وقت سريع ومتزامن، والقدرة على تخزين كميات هائلة من المعلومات والبيانات في وسائل تخزين إلكترونية، مع إمكانية الوصول إليها في أي وقت وبأيسر جهد.

ثانياً-آلية الخدمات والعمليات: حيث يكون الاعتماد على التقنية والآلة هو الغالب على التعاملات المالية والخدمات المصرفية، ويكون تدخّل العامل البشري محدود جداً، وفي نطاق ضيق.

ثالثاً-تبادل الأدوار والتفاعل بين مختلف الأطراف: حيث يمكن للأطراف المشاركين في التواصل عن طريق الوسائل الحديثة والتقنيات المتطورة: الإرسال والاستقبال في نفس الوقت، والتفاعل الدائم؛ وما يترتب على ذلك من تيسير الخدمات، وتنشيط العمليات المصرفية والمالية.

رابعاً-الاستقلالية واللامركزية: من خلال حرية التعاملات، واستقلالية الاتصالات بين الأطراف إلى حدّ كبير.

خامساً-إمكانية التحويل: والمقصود بذلك قابلية نقل وتحويل المعلومات من شكل إلى آخر؛ كتحويل الرسائل المقروءة إلى مسموعة، أو غير ذلك من أشكال تخزين البيانات.

سادساً-الشمولية والعالمية: وهي من أبرز خصائص الرقمنة؛ حيث تساعد في انتقال البيانات وتبادل الخدمات، وتوسّع التعاملات المصرفية، وانتشارها عبر العالم بسرعة خارقة وفي وقت قصير.

## المطلب الثالث

## دوافع رقمنة القطاع المصرفي، وعلاقة الرقمنة بالتكنولوجيا المالية

يتناول الباحث في هذا المطلب أهم وأبرز الدوافع التي جعلت المصارف والمؤسسات المالية تسعى إلى رقمنة خدماتها، ومعاملاتها، ثم يحاول تحديد العلاقة بين الرقمنة من جهة، وبين التكنولوجيا المالية من جهة أخرى؛ وذلك في الفرعين المواليين:

الفرع الأول: دوافع رقمنة القطاع المصرفي.<sup>1</sup>

هناك جملة من الدوافع والمحفزات التي ساعدت وشجعت المصارف والبنوك على التحول من الطرق التقليدية في إجراء المعاملات المالية، وتقديم الخدمات المصرفية إلى تبني التكنولوجيا الرقمية، والتوجه نحو التقنيات الحديثة.<sup>2</sup>

ولعل من أهم تلك الدوافع:

أولاً- نقص الثقة لدى العملاء في البنوك والمصارف التقليدية وتراجع مكانة المؤسسات المالية التي تتعامل بالطرق القديمة: وبرز ذلك بالخصوص وظهر بشكل لافت بعد الأزمة المالية العالمية؛ حيث توجهت أنظار العملاء إلى المصارف التي تعتمد المعاملات الرقمية وتتبنى التكنولوجيات الحديثة.

ثانياً- ظهور الشركات الناشئة (startup company) التي تستثمر في القطاع المصرفي وتوسعي لتطور الخدمات المالية: وما نتج عن ذلك من ابتكارات وتطويرات كثيرة، مع تحوّل كبير في إجراء المعاملات

<sup>1</sup> يُنظر: رقمنة خدمات الصناعة المالية المصرفية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، ص(117-118) مرجع سابق ومجلة ميناتك (نسخة إلكترونية) ص (12-13) مرجع سابق والتكنولوجيا المالية الإسلامية-توجه حديث لدعم التمويل الإسلامي-ص(163) مرجع سابق.

<sup>2</sup> وهذا بالرغم من التكاليف الكبيرة الناتجة عن التحول الرقمي؛ حيث قدرت IDC أنّ الإنفاق العالمي على التحول الرقمي سوف يصل إلى: 6.8 تريليون دولار أمريكي بحلول سنة 2023م، يُنظر: مجلة ميناتك (نسخة إلكترونية) ص (13) مرجع سابق.

المالية والخدمات المصرفية، وما رفعه كذلك من قيود عن العملاء؛ بسبب الارتباط بمصارف لها سياسات معينة، وما وفره من تسهيلات وخدمات سريعة ومتطورة.

ثالثاً- انتشار الثقافة الرقمية لدى العملاء، والإقبال المتزايد على استعمال الوسائل الحديثة والتقنيات المتطورة: حيث تزايد إقبال الأفراد بشكل كبير ونسب متسارعة على استعمال الوسائل الحديثة؛ خاصة الحواسيب المحمولة واللوحات الإلكترونية، والهواتف الذكية<sup>1</sup> وغيرها؛ وهذا كله ينسجم ويتناغم مع منظومة مصرفية رقمية، ويرفض ويتعارض مع البيئة المصرفية التقليدية؛ التي لم تتبنى بعد سياسة التحول الرقمي.

رابعاً- كثرة المزايا وتعدد الفوائد التي تتمتع بها التكنولوجيا المالية الرقمية: وقد تقدم بيان ذلك في المطلب السابق عند الحديث على أهمية وخصائص الرقمنة والتحول الرقمي.

خامساً- الخوف من التخلف عن المنافسين، وعدم مسايرة باقي المصارف والبنوك: وهذا من أهم الدوافع وأبرز الأسباب التي دفعت المصارف والبنوك للتوجه نحو رقمنة خدماتها، وتطوير معاملاتها في الجوانب التقنية والتكنولوجية؛ حتى تُساير باقي المصارف، ولا تتخلف عن ركب البنوك التي اعتمدت التحول الرقمي في خدماتها ومعاملاتها.

سادساً- التوفير الكبير والأرباح الناتجة عن الاستثمار في التقنيات الحديثة في المجال المالي والمصرفي: حيث إنّ التحول الرقمي واعتماد التقنيات الرقمية في العمل المصرفي يوفر على المصارف والبنوك تكاليف كبيرة، بل ويسهم في تحقيق أرباح ومداخيل هائلة.

سابعاً- إمكانية الوصول والتعامل مع شريحة سكانية أوسع، وكسب المزيد من الزبائن والعملاء: وذلك لأن التعاملات الرقمية تكسر كل الحواجز المكانية والزمنية، وترفع كل القيود عن العملاء، وتسهم في تحقيق الشمول المالي والوصول لشرائح كبيرة من الناس<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> يُتوقع أن تصل نسبة المشتركين في خدمات الهواتف المحمولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة: 68% سنة 2025م، يُنظر: رقمنة خدمات الصناعة المالية المصرفية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، ص(118) مرجع سابق.

## الفرع الثاني: العلاقة بين الرقمنة والتكنولوجيا المالية

بعد أن تقدّم معنا الكلام على كلّ من التكنولوجيا المالية، ثمّ الرقمنة والتحوّل الرقميّ من حيث المفهوم والخصائص، يرى الباحث أنّه من المهم في نهاية هذا الفصل بيان العلاقة بين هذه المصطلحات، وتحديد المصطلح الذي يتمّ استعماله في هذه الدّراسة خلال الفصول القادمة.

## أولاً- الرقمنة في القطاع المصرفيّ جزءاً من ابتكارات التكنولوجيا المالية

تقدّم معنا أنّ التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجيّة الحديثة في القطاع الماليّ، ومن الأمور التي تشملها هذه الاختراعات: مجموعة البرامج الرقميّة التي تُستخدم في العمليات الماليّة للبنوك<sup>1</sup>.

وعليه فالرقمنة هي: إحدى ابتكارات التكنولوجيا الحديثة، وأحد مكوناتها وأركانها الأساسيّة؛ ولذلك نجد أنّ كثيراً من الباحثين والمشاركين في المؤتمرات الدوليّة التي تبحث القضايا والمسائل المتعلقة بالرقمنة في القطاع المصرفيّ والتكنولوجيات الماليّة يدمجون في التسمية والاصطلاح المعاصر بين: التكنولوجيا المالية وبين رقمنة العمليات والخدمات المصرفيّة<sup>2</sup>؛ فيعبّرون بمصطلح: التكنولوجيا المالية الرقميّة أو التكنولوجيات الرقميّة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> يُنظر: حكوم ليلي، دربال أمينة، تطورات التكنولوجيا المالية الإسلاميّة (تجارب الدول العربيّة والإسلاميّة) ص(361) مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلاميّة وتطبيقاتها في المصارف الإسلاميّة، دار ألفا للوثائق، قسنطينة، ط/1، 2022م.

<sup>2</sup> لم أقف خلال رحلتي البحثية المتواضعة، ونظري في المراجع على من فرّق بينهما.

<sup>3</sup> يُنظر على سبيل المثال: لنيكولاس نيجروبونت، التكنولوجيا الرقميّة - ثورة جديدة في نظم الحاسبات والاتصالات - ترجمة أ-د: سمير إبراهيم شاهين، طبع بمركز الأهرام للترجمة والنشر بالقاهرة، 1998م، وجديدن لحسن، شروف حسني، الابتكارات الماليّة الرقميّة-المزايا، والتحدّيات-ص (177) مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلاميّة وتطبيقاتها في المصارف الإسلاميّة، دار ألفا للوثائق، قسنطينة، ط/1، 2022م.

ومّا يؤكّد أن الرّقمنة والتحوّل الرقميّ جزءٌ من التكنولوجيات الحديثة؛ ما جاء في تعريف بنك صفوة الإسلامي<sup>1</sup> للتحوّل الرقميّ بأنه: "دمج التكنولوجيا في جميع تفاصيل الحياة؛ بالاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات، ومن التطبيقات غير المحدودة للتكنولوجيات الحديثة... بما فيها تطبيقات الذكاء الاصطناعيّ وإنترنت الأشياء وغيرها"<sup>2</sup>.

### ثانياً- المصطلح والتسمية المختارة

وبما أنّ الرّقمنة والتقنيّات الرقميّة تعدّ من أهمّ أركان وأبرز مكّونات التكنولوجيا الماليّة فسيدمج الباحث بينهما في التسمية؛ فبدل أن يذكر في كل مرّة كل مصطلح على حدة سيعبّر الباحث بمصطلح: "التكنولوجيا الماليّة الرقميّة" متابعاً في ذلك لكثير من الباحثين، وحرصاً على الاختصار والإيجاز.

، وتمّ استعمال مصطلح: التكنولوجيا الماليّة الرقميّة في مؤتمر الدوحة الثامن للمال الإسلامي على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness> تاريخ التصفح: 06-06-2024م، ويُنظر رابط معهد الدراسات

المصرفيّة التابع للبنك المركزي الأردني: <https://learnerslead.ibs.edu.jo> تاريخ التصفح: 15-07-2024م.

<sup>1</sup> وهو أحد أبرز البنوك الإسلاميّة في الأردن، يُنظر الموقع الرسمي للبنك على الرابط: <https://www.safwabank.com/ar> تاريخ التصفح: 13-01-2025م.

<sup>2</sup> يُنظر: شحادة، مها خليل، التحوّل الرقمي والتكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة دراسة في المصالح والمفاسد، ص (35) مجلة بيت المشورة، العدد: 17، سنة: 2022، دولة قطر.

## خلاصة الفصل التمهيدي:

وفي آخر هذا الفصل يمكن أن يُقال كخلاصة أنّ:

الباحث اجتهد وحاول أن يجعله كمدخل عامّ لباقي فصول ومباحث الأطروحة؛ حيث شرح المصطلحات التي يتكوّن منها عنوان الأطروحة، وترتكز عليها هذه الدّراسة، وركّز على بيان مفهوم وخصائص كل مصطلح من هذه المصطلحات؛ وهي: الصيرفة، والمصارف، والرّقمنة، والتكنولوجيا الماليّة، مع بيان العلاقة بين بعض المصطلحات؛ كالعلاقة بين: الرّقمنة والتحوّل الرقميّ، وكذلك العلاقة بين التكنولوجيا الماليّة والرّقمنة.

ورأى الباحث أن يُدمج بين مصطلحي التكنولوجيا المالية والرّقمنة في هذه الدراسة؛ فيعبّر عنهما بمصطلح: التكنولوجيا الماليّة الرقميّة.

وفي الفصل الموالي - وهو الفصل الأول - سيتناول الباحث بالدّراسة مسألة في غاية الأهميّة؛ ألا وهي: الأحكام والضوابط الشرعيّة للتكنولوجيا الماليّة الرقميّة، مع دراسة بعض النماذج من المنتجات الرقميّة، والابتكارات التقنيّة في المجال الماليّ والمصرفيّ.

## الفصل الأول

الأحكام والضوابط الشرعية للتكنولوجيا المالية الرقمية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التأصيل الشرعي للتكنولوجيا المالية الرقمية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج التعامل مع القضايا والمعاملات المالية المعاصرة

المطلب الثاني: مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء النصوص والقواعد والمقاصد الشرعية

المطلب الثالث: المنتجات المالية الرقمية، مفهومها والضوابط والمعايير الشرعية لابتكارها

المبحث الثاني: تقنية سلاسل الكتل، مفهومها، خصائصها، مخاطرها، وتطبيقاتها في المصرفية

### الإسلامية

المطلب الأول: سلاسل الكتل مفهومها، خصائصها، ومجالاتها

المطلب الثاني: مزايا ومخاطر تقنية سلاسل الكتل على القطاع المصرفي

المطلب الثالث: سلاسل الكتل، مشروعيتها، مجالاتها، ودورها في تطوير المصرفية الإسلامية

المبحث الثالث: العملات الرقمية، مفهومها، خصائصها، مخاطرها والأحكام الشرعية المتعلقة بها

المطلب الأول: العملات الرقمية المشفرة، مفهومها، نشأتها، أنواعها

المطلب الثاني: العملات الرقمية المشفرة، خصائصها ومزاياها، ومخاطرها على

### النظام المالي والمصرفي

المطلب الثالث: الأحكام والضوابط الشرعية للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة

## مَهَيِّدٌ

من أهمّ الجوانب المتعلّقة بموضوع التكنولوجيا الماليّة الرقميّة؛ والتي تستحقّ الدّراسة المتأنّيّة، والبحث الدّقيق: الجانب الشرعيّ.

ولذلك سيتناول الباحث في هذا الفصل الأحكام الشرعيّة للتكنولوجيا الماليّة الرقميّة؛ وكذلك يجتهد في بيان أهمّ الضوابط، وتحديد أبرز المعايير الشرعية التي ينبغي مراعاتها والالتزام بها في عملية ابتكار وتطوير المنتجات الرقمية، والتقنيات الحديثة في المجال المالي والمصرفي.

وسيكون ذلك من خلال عرض هذه النازلة على النصوص الشرعية، والنظر في مدى انسجامها مع القواعد الشرعيّة، وتوافقها مع المقاصد والمصالح المرعيّة.

وقبل ذلك مهّد الباحث بذكر المنهجية الصحيحة للتعامل مع القضايا الماليّة المعاصرة، وبين أهمّ الخطوات التي ينبغي مراعاتها في دراسة النوازل والمسائل المستجدة.

وبعد بيان أهمّ الأحكام الشرعية المتعلّقة بالتكنولوجيا الماليّة الرقميّة؛ قام الباحث بدراسة نموذجين من أهمّ التقنيات الماليّة، والمنتجات التكنولوجيّة المصرفيّة؛ ألا وهما: تقنية سلاسل الكتل، وتقنية العملات الرقميّة المشقّرة؛ فبيّن: مفهومهما، وخصائصهما، وأثرهما على القطاع المصرفي، وأهمّ الأحكام والضوابط الشرعيّة المتعلّقة بهما.

وسيتّم تناول هذه المسائل في المباحث التالّيّة:

## المبحث الأول

التأصيل الشرعي للتكنولوجيا المالية الرقمية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج التعامل مع القضايا والمعاملات المالية المعاصرة، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مفهوم المعاملات المالية

الفرع الثاني: مفهوم القضايا والمعاملات المالية المعاصرة

الفرع الثالث: منهجية بحث القضايا والمعاملات المالية المعاصرة

المطلب الثاني: مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء النصوص والقواعد والمقاصد الشرعية، وفيه

ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء النصوص الشرعية

الفرع الثاني: مشروعية التكنولوجيا المالية في ضوء القواعد الفقهية والمبادئ العامة للمعاملات المالية

الفرع الثالث: مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء المقاصد الشرعية والمصالح المرعية

المطلب الثالث: المنتجات المالية الرقمية، مفهوما والضوابط والمعايير الشرعية لابتكارها وتطويرها، وفيه

ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مفهوم المنتجات المالية الرقمية

الفرع الثاني: نماذج لأهم المنتجات المالية الرقمية

الفرع الثالث: الضوابط والمعايير الشرعية لابتكار وتطوير المنتجات المالية الرقمية

## المبحث الأول

## التأصيل الشرعي للتكنولوجيا المالية الرقمية، وفيه ثلاثة مطالب

تعدُّ التكنولوجيات المالية الحديثة، والتقنيات المصرفية الرقمية من أبرز القضايا المالية المعاصرة، ويتفق المتخصصون والباحثون في المعاملات المالية المعاصرة على أنّها من أهم المستجدات والنوازل التي طرأت على الساحة المالية العالمية؛ وذلك لما نتج عنها من ثورة في مجال الابتكارات المالية التقنية، والمنتجات المصرفية الرقمية، والحلول التكنولوجية البنكية.

وكان من آثار ونتائج هذه الثورة حدوث طفرة كبيرة ونقله نوعية في القطاع المالي، والمجال المصرفي على مستوى العالم، وكان لها كذلك الأثر الكبير والتأثير البالغ في تطور طريقة وطبيعة الخدمات والمعاملات المقدمة من طرف البنوك والمصارف، والمؤسسات المالية.

وفي هذا المبحث بيانٌ للمنهج الصحيح لكيفية التعامل مع المستجدات المالية المعاصرة، ثمّ التأصيل الفقهي والدراصة الشرعية لحكم التكنولوجيا المالية الرقمية، وفي الأخير محاولة لحصر أهم وأبرز المعايير والضوابط الشرعية التي ينبغي مراعاتها في ابتكار وتطوير المنتجات المالية الرقمية.

وينتظم ذلك في المطالب الموالية:

## المطلب الأوّل

## منهج التعامل مع القضايا والمعاملات الماليّة المعاصرة.

قبل بحث ودراسة مدى مشروعية التكنولوجيا الماليّة الرقمية، لا بدّ من التمهيد لذلك ببيان المنهج الصحيح للتعامل مع القضايا والمعاملات الماليّة المعاصرة؛ من خلال تحديد مفهوم المعاملات الماليّة المعاصرة، ثمّ ذكر أهمّ مراحل دراستها وبحثها، وأبرز ضوابط الحكم عليها والإفتاء فيها.

## الفرع الأول: مفهوم المعاملات الماليّة

حتى يتّضح مفهوم المعاملات الماليّة؛ لا بدّ من بيان مفهوم جزئي هذا التركيب؛ ألا وهما: مصطلح "المعاملات" ومصطلح "الماليّة" وذلك فيما يلي:

## أولاً- مفهوم المعاملات

1- في اللغة: المعاملات جمع مُعاملة؛ مفاعلة من العمل؛ والمعاملة: مصدرٌ من قولك عاملته، وأنا أعامله معاملةً بمعنى: التعامل مع الغير.<sup>1</sup>

2- في الاصطلاح<sup>2</sup>: المعاملات تتناول الأحكام الشرعيّة المنظمة لتعامل الناس في الدنيا؛ فتشمل بذلك: العلاقات الأسريّة، والمعاملات الماليّة وغيرها، وخصّها بعض العلماء بالمعاملات المتعلقة بالمال.<sup>3</sup>

## ثانياً- مفهوم الماليّة

<sup>1</sup> يُنظر: لسان العرب (476/11) مرجع سابق، ومعجم مقاييس اللغة (145/4) مرجع سابق، وعمارة محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلاميّة، ص(545) دار الشروق-بيروت-ط/1، 1993م.

<sup>2</sup> وتُطلق على معانٍ أخرى، يُنظر: شبير، محمد عثمان، المدخل إلى فقه المعاملات الماليّة، ص(11-12) دار النفائس، الأردن، ط/2، 2010م.

<sup>3</sup> يُنظر: علي سيد إسماعيل، معجم مصطلحات المصرفيّة الإسلاميّة والمعاملات الماليّة المعاصرة، ص(307) دار حميثرا، القاهرة، ط/1، 2019م، وشبير، محمد عثمان، المعاملات الماليّة المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص(12) دار النفائس، الأردن، ط/6، 2007م، والمدخل إلى فقه المعاملات الماليّة، ص(11-12) مرجع سابق.

1- في اللغة: نسبة إلى المال، وهو: كل ما يملكه الفرد، أو تملكه الجماعة؛ من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان؛ فالمال: ما ملكته من كل شيء،<sup>1</sup> جمعه: أموال.

2- في الاصطلاح<sup>2</sup>: اسم لجميع ما يملكه الإنسان مما يمكن حيازته والانتفاع به على وجه معتاد؛ من أرض وحيوان، ومتاع ونقود وغيرها؛ فكل ما يقبل التملك فهو مال؛ سواء كان عيناً أو منفعةً.<sup>3</sup>

### ثالثاً-التعريف المختار

وعليه فيمكن أن يُقال في مفهوم المعاملات الماليّة بأنها<sup>4</sup>: التعاملات والعقود والالتزامات التي تتم بين الناس في الأموال.

### الفرع الثاني: مفهوم القضايا، والمعاملات الماليّة المعاصرة

حتى يتّضح المقصود بمصطلح القضايا والمعاملات الماليّة المعاصرة؛ لابد من تعريف مصطلحي:

القضايا" و"المعاصرة"

### أولاً-مفهوم القضايا:

1- لغة: القضايا بمعنى: الأحكام؛ مفرداً قضية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> يُنظر: المعجم الوسيط، ص(892/2) مرجع سابق، والقاموس المحيط، ص(1059) مرجع سابق.

<sup>2</sup> وهو تعريف جمهور الفقهاء خلافاً لما ذهب إليه الحنفية، يُنظر: المدخل إلى فقه المعاملات الماليّة، ص(67-70) مرجع سابق.

<sup>3</sup> يُنظر: معجم لغة الفقهاء، ص(396) مرجع سابق، ومعجم مصطلحات المصرفيّة الإسلاميّة والمعاملات الماليّة المعاصرة، ص(273)

مرجع سابق، والمعاملات الماليّة المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص(12) مرجع سابق.

<sup>4</sup> يُنظر: المدخل إلى فقه المعاملات الماليّة، ص(12) مرجع سابق.

<sup>5</sup> يُنظر: لسان العرب (186/15) مرجع سابق.

2- اصطلاحًا: المقصود بالقضايا في هذا الموضوع ليس المدلول اللغوي؛ وهو: الأحكام، وإنما يُراد بها: المسائل<sup>1</sup>.

### ثانيًا- مفهوم المعاصرة:

1- لغة: المعاصرة: من العصر؛ وهو الزمن والوقت الحاضر<sup>2</sup>.

2- اصطلاحًا: المعاصرة أي: الواقعة والحادثة في الزمن والوقت الحاضر، وفي العصر الحالي أو التاريخ الحديث<sup>3</sup>.

وعليه فيكون المقصود بالقضايا المعاصرة: المستجدات والنوازل، والحوادث، والمسائل التي حدثت في الزمن المعاصر، واستجدت في هذه الأيام، واحتاج الناس لمعرفة حكمها الشرعي، ويُطلق عليها كذلك اسم: المستجدات، والنوازل والحوادث والمسائل المعاصرة.

### ثالثًا- التعريف المختار للقضايا الماليّة المعاصرة:

ومن خلال ما سبق بيانه نخلص إلى أن المقصود بالقضايا والمعاملات الماليّة المعاصرة هي: المسائل المعاصرة والمستجدات الحديثة، والنوازل والقضايا الماليّة التي ظهرت واستجدت في حياة الناس؛ بسبب تطور ظروف الحياة وتعقّد معاملاتهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> يُنظر: اليحي، فهد بن عبد الرحمان، ورقة عمل بعنوان: منهج الفتوى في القضايا الفقهية المعاصرة ص(275) ضمن بحوث مؤتمر: الفتوى واستشراف المستقبل، وحميش، عبد الحق، قضايا فقهية معاصرة، ص(23) مركز البحوث والدراسات-جامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة، إصدار سنة:2004م.

<sup>2</sup> يُنظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (2/1508) دار عالم الكتب، ط/1، 2008م.

<sup>3</sup> معجم لغة الفقهاء ص(314) مرجع سابق، ومنهج الفتوى في القضايا الفقهية المعاصرة ص(274) مرجع سابق، والكبي، سعد الدين محمد، المعاملات الماليّة المعاصرة في ضوء الإسلام، ص(108) المكتب الإسلامي-الأردن-ط/1، 1423هـ-2002م.

<sup>4</sup> يُنظر: معجم مصطلحات المصرفيّة الإسلاميّة والمعاملات مالية المعاصرة، ص(308) مرجع سابق.

وظهور هذه القضايا والنوازل الماليّة المعاصرة استدعى دراستها دراسة شرعية وفق منهجية مضبوطة؛ لمعرفة حكمها الشرعي؛ وهو ما سنتناوله في العنصر الموالي.

### الفرع الثالث: منهجية دراسة وبحث القضايا الماليّة المعاصرة

يتناول الباحث في هذا الفرع المنهج الصحيح لدراسة القضايا الماليّة المعاصرة، وذكر أبرز المراحل التي ينبغي اتباعها من أجل الوصول لمعرفة الحكم الشرعي لهذا النوع من المسائل والنوازل؛ والتي استجدت، وطرأت في باب المعاملات الماليّة، بالإضافة إلى ذكر أبرز ضوابط الإفتاء التي ينبغي مراعاتها في هذا الباب.

#### أولاً- أهمّ مراحل دراسة وبحث القضايا والنوازل الماليّة المعاصرة:

بحث القضايا الماليّة المعاصرة، ودراسة النوازل والمستجدات في باب المعاملات - وفي غيره من أبواب الشريعة ليس أمراً سهلاً يتقحّمه، ويكتب فيه كل أحد؛ بل لا بدّ له من أهله الذي يملكون آلة الاجتهاد، ويسلكون جادة العلم، وطريقة أهل الرُسوخ والفهم، في البحث والتحرّي مع ملازمة الورع والأمانة.

ويمكن تلخيص أهمّ مراحل دراسة وبحث القضايا والنوازل الماليّة المعاصرة فيما يلي<sup>1</sup>:

**1- التجردّ في دراسة المسائل، مع الحرص على الإخلاص والافتقار لله جل جلاله، وطلب عونه وتوفيقه.**

**2- تصوّر الصحيح للنازلة، وفقه حقيقتها، ومعرفة وجه الإشكال فيها، وسبيل ذلك:**

**أ- جمع كل ما له علاقة بالنازلة.**

**ب- سؤال الخبراء والمختصين في المعاملات الماليّة المعاصرة.**

<sup>1</sup> يُنظر: التحول الرقمي والتكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة، ص (46-47) مرجع سابق، وقضايا فقهية معاصرة، ص (58-61) مرجع سابق، والمعاملات الماليّة المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص (23-29) مرجع سابق، ومنهج الفتوى في القضايا الفقهية المعاصرة، ص (278-293) مرجع سابق، والختلان، سعد بن تركي، فقه المعاملات الماليّة المعاصرة، ص (22-23) دار الصمعي، المملكة العربية السعودية، ط/2، 1433هـ-2012م.

ت- تحليل العناصر الأساسية للنازلة.

3- الاجتهاد في التكييف الفقهي الصحيح للنازلة؛ بتحرير الأصل الذي تنتمي إليه؛ وذلك تمهيدا للحكم عليها.

4- الاجتهاد في معرفة حكم النازلة؛ من خلال عرضها على القرآن الكريم، والسنة النبوية.

5- عرض النازلة على اجتهادات الصحابة وفتاواهم رضي الله عنهم

6- عرض النازلة على أقوال الأئمة المجتهدين.

7- دراسة وبحث النازلة على ضوء القواعد الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية.

8- عرض النازلة على المقاصد الشرعية والمصالح المرعية؛ خاصة مقصد حفظ المال.

9- البحث والتنقيب في الرسائل العلمية التي عُنت بدراسة النوازل المالية المعاصرة.

10- النظر في قرارات المجامع الفقهية، والهيئات الشرعية، والمراكز البحثية المتخصصة.

### ثانياً- أبرز ضوابط الإفتاء<sup>1</sup> في المعاملات المالية المعاصرة<sup>2</sup>

هناك ضوابط كثيرة ينبغي مراعاتها لمن أراد الإفتاء في النوازل المالية، وإصدار الأحكام الشرعية على

القضايا المالية المعاصرة؛ ومن أهم تلك الضوابط ما يلي:

1- أن تصدر الفتوى من أهل النظر والاجتهاد.

<sup>1</sup> هناك فرق بين منهج بحث القضايا المعاصرة وبين ضوابط الإفتاء فيها من عدّة وجوه؛ ولذلك أفردت كلٌّ منهما بعنصر خاص، يُنظر في ذكر أهم الفروق بينهما: منهج الفتوى في القضايا الفقهية المعاصرة، ص(269-270) مرجع سابق.

<sup>2</sup> فقه المعاملات المالية المعاصرة، ص(22-23) مرجع سابق ومنهج الفتوى في القضايا الفقهية المعاصرة، ص(293-303) مرجع سابق، والمعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص(23-24) مرجع سابق، وقضايا فقهية معاصرة، ص(39-46) مرجع سابق، والجديعي، صالح بن إبراهيم، رصد الفتوى الفقهية المعاصرة وضوابطها-التجارب والآثار-ص(400) ورقة عمل: بحوث مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل.

2- أن يكون المفتي عالماً بملابسات النوازل، مُلمّاً بالوقائع، والحوادث التي تؤثر في تصورهما والحكم عليها.

3- التوسُّط في الفتوى بين المتساهلين والمتشدِّدين.

4- الحرص على أن تصدر الفتوى في النوازل والقضايا المعاصرة عن اجتهاد جماعي؛ من خلال الجامع الفقهي والهيئات الشرعيّة والمراكز البحثية؛<sup>1</sup> خاصّة في النوازل المعقّدة، والقضايا الشائكة؛ كما هو الحال مع المسائل المتعلّقة بالتكنولوجيا الماليّة الرقميّة.

5- الحرص على تحديد الضوابط الشرعيّة في المسائل والنوازل المعاصرة التي يُفتى فيها بالجواز،<sup>2</sup> وعدم إطلاق القول بالجواز دون قيود وضوابط.

6- التريث عند صياغة الفتوى وإصدارها؛ خاصة في القضايا التي تمس شريحة كبيرة من الناس، وفي المسائل التي تعم بها البلوى.

7- الالتزام والتقيد بالضوابط التي قررها العلماء عند الإفتاء بالاجتهاد والنظر المصلحي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> دعا مؤتمر الدوحة الثامن للمال الإسلامي إلى إنشاء مركز دراسات شرعي مستقل متخصص في التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، لرفد هذه الصناعة بأحكامها، مع ضرورة قيام المؤسسات الماليّة الإسلاميّة بالإسهام في دعم وتمويل هذا المركز، فضلاً عن دعوة الجامعات لإدراج تخصصات التكنولوجيا الماليّة الرقميّة ضمن مناهجها العملية، يُنظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness> تاريخ التصفح: 28-12-2024م.

<sup>2</sup> وذكر الضوابط الشرعيّة مهم جداً في النوازل المعاصرة، كما هو الحال مع ضوابط ومعايير التكنولوجيا الماليّة الرقميّة التي ستأتي معنا في المباحث القادمة.

<sup>3</sup> يُنظر: الفقير، عبد الله علي مصطفى، مراعاة المصلحة في الفتوى وتطبيقاتها المعاصرة، ص(247-250) بحوث مؤتمر: الفتوى واستشراف المستقبل.

8- التوقف عند عدم اتضاح الحكم الشرعي للنازلة أو القضية المعاصرة، والحذر من القول على الله جل

جلاله بغير علم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ

كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾ [الإسراء/38]

## المطلب الثاني

## مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء النصوص، والقواعد، والمقاصد الشرعية

في هذا المطلب سيتناول الباحث بالدراسة والتحليل مدى مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية؛ وذلك من خلال عرض هذه النازلة والقضية المعاصرة<sup>1</sup> على نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، ثم دراستها في ضوء المبادئ العامة والقواعد الكلية التي قررها فقهاء الإسلام وعلماء الشريعة في باب المعاملات المالية، وفي الأخير محاولة لمعرفة الحكم الشرعي للتكنولوجيا المالية الرقمية من خلال إعمال النظر المصلحي والمقاصدي<sup>2</sup>، وقد جاء هذا المطلب في ثلاثة فروع كما يلي:

## الفرع الأول: مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء النصوص الشرعية

التكنولوجيا المالية الرقمية- كما تقدّم معنا في بيان مفهومها- هي: توظيف واستخدام التكنولوجيات الحديثة والتقنيات المتطورة في المجال المالي والخدمات المصرفية؛ وعليه فلمعرفة مدى مشروعيتها لابدّ من النظر والبحث في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة عن أدلة وشواهد يمكن أن يُستند إليها ويُعوّل عليها في معرفة حكم الاستفادة من المخترعات الحديثة، واستخدام الابتكارات المعاصرة، وتوظيف التقنيات المتطورة في الخدمات والمعاملات المالية، وفي غيرها من المجالات والقطاعات.

## أولاً- مشروعية التكنولوجيا المالية في ضوء نصوص القرآن الكريم

القرآن الكريم هو المصدر الأول الذي ينبغي أن يُرجع إليه في معرفة أحكام المعاملات المالية، وقد اهتم القرآن الكريم اهتماماً كبيراً بالشؤون المالية والاقتصادية، كما أنّه جاء بجملة من القواعد الكلية والأصول

<sup>1</sup> المقصود ببحت النازلة هنا: بحث الحكم الشرعي لتوظيف التقنيات الحديثة والتكنولوجيات الرقمية في القطاع المالي والمصرفي إجمالاً؛ أي: دون تحديد تقنية أو تكنولوجيا معينة، وسيأتي في المبحثين القادمين - إن شاء الله - دراسة نموذجين لأهم التقنيات والتكنولوجيات المالية الحديثة بشيء من التفصيل.

<sup>2</sup> المراد بالنظر المصلحي أو المقاصدي: مراعاة مقاصد الشارع أثناء عملية الاجتهاد، يُنظر: بوضاية، مراد، المصارف الإسلامية الرقمية - نظرة مقاصدية، ص(125-126) مرجع سابق.

العامة في باب المعاملات الماليّة كوجوب الوفاء بالعقود، وحرمة أكل أموال الناس بالباطل، ومنع الرِّبا والميسر، وغيرها من القواعد المنظّمة لتعامل العباد؛ وعليه فلا بدّ من الرجوع إلى هذه القواعد والأصول والكليات عند الاجتهاد في القضايا الماليّة المعاصرة<sup>1</sup>.

ومن الآيات القرآنية التي تشهد لمشروعية التكنولوجيا الماليّة الرقميّة، وتدُلُّ على أن الإسلام لا يُعارض توظيف التقنيّات الحديثة، واستخدام الأدوات المتطورة في المجال المالي والمصرفي، وفي غيره من المجالات<sup>2</sup>:

1- آيات تشير إلى تطوُّر الحياة، وتقدُّم العلوم والمعارف : ومن ذلك قوله جل جلاله: ﴿وَيَخْلُقُ مَا

لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ [النحل/08] وقوله جل جلاله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ [العلق/05] وهاتين

الآيتين تدلان على أن دين الإسلام يقرُّ ويشير إلى تطور الأشياء، وعدم بقائها على ما هي عليه، وتغيُّر أساليب العيش والحياة، وأنّ الله جل جلاله سيخلق في كل عصر أشياء جديدة لم تكن من قبل؛ ولذلك فالمسلمون ينبغي أن يحرصوا على فقه هذه السنن الربانية، والاستفادة من هذه الحقائق القرآنية، وأن يُواكبوا التطورات، ويسايروا ما يحدث من تقدُّم وتغيرات، وينافسوا غيرهم من الأمم والحضارات.

2- آيات تنبه إلى أثر العلم في تيسير أمور الحياة: ومنها قوله جل جلاله: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ

الْكِتَابِ أَنَا آئِنِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي

ءَأَشْكُرُكُمْ أَمْ أَكْفُرُكُمْ مِّنْ شُكْرٍ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۗ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [النمل/40] وفيها

دلالة واضحة على أن العلم يقرب كل بعيد، وأنه وسيلة لتيسير التواصل وتسهيل المواصلات؛ فعلى العباد توظيف العلم وتسخيرها في عمارة الأرض والكون.

<sup>1</sup> المدخل إلى فقه المعاملات الماليّة-المال، الملكية، العقد-ص(58-59) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: القره داغي، علي محي الدين، المصارف الإلكترونيّة والرقميّة، آثارها ومخاطرها الشرعيّة وغيرها-دراسة فقهية اقتصادية، مع مقترحات عملية لإنشاء مصرف إسلامي إلكتروني رقمي-ص(29-31) بحوث مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي: "التمويل الإسلامي والعالم الرقمي" المنعقد بالدوحة في: 19 مارس 2019م، إصدار بيت المشورة للاستشارات الماليّة، إصدار رقم (05)-قطر- وشهادة، مها خليل، التحول الرقمي والتكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة، ص(47-49) مرجع سابق.

3- آيات تشجّع على الكسب والاستثمار النافع: ومنها قوله جل جلاله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ

فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ [الجمعة/10]

ويُستفاد من هذه الآية الكريمة أن الإسلام دين العبادة والعمل، ودين يحثُّ على الجدِّ والضرب في الأرض؛ لطلب الرزق الحلال وتحصيل القوت الطيب، وأن كل ما يساهم في ذلك من الوسائل والأدوات مطلوب من العبد تحصيله والقيام به.

### ثانياً-مشروعية التكنولوجيا الماليّة في ضوء نصوص السنة النبوية المطهّرة<sup>1</sup>

السنة النبوية هي الوحي الثاني، وأخت القرآن، وفيها البيان لكلام الرحمان، والتفصيل لمجمل القرآن؛

قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ ﴿٤٤﴾ [

النحل/44] وفي السنة النبوية المطهّرة نصوص كثيرة تدل على أن التحوّل الرقمي والتطوير في الأدوات الماليّة والابتكار في التقنيّات المصرفيّة؛ كل ذلك يتوافق مع المنهج النبوي في وضع قواعد عامة تضبط تعاملاتهم الناس، وترك الباب مفتوحاً لهم؛ يتعاملون كيف شاءوا، وعدم تقييدهم بمعاملات معينة، ومن تلك النصوص والشواهد على ذلك:

1- أحاديث تحثُّ على إتقان العمل، وإحسانه: منها قول نبينا صلى الله عليه وسلم: "إنَّ العبد إذا

عمل عملاً أحبَّ الله أن يُتقنه"<sup>2</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث آخر: "إنَّ الله كتب الإحسان على

<sup>1</sup> يُنظر: المصارف الإلكترونية والرقميّة، آثارها ومحاطرها الشرعيّة وغيرها-دراسة فقهية اقتصادية، مع مقترحات عملية لإنشاء مصرف إسلامي إلكتروني رقمي-ص(29-31) مرجع سابق، والتحول الرقمي والتكنولوجي الماليّة في المصارف الإسلاميّة، ص(47-49) مرجع سابق.

<sup>2</sup> أخرجه الطبراني في معجمه، سليمان بن أحمد أبو القاسم، المعجم الكبير (306/24) ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط/2، د ت ط، والحديث ذكره الألباني في السلسلة الصحيحة، وصحّحه لشواهده، تحت رقم: 1113 بلفظ: "إن الله يجب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" يُنظر: الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها(106/3)، مكتبة المعارف، الرياض، ط/1، 1415 هـ -1995 م.

كل شيء...<sup>1</sup> أي: أن العبد مأمور بإحسان وإتقان أموره كلها، ولا شك أن من أبرز أهم خصائص التقنيات الحديثة الجودة والكفاءة والسرعة؛ وهذه الأمور في الحقيقة هي أسس وأركان الإتقان.

**2- أحاديث تحث على التكسب والغنى:** منها قول نبينا صلى الله عليه وسلم: "لا بأس بالغنى، لمن اتقى"<sup>2</sup> وقد ترجم له الإمام ابن ماجه رحمه الله في سننه بقوله: "باب الحث على المكاسب" وقال نبينا صلى الله عليه وسلم أيضا: "نعم المال الصالح للرجل الصالح"<sup>3</sup> ومن المعلوم أن استعمال الوسائل الحديثة في المجال المالي والمصرفي سبب لتحسين الأرباح، وتوفير الكثير من النفقات، وغير ذلك من أسباب الغنى وكسب المال.

**3- أحاديث تأمر بالحرص على كل ما فيه نفع ومصلحة:** وهي كثيرة، منها قول نبينا صلى الله عليه وسلم: "احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز..."<sup>4</sup> ولا شك أن من أعظم ما ينتفع به الناس في معاملاتهم، وينبغي الحرص عليه والاجتهاد في تحصيله؛ تطوير وابتكار الأدوات المالية والمنتجات الرقمية. ومن خلال ما سبق ذكره من الأحاديث يتبين أن السنة النبوية لا تقف في وجه تطوير وسائل العمل، ولا تمنع من ابتكار تقنيات جديدة؛ فيها تحسين الخدمات، وتميز بجودة وسرعة المعاملات؛ مادام هذا الابتكار والتطوير مجرد وسيلة ليس له أثر في تغيير الأحكام الشرعية.

<sup>1</sup> أخرجه أبو داود في سننه عن شداد بن أوس رضي الله عنه، كتاب: الضحايا، باب في النهي أن تُصبرَ البهائم، والرَّفَقُ بِالذَّبِيحَةِ، سنن أبي داود (100/3) حديث رقم: 2815، ت: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د ط، د ت ط، و صححه الألباني في حاشية المتن.

<sup>2</sup> أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب التجارات، باب: الحث على المكاسب، سنن ابن ماجه (274/3)، حديث رقم: 2141، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط/1، 1430 هـ - 2009 م، قال المحققون: إسناده حسن.

<sup>3</sup> أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، المسند (16/29) ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط/1، 1421 هـ - 2001 م، قال المحقق: وإسناده صحيح.

<sup>4</sup> أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب السنة، باب في القدر، سنن ابن ماجه (57/1)، حديث رقم: 78 مرجع سابق، قال المحقق: حديث حسن.

الفرع الثاني: مشروعية التكنولوجيا المالية في ضوء القواعد الفقهية والمبادئ العامة للمعاملات المالية

من أهم طرق معرفة حكم المعاملات المالية المعاصرة، ومن أبرز المراحل التي ينبغي الحرص عليها في دراسة النوازل المالية المعاصرة؛ دراستها في ضوء المبادئ العامة للمعاملات المالية، ومن خلال القواعد الفقهية التي قررها فقهاء الإسلام، ولعل من أهم المبادئ والقواعد التي تُذكر في هذا السياق:

### أولاً-قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة"<sup>1</sup>

#### 1- شرح القاعدة ودليلها

وهي من القواعد العظيمة النافعة التي قررها الفقهاء؛ ومن الأشياء التي الأصل فيها الإباحة: معاملات الناس وتصرفاتهم؛ ولذلك صرح الفقهاء تفرُّعاً عن هذه القاعدة أن: "الأصل في معاملات الناس وعاداتهم الحُلُّ والإباحة"<sup>2</sup>؛ فالأصل والقاعدة العامة في المعاملات والشروط: الإباحة والجواز، ولا يُمنع الناس من أيِّ معاملة إلا إذا كانت مناقضة لحكم الشرع.

والأدلة على هذه القاعدة كثيرة؛ منها قول الله جل جلاله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الجمانية/13] فامتنان الله جل جلاله على عباده بتسخيره لهم ما في السموات وما في الأرض يدل على أنه أباح لهم الانتفاع بكل ما خلق لهم؛ إلا أموراً معدودة جاء النصُّ عليها في كتاب الله جل جلاله وفي سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

<sup>1</sup> آل بورنو، محمد صدقي بن أحمد، موسوعة القواعد الفقهية (280/1) مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط/ 1، 1442هـ-2003م.

<sup>2</sup> المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام، ص(118-121) مرجع سابق، وفقه المعاملات المالية المعاصرة، ص(13) مرجع سابق والمصارف الإلكترونية والرقمية، آثارها ومخاطرها الشرعية وغيرها-دراسة فقهية اقتصادية، مع مقترحات عملية لإنشاء مصرف إسلامي إلكتروني رقمي-ص(31) مرجع سابق، والتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية، ص(47) مرجع سابق.

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: " الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَ حَرَامًا"<sup>1</sup>

## 2- وجه دلالة قاعدة: "الأصل في المعاملات الإباحة" على مشروعية التكنولوجيا المالية:

ومن خلال هذا التقرير والتأصيل، وبناء على هذه القاعدة يمكن أن نقول أن: الأصل في المعاملات المالية المعاصرة التي تعتمد في إنشائها وإبرامها على الوسائل الحديثة، والتقنيات المتطورة الجواز والإباحة؛ ما دامت خاضعة للقواعد العامة للمعاملات المالية في الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>

### ثانياً- قاعدة: "المشقة تجلب التيسير"<sup>3</sup>

#### 1- شرح القاعدة ودليلها

وهي إحدى القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي؛<sup>4</sup> والتي تندرج تحتها فروع فقهية غير متناهية، ومن الأدلة عليها من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة/185] وقوله جل جلاله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج/78] وهذه القاعدة أدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

<sup>2</sup> أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الأحكام، باب: مَا ذَكَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصُّلْحِ بَيْنَ النَّاسِ، سنن الترمذي (28/3) حديث رقم: 1352، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1998 م، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

<sup>2</sup> يُنظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية-النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى صفر 1432هـ، نوفمبر 2017م، المعيار الشرعي رقم: 38: التعاملات المالية بالإنترنت، ص(961) نسخة إلكترونية برعاية ساب للخدمات المصرفية الإسلامية، سنة 1437هـ.

<sup>3</sup> يُنظر: التحول الرقمي والتكنولوجي المالية في المصارف الإسلامية، ص(55) مرجع سابق.

<sup>4</sup> يُنظر: موسوعة القواعد الفقهية (63/10) مرجع سابق.

ومعناها كما قرّر فقهاء الإسلام أنه: حيث وُجدت المشقة جاء التيسير، وأنّ الأمر إذا ضاق على المكلف جاء الشرع بالسّعة والتيسير والتخفيف، " فإنّ الأحكام التي ينشأ على تطبيقها حرج على المكلف، ومشقة في نفسه أو ماله فالشريعة تخففها بما يقع تحت قدرة المكلف واستطاعته دون عسر أو إحراج"<sup>1</sup>

## 2- وجه دلالة قاعدة": المشقة تجلب التيسير" على مشروعية التكنولوجيا المالية:

ودلالة هذه القاعدة على مشروعية إجراء المعاملات بالوسائل الحديثة، وتقديم الخدمات المصرفية بالتقنيات الرقمية ظاهرة؛ حيث أنّ تمسك المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالطرق التقليدية، وعدم أخذها بالوسائل الحديثة يوقعها في حرج ومشقة كبيرة، ويجعلها تتخلف عن ركب المصارف والبنوك التي تعتمد التقنيات الحديثة في معاملاتها؛ خاصة مع المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية في كسب أكبر قاعدة من العملاء، وتمسكها بالطرق التقليدية يجرمها كذلك من تحقيق الشمول المالي الذي تتيحه الوسائل الحديثة، كما أنّ عدم استخدام التقنيات الحديثة يتسبب في إيقاع العملاء والزبائن في مشقة وحرج شديدين، ويجرمهم من قضاء معاملاتهم بسرعة ويُسّر وأقل تكلفة.

ومن خلال هاتين القاعدتين نخلص إلى أن التشريع الإسلامي بقواعده وخصائصه؛ يشجّع على استخدام التكنولوجيا الرقمية في كل المجالات، ومنها الصيرفة الإسلامية<sup>2</sup>

## الفرع الثالث: مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء المقاصد الشرعية والمصالح المرعية

### أولاً- أهمية النظر المقاصدي في الحكم على القضايا المالية المعاصرة

لا ينبغي للباحث في القضايا المالية المعاصرة؛ والذي يروم أن يصل لمعرفة حكمها ويدرك ضوابطها الشرعية؛ أن يُغفل جانباً في غاية الأهمية في دراسة النوازل والمستجدات المعاصرة؛ ألا وهو: النظر المصلحي والاجتهاد المقاصدي؛ وذلك لأن إهمال هذا الجانب ينتج عنه خلل كبير في الحكم على القضايا؛ وتأكيداً لهذا المعنى يقول الدكتور سعد بن تركي الخثلان في بيان أهمية النظر المقاصدي في الوصول إلى حكم

<sup>1</sup> يُنظر: نفس المرجع والصفحة والجزء.

<sup>2</sup> يُنظر: المصارف الإسلامية الرقمية- نظرة مقاصدية، ص(145) مرجع سابق.

المعاملات الماليّة المعاصرة: "وهنا أمر في غاية الأهمية؛ خاصة لمن أراد أن ينظر لمثل هذه المسائل والقضايا المعاصرة؛ وهو معرفة مقاصد الشريعة، وأن تكون الفتوى متّفقة مع مقاصد الشريعة، وألا تكون مخالفة لمقصد من مقاصد الشريعة، وهذا المنهج هو الذي كان يركّز عليه أبو العباس ابن تيمية رحمه الله؛ فكان يعني كثيرا بمعرفة مقاصد الشريعة والنظر إليها عند الترجيح بين المسائل الخلافية"<sup>1</sup>

## ثانياً-التكنولوجيا الماليّة الرقمية وتحقيق مقصد حفظ المال<sup>2</sup>

الشريعة الإسلاميّة جاءت لتحقيق خمس مقاصد كبرى؛ تندرج تحتها باقي المقاصد والمصالح؛ وهذه المقاصد هي: حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال<sup>3</sup>؛ ويعدُّ هذا الأخير من أهم المقاصد والضروريات التي جاءت الشريعة لتحقيقها، وما يؤكّد ذلك أنّ أطول آية في كتاب الله جل جلاله جاءت لحفظ المال؛ وهي آية الدين: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ إلى قوله جل جلاله: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة/282]

**1- بعض أوجه عناية الشريعة بمقصد حفظ المال:** وردت نصوص كثيرة تؤكّد على مقصد حفظ المال وصيانه؛ منها:

<sup>1</sup> يُنظر: فقه المعاملات الماليّة المعاصرة، ص(23) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: عزنان حسن، عبيد حسن، عبد المجيد، دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، ص(107-109) بحوث مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي: "التمويل الإسلامي والعالم الرقمي" المنعقد بالدوحة في: 19 مارس 2019م، إصدار بيت المشورة للاستشارات الماليّة، إصدار رقم (05)- قطر- المصارف الإلكترونيّة والرقميّة، آثارها ومحاطرها الشرعيّة وغيرها- دراسة فقهية اقتصادية، مع مقترحات عملية لإنشاء مصرف إسلامي إلكتروني رقمي- ص(30) والمدخل إلى فقه المعاملات الماليّة، ص(30-33) مرجع سابق وأميين حسن، محمد قرني، التحول الرقمي في ضوء المصلحة- دراسة أصولية مقاصدية- ص(112) وما بعدها، مجلة الشريعة والقانون، تصدر عن: كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، عدد(41) أبريل 2023م.

<sup>3</sup> ويسمّيها الإمام الشاطبي رحمه الله: بالضروريات، يُنظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الموافقات (20/2) ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط/1، 1417 هـ -1997 م، ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلاميّة(127/2) ت: محمد الحبيب بن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، قطر، د ط، 1425 هـ -2004م.

أ- حرص الشريعة على رواج المال بين الناس، وعدم انحصاره في فئة الأغنياء: وهو من أهم المقاصد

التي راعتها الشريعة في المال؛ قال تعالى: ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ

وَأَلْيَتَمَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا

نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾ [الحشر/07] والشاهد في قوله سبحانه:

﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ ﴾ أي: حتى لا يكون المال ملكا متداولاً بين الأغنياء وحدهم<sup>1</sup>.

ب- تأكيد الشريعة، وتشديدها على ضرورة حفظ المال من الضياع، والإتلاف: وجاءت نصوص

شرعية كثيرة تشهد لهذا المقصد؛ منها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا

﴿ [النساء:/05] وقوله جل جلاله: ﴿ وَلَا تُبَدِّرْ بَدِيرًا ﴾ [الإسراء/ 26] وقوله تعالى: ﴿ يَبْنِيْءَ آدَمَ

خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ [الأعراف/

31] وفي السنة من حديث المغيرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ

لَكُمْ ثَلَاثًا: قَيْلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ"<sup>2</sup>

ت- حرص الشريعة، وحثُّها على تنمية الأموال واستثمارها: ومن أدلة ذلك قوله جل جلاله: ﴿ فَإِذَا

قُضِيََتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ

<sup>1</sup> نخبه من العلماء، التفسير الميسر، ص(546) مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، ط/2، 1430هـ/2009م.

<sup>2</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: { لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْتِافًا } صحيح البخاري (124/2) حديث رقم: 1477، ت: جماعة من العلماء، دار طوق النجاة، ط/1، 1422هـ.

نُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ [الجمعة/10] ومنها قول نبينا صلى الله عليه وسلم: "لا بأس بالغنى، لمن اتقى"<sup>1</sup> وقد

ترجم له الإمام ابن ماجه رحمه الله في سننه بقوله: "باب الحث على المكاسب"

## 2- مدى تحقق مقصد حفظ المال في التكنولوجيا المالية الرقمية

عند النظر في التحول الرقمي، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي نجد أنها تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه المقاصد الشرعية، والمصالح المنفردة عن مقصد حفظ المال؛ بل إن المصالح المترتبة على التحول الرقمي في جانب حفظ الأموال وصيانتها تفوق الحصر؛<sup>2</sup> حيث تسهم المنتجات المالية الرقمية والتكنولوجيات المصرفية التقنية في:

أ- تحقيق الشمول المالي.

ب- تسهيل انتقال الأموال بين الناس.

ت- خفض التكاليف.

ث- تسهم إسهامًا كبيرًا في حفظ الأموال وتنميتها؛ من خلال فتح باب الاستثمارات، والمشاركات عبر المنصات الجماعية وغيرها من الوسائل، والأدوات المالية الحديثة.

## خلاصة في بيان حكم التكنولوجيا المالية الرقمية<sup>3</sup>

من خلال ما سبق بيانه، وما تمّ بحثه حول مدى مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية بعد عرضها على نصوص الوحيين المطهرين، وما تقرّر من القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية يتبين أنه لا مانع شرعاً من اعتماد التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة في الخدمات والمعاملات المالية والمصرفية، وأنّ الأصل

<sup>2</sup> تقدّم تحريجه.

<sup>2</sup> يُنظر: التحول الرقمي في ضوء المصلحة-دراسة أصولية مقاصدية-ص(112) مرجع سابق.

<sup>3</sup> خصّص الباحث خلاصة لهذا المطلب دون أن يلتزم بذلك في بقية المطالب؛ نظرًا لأهمية بيان حكم التكنولوجيا المالية الرقمية، ولكونها مسألة جوهرية في هذا البحث؛ تبني عليها كثير من المسائل والجزئيات التي ستأتي في الفصول والمباحث القادمة.

جواز ذلك ومشروعيته؛ بل إنّ واقع السّاحة الماليّة العالميّة يفرض -وبقوّة- ويلحّ -وبشدة- على المصارف والبنوك والمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة أن تسارع إلى اعتماد الأدوات الماليّة الحديثة، والابتكارات التّقنيّة المتطوّرة في خدماتها البنكية وتعاملاتها المصرفيّة؛ حتى تواكب التطورات الكبيرة، وتساير التغيرات السريعة التي نتجت عن الثورة التّقنيّة والانفجار الرقمي الذي تشهده الصناعة الماليّة العالميّة.

وقد أكّد المتدخّلون في المؤتمر الثامن للمال الإسلامي الذي عُقد بالدوحة؛ عاصمة دولة قطر، تحت عنوان: "التكنولوجيا الماليّة الرقميّة واللامركزيّة" إمكانية أن توفّر تقنيات التكنولوجيا الماليّة لقطاع الوقف والعمل الخيري<sup>1</sup> حلولاً متكاملة لجعل هذا القطاع أكثر فاعلية واستدامة في تعبئة الموارد وإدارتها وتوزيعها، وشدّدوا على أنّ التقنيّات التكنولوجية الماليّة تعزّز من مستوى الثقة والشفافية، وأوصوا كذلك المؤسّسات الوقفية، ومؤسّسات الأعمال الخيرية بالسعي نحو الاستفادة من التكنولوجيا الماليّة الرقميّة في تطوير منتجاتها وأدواتها ورفع كفاءتها التشغيلية لضمان استمراريتها.<sup>2</sup>

هذا كحكم عام، وعلى سبيل الإجمال، ولكن لا بدّ من التنبيه إلى أمر مهم للغاية؛ ألا وهو: أنّ ابتكار الأدوات الماليّة، وتصميم وتطوير المنتجات الرقميّة، ثمّ اعتمادها واستخدامها في المؤسّسات المصرفيّة والماليّة، لا بدّ أن يخضع إلى معايير، ويتمّ وفق ضوابط شرعية تنظّم عملية الابتكار والتطوير، وتضبط طريقة التوظيف والاستخدام؛ وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الثالث -والأخير- من هذا الفصل.

<sup>1</sup> وهذا على سبيل التمثيل لا الحصر؛ لأن الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الماليّة لا يقتصر على هذين المجالين.

<sup>2</sup> يُنظر تفاصيل أكثر عن الملّقي على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness> تاريخ التصفح: 28-12-2024م.

### المطلب الثالث

#### المنتجات المالية الرقمية، مفهوماً، والضوابط والمعايير الشرعية لابتكارها، وتطويرها

بعد أن تناول الباحث في المطلب السابق التكنولوجيا المالية الرقمية من الناحية الشرعية، وبين مشروعيتها من خلال ما ورد في نصوص الوحيين كتاباً وسنة، ومن خلال ما تقرّر في قواعد الفقه الإسلامي ومقاصد الشريعة الغراء، سيتطرق في هذا المطلب إلى بيان أهم الضوابط والمعايير الشرعية التي ينبغي مراعاتها من طرف المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الشرعية في عملية ابتكار وتطوير المنتجات المالية الرقمية، وقبل ذكر هذه الضوابط والمعايير لابدّ من بيان المقصود بالمنتجات المالية الرقمية، ثمّ ذكر نماذج منها، ولذلك تمّ تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع كالآتي:

#### الفرع الأول: مفهوم المنتجات المالية الرقمية

##### أولاً- تعريف بعض الباحثين للمنتجات المالية

عُرفت المنتجات التقنية المصرفية، والابتكارات المالية الرقمية بتعريفات متعدّدة، منها:

- 1- أهما: " مجموعة البرامج الرقمية؛ التي تُستخدم في العمليات المالية للبنوك"<sup>1</sup>
- 2- وعُرفت كذلك بأهما: " ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث عمل أو منتجات جديدة؛ لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الابتكارات المالية الرقمية-المزايا والتحدّيات-ص(177) مرجع سابق.

<sup>2</sup> نفس المرجع والصفحة.

3- وعُرف الابتكار في المالىة الإسلامىة بأنه: " إجراء لتحقيق حاجياتها من حيث: التأهيل والتطوير والتصميم، وبشكل سريع وفعال؛ مراعيًا ومواكبًا للتغيرات"<sup>1</sup>

من خلال هذه التعريفات يتبين أن:

أ- المنتجات المالىة الرقمية هي عبارة عن: برامج وتطبيقات وتقنيات متطورة.

ب- المنتجات المالىة الرقمية تكون في المجال المالي والقطاع المصرفي.

ت- الهدف من ابتكار وتطوير هذه المنتجات الرقمية هو: تطوير العمليات المالىة، وتحديث الخدمات المصرفية للمصارف والبنوك، وضمان مواكبة ومسايرة المؤسسات المالىة للتطورات الحاصلة في الصناعة المالىة العالمية.

### ثانيا-التعريف المختار

ومن خلال تحليل التعريفات السابقة؛ يمكن أن يُقال في بيان مفهوم المنتجات الرقمية، والابتكارات المالىة أنّها:

التقنيات المالىة الحديثة والتطبيقات والبرامج المالىة الرقمية؛ والتي يتم ابتكارها وإنتاجها، أو تطويرها، وتحديثها؛ بهدف زيادة كفاءة المؤسسات المالىة، وتطوير خدماتها، وضمان مسيرتها للصناعة المالىة العالمية. وبعبارة مختصرة المنتجات المالىة الرقمية هي: مجموعة البرامج والتطبيقات التقنية والتكنولوجيات الرقمية التي يتمُّ ابتكارها وتصميمها وتطويرها لخدمة المصارف، والبنوك، والمؤسسات المالىة.

### الفرع الثاني: نماذج لأهم المنتجات المالىة الرقمية

<sup>1</sup>بوضاية، مراد، الضوابط والمعايير الشرعية للابتكار والذكاء الاصطناعي في المالىة الإسلامىة، ص(123) بحث علمي: مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامى، الدوحة، 2020م.

تقدّم معنا في العنصر السابق أنّ المنتجات الماليّة الرقميّة هي: المنتجات التي يتم ابتكارها وتطويرها لخدمة القطاع المالي، وترقية المجال المصرفي، وقد ظهر -خاصة في السنوات الأخيرة- الكثير من هذه المنتجات والابتكارات؛ ولعلّ من أهمها وأكثرها استخداما وشيوعا ما يلي<sup>1</sup>:

**أولاً- تقنية الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI):** تقنية حديثة تندرج ضمن علوم الحاسوب؛ لها القدرة على محاكاة وتكرار التفكير البشري؛ بحيث تُكسب هذه التكنولوجيا الآلات والأنظمة صفة الذكاء، وتجعلها قادرة على التعلم والقيام بعمليات ومهام معقّدة تتطلب ذكاء كبيرا، ولا يقتصر استخدام هذه التقنيّة في المجال المالي والمصرفي، بل تستخدم في مجالات مختلفة وقطاعات متعدّدة.<sup>2</sup>

**ثانياً- تقنية سلاسل الكتل وتكنولوجيا البلوكتشين Blockchain:** وتعدّ هذه التقنيّة من أبرز المنتجات التقنيّة الماليّة الحديثة، ومن أهم الابتكارات التكنولوجية في المجال المالي والمصرفي؛ وقد أحدثت ثورة كبيرة في المجال المالي والقطاع المصرفي، وفي مجالات أخرى كثيرة؛ وذلك لما تميّزت به من خصائص مهمّة ومزايا كثيرة.<sup>3</sup>

**ثالثاً- العملات الرقميّة المشفّرة Cryptocurrency:** وتعدّ كذلك من أبرز الابتكارات التكنولوجية وأهمّ التقنيّات الرقميّة؛ التي تزامن ظهورها مع ظهور تكنولوجيا سلاسل الكتل؛ التي تعتبر البيئة الحاضنة

<sup>1</sup> المعرفة المزيد عن هذه التقنيّات الماليّة الحديث، يُنظر: الخير، نفيسة، التقنيّات الماليّة الحديثة، ص(6-8) سلسلة كتيبات تعريفية، عدد(04) إصدار: صندوق النقد العربي، سنة: 2020م والابتكارات الماليّة الرقميّة- المزايا والتحدّيات- ص(182-185) مرجع سابق ومشعل، عبد الباري، النقود الرقميّة المشفّرة- تحديات الواقع وآفاق المستقبل- ص(50) مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، إصدار: الإدارة الشرعيّة لمصرف السلام، السنة الثانية، العدد (02)، ذو القعدة 1442هـ/2021م وغزالة، السيد علي، تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(125) دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط/1، 2024م والصادق فداد، العياشي، العقود الذكية، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، ص(153) العدد(01) ديسمبر 2020م والرابط: <https://www.sap.com/> تاريخ التصفح: 2024-12-26م.

<sup>3</sup> اقتصر الباحث على هذا التعريف المختصر بهذه التقنيّة الحديثة رغم أهميتها؛ لكونه خصّها بمقال حُكِّم ونُشر في إحدى المجالات المصنّفة، بعنوان: " استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلاميّة- المحاسن، والمخاطر- يُنظر: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة المسيلة- ص(241-258) عدد(02) مجلد (14) سنة 2024م.

<sup>3</sup> وسيأتي الكلام على مفهومها وخصائصها ومسائل أخرى تتعلق بهذه التقنيّة في مبحث مستقل -إن شاء الله-

للعاملات الرقمية؛ وهي عبارة عن عملات افتراضية لا مركزية، ليس لها وجود فيزيائي، وتعتمد في إصدارها على الترميز والتشفير، وتستمد قيمتها من خلال قبولها واعتمادها كوسيط للتبادلات والتعاملات.<sup>1</sup>

رابعاً- انترنت الأشياء **Internet of Things (IoT)**: ويُراد به الجيل الجديد من شبكة المعلومات الدولية؛ والذي يُمكن الأجهزة المترابطة مع بعضها من التفاهم عبر بروتوكول خاص؛ وهذه التقنية تستخدم اليوم بشكل واسع في مجالات كثيرة من الصحة والمرور والمدن الذكية وغيرها.

خامساً- العقود الذكية **Smart Contracts**: وهي عبارة عن عقود ذاتية التنفيذ؛ تُبرمج تلقائياً وإلكترونياً، وتتضمن تقنية سلاسل الكتل، وتبرم هذه العقود دون الحاجة لوجود سلطة مركزية، ولا بد أن تتوفر فيها إجراءات وشروط معيّنة.

سادساً- الحوسبة السحابية **Cloud Computing**: ويُقصد بها المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوفرة تحت الطلب عبر شبكة الانترنت، والتي يمكن أن توفر عدداً من الخدمات الحاسوبية المتكاملة؛ فهي تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحواسيب الشخصية إلى ما يسمى بالسحابة؛ وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الانترنت، وتعتمد البنية التحتية للحوسبة السحابية على مراكز البيانات المتطورة وذات مساحات التخزين الكبيرة.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: الضوابط والمعايير الشرعية لابتكار، وتطوير المنتجات المالية الرقمية<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ولأهمية هذه التقنية وارتباطها الوثيق بالقطاع المالي، وتأثيرها الكبير في القطاع المصرفي؛ سيُخصّص لها مبحث ضمن هذا الفصل - إن شاء الله تعالى -

<sup>2</sup> يُنظر زيادة على المراجع السابقة: عماد علي، إيداد، الحوسبة السحابية، ص(03) إصدار: دائرة تقنية المعلومات والاتصالات، البنك المركزي العراقي، متاح على الرابط: <https://cbi.iq/static/uploads/up>، تاريخ التصفح: 2024-12-26م.

<sup>3</sup> ويمكن تسميتها كذلك بـ: "المعايير الشرعية للتكنولوجيا المالية"، كما جاء في مداخلة أستاذ الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت: عصام خلف العنزي في المؤتمر الثامن للمال الإسلامي بدولة قطر بتاريخ: 2022-03-16م، تحت عنوان: "التكنولوجيا المالية الرقمية واللامركزية" يُنظر ملخص مداخلات الملتقى على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness> تاريخ التصفح: 2024-12-28م.

يتناول الباحث في هذا الفرع مسألة في غاية الأهمية؛ ألا وهي: أهم الضوابط والمعايير الشرعية التي ينبغي مراعاتها في ابتكار وتطوير المنتجات التكنولوجية، والتقنيات الرقمية في المالية المصرفية الإسلامية؛ وذلك من خلال العناصر الآتية:

### أولاً- مفهوم الابتكار في المالية الإسلامية

قبل ذكر مفهوم الابتكار في المالية الإسلامية، لابدّ من بيان معنى الابتكار في اللغة والاصطلاح العام كما يلي:

**1- الابتكار في اللغة<sup>1</sup>:** من ابتكر، يبتكر؛ فهو: مبتكرٌ، وابتكر الشيء، أي: ابتدعه غير مسبوق إليه، وابتكر الجهاز، بمعنى: اخترعه.

**2- الابتكار في الاصطلاح العام<sup>2</sup>:** أساليب غير تقليدية؛ تستعمل في عمل أو تطوير الأشياء والأفكار.

**3- مفهوم الابتكار في المالية الإسلامية:** هو إجراء يُراد من خلاله تصميم أو اختراع أو تطوير منتجات وأدوات مالية قابلة للتنفيذ وفق المبادئ الإسلامية؛ فالابتكار المالي من الناحية الشرعية هو: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى تلبية احتياجات المجتمع المالي؛ سواء بإعادة تأهيل منتجات قديمة، أو بتطويرها، أو من خلال تصميم منتجات بديلة مبتكرة تكون قابلة للتنفيذ والتطبيق ضمن قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يُنظر: المعجم الوسيط، ص(67) مرجع سابق، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (1/234) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: الضوابط والمعايير الشرعية للابتكار والذكاء الاصطناعي في المالية الإسلامية، ص(120) مرجع سابق.

<sup>3</sup> يُنظر: يحيى حولية، زقار بخدة، مساهمة الابتكارات المالية في تجسيد مقياس الاستقرار المالي Z-score في مصرف الشارقة الإسلامي للفترة (2014-2018م) ص(415-416) مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مرجع سابق والضوابط والمعايير الشرعية للابتكار والذكاء الاصطناعي في المالية الإسلامية، ص(120) مرجع سابق.

ثانياً- مفهوم الضوابط والمعايير<sup>1</sup> الشرعية لابتكار وتطوير المنتجات المالية: هي مجموعة المقاييس والأسس المتوافقة مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ والتي ينبغي مراعاتها والالتزام بها في اختراع أدوات مالية جديدة، أو تطوير وتحديث منتجات مصرفية قديمة؛ حتى تساير التطورات، وتواكب التغيرات الطارئة في الساحة المالية العالمية.<sup>2</sup>

### ثالثاً- أهم الضوابط والمعايير الشرعية لابتكار وتطوير المنتجات المالية الرقمية

هناك جملة من المعايير والضوابط الشرعية التي ينبغي مراعاتها، ويجب الالتزام بها في ابتكار وتطوير المنتجات والأدوات المالية والمصرفية، ولعلّ من أهمها سبعة معايير وضوابط أساسية<sup>3</sup>:

**1- معيار الجواز والمشروعية:** والمراد به ضرورة موافقة المنتجات المالية والأدوات المصرفية المبتكرة للقواعد الشرعية، وانسجامها مع المبادئ العامة للمعاملات المالية الإسلامية؛ من حيث أصل استخدامها، ومن حيث مآلاتها وعواقبها؛ فينبغي الحرص في عملية ابتكار وتطوير واستخدام الأدوات المالية، وتوظيف

<sup>1</sup> لم يتطرق الباحث لمعنى المعايير والضوابط في اللغة طلباً للاختصار.

<sup>2</sup> يُنظر: الأميركاني، وجدان جبران يوسف وعربيات وائل، الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية-الضوابط والمعايير الشرعية-ص(160) مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد (50) عدد(01) سنة:2023م ومساهمة الابتكارات المالية في تجسيد مقياس الاستقرار المالي Z-score في مصرف الشارقة الإسلامي للفترة(2014-2018م) ص(417) مرجع سابق والضوابط والمعايير الشرعية للابتكار والذكاء الاصطناعي في المالية الإسلامية، ص(129) مرجع سابق.

<sup>3</sup> يُنظر: مساهمة الابتكارات المالية في تجسيد مقياس الاستقرار المالي Z-score في مصرف الشارقة الإسلامي للفترة(2014-2018م) ص(417-418) مرجع سابق والذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية-الضوابط والمعايير الشرعية-ص(163-165) مرجع سابق والضوابط والمعايير الشرعية للابتكار والذكاء الاصطناعي في المالية الإسلامية، ص(129-134) مرجع سابق وشهادة، مها خليل يوسف، التحوّل الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن-دراسة تحليلية من منظور إسلامي، ص(155-158) (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة اليرموك، إربد.

المنتجات الرقمية المصرفية على استبعاد الربا والميسر، وانتفاء الغرر والجهالة، والسلامة من الغش والمخادعة والتحايل<sup>1</sup>، وغير ذلك من الأمور المفسدة للمعاملات المالية<sup>2</sup>.

**2- معيار تحقق المنافع، وانتفاء المضار والمفاسد:** فلا بد من تحقق المنافع والمصالح، وانتفاء المفاسد والمضار في توظيف هذه المنتجات وتطبيق هذه الأدوات في المالية والمصرفية الإسلامية؛ لأنّ الشريعة جاءت لتحصيل المنافع وتكثيرها، ودرء المضار وتقليلها<sup>3</sup>، ومّا يؤصّل لذلك قول نبينا صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"<sup>4</sup> ومن القواعد الفقهية الكبرى التي قررها فقهاء الإسلام: "الضرر يُزال"<sup>5</sup>

وأهم مقصد ينبغي تحقيقه والمحافظة عليه في هذا الباب هو مقصد: حفظ الأموال وصيانتها من الضياع والإتلاف<sup>6</sup>، قال صلى الله عليه وسلم كما في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: "إنّ الله حرّم عليكم: عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ وَوَادَّ الْبَنَاتِ، وَمَنْعَ وَهَاتِ، وَكِرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ"<sup>7</sup> والشاهد من هذا الحديث ظاهر، وقد ترجم له الإمام البخاري رحمه الله بقوله: "باب ما يُنهى عن إضاعة المال"

<sup>1</sup> ولذلك فعلى المصارف الإسلامية أن تسعى في تأسيس شركات متخصصة في المجال التقني والرقمي لتطوير تكنولوجيات داخلية وابتكار منتجات تقنية تتوافق مع المبادئ الشرعية، ولا يكون اعتمادها دائماً على شركات التكنولوجيا العالمية التي تبتكر وتطور أدوات مالية وتكنولوجيات رقمية لا تتوافق مع ضوابط التمويل الإسلامي، يُنظر: التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن-دراسة تحليلية من منظور إسلامي، ص(156)

<sup>2</sup> لم يفصّل الباحث في ذكر أدلة هذا المعيار لتقدمها في المبحث المخصّص للكلام على مشروعية التكنولوجيا المالية.

<sup>3</sup> يُنظر: الموافقات (261/2) مرجع سابق، وأبو زيد، بكر بن عبد الله، المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد، وتخرجات الأصحاب(77/1) دار العاصمة، ط/1417، 1 هـ.

<sup>4</sup> أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند ابن عباس رضي الله عنهما، حديث رقم: 2866، مسند أحمد (267/3) ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط/1، 1416هـ/1995م، وقال المحقق أحمد شاكر -رحمه الله-: إسناده ضعيف.

<sup>5</sup> يُنظر: موسوعة القواعد الفقهية (261/6) مرجع سابق.

<sup>6</sup> يُنظر: مقاصد الشريعة الإسلامية (238/3) مرجع سابق.

<sup>7</sup> أخرجه البخاري، كتاب في الاستقراض، باب: ما ينهى عن إضاعة المال، صحيح البخاري (120/3) حديث رقم: 2408، مرجع سابق.

**3- معيار الصدق والوضوح والشفافية:** فلا بد أن لا يكون في ابتكار وتطوير هذه الأدوات تحايل على الحرام، أو ذريعة لارتكاب مخالفات شرعية، أو ما شابه ذلك، والصدق والبيان أصلان عظيمان من أصول المعاملات الماليّة، ويشهد لهما نصوص شرعية كثيرة؛ منها قول الله جل جلاله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة/119] وقول نبينا صلى الله عليه وسلم كما في حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه: "البَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَالٌ يَتَفَرَّقَا، أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَتُهُمَا"<sup>1</sup>

**4- معيار المشاركة في المخاطر، وفي تحمّل الربح والخسارة:** وهو من المبادئ والقواعد الأساسية في المعاملات الماليّة الإسلاميّة؛ خاصة في باب المضاربات والمشاركات؛<sup>2</sup> حيث لا تكون الفائدة ثابتة ومضمونة لأحد الأطراف، بل تخضع لقاعدة الربح والخسارة؛ وعليه فلا بد أن تُصمم الأدوات الماليّة والمنتجات التقنيّة المصرفيّة بما يتوافق وهذا المعيار.

**5- معيار الجودة والإتقان:** أي: الحرص على أن تكون عملية تصميم وابتكار وتطوير التقنيّات الماليّة الحديثة، والأدوات التكنولوجية المصرفيّة ذات جودة ومصداقية تواكب التطور التكنولوجي، وبطريقة متقنة تسير وتنافس باقي التقنيّات؛ بحيث تضمن أداء الخدمات الماليّة والمعاملات المصرفيّة الإسلاميّة بطريقة سلسلة وبكفاءة عالية، ومما يشهد لذلك قول نبينا صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا؛ أَحَبَّ اللَّهُ أَنْ يُتَقَنَّهُ"<sup>3</sup>

**6- معيار الحفاظ على الخصوصية وأسرار العملاء:** وهذا كذلك معيار مهم جدًّا؛ فينبغي حال استعمال الوسائل الحديثة والتقنيّات المتطورة في المعاملات الماليّة والخدمات المصرفيّة الحرص على عدم التجسّس على خصوصيات الزبائن وتجنب الاطلاع على أسرار العملاء، أو سرقة بياناتهم وما شابه ذلك، وهو من المعايير

<sup>1</sup> أخرجه البخاري، كتابُ البُيُوعِ بابُ: إِذَا بَيَّنَّ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصَحَا، صحيح البخاري (58/3) حديث رقم: 2079، مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: ديبان بن محمد الديبان، المعاملات الماليّة أصالة ومعاصرة (323/12) د-ن، ط/2، 1432 هـ.

<sup>3</sup> تقدّم تحريجه.

الأخلاقية المهمة التي ينبغي الالتزام بها، وتدُلُّ عليه وتؤكدده كثير من النصوص الشرعية، منها قول الله جل جلاله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَبْنَا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّك بِعَصِ الظَّنِّ إِنَّهُ وَلَا تَحْسَبُوا﴾ [الحجرات/12] فنهى الله تعالى في هذه الآية عن التجسس، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَحْسَبُوا، وَلَا تَحْسَبُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا، وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ؛ حَتَّى يَنْكَحَ أَوْ يَتْرُكَ" <sup>1</sup>

**7- معيار الرقابة والتدقيق الشرعي:** فلا بدّ من إشراف لجان شرعية مؤهلة، وقيام هيئات علمية متخصصة على عمليات الابتكار المالي والتطوير المصرفي؛ سواء كان داخلياً<sup>2</sup>، أو بالشراكة مع شركات التكنولوجيا الماليّة العالميّة، ولا بدّ كذلك من المتابعة الدورية والمراقبة الدائمة لعملية التوظيف والتطبيق لهذه المنتجات في خدمات ومعاملات المصارف والمؤسسات الماليّة الإسلاميّة؛ وهذا المعيار في غاية الأهمية؛ لكون تحقّق بقية المعايير منوطاً به، ومترتّب على وجوده.

<sup>1</sup> أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: النكاح، باب: لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، صحيح البخاري (19/7) حديث رقم: 5143، مرجع سابق.

<sup>2</sup> الواقع أن المصارف والمؤسسات الماليّة الإسلاميّة تعتمد اعتماد كلياً على البرامج والتطبيقات والأنظمة التي تنتجها شركات التكنولوجيا الماليّة العالميّة، ولا تزال في الوقت الراهن بعيدة عن الابتكار الداخلي، والتطوير الذاتي للمنتجات الرقمية والأدوات المصرفيّة التقنيّة.

## المبحث الثاني

تقنية سلاسل الكتل، مفهومها، خصائصها، مخاطرها وتطبيقاتها في المصرفية الإسلامية

المطلب الأول: سلاسل الكتل مفهومها، خصائصها، ومجالاتها

الفرع الأول: مفهوم تقنية سلاسل الكتل، نشأتها، وآلية عملها

الفرع الثاني: أهمية تقنية سلاسل الكتل، وخصائصها

الفرع الثالث: أنواع تقنية سلاسل الكتل ومجالاتها

المطلب الثاني: مزايا ومخاطر تقنية سلاسل الكتل على القطاع المصرفي

الفرع الأول: مزايا تقنية سلاسل الكتل على القطاع المالي والمصرفي

الفرع الثاني: تحديات ومخاطر تقنية سلاسل الكتل على القطاع المالي والمصرفي

المطلب الثالث: سلاسل الكتل، مشروعيتها، مجالاتها، ودورها في تطوير المالية والمصرفية الإسلامية

الفرع الأول: توظيف تكنولوجيا سلاسل الكتل في المالية والمصرفية الإسلامية في الميزان الشرعي

الفرع الثاني: أهم مجالات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في المالية والمصرفية الإسلامية

الفرع الثالث: دور تكنولوجيا سلاسل الكتل في تطوير أداء المصارف الإسلامية

## مُهَيِّدٌ

بعد أن تطرّق الباحث في المبحث الأول من هذا الفصل إلى التأصيل الشرعي للتكنولوجيا الماليّة والحكم الشرعي للتقنيات الرقمية إجمالاً، وذكر بعد ذلك مجموعة من النماذج لأهم الابتكارات في عالم التكنولوجيا الماليّة ومجال المنتجات التقنيّة والرقميّة، ثمّ بيّن أهم الضوابط الشرعيّة والمعايير الفقهيّة لابتكار وتطوير المنتجات الماليّة، سيحاول في هذا المبحث والذي بعده دراسة نموذجين من أهم النماذج التي ظهرت في عصر التقنيّات الرقمية والابتكارات التكنولوجية، وكان لهما الأثر الكبير في تطوّر المعاملات الماليّة وازدهار الخدمات المصرفيّة.

والنموذج الأوّل الذي سيتم دراسته في هذا المبحث هو ما يسمى بتقنية سلاسل الكتل أو تكنولوجيا البلوكتشين؛ وهي إحدى أبرز التقنيّات الرقمية الناشئة؛ والتي لاقت رواجاً وانتشاراً واسعاً، حتى باتت الدول والحكومات تتنافس في الاستفادة من هذه التقنيّة في مختلف القطاعات؛ وعلى رأسها القطاع المالي والمصرفي<sup>1</sup>.

وسيتّم دراسة هذا النموذج وبمّث هذه التقنيّة من خلال: بيان مفهومه وخصائصه ومجالاته، ثمّ الوقوف على أهم مزاياه ومحاسنه، وبعد ذلك بيان أهم التهديدات والمخاطر التي تصاحب استخدام هذه التقنيّة، وفي الأخير؛ الوقوف على واقع وآفاق تطبيق واستخدام هذه التقنيّة في المصرفيّة والماليّة الإسلاميّة، وما يتعلق بذلك من أحكام شرعية وضوابط فقهيّة.

وقد جاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب كما يلي:

<sup>1</sup> تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(25) مرجع سابق.

## المطلب الأول

### سلاسل الكتل مفهومها، خصائصها، ومجالاتها

يتناول الباحث في هذا المطلب المفاهيم الأساسية المتعلقة بتقنية سلاسل الكتل؛ وذلك من خلال بيان مفهومها وحقيقتها، ثم ذكر أهم خصائصها، لينتقل بعد ذلك لتحديد أهم المجالات التي يُستخدم فيها تطبيق وتقنية البلوكتشين، وقد جاء ذلك في ثلاثة فروع كما يلي:

#### الفرع الأول: مفهوم سلاسل الكتل، نشأتها، وآلية عملها

تعتبر تقنية البلوكتشين أبرز وأهم ابتكار تقني، واكتشاف تكنولوجي في عالم التكنولوجيات الحديثة بعد ظهور شبكة الانترنت<sup>1</sup>، ويُتوقع أن تحدث هذه التقنية طفرة كبيرة وثورة هائلة في جميع المجالات والقطاعات؛ ولذلك كان من المهم معرفة مفهومها، وتاريخ نشأتها، وطريقة وآلية عملها.

#### أولاً- مفهوم تقنية سلاسل الكتل

قبل بيان مفهوم تقنية سلاسل الكتل (البلوكتشين) لابدّ من بيان سبب تسميتها بهذا الاسم.

#### 1- سبب التسمية<sup>2</sup>:

يرجع مصطلح: "سلاسل الكتل" للمصطلح الإنجليزي: "Block Chain" والذي يتركب من كلمتي: "Block" وتعني: الكتلة أو الصندوق، وكلمة "Chai" وتعني: سلسلة.

واسم هذه التقنية مأخوذ من مكوناتها، وطبيعة تشكل معاملاتها؛ حيث تقوم هذه التقنية على أساس مجموعة من الكتل المترابطة فيما بينها، وكل كتلة تضم مجموعة من المعاملات والمهام، ويتم حفظها وغلقتها

<sup>1</sup> يُنظر: تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(31) مرجع سابق.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص(80-81)

عن طريق التشفير باستعمال رموز معينة؛ بحيث لا يمكن التلاعب بالبيانات، أو التزوير، أو التعديل في المعاملات التي تضمها هذه الكتل المترابطة.

وقد أطلق على هذه التقنية تسميات أخرى، منها: دفتر الأستاذ، تقنية السجلات الموزعة، سلسلة الثقة، وغيرها.

## 2- تعريفات بعض الباحثين لتقنية سلاسل الكتل:

عُرفت تقنية سلاسل الكتل بتعريفات كثيرة جداً<sup>1</sup>، سأذكر منها بعض التعريفات، ثم سأجتهد في ذكر تعريف يجمع أهم ما يحدّد مفهوم هذه التقنية، ومن تلك التعريفات:

أ- عُرفت بأنها: " نظام أو برنامج إلكتروني لسجل الحسابات، أو دفتر الأستاذ الذي يستعمل في العمليات التجارية، ويقوم بتسجيل المعاملات التجارية على مجموعة كبيرة من الحواسيب؛ في صورة شبكة لا مركزية مفتوحة؛ يمكن الاطلاع عليها لمن يشاء وفي أي وقت، تمتاز بالشفافية والسرعة والسهولة في إجراء المعاملات، دون إمكانية العبث أو التلاعب أو التعديل، وتتيح تبادلًا آمنًا للعملة المشفرة أو الأموال أو الأصول أو الأسهم أو السندات أو الحقوق"<sup>2</sup>

ب- وعُرفت كذلك بأنها: "قاعدة بيانات تعتمد على آلية تشفير لبناء سجل دفتري إلكتروني؛ يعتمد لامركزية موزعة على الأجهزة المنضمة للشبكة؛ لتسجيل كل بيانات المعاملات وتعديلها بصورة تضمن موافقة جميع الأطراف ذات الصلة على صحة البيانات"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ذكر صاحب كتاب: " تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني " عشرين تعريفاً لتقنية البلوكتشين؛ وقام بنقلها عن مجموعة من المراجع، يُنظر: تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(33-46) مرجع سابق.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص(47)

<sup>3</sup> السعيد عبد الكريم أحمد، سلوي، تقنية سلاسل الكتل وتعزيز الإفادة من المخطوطات العربية، ص(49) المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج (04) عدد(11) يوليو 2022م.

ت- وجاء في تعريف آخر بأنها: " قاعدة بيانات ومعلومات ضخمة<sup>1</sup> تُسجّل حركة المعاملات من قبل شبكة من أجهزة الكمبيوتر، يتم تحديث نسخ هذه القاعدة باستمرار وتلقائياً... [وهي] غير قابلة للتغيير، والتعديل أو حتى الاختراق"<sup>2</sup>

### 3- التعريف المختار:

بعد إمعان النظر في التعريفات السابقة، والتأمل في أهم مكونات هذه التقنية؛ يمكن أن تعرّف تقنية سلاسل الكتل بأنها: تقنية ونظام شبكي لا مركزي؛ يتشكّل من قاعدة بيانات ضخمة؛ موزّعة عبر شبكة من أجهزة الكمبيوتر، تتيح هذه التقنية القيام بالمعاملات المختلفة، وإبرام العقود، وتبادل الأموال وغيرها، وتتميّز بدرجة عالية من الأمان والشفافية؛ بسبب اعتمادها على التشفير، وإمكانية اطلاع جميع الأطراف على صحّة البيانات.

### ثانياً- تاريخ نشأة وظهور تقنية سلاسل الكتل<sup>3</sup>:

يمكن أن يُقال باختصار في بيان تاريخ نشأة وظهور تقنية البلوكتشين أن ظهورها ارتبط بظهور أول وأشهر عملة رقميّة مشفّرة؛ وهي عملة: البتكوين؛ وذلك في أكتوبر 2008م؛ حيث تمّ تقديم فكرة هذه

<sup>1</sup> وذهب بعض الباحثين إلى أنها أكبر قاعدة بيانات موزّعة عالمياً بين الأفراد، يُنظر: تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(47) مرجع سابق.

<sup>2</sup> بني عامر زاهرة، آلاء تحسين، استكشاف تقنية البلوكتشين وتطبيقاتها في المالىة الإسلامية، ص(03) مقال منشور على الرابط: <https://iefpedia.com> تاريخ التصفح: 2024-12-07م.

<sup>3</sup> مصطفى بوعقل، حدوش شروق، تطبيقات سلاسل الكتل في المالىة الإسلامية، ص(289) مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالىة الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار ألفا للنشر والتوزيع- قسنطينة- ط/1، 2022م والتكنولوجيا المالىة والخدمات الرقمية- بين النظرية والتطبيق- ص(108) مرجع سابق وبن عويدة محمد، أهمية استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في تطوير خدمات البنوك الإسلامية المغربية، ص(03) مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، مجلد(02) عدد(02) سنة: 2021م و ص(50-52) وتقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(50-52) مرجع سابق.

التقنية من طرف: " ساتوشيناكاموتو " <sup>1</sup> من خلال ورقة بعنوان: " البيتكوين: نظام نقدي إلكتروني من نظير

إلى نظير " Bitcoin peer – to – Peer Electronic

System Cash "

وتعتبر تقنية البلوكتشين بمثابة العمود الفقري والقلب التكنولوجي للعمليات الرقمية؛ حيث أنشأت تقنية البلوكتشين وصُمم تطبيق سلاسل الكتل في بداية الأمر للتمكن من التعامل والتداول اللامركزي بالعمليات الرقمية، وليكون أساسا وبيئة شبكية وبنية تحتية تقوم عليها تكنولوجيا العملات الرقمية، ثم تطورت تقنية سلاسل الكتل بعد ظهورها تطورا كبيرا، ومرّت بمجموعة من الأجيال والمراحل،<sup>2</sup> وتوسّعت حتى شملت مجال الخدمات والصحة والصناعة، والتعليم وغيرها<sup>3</sup>

ثالثا-مكونات تقنية سلاسل الكتل، وآلية عملها:

في هذا العنصر سيحاول الباحث التطرق لأهم مكونات تقنية سلاسل الكتل، ثم بيان آلية عملها،

وذلك فيما يلي:

## 1- المكونات والعناصر الأساسية لتقنية سلاسل الكتل<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> اسم مستعار لشخص يعتقد أنه من اليابان، يُنظر: مبحث تاريخ العملات الرقمية.

<sup>2</sup> تُنظر هذه المراحل في: تطبيقات سلاسل الكتل في المالية الإسلامية، ص(289-290) مرجع سابق، وتقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(53-59) مرجع سابق

<sup>3</sup> سيأتي الكلام على مجالات استخدام تقنية سلاسل الكتل في الفرع الثالث من هذا المطلب.

<sup>4</sup> يُنظر: تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(81-88) مرجع سابق وقادري، علاء الدين، عباس، مريم، تطبيقات تقنية سلاسل الكتل وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، ص(7-10) منشور على الرابط:

<https://www.researchgate.net/publication> تاريخ التصفح: 2024-12-10م وأهمية استخدام تكنولوجيا

سلسلة الكتل في تطوير خدمات البنوك الإسلامية المغربية، ص(04) مرجع سابق وتقنية سلاسل الكتل وتعزيز الإفادة من المخطوطات العربية، ص(49-50) مرجع سابق و *Bencherif Meriem*، *Blockchain technology applications and*

*Journal of the* (407-405) *challenges -Bitcoin cryptocurrency model-*

حتى يتّضح المقصود بتقنية سلاسل الكتل أكثر لابد من ذكر أهم المكونات والأجزاء التي تتركب منها هذه التقنيّة.

وبالرجوع إلى تركيبة وبنية تقنية سلاسل الكتل؛ نجد أنها تتكون من أربع عناصر أساسية:

أ- **الكتلة Block**: وهي وحدة بناء السلسلة التي تحمل البيانات، وهي عبارة عن قائمة المعاملات المسجلة رقمياً خلال فترة زمنية محددة، وتختلف كل كتلة عن الأخرى في مجموعة من العناصر، أي: من حيث الحجم والفترة الزمنية للمعاملات وطبيعة المعاملات المسجلة وغيرها.

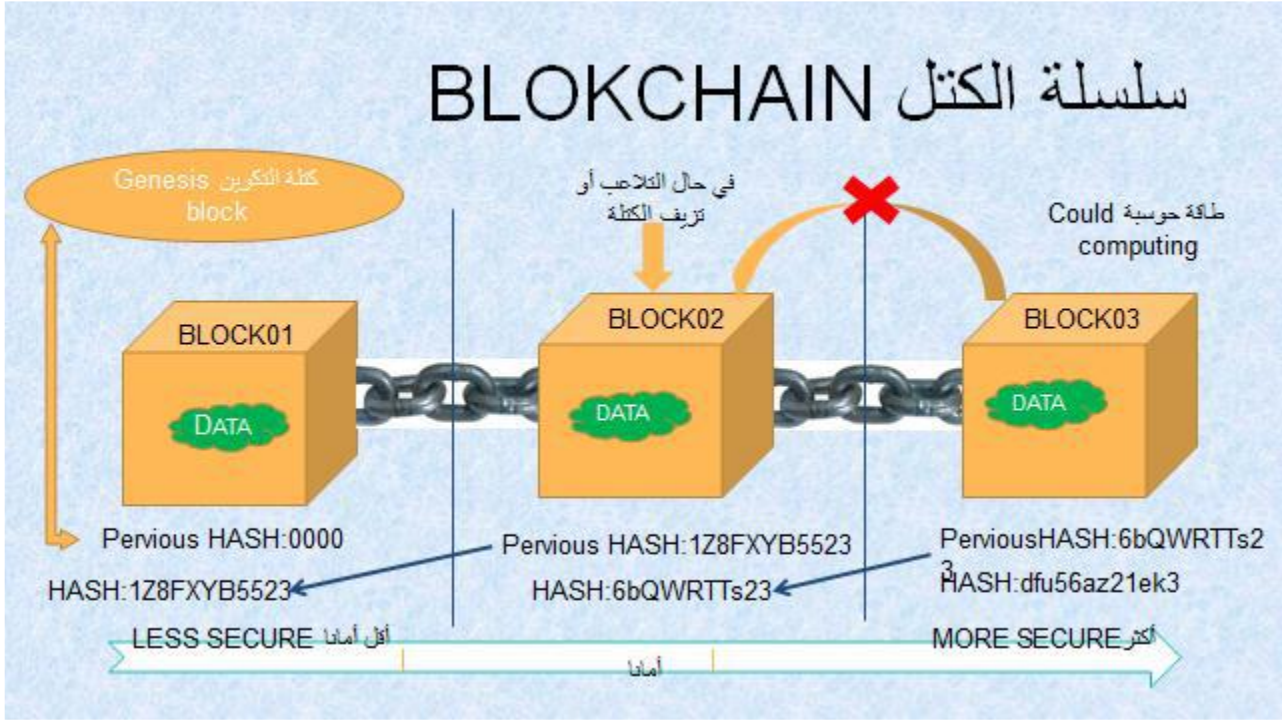
ب- **المعلومة (المعاملة)**: وهي عبارة عن العمليات الفرعية التي تتم داخل الكتلة، وهي أصغر لبنة في نظام البلوكتشين، وقد تكون هذه العمليات عبارة عن: صفقات بيع وشراء، أو عقود، أو تحويلات مالية، أو توثيق سجلات،... إلخ؛ وتختلف هذه العمليات بحسب نوع السلسلة، والهدف الذي صمّمت لأجله.

ت- **الهاش Hash**: ويُقصد به التوقيع الرقمي أو كود التشفير أو الحمض النووي المميّز لسلاسل الكتل، وهو الذي يمنح تقنية البلوكتشين خاصية وميزة الأمان، ويجعل اختراقها مستحيلاً من الناحية التقنيّة<sup>1</sup>، ويُصمّم هذا الكود عن طريق عمليات حسابية معقّدة بواسطة خوارزميات رياضية، ومن خلاله يتم ربط الكتل ببعضها، والهدف منه هو: حماية سلسلة الكتل من التلاعب والتزوير، بالإضافة إلى:

- تمييز كل سلسلة عن غيرها من السلاسل؛ فيكون لها هاش خاص بها.
- تمييز كل كتلة عن غيرها من الكتل؛ فيجعل لها هاش يميزها عن غيرها.
- تمييز كل معلومة عن غيرها بهاش خاص بها.

<sup>1</sup> يُنظر: تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(81) مرجع سابق

- ربط الكتل ببعضها داخل السلسلة.



الشكل رقم: (01) طريقة ربط الكتل بواسطة دالة الهاش

المرجع: تطبيقات تقنية سلاسل الكتل وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، ص(09) مرجع سابق

### ث- بصمة الوقت Time Stamping:

وهي المدة الزمنية التي تتم فيها العملية داخل السلسلة.

### 2- آلية وطريقة عمل تقنية سلاسل الكتل<sup>1</sup>:

تعمل تقنية البلوكتشين وفق آلية معينة، وتجرى فيها المعاملات والتحويلات وغيرها عبر مجموعة من

المراحل؛ ويمكن أن يلخص ذلك فيما يلي:

<sup>1</sup> يُنظر: دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية-البلوكتشين أنموذجا-ص(48) مرجع سابق، وتقنية سلاسل الكتل وتعزيز الإفادة من المخطوطات العربية، ص(50-51) مرجع سابق، وتقنية البلوكتشين وأثرها في المعاملات المعاصرة-دراسة فقهية-ص(48) مرجع سابق.

أ- **مرحلة التسجيل:** وفي هذه المرحلة يتم تسجيل المعاملة في كتلة جديدة؛ ويكون لها رمز تشفير، ومدة زمنية محددة، وغير ذلك مما تتطلبه عملية تسجيل العمليات.

ب- **مرحلة التثبيت والتدقيق:** بعد تسجيل العملية (معاملة، أو تحويل، أو ما شابه ذلك) في كتلة معينة، يتم إرسالها إلى الحواسيب المتصلة بالشبكة؛ من أجل التدقيق والموافقة على إدراجها أو رفض ذلك؛ وتسمى هذه العملية بالتعدين.

ت- **مرحلة الاعتماد:** بعد الموافقة على إدراج العملية، يتم اعتمادها وإرسالها إلى الدفتر المفتوح؛ ليطلع عليها المشاركون في المنصة، وتظهر المعاملة الجديدة مرتبطة مع غيرها من المعاملات في شكل سلاسل.

### الفرع الثاني: أهمية تقنية سلاسل الكتل، وخصائصها

نتناول في هذا الفرع جزئيتين مهمتين تتعلق بتقنية سلاسل الكتل؛ ألا وهما: بيان أهمية هذه التقنية؛ من خلال ذكر ما أحدثته من ثورة في عالم المعاملات، ثم ذكر أهم ما تميزت به من خصائص؛ وذلك كما يلي:

#### أولاً- أهمية تقنية سلاسل الكتل<sup>1</sup>

لاشكّ أن تقنية سلاسل الكتل أثبتت منذ ظهورها أهميتها البالغة، ومكانتها الكبيرة في عالم

التقنيات التكنولوجية الحديثة، والمنتجات الرقمية المتطورة، وهناك جملة من الأمور التي تؤكد ذلك؛ منها:

1- ما أحدثته تقنية سلاسل الكتل من ثورة كبيرة وتغييرات هائلة في كثير من المجالات والقطاعات.

2- دخولها في مجالات كثيرة وقطاعات مختلفة، وعدم اقتصرها على المجال المالي.

3- توقّف تشغيل كثير من التقنيات الحديثة والمنتجات الرقمية على تقنية البلوكتشين؛ كالعملات

الرقمية والعقود الذكية وغيرها.

<sup>1</sup> يُنظر: تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(120-123) مرجع سابق.

4- التوجه العالمي لاستخدام هذه التقنيّة، وتوظيفها في الخدمات والمعاملات.

5- تحقيق الشمول المالي، وإتاحة الفرصة لإجراء التعاملات دون الحاجة للرجوع إلى جهات مركزية.

6- ما تميزت به هذه التقنيّة من خصائص مهمة، ومزايا كبيرة، ومحاسن متعددة؛ وهو ما سيتم تناوله في العنصر الموالي - إن شاء الله تعالى -

### ثانياً- خصائص تقنية سلاسل الكتل<sup>1</sup>:

من المفاهيم المهمّة حول تقنية سلاسل الكتل ما يتعلق بمعرفة خصائص هذه التقنيّة، وما تميّزت به من أمور جعلتها تُحدث ثورةً تكنولوجية هائلة في القطاع المالي، وفي غيره من المجالات والقطاعات. وقد ذكر المتخصصون في التكنولوجيات الماليّة، والباحثون في مجال التقنيّات الرقميّة لهذه التقنيّة مجموعة من الخصائص، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- اللامركزية والشفافية: أي أنّ تقنية البلوكتشين لا تعتمد على جهات مركزية تشرف على حفظ، ومعالجة وتخزين البيانات؛ كما هو الحال في معظم التقنيّات الكلاسيكية، بل هي عملية رقمية تعتمد على شبكة الند للند (peer - to - Peer) وتظهر بكل شفافية لكل المتعاملين والمستخدمين، بل يمكنهم الاطّلاع على كل العمليات والتغيرات الحاصلة في شبكة الحواسيب المرتبطة بالشبكة.

2- السرعة والكفاءة: وذلك لاعتماد العمليات كليّاً على التقنيّة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، ولعدم الحاجة لتدخل أطراف تتوسّط للقيام بالعمليات.

<sup>1</sup> يُنظر: الصلاحيات، سامي محمد، الوقف وتقنية البلوكتشين-قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل-ص(139-141) مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة-جامعة قطر-مجلد(41) عدد (01) سنة:1444هـ/2023م وأهمية استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في تطوير خدمات البنوك الإسلاميّة المغاربية، ص(5-6) مرجع سابق وتقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(105-120) مرجع سابق وتقنية سلاسل الكتل وتعزيز الإفادة من المخطوطات العربية، ص(51) مرجع سابق واستكشاف تقنية البلوكتشين وتطبيقاتها في الماليّة الإسلاميّة، ص(06-08) مرجع سابق.

**3- الثقة والأمان:** تتميز تقنية البلوكتشين بدرجة عالية من الأمان؛ وذلك لاعتمادها على عملية التشفير وتقنية الترميز، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة أو استحالة اختراقها أمنياً، واستهدافها سبرانياً؛ لأن ذلك يتطلب اختراق جميع البيانات في كل كتلة من الكتل المشكلة للسلسلة؛ وهذا ما منحها ثقة كبيرة لدى المتعاملين والمستخدمين.

**4- قلة التكاليف:** وذلك لانعدام الوسطاء، وعدم الحاجة للاعتماد على العنصر البشري، إضافة إلى أن العمليات تتم آلياً دون تدخل هيئات ومؤسسات مركزية، وهذا كله يؤدي لتقليل وتقليص التكاليف التي تأخذها الجهات الوسيطة والهيئات المركزية.

**5- الحفاظ على الخصوصية:** حيث يمكن لكل مستخدم لهذه التقنية أن ينشئ له حساباً خاصاً؛ دون أن يفصح فيه عن هويته وبياناته الشخصية.

**6- ثبات البيانات والمعاملات:** وهذا يعني أنه من المستحيل التصرف في البيانات بعد إدراجها في الكتل بالحذف أو التعديل أو التلاعب، وما شابه ذلك.

### الفرع الثالث: أنواع تقنية سلاسل الكتل ومجالاتها

#### أولاً- أنواع تقنية سلاسل الكتل<sup>1</sup>:

هناك عدّة أنواع تتفرّع عن تقنية البلوكتشين، تتلخّص في ثلاث أنواع أساسية:

**1- سلاسل الكتل العامة (المُرخصة):** وهي السلاسل التي يمكن لكل مستخدم أن يطلع على جميع أرصدة الحسابات، ويتابع ما يتم من معاملات، كما يمكنه كذلك المشاركة في عمليات التدقيق والرقابة دون إذن مسبق، والقصد من هذا النوع من السلاسل هو: التنسيق والتعاون بين أطرافها.

<sup>1</sup> يُنظر: آليات تطوير النظام المصرفي باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل، ص(137) مرجع سابق وأهمية استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في تطوير خدمات البنوك الإسلامية المغربية، ص(05) مرجع سابق.

2- سلاسل الكتل الخاصة (غير المرخصة): وفي هذا النوع من السلاسل هناك بعض الأشخاص فقط الذين لهم الحق في الاطلاع على البيانات، والمصادقة على العمليات، وليس لغيرهم الحق في ذلك، ويتم تأمين وحماية السلاسل الخاصة بواسطة كلمات المرور، ومن أهداف هذا النوع من السلاسل: المحافظة على الخصوصية.

3- سلسلة الكتل المزدوجة: وهي السلاسل التي تجمع وتمزج بين النوعين السابقين من السلاسل.

ثانياً-مجالات تقنية سلاسل الكتل وأهمّ تطبيقاتها:

1- مجالات استخدام تقنية سلاسل الكتل<sup>1</sup>

كما هو معلوم ومتفق عليه بين أهل الاختصاص فإنّ أول ظهور لتقنية البلوكتشين واستخدام لتكنولوجيا سلاسل الكتل كان في المجال المالي، وبالتحديد في مجال ما يسمى بالعملات الرقمية المشفرة ثمّ- ولما تميّزت به هذه التقنية من خصائص كثيرة ومزايا مهمة- فإنه يمكن توظيفها، واستخدامها في مجالات وقطاعات أخرى، ومن أهم تلك المجالات:

أ- القطاع الحكومي.

ب- قطاع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية.

ت- التجارة الخارجية.

ث- مجال الرعاية الصحية.

ج- مجال التسلية والترفيه.

ح- مجال المكاتب، ومؤسسات المعلومات.

<sup>1</sup> تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(124-125) مرجع سابق وتطبيقات تقنية سلاسل الكتل وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، ص(11) مرجع سابق.

2- أبرز تطبيقات تقنية سلاسل الكتل<sup>1</sup>

تتضمن تقنية سلاسل الكتل مجموعة من التطبيقات؛ والتي يتم توظيفها في المجالات التي سبق ذكرها في العنصر السابق، ويمكن تقسيم التطبيقات الموجودة في تقنية البلوكتشين إلى أربع مجموعات رئيسية:

- أ- تطبيقات العقود الذكية: كالحقوق الرقمية والرهانات.
- ب- تطبيقات العملات الرقمية المشفرة: كالتجارة الإلكترونية والتحويلات والتمويل.
- ت- تطبيقات الضمان: مثل: المشتقات المالية والأسواق الخاصة.
- ث- تطبيقات حفظ السجلات: مثل: الرعاية الصحية والملكية الفكرية والمكتبات، ومؤسسات المعلومات وغيرها.

---

<sup>1</sup> يُنظر: دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية-البلوكتشين أمودجا-ص(49) مرجع سابق، والوقف وتقنية البلوكتشين- قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل-ص(135) مرجع سابق.

## المطلب الثاني

## مزايا ومخاطر تقنية سلاسل الكتل على القطاع المالي والمصرفي

سيحاول الباحث في هذا المطلب أن يلخّص أهم ما ذكره المتخصصون والباحثون في التكنولوجيات المالية الحديثة؛ حول أبرز المزايا والمحاسن التي تتميز بها تكنولوجيا البلوكتشين وسلاسل الكتل، وفي مقابل ذلك أهم المخاطر والتحديات التي يمكن أن ترافق استخدام، وتوظيف هذه التقنية في الجانب المالي والمصرفي، وذلك في الفرعين الموالين:

الفرع الأول: مزايا تقنية سلاسل الكتل على القطاع المالي والمصرفي<sup>1</sup>

تقدّم أثناء الكلام على خصائص تقنية سلاسل الكتل الإشارة إلى بعض المزايا التي تتميز بها هذه التقنية، وفي هذا العنصر ذكرّ للمزيد من المزايا والمحاسن والفرص<sup>2</sup> التي تقدّمها هذه التقنية للقطاع المالي، والمجال المصرفي على وجه الخصوص، ومن أهم تلك المزايا والإيجابيات:

<sup>1</sup> يُنظر: الوقف وتقنية البلوكتشين-قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل-ص(141) مرجع سابق، وأهمية استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في تطوير خدمات البنوك الإسلامية المغربية، ص(6-7) مرجع سابق، وتقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص (149-157) مرجع سابق، ومصطفى بوعقل، حدوش شروق، آليات تطوير النظام المصرفي باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل، ص(135-136) مجلة الحوكمة-المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة-مجلد(01) العدد(02) سنة: 2019م.

<sup>2</sup> بعض الباحثين يُدمج بين المزايا والخصائص، وكثير منهم يفرّقون بينهما، وهذا الذي درج عليه الباحث في رسالته، يُنظر على سبيل المثال: تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(105) وص(149) مرجع سابق وأهمية استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في تطوير خدمات البنوك الإسلامية المغربية، ص(05) وص(06) مرجع سابق وآليات تطوير النظام المصرفي باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل، ص(135) وص(136) مرجع سابق.

أولاً-زيادة الجودة في المعاملات: وذلك من خلال ما تتميز به تقنية سلاسل الكتل من قلة التكاليف،<sup>1</sup> والسرعة والكفاءة والشفافية، ودرجة الثقة والأمان.

ثانياً-مكافحة الفساد الإداري والمالي: والذي ينتج غالباً من وجود الوسائط وتدخّل الأفراد في المعاملات، وتقنية البلوكتشين تتميز باللامركزية وإمكانية متابعة المشاركين لمعاملاتهم مباشرة، واستبعاد كل المراحل والخطوات التي لا حاجة إليها.

ثالثاً-تعدّد المجالات والتطبيقات: وقد تقدّم معنا أن تقنية سلاسل الكتل يمكن الاستفادة منها في مجالات مختلفة وقطاعات كثيرة، ولا يقتصر توظيفها على القطاع المالي والمصرفي، كما أن تقنية البلوكتشين تتضمن مجموعة من التطبيقات التي تتيح أنواع من الخدمات والمعاملات؛ كتطبيقات العقود الذكية، وتطبيقات حفظ السجلات وغيرها.

رابعاً-تقليل مخاطر الاختراق والقرصنة: وذلك راجع إلى ما تتميز به تقنية سلاسل الكتل من العمل بنظام التشفير والمتابعة الجماعية، والتأكد من صحّة المعاملات، وغير ذلك من تعزيزات وأدوات الأمن والحماية.

خامساً-توسيع نطاق الأسواق المالية والمعاملات العالمية: حيث تجذب تقنية سلاسل الكتل المزيد من الزبائن والمتعاملين، وتفتح الباب أمام إنشاء أسواق جديدة، وتسهّل عملية إبرام الصفات وإجراء التحويلات؛ وغير ذلك من المعاملات<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جاء في تقدير لأكبر بنك في إسبانيا (بنكسانتاندر) أن استخدام تكنولوجيا البلوكتشين يمكن أن يوفرّ على الصناعة المالية حوالي: 20 مليار دولار سنوياً، يُنظر: استكشاف تقنية البلوكتشين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية، ص(09) مرجع سابق.

<sup>2</sup> جاء في إحدى الدراسات أنه يُتوقع أن تصل قيمة الأعمال التجارية العالمية إلى: 31 تريليون دولار بحلول عام:2030م، في ظل اعتماد تقنية سلاسل الكتل، يُنظر: تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(149) مرجع سابق

## الفرع الثاني: تحديات ومخاطر تقنية سلاسل الكتل على القطاع المالي، والمصرفي<sup>1</sup>

بالرغم من المزايا الكثيرة لتقنية البلوكتشين، إلا أن هذه التقنيّة – كغيرها من التقنيّات الحديثة – لا تخلو من مخاطر وتحديات، ومن بين أهم تلك المخاطر:

**أولاً-** **توظيف تقنية سلاسل الكتل في أعمال غير شرعية أو قانونية:** حيث إنّ هذه التقنيّة لامركزية؛ فهي متاحة للجميع، ويمكن توظيفها في عدم مجالات؛ ولذلك قد يستغلها بعض الأفراد في أعمال وممارسات غير شرعية ولا يقرها القانون؛ كتجارة المخدرات، والأسلحة، وتبييض وغسيل الأموال، أو التهريب، وغيرها.

**ثانياً-** **الصعوبة والتعقيد:** نظراً لكون تقنية سلاسل الكتل من التقنيّات الحديثة جداً، ولاعتمادها على نظام التشفير، ولاشتمالها على مكوّنات معقّدة ومفردات جديدة؛ كل ذلك أضفى عليها نوعاً من التعقيد والصعوبة في التعامل معها، وجعلها غير متاحة تقنيّاً لكل شرائح وفئات المجتمع.

**ثالثاً-** **ضعف الإقبال والقبول:** بالرغم من مرور أكثر من خمسة عشر سنة على ظهور تقنية البلوكتشين؛ إلا أن مستوى الإقبال على هذه التقنيّة مازال ضعيفاً مقارنة بباقي التقنيّات الأخرى؛ ولعل من أسباب ذلك؛ ما سبق بيانه من الصعوبات والتعقيدات الفنية والتقنيّة؛ التي تصاحب استخدام هذه التقنيّة، وبالتالي يقتصر استعمالها – غالباً – على الخبراء والمختصين.

**رابعاً-** **استبعاد العنصر البشري من كثير من الأعمال والوظائف:** خاصّة في القطاعات العامة، والمجال المالي والمصرفي؛ لعدم الحاجة للعنصر البشري؛ وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في نسب البطالة.

<sup>1</sup> يُنظر: تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(157-163) مرجع سابق، وتقنية سلاسل الكتل وتعزيز الإفادة من المخطوطات العربية، ص(61-62) مرجع سابق وأبو النصر، صلاح علي، تقنية سلسلة الكتل وأثر تطبيقها في القطاع المالي (البنوك) في المملكة العربية السعودية، ص(55-57) مجلة دراسات، مجلد(23) العدد (01) سنة:2022م، وتقنية البلوكتشين وأثرها في المعاملات المعاصرة، ص(51) مرجع سابق والوقف وتقنية البلوكتشين – قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل – ص(142-144)

خامساً- استهلاك وضياح طاقة كبيرة: فتقنية البلوكشين تحتاج إلى شبكة كبيرة ومتطورة من أجهزة الحاسوب، كما تتطلب القيام بعمليات رياضية معقدة، وإجراء عمليات تشفيرية دقيقة؛ وعمليات أخرى كثيرة؛ وذلك يتطلب طاقات وموارد كبيرة<sup>1</sup>.

سادساً- مكانية حدوث عمليات قرصنة واختراقات أمنية: رغم صعوبة اختراق نظام البلوكشين، وقوة الأمان والحماية التي يتميز بها، لكن قد تحدث اختراقات وعمليات قرصنة- ولو بنسبة ضعيفة جداً<sup>2</sup>- في بعض السلاسل الضعيفة التي لا تحتوي على عدد كبير من الكتل، أو نتيجة الاستيلاء على بيانات بعض المستخدمين.

سابعاً- ضعف شبكة الانترنت، وهشاشة البنية التحتية في أكثر البلدان: مما يحول دون التمكن من التعامل بهذه التقنية، ويمنع من انتشارها في كثير من الأماكن.

ثامناً- غياب الأطر القانونية والتنظيمات القضائية: وهذا من أكبر المخاطر التي تهدد المؤسسات والشركات والأفراد الذين يتعاملون بتقنية البلوكشين، ويعتمدون على تكنولوجيا سلاسل الكتل؛ حيث لم توضع بعد في كثير من البلدان القوانين التي تنظم وتضبط التعاملات التي تتم من خلال هذه التقنية، وكذلك لا يوجد تنظيم قضائي يُرجع إليه حال النزاع والخلاف بين المتعاملين والمستخدمين لهذا النوع من التقنيات.

<sup>1</sup> بلغ حجم استهلاك الطاقة الناتج عن عمليات تعدين البتكوين: 15 مليون دولار يوميا! وذلك حسب إحصائيات أجريت سنة: 2015م، يُنظر: تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، ص(162) مرجع سابق.

<sup>2</sup> جاء في بعض الدراسات أن: 3.4 % من عقود العملات الرقمية التي تتم ضمن تقنية سلاسل الكتل تكون عرضة للاختراق، يُنظر: تقنية البلوكشين وأثرها في المعاملات المعاصرة-دراسة فقهية-ص(51) مرجع سابق.

## المطلب الثالث

تكنولوجيا سلاسل الكتل، مشروعيتها، مجالاتها، ودورها في تطوير المالية والمصرفية الإسلامية

يتناول الباحث في هذا المطلب الحكم الشرعي لتوظيف تكنولوجيا سلاسل الكتل في المالية والمصرفية الإسلامية، ثم يذكر أهم المجالات المالية والقطاعات المصرفية الإسلامية التي يمكن أن توظف فيها تكنولوجيا سلاسل الكتل، وفي آخر هذا المطلب يبين مدى إسهام تكنولوجيا سلاسل الكتل في تطوير وتحسين أداء وخدمات المصارف الإسلامية، وذلك في ثلاثة فروع، كما يلي:

### الفرع الأول: توظيف تكنولوجيا سلاسل الكتل في المالية، والمصرفية الإسلامية في الميزان الشرعي<sup>1</sup>

تقدّم معنا في المبحث الأول من هذا الفصل بيان الحكم الشرعي لتوظيف التقنيات الحديثة، والتكنولوجيات الرقمية في المجال المالي والمصرفي، وبما أنّ تقنية البلوكتشين هي إحدى أهم منتجات التقنيات الحديثة، وأحد أبرز ابتكارات التكنولوجيات الرقمية؛ فينسحب عليها نفس الحكم السابق. لكن، وحتى يتجلى أكثر الحكم الشرعي لتكنولوجيا سلاسل الكتل وتقنية البلوكتشين، نوّكد جملة من الأمور:

### أولاً- تقنية سلاسل الكتل من المخترعات الحديثة، والابتكارات المعاصرة في المجال المالي والمصرفي

وقد تقدّم معنا في المبحث الأول بيان موقف الشريعة الإسلامية من المخترعات الحديثة والابتكارات المعاصرة؛ وأنّ دين الإسلام لا يرفض ذلك ولا يمنعه، ولا يقف في وجه التطور العلمي والتكنولوجي الحديث؛ مادامت هذه المخترعات والابتكارات لا تتعارض مع المبادئ العامة للشريعة والقواعد الكلية للإسلام، بل

<sup>1</sup> يُنظر: تطبيقات سلاسل الكتل في المالية الإسلامية، ص(294-296) مرجع سابق وعباس، أمينة، حمدون، أسماء، سلسلة الكتل ومدى مواءمتها بمبادئ قطاع الصيرفة الإسلامية، ص(316-318) مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مرجع سابق.

إنه قد جاء في عمومات النصوص الشرعية ما يشجّع على الابتكار ويدعو إلى التطوير، وكل ما يحقق المقاصد التي جاءت الشريعة بتحقيقها وحفظها وصيانتها.

ثانياً-مُواكبة المصارف الإسلامية للتكنولوجيات الحديثة<sup>1</sup>: ومما يؤكد ما قرّناه سابقاً من موقف الإسلام من الابتكارات الحديثة والمخترعات المعاصرة أنّ المصارف الإسلامية واكبت واعتمدت أغلب التطورات التكنولوجية التي ظهرت في الساحة المالية العالمية في الفترة التي سبقت ظهور التكنولوجيا المالية بصورتها الحديثة؛ حيث نجد أنّ المصارف الإسلامية اعتمدت البطاقات الائتمانية، واستخدمت الصرّافات الآلية، والبنوك الالكترونية، وغيرها من الوسائل والتقنيّات التي طرأت على الساحة المالية الدولية.

ثالثاً- التوافق بين خصائص تكنولوجيا البلوكتشين ومبادئ التمويل الإسلامي<sup>2</sup>: عند النظر في الخصائص التي تتميز بها تقنية سلاسل الكتل وتكنولوجيا البلوكتشين- وقد تقدّم ذكرها في فرع خاص- نجد أنّها تتشابه وتتوافق إلى حدّ كبير مع مبادئ التمويل الإسلامي وقواعد المعاملات المالية؛ فنجد أنّ تقنية البلوكتشين تقوم أساساً على الثقة والمساواة والإنصاف بين المستخدمين، وهي نفسها القيم والمبادئ التي تحرص المعاملات المصرفية الإسلامية على مراعاتها؛ وهذا يفتح المجال أمام المصارف الإسلامية لتبني هذه التكنولوجيا، وتوظيفها في تطوير خدماتها المصرفية، وتحسين تعاملاتها المالية.

رابعاً- ضرورة مراعاة الضوابط الشرعية في تطبيق واستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في المالية والمصرفية الإسلامية

وهنا ينبغي التنبيه على أنّ القول بجواز استخدام تكنولوجيا البلوكتشين في الخدمات والمعاملات المالية المصرفية لا يعني أنّ تُعتمد هذه التقنية مباشرة دون أن تُضبط بالضوابط الشرعية، بل لا بدّ أن تتوافق

<sup>1</sup> يُنظر: دربال أمينة، حكوم ليلي، تطورات التكنولوجيا المالية الإسلامية- تجارب الدول العربية والإسلامية-ص(365-366) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر على سبيل المثال: تطبيقات سلاسل الكتل في المالية الإسلامية، ص(295) وص(300) مرجع سابق.

العقود والتحويلات، وغيرها من المعاملات التي تتم من خلال هذه التقنيّة مع الأحكام والضوابط الشرعيّة التي تحدّد طريقة إبرام المعاملات، وإجراء العقود والتصرفات في الفقه الإسلامي<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أهم مجالات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في الماليّة والمصرفيّة الإسلاميّة<sup>2</sup>

نظرًا لما تتميز به تكنولوجيا البلوكتشين وتقنية سلاسل الكتل من شفافية كبيرة، ودقّة عالية وقلة المخاطر في المعاملات؛ وهي خصائص لا تتعارض ومبادئ الماليّة الإسلاميّة؛ بل صرّح بعض الباحثين أن هناك تشابها كبيرا بين خصائص سلسلة الكتل ومبادئ التمويل الإسلامي<sup>3</sup>؛ وعليه فيمكن أن يُستعان بهذه التقنيّة في عدّة مجالات حيوية في الماليّة والمصرفيّة الإسلاميّة، ومن أهم تلك المجالات:

#### أولاً- مجال الزكاة

تعتبر الزكاة من أهم المجالات التي يمكن أن يستعان في تنظيم جمعها وتوزيعها على مستحقيها بتقنية وتكنولوجيا سلاسل الكتل؛ وذلك من خلال الاستفادة من خصائص تقنية سلاسل الكتل، وتوظيفها في هذا المجال الخيري والتنموي؛ حيث يمكن تطبيق تكنولوجيا البلوكتشين على الزكاة من خلال مجموعة من الجوانب:

**1- الكفاءة والجودة:** من خلال تقليص الوقت، وتقليل تكاليف ومصاريف جمع وتوزيع الأموال الزكويّة.

**2- جانب الشفافيّة والثقة:** من خلال إمكانية تتبع حركة الأموال الزكويّة؛ بداية من الجمع والتحصيل، إلى غاية وصولها للفقراء والمستحقين.

<sup>1</sup> وقد تقدّم في المبحث الأول ذكر أهم الضوابط التي ينبغي مراعاتها في الابتكار والتطوير للمنتجات الماليّة التقنيّة.

<sup>2</sup> يُنظر: تطبيقات سلاسل الكتل في الماليّة الإسلاميّة، ص(296-300) مرجع سابق، وتطبيقات تقنية سلاسل الكتل وأثرها على الصناعة الماليّة الإسلاميّة، ص(13-15) مرجع سابق وأهمية استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في تطوير خدمات البنوك الإسلاميّة المغاربية، ص(11) مرجع سابق وتقنية البلوكتشين وأثرها في المعاملات المعاصرة-دراسة فقهية-ص(52-54) مرجع سابق، والوقف وتقنية البلوكتشين-قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل-ص(149-151) مرجع سابق.

<sup>3</sup> يُنظر: تطبيقات سلاسل الكتل في الماليّة الإسلاميّة، ص(295) مرجع سابق.

3- جانب جودة التحكُّم والتسيير: حيث تكون عملية التحكُّم في إدارة الأموال الزكويّة بصفة رقمية وطريقة آليّة؛ وبالتالي تصبح أكثر تنظيماً، وأحسن من ناحية التسيير والمتابعة.

ومن المشاريع التي ظهرت في هذا المجال مشروع: (ZakatTech) بالتعاون بين الأكاديمية الدولية لبحوث الشريعة للتمويل الإسلامي<sup>1</sup> (ISRA) و(SysCode)<sup>2</sup> وذلك سنة: 2019م؛ حيث يسمح هذا المشروع بتتبع الأموال خلال عملية إدارة الزكاة؛ من الجمع والتحصيل؛ إلى غاية التوزيع على المستحقين.

### ثانياً- مجال الأوقاف

تسعى مؤسسات الوقف الرائدة أن تستفيد من تكنولوجيا البلوكتشين، وتوظّفها في تحسين وتطوير تسيير وإدارة الأملاك الوقفية؛ وذلك من خلال ما تتميز به تقنية سلاسل الكتل من قدرة كبيرة على حفظ للبيانات، وشفافية عالية، وإمكانية المتابعة لتسجيل الأوقاف وطرق الانتفاع منها، وغير ذلك مما تتطلبه الأملاك الوقفية من إشراف ومتابعة؛ ولا شك أن ذلك يزيد من كفاءة وفعالية المؤسسات الوقفية، ويعزز من دورها التنموي وأثرها الاقتصادي في المجتمع.

وفي مجال الوقف أسست أول منصّة وقفية من طرف شركة فينتيرا<sup>3</sup> (Finterra) الماليزية أسمتها: "وقف تشين" تعتمد على تكنولوجيا سلاسل الكتل، ومن أهداف هذه المنصة: توفير وسيلة أكثر فاعلية لجمع الأموال، والإدارة الرقمية للوقف.

### ثالثاً- مجال التأمين التكافلي

<sup>1</sup> وهي: مؤسسة بحثية للتمويل الإسلامي في دولة ماليزيا، تأسست من قبل البنك المركزي الماليزي في: 26 مارس 2008م، يُنظر الرابط: <https://en-m-wikipedia-org> تاريخ التصفح: 2024-12-17م.

<sup>2</sup> هي عبارة عن شركة عالمية لتطوير البرامج وخدمات الإعلام الآلي، يُنظر الرابط: <https://fr.linkedin.com> تاريخ التصفح: 2024-12-17م، وموقعها الرسمي على الرابط: <http://syscode.ru> تاريخ التصفح: 2024-12-17م

<sup>3</sup> شركة ماليزية تأسست في أكتوبر 2017م؛ وهي شركة متخصصة في التكنولوجيا المالية، وتعتبر أكبر منصة تمويل جماعي في العالم، يُنظر: الوقف وتقنية البلوكتشين-قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل-هامش ص(149) مرجع سابق.

يتوقَّع الخبراء في التقنيَّات الماليَّة أنَّ استخدام تقنية سلاسل الكتل وتكنولوجيا البلوكتشين في إدارة وتسيير مؤسسات التأمين التكافلي؛ سيساهم في تحسين وجودة جوانب مختلفة، منها:

- 1- التقليل والحدُّ من عمليات الاحتيال؛ من خلال التحليل المتكامل للشكاوى الواردة.
  - 2- السرعة والكفاءة في إدارة العقود.
  - 3- التمكنُّ من المراقبة الدقيقة للعمليات.
- رابعاً- مجال إصدار الصكوك الإسلاميَّة<sup>1</sup> الذكيَّة

وهي عقود ذكية تتيحها تقنية البلوكتشين، تتميز بالشفافية والاستقرار؛ حيث يمكن للمصارف والبنوك الإسلاميَّة، ومؤسسات التمويل الإسلامي أن تُصدر صكوكا ذكيَّة تتوافق مع مبادئ التمويل الإسلامي، منها<sup>2</sup>:

- 1- صكوك السَّلَم الذكيَّة.
- 2- صكوك الاستصناع الذكيَّة.
- 3- صكوك المراجعة الذكيَّة.
- 4- صكوك المشاركة الذكيَّة.
- 5- صكوك المزارعة الذكيَّة.

<sup>1</sup> الصكوك الإسلاميَّة هي عبارة عن: وثائق متساوية القيمة؛ تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع، أو خدمات، أو في موجودات نشاط معين، أو نشاط استثماري خاص، يُنظر: معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة، ص(210) مرجع سابق.

<sup>2</sup> لمعرفة المزيد من التفاصيل عن هذه الأنواع من الصكوك، يُنظر: تطبيقات تقنية سلاسل الكتل وأثرها على الصناعة المالية الإسلاميَّة، ص(14-15) مرجع سابق.

الفرع الثالث: دور تكنولوجيا سلاسل الكتل في تطوير أداء المصارف الإسلامية<sup>1</sup>

لقد أكد الباحثون والمختصون في التقنيات المالية الحديثة، والتكنولوجيات المصرفية الرقمية على الدور الكبير والإسهام الفعال الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا سلاسل الكتل في تطوير وتحسين أداء المصارف الإسلامية؛ وعليه فالمؤسسات المالية الإسلامية؛ وفي مقدمتها المصارف الإسلامية يمكنها، بل يتعين عليها الاعتماد على هذه التكنولوجيات الحديثة إذا أرادت مواكبة التطور التقني الكبير في الجوانب المالية والمصرفية، ومسايرة ومنافسة باقي المؤسسات المالية.

وفيما يلي محاولة لبيان أهم الأدوار والفرص التي يمكن أن تسهم من خلالها تكنولوجيا البلوكتشين في تطوير المؤسسات المالية بصفة عامة، والمؤسسات المالية الإسلامية بصفة خاصة:

**أولاً-** تمكّن تقنية سلاسل الكتل المصارف وتكنولوجيا البلوكتشين المؤسسات المالية الإسلامية من إبرام العقود الذكية، وإصدار الصكوك الذكية<sup>2</sup>.

**ثانياً-** يساهم نظام سلاسل الكتل في تسهيل وتسريع الخدمات والمعاملات البنكية؛ خاصة خدمات الدفع وتحويل الأموال.

**ثالثاً-** تساعد تكنولوجيا البلوكتشين في تحسين الحوكمة، وتحقيق امتثال أحسن لمتطلبات الشريعة الإسلامية، مع تقليل مخاطر السمعة التي تترتب على انتهاك الضوابط الشرعية.

**رابعاً-** تحقيق الشمول المالي، وتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف الإسلامية؛ من خلال ما تُتيحه تقنيات سلاسل الكتل من منصّات تمويل جماعي في مجالات مختلفة.

<sup>1</sup> يُنظر: دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية-البلوكتشين أنموذجا-ص(50-53) مرجع سابق، وزيدان لخضر، فرجي محمد، استخدامات تقنية سلاسل الكتل (البلوك شين) وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، ص(120-122) مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، وأهمية استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في تطوير خدمات البنوك الإسلامية المغاربية، ص(11) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: الفرع الثاني من هذا المطلب، تحت عنوان: مجال إصدار الصكوك الإسلامية الذكية.

خامساً- القدرة على تسيير وإدارة المجالات الخيرية والتنموية؛ مثل: الزكاة والأوقاف والتأمين التكافلي وغيرها.

سادساً- تسهيل عمليات تمويل التجارة الخارجية؛ من خلال تسهيل عمليات الدفع، ونقل الملكية، وتحويل الأموال بين الدول، وغير ذلك مما تتطلبه التجارة الخارجية.

سابعاً- التقليل من مخاطر الاختراقات المصرفية، والهجمات الأمنية والسرانية؛ وذلك لما تتميز به تقنية وتكنولوجيا سلاسل الكتل من الأمان وقوة التشفير.

## المبحث الثالث

العملات الرقمية، مفهومها، خصائصها، مخاطرها، والأحكام الشرعية المتعلقة بها

المطلب الأول: العملات الرقمية المشفرة، مفهومها، نشأتها، أنواعها

الفرع الأول: مفهوم العملات الرقمية المشفرة وأسمائها وأنواعها

الفرع الثاني: أسباب ظهور العملات الرقمية المشفرة، وتاريخ نشأتها

الفرع الثالث: عدد العملات الرقمية المشفرة، وأشهرها

المطلب الثاني: العملات الرقمية المشفرة، خصائصها ومزاياها، ومخاطرها على النظام المالي والمصرفي

الفرع الأول: خصائص العملات الرقمية المشفرة

الفرع الثاني: مزايا ومحاسن العملات الرقمية المشفرة

الفرع الثالث: مخاطر العملات الرقمية المشفرة على النظام المالي والمصرفي

المطلب الثالث: الأحكام والضوابط الشرعية للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة

الفرع الأول: حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، وتداولها

الفرع الثاني: الضوابط الشرعية لجواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة

الفرع الثالث: قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة

## مُهَيِّدٌ

تقدّم معنا في آخر المبحث الأول من هذا الفصل ذكر مجموعة من النماذج لمنتجات مالية رقمية، وابتكارات تقنية مصرفية، والتي تعتبر وتعدُّ نتيجة للتطورات الحاصلة في التكنولوجيات الماليّة العالميّة.

وبعد أن تطرّفنا في المبحث السابق لأحد أبرز الابتكارات الماليّة التكنولوجية، وهي: تقنية البلوكتشين، أو ما يسمّى بتكنولوجيا سلاسل الكتل، سيكون حديثنا في هذا المبحث عن نموذج آخر؛ يعدُّ كذلك من أبرز الابتكارات الرقمية والمنتجات التكنولوجية في العصر الحديث، وله علاقة كبيرة بتقنية البلوكتشين؛ ألا وهي: العملات الرقمية المشفرة.

حيث أحدث ظهور هذا النوع من العملات ثورة كبيرة في الصناعة الماليّة العالميّة، ونتج عنه طفرة كبيرة في السياسات النقدية الدولية، وأسأل الكثير من الحبر عند الخبراء والمختصين، وتناولته الكثير من الدراسات بالكتابة والبحث والمناقشة.

وسيتّم في هذا المبحث دراسة ومبحث موضوع العملات الرقمية المشفرة من خلال بيان: مفهومها وحقيقتها، وما يتبع ذلك من الحديث عن نشأتها، وتاريخ ظهورها وابتكارها، وكذلك ذكر عددها وأشهرها، ثمّ تناول أهم خصائصها ومخاطرها، وفي آخر المبحث دراسة لأهم الأحكام الشرعيّة المتعلقة بها؛ من خلال ذكر حكم التعامل بها، وأهم الضوابط الشرعيّة التي ينبغي تحقّقها في هذا النوع من العملات لجواز التعامل بها، وتذييل ذلك بنقل بعض القرارات والفتاوى الصادرة من الجامع والهيئات الشرعيّة في موضوع العملات الرقمية المشفرة.

وقد جاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب كما يلي:

### المبحث الثالث

العملات الرقمية، مفهومها، خصائصها، مخاطرها، والأحكام الشرعية المتعلقة بها.

#### المطلب الأول

العملات الرقمية المشفرة؛ مفهومها، نشأتها، أنواعها

تمهيدا للكلام على أبرز خصائص العملات الرقمية، وقبل بيان أهم مخاطرها على الصناعة المالية - عموما- والإسلامية- خصوصا- نتطرق في هذا المطلب لمفهوم وحقيقة العملات الرقمية، ثم نعرِّج على نشأتها وتاريخ ظهورها، لنبيِّن بعد ذلك أنواعها وأصنافها، وينتظم ذلك في ثلاثة فروع كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم العملات الرقمية المشفرة، وأسمائها، وأنواعها

#### أولاً- مفهوم العملات الرقمية المشفرة Cryptocurrency

العملات الرقمية من المصطلحات الحديثة، والتي كثر تداولها بين علماء الاقتصاد المعاصرين والمختصين في التكنولوجيات المالية، وقد ارتبط ظهور هذا المصطلح بظهور ما يسمّى بالابتكارات الرقمية، والمنتجات التقنية<sup>1</sup>.

#### 1- تعريفات بعض الباحثين للعملات الرقمية المشفرة:

وقد عرِّفت العملات الرقمية بتعريفات كثيرة، منها:

<sup>1</sup> وقد تقدّم بيان مفهومها، وذكر نماذج منها في المبحث الأول من هذا الفصل.

أ- " تمثيل رقمي لقيمة يمكن تخزينها أو تحويلها أو تداولها إلكترونياً، لا تصدر عن البنك المركزي، أو أي سلطة عمومية، ليست مرتبطة بعملة ائتمانية، تستمد قوتها من قبول الناس لها كوسيلة للدفع"<sup>1</sup>

ب- وعرفها البنك الدولي بأنها: " تمثيلات رقمية؛ ذات قيمة محدّدة في وحدة الحساب الخاصة بها"<sup>2</sup>

ت- " أصول رقمية مصمّمة للعمل كملف متوسط يعتمد على التشفير<sup>3</sup> بشكل رئيسي؛ بهدف توفير الحماية والأمان للمعاملات الماليّة..."<sup>4</sup>

ث- وجاء تعريفها في تقرير البنك المركزي الأوروبي سنة 2012م بأنها: " نوع من أنواع الأموال الرقمية غير المنظمة، والتي يتم إصدارها والتحكم فيها من قبل مطوّريها، وتستخدم وتكون مقبولة ضمن مجتمع افتراضي محدّد"<sup>5</sup>

ج- وعُرفت في قانون الماليّة الجزائري لسنة: 2018م كما جاء في المادة: 117 (الجريدة الرسمية): " العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الشبكة العنكبوتية، وهي تتميز بغياب الدّعامة المادية؛ كالقطع والأوراق النقدية، وعمليات الدفع بالصكّ أو البطاقة البنكية"<sup>6</sup>

## 2- التعريف المختار:

<sup>1</sup> الابتكارات الماليّة الرقمية-المزايا والتحدّيات-مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة وتطبيقاتها في المصارف الإسلاميّة، ص(184) مرجع سابق.

<sup>2</sup> باعمارة، إبراهيم بن عبد الرحمان، العملات الرقمية، ص(16) إصدار: مركز التميز للبحوث والدراسات الاقتصاديّة، مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهيّة-الندوة الثامنة-ط/1، فيفري 2023م.

<sup>3</sup> التشفير هو: عملية تحويل البيانات إلى أرقام ورموز غير مفهومة بواسطة برامج إلكترونية بقصد المحافظة على أمن المعلومات وسريّتها، ويسمى التشفير أيضا بعملية التعمية، يُنظر: البرعي، أحمد سعد، العملات الافتراضية المشفرة، ماهيتها، خصائصها، تكييفاتها الفقهيّة-بيتكوين أنغودجا-ص(31) مجلة دار الافتاء المصرية، عدد 39.

<sup>4</sup> التكنولوجيا الماليّة والخدمات الرقمية-بين النظرية والتطبيق-ص(120) مرجع سابق.

<sup>5</sup> العملات الافتراضية المشفرة، ماهيتها، خصائصها، تكييفاتها الفقهيّة-بيتكوين أنغودجا-ص(31) مرجع سابق.

<sup>6</sup> كردودي صبرينة، السبتي حلّيمة، عطية وسيلة، العملات الافتراضية، حقيقتها، وأثارها الاقتصاديّة، ص(117) مجلة الاقتصاديات الماليّة البنكية وإدارة الأعمال، المجلد(09) عدد (02) سنة 2020م.

بعد النظر في التعريفات السابقة؛ نلاحظ جملة من الأمور:

- أ- العملات الرقمية المشفرة عبارة عن وحدات، وتمثيلات رقمية.
  - ب- تُصمّم العملات الرقمية المشفرة من طرف مطوّرين ومُبرمجين ذوي كفاءة عالية عن طريق التشفير.
  - ت- عُملات ليس لها طبيعة مادية أو فيزيائية.
  - ث- تستمدُّ هذه العملات وتكتسب قيمتها من القبول والتداول والرواج.
- وبناء على ذلك يمكن أن تُعرّف العملات الرقمية بأنّها: وحدات وتمثيلات رقمية تُصمّم من طرف مطوّرين ومُبرمجين ذوي كفاءة عالية عن طريق التشفير؛ لتكون كعُملات بديلة للعملات التقليدية، وهي عملات ليس لها طبيعة مادية أو فيزيائية، ولها قِيَم نقدية محدّدة؛ تستمدّها وتكتسبها من القبول والتداول والرواج بين المتعاملين<sup>1</sup>.

## ثانياً- أسماء العملات الرقمية وأنواعها

### أ- أسماء العملات الرقمية المشفرة:

بعد الرجوع إلى كثيرٍ من المراجع والمطالعة في مجموعة من المقالات<sup>2</sup> خلُص الباحث إلى أنّ أكثر الباحثين لا يفرّقون بين هذه المصطلحات (الرقمية، المشفرة، الافتراضية)

<sup>1</sup>ينظر كذلك: Ibrahim A. Zeidy-The Role of Financial Technology (FINTECH) in Changing Financial Industry and Increasing Efficiency in the Economy- Special Report-p 06- Common Market for Eastern and Southern Africa.

<sup>2</sup>يُنظر على سبيل المثال: التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية- بين النظرية والتطبيق-ص(119-120) مرجع سابق وبحوث ندوة التميز الفقهية-صفحات (62 و 89 و 94 و 98) الندوة الثامنة-ط/1، فيفري 2023م، مرجع سابق والنقود الرقمية المشفرة-تحديات الواقع وآفاق المستقبل-ص(50) مرجع سابق.

ولذلك نجدهم يُطلقون عليها إطلاقات، وتسميات مختلفة دون تفريق بينها، فيسمونها بـ: النقود الرقمية، العملات الرقمية، النقود الرقمية المشفرة، العملات الافتراضية،<sup>1</sup> العملات المشفرة، العملات الإلكترونية المشفرة.

وقد اختار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ أن يصطلح على تسميتها بالعملات الرقمية المرتمزة (المشفرة)<sup>2</sup>

وفي مقابل ذلك ذهب بعض الباحثين<sup>3</sup> إلى وجود بعض الفروق بين العملة الرقمية والعملية الافتراضية والعملية المشفرة، وأشار إلى عدم وجود تسمية منضبطة استقرّ عليها الناس لهذا النوع من العملات، خاصة مع بداية ظهورها<sup>4</sup>.

وجاء كذلك في تقرير صادر عن صندوق النقد العربي أنّ العملات الرقمية تشمل: العملات الافتراضية والعملات المشفرة، بالإضافة إلى العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية<sup>5</sup>.

## 2- أنواع العملات الرقمية المشفرة

<sup>1</sup> افتراضية بمعنى: ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي، يُنظر: العملات الافتراضية، حقيقتها، وأثارها الاقتصادية، ص(117) مرجع سابق.

<sup>2</sup> وهي التسمية التي اختارها الباحث في هذه الرسالة؛ تبعا لاختيار المجمع، يُنظر القرار الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن العملات الإلكترونية على الرابط: <https://iifa-aifi.org/ar/5192.html> تاريخ التصفح: 2024-11-26م.

<sup>3</sup> منهم الباحث عبد الباري مشعل، يُنظر: النقود الرقمية المشفرة- تحديات الواقع وآفاق المستقبل-ص(51) مرجع سابق.

<sup>4</sup> ولمزيد من التفصيل في المسألة، يُنظر: لعور، عبد الله، كبوط، عبد الرزاق، العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية، والعملات المشفرة- البحث في المفهوم- مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 11، العدد: 02، سنة: 2021م وينظر كذلك:

قرار بشأن العملات الإلكترونية الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي على الرابط: <https://iifa-aifi.org/ar/5192.html> تاريخ التصفح: 2024-11-26م، فقد جاء في القرار الإشارة إلى عدم وجود اتفاق على تسمية واحدة لهذه العملات بين الباحثين.

<sup>5</sup> عبد المنعم، هبة، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، ص(01) يصدر عن: صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد: 11، فيفري 2020م.

قسّم الباحثون العُمَلات الرقمية المشفرة إلى عدّة أنواع، وذلك باعتباريات مختلفة،<sup>1</sup> وقد قُسمت باعتبار إمكانية تحويلها إلى مال، أو عدم إمكانية ذلك إلى نوعين<sup>2</sup>:

أ- **عُمَلات افتراضية مغلقة:** وهي العملات التي يتم التعامل بها في أغراض افتراضية مغلقة؛ كالألعاب والمتاجر الإلكترونية، ويمكن الحصول عليها من خلال شرائها بالعملات النقدية، وفي مقابل ذلك لا يمكن أن تُحوّل هذه العملات إلى أموال حقيقية، ومن الأمثلة على هذا النوع من العملات:

- عملة: Gold

- عملة: Tokens

ب- **عملات افتراضية مفتوحة:** وهي العملات التي يمكن تحويلها إلى عملات نقدية؛ وهي العملات التي يكثر التعامل بها وتداولها على نطاق واسع في المنصات والشبكات الإلكترونية؛ ومن أشهرها البيتكوين والإيثريوم.

الفرع الثاني: أسباب ظهور العملات الرقمية المشفرة، وتاريخ نشأتها.

أولاً- أبرز أسباب ظهور العملات الرقمية المشفرة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يُنظر: النقود الرقمية المشفرة سيماء عصر الرقمية، ص(94-94) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق، وقرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن العملات الإلكترونية، مرجع سابق و Ahmed Belouafi، VITAL ISSUES FOR THE JURISPRUDENTIAL ADAPTATION OF CRYPTOCURRENCIES1 *AQU Journal of Islamic Economics*, Vol. 3 No. 2 (Dec. 2023)

<sup>2</sup> يُنظر: العملات الافتراضية، حقيقتها، وأثارها الاقتصادية، ص(121) مرجع سابق.

<sup>3</sup> الأخضر، إيهاب، العملات الرقمية، النشأة والخصائص، ص(87) مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد(04) عدد (01) سنة 2021م والنقود الرقمية المشفرة سيماء عصر الرقمية، ص(93-92) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق.

هناك أسباب كثيرة وعوامل مختلفة أدت إلى ظهور العملات الرقمية المشفرة، لعل من أهمها:

- 1- أثر ونتيجة حتمية من نتائج الأزمة المالية العالمية؛ والتي أثبتت الحاجة لنظام مالي يقوم على أدوات جديدة ومتطورة<sup>1</sup>.
- 2- النمو الكبير، والتطور الهائل في حجم التجارة الإلكترونية.
- 3- التوسُّع والإقبال المتزايد على استعمال الوسائل التقنية، والابتكارات الحديثة، والتكنولوجيات المتطورة.
- 4- التوجُّه والتحوُّل العالمي من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي.
- 5- الرغبة في التحرُّر من قيود التحكم المركزي، والتوجُّه إلى الاقتصاد الرقمي الإلكتروني المفتوح.

## ثانياً- نشأة العملات الرقمية المشفرة، وتاريخ ابتكارها<sup>2</sup>

يمكن أن يلخِّص أبرز ما ذكره الباحثون حول نشأة العملات الرقمية، وتاريخ ظهورها وابتكارها في النقاط التالية:

- 1- كانت هناك محاولتين سنتي 1993م و1998م من طرف ديفيد تشوم، وعالم الرياضيات الصيني (WeiDai) حيث حرصا في محاولتيهما على تصميم عملات إلكترونية تقوم على أساس التشفير؛ قصد ضمان سرية وأمن تداول الأموال.
- 2- محاولة عالم الكمبيوتر المشهور هال فيني سنة 2005م؛ والتي أراد من خلالها تطوير مفهوم الأصول المشفرة.

<sup>1</sup> ومما يؤكد ذلك أن ظهور أول أشهر عملة رقمية (البتكوين) كان مباشرة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2009 م.

<sup>2</sup> يُنظر: التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية- بين النظرية والتطبيق-ص(120) مرجع سابق، والعملات الرقمية، ص(16-18) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق والعملات الافتراضية المشفرة، ماهيتها، خصائصها، تكييفاتها الفقهية-بيتكوين أنموذجا-ص(38-39) مرجع سابق، والنقود الرقمية المشفرة-تحديات الواقع وآفاق المستقبل-ص(50) مرجع سابق.

3- أول ظهور حقيقي للعملات الرقمية كان سنة: 2008 م من طرف شخص يُدعى ساتوشي ناكاموتو؛ من خلال تقديمه لورقة بحثية تشرح نظام عمل عملة البتكوين باسم: "بتكوين: نظام الدفع الإلكتروني الند للند"

4- بتاريخ: 03 جانفي 2009م تم إطلاق أول عملة رقمية من طرف ساتوشي ناكاموتو.<sup>1</sup>

5- كان أول تعامل رسمي بهذه العملة سنة 2010 م، وقدّر السعر الأولي لعملة البتكوين بـ: 1309 دولاراً أمريكياً.

### الفرع الثالث: عدد العملات الرقمية المشفرة، وأشهرها

يذكر الباحث في هذا الفرع عدد العملات الرقمية المشفرة، ثم يبيّن أشهر العملات الرقمية التي ظهرت في الساحة المالية العالمية، وذلك فيما يلي:

#### أولاً- عدد العملات الرقمية المشفرة

بعد ظهور أول عملة رقمية سنة 2008م؛ وهي عملة: البتكوين؛ فُتح الباب لظهور الكثير من العملات الرقمية المشفرة؛ حتى بلغ عددها 2000 عملة رقمية حسب تقدير البنك المركزي الأردني،<sup>2</sup> وفي إحصائيات أخرى، وبحسب موقع كوين ماركت كاب، فقد بلغ عدد العملات الرقمية: 5000 عملة رقمية بقيمة سوقية تتجاوز 240 مليار دولار.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> اسم مستعار لشخص غير معروف يُعتقد أنه من اليابان، يُنظر: العملات الرقمية، ص(17) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: العملات الرقمية، ص(16-18) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق.

<sup>3</sup> يُنظر: النقود الرقمية المشفرة-تحديات الواقع وآفاق المستقبل-ص(51) مرجع سابق، والعملات الافتراضية، حقيقتها، وأثارها الاقتصادية، ص(121) مرجع سابق.

ثانياً- أبرز وأشهر العملات الرقمية المشفرة<sup>1</sup>

تعتبر البتكوين Bitcoin أشهر العملات الرقمية وأولها ظهوراً وأكثرها تداولاً، وأعلىها قيمة؛ حتى صارت علماً على العملات الرقمية ومُرادفة لها، وقد ظهرت بعدها عملات رقمية مشفرة كثيرة، لعل من أشهرها وأعلىها قيمة سوقية:

## 1- الإثيريوم (Ethereum)

ظهرت عملة الإثيريوم سنة: 2015م، وتأتي بعد عملة البيتكوين في الشهرة، وقد لاقت قبولا كبيرا وهافت عليها كثير من الناس؛ حيث بلغت قيمتها السوقية حوالي: 270 مليار دولار سنة 2021م، ورمزها في منصات تداول العملات هو: ETH.

## 2- بينانس كوين (Binance Coin)

كان أول طرح لهذه العملة المشفرة سنة: 2017م، وتستخدم في دفع رسوم التداول، وهي من أهم العملات التي يعتمد عليها التجار وأصحاب الشركات، ورمزها في منصات تداول العملات هو: BNB. وقد بلغت قيمتها السوقية سنة 2021م حوالي: 77 مليار دولار.

## 3- تيثير (Tether)

أطلقت هذه العملة في سنة: 2014م، وهي واحدة من أشهر العملات المشفرة، وبلغت قيمتها السوقية سنة: 2021م حوالي: 49 مليار دولار، ويرمز لها في منصات التداول بـ: USDT

<sup>1</sup> يُنظر: النقود الرقمية المشفرة-تحديات الواقع وآفاق المستقبل- ص(51 و 53-54) مرجع سابق والعملات الرقمية، ص(18) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق والعملات الافتراضية، حقيقتها، وأثارها الاقتصادية، ص(121-123) مرجع سابق والتكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية- بين النظرية والتطبيق- ص(136) مرجع سابق والقرار الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن العملات الإلكترونية على الرابط: <https://iifa-aifi.org/ar/5192.html> تاريخ التصفح: 26-11-2024م.

## 4- الريبيل (Ripple)

ظهرت هذه العملة الرقمية سنة: 2012م، وتعتبر من أقوى العملات الرقمية وأسرعها نموًا، وقد بلغت قيمتها السوقية سنة 2021م حوالي: 47 مليار دولار.

والرمز الذي اشتهرت به في منصات التداول هو: XRP

## المطلب الثاني

## العملات الرقمية المشفرة، خصائصها، ومزاياها، ومخاطرها على النظام المالي والمصرفي

في هذا المطلب سيتطرق الباحث إلى جانب مهم من الجوانب المتعلقة بالعملات الرقمية المشفرة؛ تناوله بالبحث والدراسة أغلب من تكلم عنها؛ ألا وهو محاولة ذكر أهم خصائصها؛ وذلك حتى يتضح بصورة أكثر حقيقة هذه العملات الافتراضية، ويمكن بعد ذلك تكييفها وتوصيفها فقهيًا، والحكم عليها. وبعد بيان أهم خصائصها سيحاول الباحث كذلك الكشف عن أبرز مخاطرها، وتسلط الضوء على أهم التحدّيات التي تترتب على انتشار تداولها والتعامل بها، ومن ذلك التحدّيات والانعكاسات التي تواجه المصارف والبنوك عمومًا، والمصارف والبنوك الإسلامية تحديدًا.

وسيتم تناول هذه المسائل في ثلاثة فروع كما يلي:

الفرع الأول: خصائص العملات الرقمية المشفرة<sup>1</sup>

تمتلك العملات الرقمية المشفرة مجموعة من الخصائص؛ تميّزها عن غيرها من العملات النقدية

التقليدية، من أهمها:

أولاً- عبارة عن وحدات رقمية مشفرة؛ مخزنة في محافظ رقمية.

ثانياً- يتم التعامل بها في العالم الافتراضي، وليس لها كيان مادي ملموس، أو وجود فيزيائي في الواقع.

<sup>1</sup> يُنظر: التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية- بين النظرية والتطبيق- ص(130-132) مرجع سابق والعملات الرقمية، ص(19-20)، مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق والنقود الرقمية المشفرة سيماء عصر الرقمية، ص(98) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق والعملات الافتراضية، حقيقتها، وآثارها الاقتصادية، ص(119) مرجع سابق وحنان، عبد الكريم محمد حسن، العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي -دراسة فقهية- ص(651-652) مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة القانون -جامعة القاهرة- عدد (41) أبريل 2023م والأخضر، إيهاب، العملات الرقمية، النشأة والخصائص، ص(81-88) مرجع سابق والقرار الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن العملات الإلكترونية على الرابط: <https://iifa-aifi.org/ar/5192.html> تاريخ التصفح: 2024-11-26م.

ثالثاً- يتم تداولها بين أطراف التعامل بدون وسيط.<sup>1</sup>

رابعاً- عملات لامركزية؛ وتعني عدم وجود جهة حكومية، أو هيئة خاصة تُشرف على إصدارها.

خامساً- غلب العملات الرقمية المشفرة تستند إلى تقنية سلسلة الكتل (block chain) وهذه التقنية هي التي تنتج العملة، وتحتفظ بالسجل الكامل للتعاملات بالعملة.

سادساً- تكتسب قيمتها من عمليات البرمجة والتطوير، ومدى الإقبال على التعامل بها وتداولها.

سابعاً- عدم ارتباطها بحسابات بنكية، بخلاف البطاقات البنكية الائتمانية.

ثامناً- قابلية مبادلتها بالعملات التقليدية؛ من خلال مواقع انترنت، أو صرافات آلية خاصة.

تاسعاً- يتم التعامل بها وتداولها في أنظمة إلكترونية جدُّ متطورة، وبرامج تكنولوجية عالية الدقة.

<sup>1</sup> ويُطلق على هذا التعامل نظام الند للند.

الفرع الثاني: مزايا ومحاسن العملات الرقمية المشفرة<sup>1</sup>

- من أهم أسباب انتشار العملات الرقمية المشفرة، وكثرة إقبال الناس على تداولها والتعامل بها<sup>2</sup>- حتى صارت تنافس وتهدد العملات التقليدية- جملة من المزايا والمحاسن؛<sup>3</sup> لعل من أبرزها:
- أولاً- تتميز بدرجة عالية من الثقة والأمان؛ لصعوبة اختراقها أمنياً.
- ثانياً- العالمية، وعدم الانحصار في نطاق جغرافي ضيق.
- ثالثاً- حرية تحويلها وتداولها؛ بسبب لامركزية الإدارة والتحكم.
- رابعاً- عدم الحاجة لدفع ضرائب ورسوم التحويلات المالية، والعمليات البنكية.
- خامساً- تتمتع بدرجة عالية من الخصوصية، وسرية البيانات الشخصية، بخلاف وسائل الدفع التقليدية.
- سادساً- سهولة التعامل بها، ويُسّر الاستخدام والتداول.
- سابعاً- السرعة الكبيرة والفورية الفائقة في العمليات والتداولات المالية.

<sup>1</sup> يُنظر: التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية- بين النظرية والتطبيق-ص(130-132) مرجع سابق والعملات الرقمية، ص(19-20) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق والنقود الرقمية المشفرة سيماء عصر الرقمية، ص(98) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق والعملات الافتراضية، حقيقتها، وآثارها الاقتصادية، ص(119) مرجع سابق العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي -دراسة فقهية- ص(651-652) مرجع سابق والعملات الرقمية، النشأة، والخصائص، ص(81-88) مرجع سابق.

<sup>2</sup> تجاوز عدد مستخدمي العملات الرقمية 562 مليون شخص في سنة: 2024م، بزيادة 34% عن 2023م، مع إقبال متزايد على الأصول الرقمية، ومما يؤكد ذلك انتشار هذه العملات في العديد من البلدان في آلاف المحال التجارية، مع إمكانية استبدالها بالعملات الوطنية، وكذلك قبولها من بعض الجهات الحكومية، يُنظر: القرار الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن العملات الإلكترونية على الرابط: <https://iifa-aifi.org/ar/5192.html> تاريخ التصفح: 2024-11-26م وكذلك الرابط: <https://ar.beincrypto.com> تاريخ التصفح: 2024-12-01م.

<sup>3</sup> هذا باعتبار وجهة نظر المتعاملين بها، لا من جهة الاعتبار الشرعي والقانوني، يُنظر: العملات الرقمية، ص(21)، مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق والعملات الرقمية، النشأة، والخصائص، ص(88) مرجع سابق.

ثامناً- الشفافية الكاملة في معرفة المعلومات المتعلقة بعمليات التبادل، دون التمكن من معرفة هوية الأشخاص، والاطلاع على خصوصياتهم.

### الفرع الثالث: مخاطر العملات الرقمية المشفرة على النظام المالي والمصرفي<sup>1</sup>

على غرار سائر المنتجات التقنيّة والابتكارات التكنولوجية الحديثة؛ فإن العملات الرقمية المشفرة، ورغم ما لها من المحاسن والمزايا والإيجابيات، فلها في مقابل ذلك جملة من العيوب والمخاطر والتحديات<sup>2</sup> ومن أهم مخاطر وأبرز تحديات العملات الرقمية المشفرة التي تهدد النظام المالي العالمي<sup>3</sup>:

أولاً- إمكانية تعرّض العملات الرقمية لعمليات القرصنة والاختراقات، وخطر التهديدات السبرانية المحتملة.

ثانياً- التقلبات المفاجأة والسريعة في أسعارها وقيمتها؛<sup>4</sup> وما ينتج عن ذلك من اختلالات واضطرابات.

<sup>1</sup> يُنظر: العملات الافتراضية، حقيقتها، وآثارها الاقتصادية، ص(125-130) مرجع سابق والعملات الرقمية، ص(21-23) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق والنقود الرقمية المشفرة سيماء عصر الرقمية، ص(98-99) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق والتكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية - بين النظرية والتطبيق - ص(132-134) مرجع سابق والعملات الرقمية، النشأة، والخصائص، ص(88) مرجع سابق والعملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي - دراسة فقهية - ص(669-670) مرجع سابق وقرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن العملات الإلكترونية، على الرابط: <https://iifa-aifi.org/ar/5192.html> تاريخ التصفح: 2024-11-27م.

<sup>2</sup> يُنظر التأكيد على ما فيها من مخاطر: قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن العملات الإلكترونية، ومما جاء فيه: "... فإن العديد من الدراسات تُشير إلى مخاطر تكتنف التعامل بالعملات الرقمية المعماة (المشفرة) بصفة عامة ومن أبرزها التقلبات السريعة" يُنظر القرار على الرابط: <https://iifa-aifi.org/ar/5192.html> تاريخ التصفح: 2024-11-27م.

<sup>3</sup> ولاشكّ أن المصارف الإسلامية جزءٌ من هذا النظام؛ ولذلك فهي ليست بمعزل عن هذه المخاطر والتحديات، وسيأتي بيان أهم تحديات التكنولوجيا المالية - ومنها: العملات الرقمية المشفرة- على المصارف الإسلامية في الفصل القادم من هذه الرسالة.

<sup>4</sup> على سبيل المثال: فقدت عملة البيتكوين 10% من قيمتها في 13 ديسمبر 2017 تبعاً لتصريح أحد رؤساء البنوك الذي وصفها فيه بالخدعة وأنها ستنتهي قريباً، يُنظر: العملات الافتراضية، حقيقتها، وآثارها الاقتصادية، ص(126) مرجع سابق.

ثالثاً- عدم وجود قوانين يُحتكم إليها عند النزاع والإفلاس، وحال انهيار قيمة العملات، وفقدان المتعاملين بها للحماية القانونية والرقابة الماليّة المطلوبة<sup>1</sup>

رابعاً- تراجع الاستثمار الحقيقي وغلبة التداول والاستثمار الافتراضي؛ القائم على المراهنات وفروقات الأسعار؛ وما ينتج عن ذلك من ضعف في التنمية، وتأثير على الاقتصاد الحقيقي؛ القائم على إنتاج وتبادل السلع<sup>2</sup>.

خامساً- الرفض الرسمي للاعتراف بهذه العملات، ووضْعُ القبول العام لها من طرف الدول والحكومات؛ حيث تتعامل أغلب دول العالم بشكل عدائي مع العملات الرقمية المشهورة، مثل: البيتكوين (Bitcoin) والإيثريوم (Ethereum)<sup>3</sup>

سادساً- فقدان الثقة أو ضعفها عند أغلب الزبائن والمستثمرين في التداول والتعامل بالعملات الرقمية المشفرة؛ وهذا ما يعرضها للانهايار وتراجع قيمتها في أيّ وقت<sup>4</sup>.

سابعاً- صعوبة وعسر تتبّع حركة الأموال وتداول العملات الرقمية؛ بسبب نظامها الشبكي اللامركزي؛ وما ينتج عن ذلك من عمليات تبييض الأموال، والجرائم الماليّة، وتمويل الجماعات الإرهابية، وتجارة المخدرات، وما شابه ذلك.

<sup>1</sup> يُنظر: فتوى دار الإفتاء المصرية في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على الرابط: <https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa> تاريخ التصفح: 2024-11-27م.

<sup>2</sup> حيث قدّرت بعض الإحصائيات أن حجم المال في الاقتصاد المالي يفوق حجمه في الاقتصاد الحقيقي من ثلاثين إلى خمسين مرة! يُنظر: العملات الافتراضية، حقيقتها، وأثارها الاقتصادية، ص(129-130) مرجع سابق.

<sup>3</sup> دولة السلفادور هي الدولة الوحيدة التي تعترف بالبيتكوين كعملة رسمية، وتعتبر الولايات المتحدة وكندا هذه العملات قانونية، أما بقية الدول فإما تفرض قيوداً على شرائها وبيعها مثل فيتنام وجورجيا، أو تعمل على قوانين للتحكم فيها مثل بريطانيا والاتحاد الأوروبي، أو تمنع التعامل مع تلك العملات بشكل حاسم مثل الصين وبنغلاديش، يُنظر الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/business-com> تاريخ التصفح: 2024-12-01م.

<sup>4</sup> وعلى سبيل المثال: فقد فقدت عملة بيتكوين أكثر من 75% من قيمتها منذ جانفي 2018 بسبب عزوف المستثمرين، وتراجعهم عن التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، يُنظر: العملات الافتراضية، حقيقتها، وأثارها الاقتصادية، ص(126-127) مرجع سابق.

ثامنًا- التأثير على السياسات والأنظمة النقدية للدول؛ بسبب وجود نظام مالي شبكي موازي للنظام المالي التقليدي<sup>1</sup>.

تاسعًا- صعوبة تعميم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة؛ بسبب ضعف شبكة الانترنت في كثير من أنحاء العالم، وكذا هشاشة البنى التحتية لمعظم الدول.

---

<sup>1</sup> ولعل من نتائج ذلك اتجاه كثير من البنوك المركزية للدول إلى إصدار عملة رقمية رسمية، يُنظر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، ص(04) مرجع سابق.

## المطلب الثالث

## الأحكام والضوابط الشرعية للتعامل بالعملة الرقمية المشفرة

بعد أن تناول الباحث في المطلبين السابقين مفهوم العملات الرقمية وأبرز خصائصه، ثم تطرق إلى أهم مخاطرها وتهديداتها للنظام المالي العالمي، سيحاول الباحث في هذا المطلب تناول الجانب الشرعي والدراسة الفقهية للعملات الرقمية المشفرة على سبيل الإيجاز والاختصار؛ وذلك من خلال: بيان الحكم الشرعي للتعامل بها وتداولها، ثم ذكر أهم الضوابط الشرعية لجواز التعامل بها، وفي الأخير ذكر بعض القرارات الصادرة عن المجمع والهيئات الشرعية؛ في حكم التعامل بالعملات الرقمية، وذلك في ثلاثة فروع كالآتي:

الفرع الأول: حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، وتداولها<sup>1</sup>

تناول العلماء المعاصرون والمختصون في المعاملات المالية المعاصرة بالبحث كثيرا من المسائل الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الرقمية المشفرة، فتطرقوا لحكم إصدار العملات الرقمية المشفرة<sup>2</sup> من طرف جهات غير رسمية، وتعرضوا كذلك لمسألة أخرى مهمة؛ وهي: مدى تحقق الشروط الشرعية للعملة والنقود في العملات الرقمية، وتناولوا أيضا بالبحث مسألة: حكم المضاربة بالعملات الرقمية للاستفادة من فروق القيمة، ومسائل أخرى مختلفة<sup>3</sup>

وسيقصر الباحث على ذكر الخلاف بين الفقهاء المعاصرين في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة وتداولها<sup>4</sup>، وسيتم تناول المسألة على النحو الآتي:

<sup>1</sup> ملخص من: حسن، محمود عفيفي، النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية-دراسة فقهية اقتصادية مقارنة-ص(401-416) مجلة البحوث الفقهية والقانونية-جامعة الأزهر-عدد(38) يوليو 2023م/1443هـ، وبوكريد، نور الدين بن محمد، العملات الرقمية في ضوء الاجتهاد الفقهي المعاصر، ص(69-74) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية.

<sup>2</sup> وهو ما يسمى: بالتعدين.

<sup>3</sup> يُنظر على سبيل المثال: بحوث ندوة التميز الفقهية، ص(111-114) مرجع سابق.

<sup>4</sup> وهي من النوازل والقضايا المعاصرة التي فيها اختلاف كبير بين فقهاء العصر، يُنظر: العقود الذكية، ص(184) مرجع سابق.

## أولاً- عرض الأقوال في المسألة

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة وتداولها على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** عدم جواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة وتداولها؛ وهو قول أكثر العلماء والفقهاء المعاصرين<sup>1</sup>؛ وصدرت به قرارات وفتاوى أغلب الهيئات الشرعية ودور الإفتاء بالعالم الإسلامي.<sup>2</sup>

**القول الثاني:** جواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة وتداولها؛ وهو قول بعض المعاصرين؛ منهم: سامي بن إبراهيم السويلم، ونايف العجمي، وعبد الله العقيل.

**القول الثالث:** التوقف في بيان حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، والدعوة إلى المزيد من البحث والدراسة؛ ومن اختار هذا القول مجمع الفقه الإسلامي الدولي؛ التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الرابعة والعشرون (24) المنعقدة بدبي<sup>3</sup>

## ثانياً- ذكر أدلة الفريقين

**1- أدلة القائلين بعدم جواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، وتداولها:** استدل أصحاب هذا

القول بأدلة متنوعة من القرآن الكريم والسنة النبوية ومن المعقول، ومن جملة ما استدلوا به:

**أ- من القرآن الكريم:** من الآيات التي استدل بها أصحاب هذا القول من كتاب الله جل جلاله:

- قوله جل جلاله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ

بِحَكْرَةٍ عَنِ رَأْسٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ [النساء/29]

<sup>1</sup> منهم على سبيل المثال: علي محي الدين القره داغي، عبد الله بن محمد المطلق، أحمد الحججي الكردي، عبد الستار أبو غدة، وغيرهم،

يُنظر: النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية-دراسة فقهية اقتصادية مقارنة-ص(401) مرجع سابق.

<sup>2</sup> سيأتي ذكر بعضها في الفرع الأخير من هذا المطلب -إن شاء الله تعالى.

<sup>3</sup> وسيأتي ذكر هذا القرار، والتعليق عليه في آخر هذا المبحث-إن شاء الله-

وقالوا أنّ دلالة الآية على المنع من التعامل بالعملات الرقمية واضحة؛ كون التعامل بها يؤول إلى أكل أموال الناس بالباطل؛ من جهة عدم اعتراف الجهات الرسمية بها، ومن جهة التذبذب الكبير في قيمتها، ومن جهة ضياع حقوق مالكيها في حال النزاع، وغير ذلك من المحاذير.

- وقوله جل جلاله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحُمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ

فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ [المائدة/90] حيث قالوا أنّ: التعامل بهذا النوع من العملات فيه مخاطرة ويتضمّن مقامرة كبيرة؛ يترتب عليها ذهاب للحقوق، وحصول للشقاق والنزاع، والواقع خير شاهد على ذلك؛ وذلك يندرج ضمن النهي عن الميسر الذي ورد في الآية.

ب- من السنة النبوية: من الأحاديث النبوية التي استدل بها أصحاب هذا القول:

- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم: " نهى عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر"<sup>1</sup> فقالوا أنّ خبراء الاقتصاد والمختصين في القطاع المالي والمصرفي يتنوا أن في التعامل بالعملات الرقمية المشفرة غررٌ فاحش؛ وهو ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث.

- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا"<sup>2</sup>

قالوا إن في هذا الحديث الوعيد الشديد والنهي عن الغش والتدليس والمخادعة؛ وهذه المعاني كلها موجودة في التعامل بالعملات الرقمية؛ لجهالة مصدرها، وعدم ضمان قيمتها، وغير ذلك.

<sup>1</sup> أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: البيوع، باب: بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، حديث رقم: 1513، صحيح مسلم (1153/3)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت ط.

<sup>2</sup> أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: " من غشنا فليس منا" حديث رقم: 101، صحيح مسلم (99/1) مرجع سابق.

- ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " لا ضرر لا ضرار"<sup>1</sup>

حيث قالوا أنّ الاستدلال بهذا الحديث واضح في المنع من التعامل بالعملات الرقمية المشفرة؛ من جهة من يترتب على التعامل بها من إلحاق أنواع مختلفة من الضرر بالأفراد والمؤسسات واقتصاديات الدول.

ت- من القواعد الشرعية، والمعقول: واستدلوا بأدلة عقلية كثيرة، منها:

- عملاً بمبدأ سدّ الذرائع؛ وذلك لما يترتب على القول بجواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة من المفسد والمخاطر والأضرار؛ ومما يؤكّد ذلك امتناع أغلب الدول من التعامل بهذا النوع من العملات.

- ما يقول إليه القول بجواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة؛ من ضياع حقوق المتعاملين بها في حال الهبوط الكبير والمفاجئ لأسعارها، وكذلك عند حصول النزاع والخلاف بين المتعاملين بها.

2- أدلة القائلين بجواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، وتداولها: استدل أصحاب هذا القول بأدلة من الكتاب والسنة، وكذلك من القواعد الفقهية والمعقول، ومما استدلو به:

أ- من القرآن الكريم: من الآيات التي استدل بها أصحاب هذا القول من كتاب الله جل جلاله:

- قوله جل جلاله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [النساء/29]

فقالوا بما أن التعامل بالعملات الرقمية المشفرة قائم على التراضي؛ وهو القيد الذي ورد في الآية لجواز المعاملات والمعاوضات فلا مانع إذا من القول بجواز التعامل بها وتداولها.

وردّ عليهم بأنّ الرضا مقيدٌ بالأمر التي يكون التعامل فيه مشروعاً، أما إذا كانت المعاملات محرمة-كالربا مثلاً- فلا يجعلها الرضا مشروعة ومباحة، ومن ذلك التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.

<sup>1</sup> أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند ابن عباس رضي الله عنهما، حديث رقم: 2866، مسند أحمد (267/3) ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط/1، 1416هـ/1995م، وقال المحقق أحمد شاكر -رحمه الله- في الهامش: إسناده ضعيف.

- قوله جل جلاله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة/275]

قالوا أنّ التعامل بالعملات الرقمية بيعا وشراء يدخل في عموم البيع الذي ورد التصريح بإباحته وجوازه في هذه الآية الكريمة.

ولم يسلم لهم هذا الاستدلال؛ حيث أنّ العموم الوارد في الآية مخصّص بالربا، وكذلك مخصص بالبيع التي ورد النهي عنها في الشريعة، فيلحق بها التعامل بالعملات الرقمية المشفرة؛ لما اشتمل عليه من المخاطر والأضرار والمفاسد.

- قوله جل جلاله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة/01] وقوله جل

جلاله: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء/34]

قالوا إنّ عموم الآيات يدل على وجوب الوفاء بكل العقود والعهود المبرمة، ومما يندرج في ذلك العقود التي تتم بالعملات الرقمية المشفرة؛ فدل ذلك على جواز التعامل بها.

ورُدَّ عليهم بأنّ العموم هنا يُستثنى منه ما لا يجوز التعاقد عليه؛ ومن ذلك التعاقدات والمعاملات التي تتم بالعملات الرقمية المشفرة؛ لما يترتب عليها من غرر وجهالة وظلم.

ب- من السنة النبوية: ومن الأحاديث النبوية التي استدلت بها أصحاب هذا القول:

- ما رواه عمرو بن عوف المزني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "المسلمون عند شروطهم، إلا شرطا حرم حلالا، أو أحل حراما"<sup>1</sup>

<sup>1</sup>أخرجه البيهقي، كتاب: الشركة، باب: الشرط في الشركة وغيرها، حديث رقم: 11430، السنن الكبرى للبيهقي (131/6) المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/03، 1424 هـ - 2003 م، وأصله في صحيح البخاري وهذا اللفظ لفظ البيهقي.

قالوا أنّ عموم هذا الحديث يدلُّ على جواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة ما دام هناك اتفاق بين أطراف التعامل، ولا يوجد ما يمنع من ذلك، أو يقيد التعامل بنقد وعملة معينة.

ورُدِّ عليهم بأنه يُستثنى من عموم هذا الحديث وما في معناه؛ ما لا يجوز التعاقد عليه، وما فيه ضررٌ ومفسدة؛ كما هو الحال في العملات الرقمية المشفرة، ومّا يؤيِّد ذلك ما ثبت في حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "... ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط..."<sup>1</sup>

### ت- من القواعد الفقهية

استدلوا بقاعدة: "الأصل في الأشياء الإباحة، حتى يدل الدليل على التحريم"<sup>2</sup> وأخذوا منها أن الأصل جواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، ولا يمنع من ذلك إلا بدليل.

لكن لم يُسلم لهم ذلك، ورُدِّ عليهم بأن القاعدة مختلفٌ فيها بين الفقهاء، وعلى فرض التسليم بها فإنها لا تصلح دليلاً وحجةً لما ذهبوا إليه من جواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة؛ لاشتمال العملات الرقمية على محاذير شرعية كثيرة كالغرر والجهالة وغيرها.

### ث- من المعقول: ومن الأدلة العقلية التي استدل بها أصحاب هذا القول:

- قياس العملات الرقمية بالنقود الورقية، والعلة الجامعة هي: انعدام القيمة الذاتية في كل منهما؛ وعليه قالوا بجواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.

<sup>1</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب: إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل، حديث رقم: 2168، صحيح البخاري (73/3) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، ص(60) دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-ط/1، 1403هـ/1983م.

- قالوا بأن العملات الرقمية تقوم بنفس وظائف النقود الورقية في كثير من الأمور؛ فلا مانع إذا من جواز التعامل بها.

ورُدّ عليهم بأنّ القياس غير صحيح؛ للفوارق الكثيرة الموجودة بين العملات النقدية والعملات الرقمية، وكذلك قولهم بأنّ العملات الرقمية تؤدّي نفس وظائف العملات النقدية غير صحيح؛ لاقتصار التعامل بها على شريحة وفئة معينة من الأفراد، ولكونها مجهولة المصدر، وليس لها قبول عام بين جميع الأفراد والدول.

### ثالثاً-القول المختار

بعد النظر والتأمّل الدقيق في أدلّة الفريقين، والموازنة بينها ظهر للباحث أنّ القول بعدم جواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة هو الرّاجح، وذلك لعدّة أمور، ومجموعة من الاعتبارات:

- 1- قوّة الأدلّة التي استدلت بها أصحاب هذا القول، وسلامة أكثرها من الاعتراض؛ سواء كانت من نصوص الكتاب والسنة، أو من الأدلّة العقلية.
- 2- توافق هذا القول وانسجامه مع ما قرّرتّه القواعد الفقهية، وجاءت به المقاصد الشرعيّة في باب الأموال؛ من التأكيد على حفظ المال وصيانتها عن كل ما يتلفه، أو يعرّضه للخطر والزوال.
- 3- كون أغلب الهيئات الشرعيّة، وأكثر دور الإفتاء ومراكز البحوث والدراسات اختارت هذا القول<sup>1</sup>.
- 4- أنّ هذا القول هو الأحوط؛ نظراً لكثرة المخاطر والتعقيدات التي تحفّ موضوع العملات الرقمية المشفرة<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الضوابط الشرعيّة لجواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة

<sup>1</sup> وقد ذهب منتدى الاقتصاد الإسلامي إلى القول بجواز التعامل بالعملات الرقمية مخالفاً بذلك عامة الهيئات الشرعيّة، وغالب دور الإفتاء في العالم الإسلامي! يُنظر: العملات الرقمية في ضوء الاجتهاد الفقهي المعاصر، ص(72) مرجع سابق، والنقود الرقمية، وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية-دراسة فقهية اقتصادية مقارنة-ص(402) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: العملات الرقمية في ضوء الاجتهاد الفقهي المعاصر، ص(74) مرجع سابق.

بعد أن تناول الباحث في العنصر السابق الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة، ولخص أقوال وخلاف الفقهاء والعلماء المعاصرين في ذلك، سيجتهد في هذا العنصر في بيان أهم الضوابط الشرعية التي ينبغي مراعاتها في إصدار وتداول هذه العملات الرقمية المشفرة حتى يجوز التعامل بها.

ولعل من أهم الضوابط التي يجب تحقُّقها في العملات الرقمية المشفرة حتى يسوغ القول بجواز التعامل بها<sup>1</sup>:

**أولاً-** أن يتولَّى إصدارها والإشراف عليها جهات رسمية؛ كالبنوك المركزية.

**ثانياً-** أن تكون مغطّاة تغطية كاملة؛ حيث تُضمن قيمتها عند الطلب، فيتحقّق بذلك استقرار سعرها والثقة بها.

**ثالثاً-** عدم جهالة الأطراف المصدرة لها أو المتعاملة بها؛ لأن الجهالة مؤثرة في المعاملات المالية.

**رابعاً-** أن يتم وضع وإصدار قوانين منظمة للتعامل والتداول بالعملات الرقمية المشفرة.

**خامساً-** وضع نظام عقوبات للرقابة والمتابعة والمحاسبة؛ يتكفّل بحماية العملات الرقمية من الاختراقات والتلاعبات، وكل العمليات المشبوهة.

**سادساً-** إيجاد هيئات شرعية، ومراكز بحثية لدراسة وبحث المستجدات المتعلقة بالعملات الرقمية المشفرة.

<sup>1</sup> وقد بحث الضوابط الشرعية لجواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة الكثير من الباحثين والمتخصصين في المعاملات المالية المعاصرة، وقد رجع الباحث - والله الحمد - إلى كثير منها، يُنظر على سبيل المثال: بابكر، خالد بن محمد، العملات الرقمية في ميزان الفقه الإسلامي، ص(53) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميّز الفقهية، مرجع سابق والعملات الرقمية في ضوء الاجتهاد الفقهي المعاصر، ص(78) مرجع سابق والنقود الرقمية المشفرة سيما عصر الرقمية، ص(114-115) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق واللجنة العلمية لمجلس الفتوى بغرداية، العملات الرقمية المشفرة - رؤية فقهية - ص(137-138) مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية، مرجع سابق والبيان الختامي لبحوث ندوة التميز الفقهية - الندوة الثامنة - تحت عنوان: العملات الرقمية، ص(206-207) إصدار مركز التميز للبحوث والدراسات الاقتصادية، ط/2023، م1.

سابعا- أن تحظى هذه العملات بالقبول والتعامل العام، وعدم اقتصرها على فئة خاصة في المواقع والمنصات.

ثامنا- الالتزام أثناء التعامل بها بالأحكام الشرعية المتعلقة بالنقود والعملات التقليدية؛ مثل أحكام الصرف وغيره.<sup>1</sup>

### خلاصة مسألة: الضوابط الشرعية للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة:

وكخلاصة لمسألة الضوابط الشرعية التي ينبغي أن تتحقق في العملات الرقمية المشفرة؛ يُقال: إنه إذا تحققت فيها الضوابط المذكورة سابقا فلا مانع حينئذ من القول بجواز التعامل بها؛ لأنها تكتسب بذلك صفة الثمنية، وتتحقق فيها جميع شروط النقود والعملات التقليدية، ولأنّ دين الإسلام لا يمنع من مواكبة التطورات التقنية ومسايرة التغيرات التكنولوجية؛ بشرط عدم معارضتها للمبادئ الكلية، والقواعد العامة التي جاءت بها النصوص الشرعية، وقررها فقهاء الإسلام في المعاملات المالية.

### الفرع الثالث: قرارات المجامع الفقهية، والهيئات الشرعية في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة

تأكيداً وتتميماً لما ذكر سابقاً من أهم الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها وتوفرها في هذا النوع من العملات؛ حتى يمكن الحكم والقول بجواز التعامل بها وتداولها، نُختم هذا المبحث بنقل بعض الفتاوى والقرارات التي صدرت عن بعض الهيئات الشرعية، والمجامع الفقهية حول حكم وضوابط التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.

<sup>1</sup> خلص الباحث إلى أنّ المعيار الجامع لهذه المعايير كلها هو: اشتراط أن تتحقق في العملات الرقمية معايير العملة الصحيحة؛ من: الثبات والاستقرار، وأن تصلح وسيطاً للتبادل، وأن تكون مستودعاً للقيمة والثروة، مع القبول العام بين الناس، يُنظر: العملات الرقمية في ميزان الفقه الإسلامي، ص(53) مرجع سابق.

ولقد اطلع الباحث على كثيرٍ من فتاوى وقرارات المجامع والهيئات الشرعية<sup>1</sup>، وانتخب منها ما يلي:

### أولاً-قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي

صدر قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: 237(24/8) بشأن العملات الإلكترونية المنعقد في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من: 07-09 بيح الأول 1441هـ، الموافق: 04-06 نوفمبر 2019م، ومما جاء فيه: "... من خلال الأبحاث المعروضة والمناقشات التي دارت تبين أن ثمة قضايا مؤثرة في الحكم الشرعي لا تزال محل نظر منها:

- ماهية العملة المعمّاة (المشفرة) المرّزة هل هي سلعة أم منفعة، أم هي أصل مالي استثماري أم أصل رقمي؟

- هل العملة المشفرة متقوّمة وتممّولة شرعاً؟

...نظراً لما سبق ولما يكتنف هذه العملات من مخاطر عظيمة وعدم استقرار التعامل بها؛ فإن المجلس يوصي بمزيد من البحث والدراسة للقضايا المؤثرة في الحكم<sup>2</sup>

وبعد صدور هذا القرار، وعملاً بما جاء فيه من توصية بمزيد من البحث والدراسة للمسائل المتعلقة بالعملات الرقمية المشفرة؛ عُقدت ندوة علمية خاصة بعنوان: "العملات الرقمية المشفرة" بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية يوم الاثنين 03 ربيع الثاني لعام 1443 هـ الموافق 08 نوفمبر لعام 2021م من طرف الأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بالتعاون مع دائرة الشؤون الإسلامية، والعمل الخيري بدبي بدولة الإمارات العربية المتحدّة، وقد بلغ مجموع البحوث المقدّمة إلى الندوة خمسة عشر (15) بحثاً علمياً اقتصادياً

<sup>1</sup> يُنظر مثلاً: فتوى دار الإفتاء بالأردن على الرابط: <https://www.aliftaa.jo/Research> وفتوى المجلس الإسلامي للإفتاء- بيت المقدس-على الرابط: <https://www.fatawah.net/Fatawah/1369.aspx> وموقع إسلام واب على الرابط: <https://www.islamweb.net/ar/fatwa> تاريخ تصفح الروابط: 2024-12-01م.

<sup>2</sup> يُنظر القرار الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن العملات الإلكترونية على الرابط: <https://iifa-aifi.org/ar/5192.html> تاريخ التصفح: 2024-11-26م.

وفقهياً، وعُقدت الندوة لمناقشة تلك البحوث والتعقيب عليها بغية الوصول إلى توصياتٍ يتم رفعها إلى اجتماع مجلس المجمع القادم بإذن الله تعالى.<sup>1</sup>

### ثانياً- قرار لجنة الاجتهاد والفتوى بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين<sup>2</sup>

بعد نظر لجنة الاجتهاد والفتوى التابعة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في موضوع التعامل بعملة البيتكوين، والعملات الرقمية في اجتماعها المنعقد بتاريخ: 28 من صفر الخير 1444 هـ يوافق 23 سبتمبر 2022م، وبعد أن عُرض عليها بحثان في موضوع العملات الرقمية، وبعد التداول والنقاش المستفيض من الأعضاء؛ قرّرت اللجنة ما ملّخصه<sup>3</sup>:

**1- لا يجوز التعامل بعملة البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى (غير الرسمية) بحالتها الراهنة، ولا تداولها، ولا تصنيعها؛ لجملة من الأسباب:**

**أ- لا تتوفر فيها أركان العملة، ولا شروط ووظائف النقود عند الفقهاء.**

**ب- لا ينطبق عليها وصف أي نوع من أنواع الأموال المعتبرة؛ من: السهم، أو النقد، أو العين، أو الحق، أو المنفعة.**

**ت- ليس لها جهة رسمية مصدرة وضامنة.**

**ث- تعاملها والتداول بها مناقض لمقصود الشرع في المال؛ لأنّ المقصود منها مطلق الاسترباح دون ربطه بالعمل أو الإنتاج.**

<sup>1</sup> مزيد من المعلومات حول الندوة والمشاركين فيها، يُنظر الرابط: <https://iifa-aifi.org/ar> تاريخ التصفح: 29-11-2024م.

<sup>2</sup> ويقع مقره الرئيسي بالدوحة-دولة قطر- ويتأسسه حالياً: الشيخ علي القره داغي، وهو كذلك رئيس لجنة الاجتهاد والفتوى، يُنظر رابط الموقع الرسمي للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين: <https://iumsonline.org/ar> تاريخ التصفح: 29-11-2024م.

<sup>3</sup> يُنظر نص القرار كاملاً على رابط الموقع الرسمي: <https://iumsonline.org/ar> تاريخ التصفح: 29-11-2024م.

ج- ما ينتج عنها من المفاسد الكبيرة والمخاطر العظيمة؛ من: عمليات غسيل الأموال، والتحويلات المشبوهة، وعمليات النصب والاحتيال المالي، وغيرها.

2- أنّ تحريمها ينتفي عند الضرورات والحاجات العامة والمصالح الراجحة، فُتُستثنى حالات الضرورة والحاجة الماسة من المنع؛ لأنّ تحريمها تحريم وسائل لا تحريم مقاصد.

3- إذا انتفت أسباب المنع والتحريم، وتحققت في هذه العملات شروط النقود ووظائفها؛ فإنّه حينئذٍ يجوز التعامل بها<sup>1</sup>.

4- لا يشمل القول بالمنع والتحريم العملات الرقمية الرسمية التي تصدرها الدولة، أو تتبناها البنوك المركزية وتضمنها، فهذه يجوز التعامل بها في نطاق الدولة التي أصدرتها.

### ثالثاً- فتوى دار الإفتاء المصرية<sup>2</sup>

سُئلت أمانة دار الإفتاء المصرية عن حكم التعامل بالعملات الرقمية؛ فكان جوابها كالآتي: " بعد البحث والدراسة المستفيضة، وبعد الرجوع لخبراء الاقتصاد والأطراف ذات الصلة بمسألة العملات الإلكترونية خاصة البتكوين "Bitcoin" ترى أمانة الفتوى بدار الإفتاء المصرية أن تداول هذه العملات والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها حرامٌ شرعاً؛ لآثارها السلبية على الاقتصاد، وإخلالها باتزان السوق ومفهوم العمل، وفقدان المتعامل فيها للحماية القانونية والرقابة المالية المطلوبة، ولما فيها من الافتيات على ولاة الأمور، وسلب بعض اختصاصاتهم في هذا المجال، ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مصرفها ومعيّارها وقيمتها، وذلك يدخل في عموم قول النبي صلى الله عليه

<sup>1</sup> الإشارة إلى ضرورة تحقق الشروط والضوابط، كما تقدم معنا.

وآله وسلم: " مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا"<sup>1</sup> فضلاً عما تؤدِّي إليه ممارستها من مخاطرٍ عاليةٍ على الأفراد والدول، والقاعدة الشرعية تقرر أنه "لا ضرر ولا ضرار"<sup>2</sup><sup>3</sup>

ويُلاحظ من خلال هذه الفتوى أنّ من أهم أسباب القول بعدم جواز تداول هذه العملات، والتعامل بها:

- 1- آثارها السيئة، ومخاطرها الكثيرة على الاقتصاد والأسواق الماليّة.
- 2- مناقضتها لحقيقة ومفهوم العمل والتكسب في الإسلام.
- 3- عدم وجود رقابة وحماية قانونية للمتعاملين بها.
- 4- صكّ وإصدار العملة دون ترخيص من الحاكم وولي الأمر؛ وهو ممنوع عند جمهور الفقهاء<sup>4</sup>
- 5- ما تشتمل عليه من الغرر والجهالة، والغشّ من جهات متعدّدة.

#### رابعا-البيان الختامي لمركز التميّز للبحوث والدراسات الاقتصادية<sup>5</sup>

بعد أن عُقدت الندوة الثامنة لمركز التميّز للبحوث والدراسات الاقتصادية يوم الجمعة 12 شوال 1443هـ يوافق 13 ماي 2022م بدار القرآن الكريم-ولاية غرداية-، والتي حُصصت لبحث، ودراسة

<sup>1</sup> تقدّم تخريجه.

<sup>3</sup> تقدّم تخريجه.

<sup>3</sup> يُنظر رابط الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية: <https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa> تاريخ التصفح: 27-11-2024م.

<sup>4</sup> يُنظر: البيان الختامي لبحوث ندوة التميز الفقهية -الندوة الثامنة-تحت عنوان: العملات الرقمية، ص(205) إصدار مركز التميز للبحوث والدراسات الاقتصادية، ط/1، 2023م.

<sup>5</sup> ويضمُّ مجموعة من الدكاترة والمتخصّصين في الماليّة والاقتصاد الإسلامي، ومقرّه بالدار البيضاء -الجزائر العاصمة-وتصدر بجهته في كتاب باسم: "بحوث ندوة التميّز الفقهية"

نازلة: "العملات الرقمية" وبعد عرض مجموعة من البحوث ومناقشتها مناقشة علمية، حُتمت الندوة ببيان ختامي، كان من أبرز ما جاء فيه<sup>1</sup>:

1- ذهب أغلب الباحثين إلى عدم جواز التعدين<sup>2</sup> احتياطاً؛ وهو من باب تحريم الوسائل؛ ذلك أن التعدين في حقيقته إنتاج للعملة وإصدار لها؛ وهي من مهام الحاكم الشرعي أو من ينوب عنه، ولا يجوز لغيره أن يقوم بعملية الإصدار؛ تحقيقاً للمصلحة المرسله في حفظ الأموال، ودفع المفاصد المترتبة على ذلك الإصدار.

2- لا يجوز تملك العملات الرقمية بالشراء إلا في حال الضرورة؛ كتحويل الأموال الذي لا يمكن تحقيقه إلا بذلك.

3- ذهب أغلب الباحثين إلى أن العملات الرقمية وحدات إلكترونية لا تملك قيمة مستقرة، ولا تؤدي الوظائف الأساسية للنقود؛ وعليه فلا يجوز أن تكون وسيطاً للتبادل إلا في الضرورة القصوى.

4- اتفق الباحثون بالإجماع على تحريم المضاربة بالعملات الرقمية؛ لكثرة ما فيها من المحاذير الشرعية؛ من الغرر والقمار، وأكل للمال بالباطل، وتخلُّف شروط القبض والتملك، وعدم مساهمتها في تنمية المجتمع والنهوض بالاقتصاد.

5- اتفق الباحثون على وجوب توفُّر مجموعة من الضوابط للقول بجواز التعامل بالعملات الرقمية، أبرزها:

أ- أن تؤطِّرها جهات رسمية، وتضمن حقوق المتعاملين بها.

ب- لا بدّ أن تتوفَّر في العملات الرقمية المشفَّرة خاصية الاستقرار النسبي في قيمتها.

<sup>1</sup> يُنظر: البيان الختامي لبحوث ندوة التميز الفقهية - الندوة الثامنة - تحت عنوان: العملات الرقمية، ص (206-207) مرجع سابق.

<sup>2</sup> التعدين: لفظ مجازي يُقصد منه استخراج وإنتاج وسك العملات الرقمية المشفَّرة بعمليات رياضية تتطلب قدرات فنية وتقنية عالية، يُنظر: العملات الافتراضية، حقيقتها، وأثارها الاقتصادية، ص (120) مرجع سابق، والعملات الرقمية، النشأة، والخصائص، ص (85) مرجع سابق.

## خلاصة الفصل الأول

من أهمّ ما يُستخلص من هذا الفصل؛ والذي حُصِّص لدراسة الأحكام والضوابط الشرعيّة المتعلّقة بالتكنولوجيا الماليّة الرقميّة، أمور:

- التكنولوجيا الماليّة الرقميّة من أهمّ النوازل والقضايا الماليّة في العصر الحديث.
- لا بدّ في دراسة النوازل المعاصرة، ومعرفة الأحكام الشرعيّة المتعلقة بها؛ من اتباع منهجيّة منضبطة، وخطوات معينة.
- الأصل مشروعية التكنولوجيا المالية الرقميّة في ضوء النصوص، والقواعد والمقاصد الشرعية.
- لا بدّ من مراعاة جملة من الضوابط والمعايير الشرعيّة؛ في اعتماد التكنولوجيا الماليّة الرقميّة في المصارف الإسلاميّة.
- من أبرز المنتجات التقنيّة في القطاع المصرفي: تقنية سلاسل الكتل، وتقنية العملات الرقميّة المشفّرة.

وبعد الفراغ من الفصل الأول سيركّز الباحث في الفصل الموالي-وهو الفصل الثاني-على ذكر أهمّ التحدّيات، وأبرز التهديدات والمخاطر التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة.

## الفصل الثاني

المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية، وإستراتيجيات مواجهتها، وفيه ثلاثة  
مباحث:

المبحث الأول: المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية في المجال الشرعي، وإستراتيجيات  
مواجهتها

المطلب الأول: المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالشريعة الإسلامية، والتقيّد بالضوابط والمعايير الشرعية في مجال  
التكنولوجيا المالية

المطلب الثاني: المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالرقابة الشرعية، ونقص الكفاءات والخبرات المؤهلة شرعياً في  
مجال التكنولوجيا المالية

المطلب الثالث: إستراتيجيات مقترحة على المصارف الإسلامية لمواجهة تحديات التكنولوجيا المالية في المجال الشرعي.

المبحث الثاني: المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية في المجال التقني والأمني، وإستراتيجيات  
مواجهتها

المطلب الأول: التحديّات التقنيّة والتكنولوجية التي تواجه المصارف الإسلامية

المطلب الثاني: التحديّات الأمنيّة والسبرانية التي تواجه المصارف الإسلامية

المطلب الثالث: إستراتيجيات مقترحة للمصارف الإسلامية لمواجهة التحديّات التقنيّة والأمنية

المبحث الثالث: المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية في المجال القانوني، وإستراتيجيات  
مواجهتها

المطلب الأول: مفهوم التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية، وأسباب  
نشوتها.

المطلب الثاني: أهم التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية، وإستراتيجيات  
مواجهتها.

## مَهَيِّدٌ

يَتَّفِقُ الباحثون في الصناعة الماليّة، والمختصُّون في الشؤون الماليّة والاقتصاديّة، أنّ توظيف التكنولوجيات الرقميّة، واستخدام التقنيّات الحديثة في القطاع المالي والمصرفي رغم ما له من المزايا، وما صاحبه من التسهيلات والآثار الإيجابية؛ إلا أنه قد نتج عنه جملة من المخاطر والإشكالات، ومجموعة من التهديدات والتحدّيات.

وبعد النظر والبحث في هذا الجانب نجد أن التحدّيات التي تواجه المصارف والبنوك عموماً، والمصارف والبنوك الإسلاميّة تحديداً كثيرة ومتنوعة؛ ولعلّ من أهم وأبرز تلك المخاطر والتحدّيات:

- التحدّيات الشرعيّة.

- التحدّيات الأمنيّة.

- التحدّيات التقنيّة.

- التحدّيات القانونيّة.

ولذلك رأى الباحث أنه من الأهمية البالغة أن يعقد فصلاً خاصاً في هذه الأطروحة لبيان المقصود بكل نوع وقسم من هذه التحدّيات، وذكر أهمها وأبرز التحدّيات التي تدرج وتتفرّع عن كل قسم، ثمّ محاولة اقتراح جملة من الحلول والإستراتيجيّات لمواجهة هذه التهديدات والتحدّيات.

وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث، في كل مبحث ثلاث مطالب كما يلي:

## المبحث الأول

المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية في المجال الشرعي، وإستراتيجيات مواجهتها

المطلب الأول: المصارف الإسلامية، وتحدي الالتزام بالشريعة الإسلامية، والتقيد بالضوابط والمعايير

الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية

الفرع الأول: المصارف الإسلامية، وتحدي الالتزام بالشريعة الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية

الفرع الثاني: المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية

المطلب الثاني: المصارف الإسلامية، وتحدي الالتزام بالرقابة الشرعية، ونقص الكفاءات والخبرات المؤهلة

شرعياً في مجال التكنولوجيا المالية

الفرع الأول: المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالرقابة الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية

الفرع الثاني: المصارف الإسلامية وتحدي نقص الكفاءات والخبرات المؤهلة شرعياً في مجال التكنولوجيا

المالية

المطلب الثالث: إستراتيجيات مقترحة على المصارف الإسلامية لمواجهة تحديات التكنولوجيا المالية في

المجال الشرعي.

الفرع الأول: الإستراتيجيات المقترحة في جانب الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، والتقيد بالضوابط

والمعايير الشرعية.

الفرع الثاني: الإستراتيجيات المقترحة في جانب الرقابة الشرعية، ونقص الكفاءات والخبرات المؤهلة

شرعياً.

## المبحث الأول

المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية في المجال الشرعي، وإستراتيجيات

### مواجهتها

من جملة التحديّات التي تواجه المصارف الإسلامية في طريقها نحو التحوّل الرقمي، وتبني منتجات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية: التحديّات الشرعيّة<sup>1</sup>.

نعم؛ إنّ التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعيّة، وامتثالها لمبادئ وقواعد المعاملات المالية، مع حرصها على التحوّل والانتقال للعمل في ظل بيئة رقمية، وتبنيها لمنتجات وابتكارات تقنية والكترونية؛ يعتبر تحديّاً كبيراً ينتج عنه جملة من المخاطر والصعوبات.

ولذلك سيتناول الطالب في هذا المبحث أهم وأبرز تلك التحديّات والصعوبات الشرعيّة؛ ثمّ يحاول اقتراح جملة من الخطط الاستشراعية، والإستراتيجيّات المستقبلية لمواجهة هذه الصعوبات، وتجاوز تلك التحديّات؛ وذلك في ثلاثة مطالب كما يلي:

1 وهذا النوع من التحديّات يُعتبر من أكبر التحديّات التي تواجه المصارف الإسلامية؛ ولذلك قدّمه الباحث على غيره من التحديّات، يُنظر في التأكيد على أنّها من أكبر التحديّات: التمويل الرقمي - دراسة نظرية تطبيقية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية-ص(286) مرجع سابق.

## المطلب الأول

المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالشريعة الإسلامية، والتقيد بالضوابط والمعايير الشرعية في

### مجال التكنولوجيا المالية

من أبعاديات العمل المصرفي الإسلامي، ومن أكبر وأهم ما يميّز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف: التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية، وحرصها على مراعاة الضوابط والمعايير الشرعية في تعاملاتها المالية وخدماتها المصرفية.

وقد يكون ذلك من الناحية النظرية سهلاً، لكنّ تجسيده في الواقع والالتزام به عملياً يعتبر تحدياً كبيراً، خاصة في ظلّ المتغيّرات الكثيرة، والمستجدات الطارئة على الساحة المالية العالمية، وظهور ما يسمّى بالتكنولوجيات المالية الرقمية؛ الأمر الذي ضاعف من مسؤولية المصارف الإسلامية في ضرورة الحرص على الالتزام بالمبادئ الشرعية، ومراعاة الضوابط والمعايير التي قرّرها العلماء، والمتخصّصون في المعاملات المالية الإسلامية.

وسيحاول الباحث في هذا المطلب ذكر أهمّ التحديّات الشرعية التي تواجه المصارف الإسلامية في طريقها نحو التحول الرقمي، وسعيها لتوظيف ابتكارات التكنولوجيا المالية في أعمالها المصرفية؛ وذلك في الفرعين المواليين:

### الفرع الأول: المصارف الإسلامية، وتحدي الالتزام بالشريعة الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يُنظر: عمر زهير حافظ، البنوك الإسلامية أمام التحديّات المعاصرة، ص(236) (نشرة إلكترونية) منزلة على الرابط: <https://www.noor-book.com> تاريخ التصفح: 2024-07-21م والصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية- ص(302) وقنديل صادق عطية، المخاطر في المصارف الإسلامية، ص(75) مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد(10) العدد(02) ديسمبر 2019م والرابط: <https://www.qib.com.qa/ar/news> تاريخ التصفح: 2024-07-23م.

إنّ نجاح المصارف الإسلامية في ظل ما تشهده الصناعة المصرفية العالمية في هذا العصر من إقبال متزايد على المعاملات الرقمية، وتحوّلات كبيرة نحو الخدمات الإلكترونية، والحلول التقنية مرهونٌ بمدى قدرتها على تلبية

احتياجات عملائها المتغيرة والمتزايدة؛ من خلال توفير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

### أولاً- مفهوم التحديّات لغة واصطلاحاً

بما أنّ لفظ ومصطلح التحديّات سيتكرّر معنا كثيراً خلال هذا الفصل فمن المناسب قبل ذكر أنواع التحديّات التي تواجه المصارف الإسلامية؛ أن نبيّن باختصار مفهوم هذا اللفظ من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية:

- 1- التحديّات في اللغة<sup>1</sup>: من تحدّى الشيء، وتحدّى فلانا: طلب مباراته في أمر.
- 2- التحديّات في اصطلاحاً أهل الاقتصاد والمال<sup>2</sup>: جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة أنّ التحديّات معناها ما يواجهه من عقبات أو أخطار.

وبناء على ذلك يكون المقصود بالتحديّات التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية: مجموعة العقبات والصعوبات، وجملة المخاطر والمعوقات؛ التي تؤدّي إلى عدم استقرار بيئة عمل المصارف، وتحوّل بينها وبين تحقيق أهدافها.<sup>3</sup>

### ثانياً- مفهوم تحديات الالتزام بالشريعة الإسلامية:

<sup>1</sup> يُنظر: المعجم الوسيط (162/01) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (461/1) مرجع سابق.

<sup>3</sup> يُنظر الرابط: <https://www.a3malouna.com/almkalat/ma-hy-thdyat-alaaml-okyf->

يمكن القول في مفهوم التحديات الشرعية بأنها: هي مجموعة الصعوبات،<sup>1</sup> وجملة الإشكالات،<sup>2</sup> التي تواجه المصارف والبنوك الإسلامية؛ في سبيل تطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء؛ في ظلّ عالم يسوده الربا، وبيئة يغلب عليه المعاملات المحرّمة.<sup>3</sup>

### ثالثاً- أهمّ تحديات الالتزام بالشريعة الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية<sup>4</sup>:

ولعلّ من أبرز التحديّات، وأكبر المصاعب التي تحول دون تحقيق المصارف الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية في ظلّ التحول نحو الخدمات الرقمية، والمعاملات التقنيّة الحديثة؛ ما يلي:

- 1- أنّ أغلب المنتجات الرقمية، والابتكارات التكنولوجية في الساحة المالية العالمية مصمّمة لبنوك ومصارف تتعامل بالربا، ولا تتقيّد بالضوابط والمعايير الشرعيّة؛ فلا يمكن للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الاستفادة منها مباشرة دون تعديلها بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2- قلة شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تسعى لتطوير وابتكار منتجات مالية رقمية؛ تتوافق مع مبادئ الصيرفة الإسلامية.

<sup>1</sup> تبه الشيخ علي محي الدين القره داغي إلى أن مصطلح: "الصعوبات الشرعية" أولى في الاستعمال من مصطلح: "التحديات الشرعية" ولكن الباحث اختار مصطلح التحديات؛ حتى يجري على لفظ واحد في جميع الرسالة، ولأن أغلب الباحثين استعملوا هذا المصطلح، يُنظر: بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الرابع، ص(389) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: التمويل الرقمي - دراسة نظرية تطبيقية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية-ص(286) مرجع سابق.

<sup>3</sup> علي محي الدين القره داغي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الرابع، ص(389) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-دولة قطر- شركة البشائر الإسلامية-بيروت-ط/01، 1431هـ-2010م والاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين، يونيو 2023م، ص(32) مرجع سابق.

<sup>4</sup> يُنظر: تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(12) مرجع سابق، وبحوث في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الرابع، ص(389) والتمويل الرقمي - دراسة نظرية تطبيقية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية-ص(286) وما بعدها، مرجع سابق، والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في الواقع والمأمول، ص(83)

- 3- ضعف أو انعدام الابتكار والتطوير الداخلي للمنتجات الرقمية الإسلامية في أكثر المصارف الإسلامية، واعتمادها على المصادر الخارجية من البنوك التقليدية، أو شركات التكنولوجيا المالية العالمية.
- 4- قلة اليد العاملة المؤهلة شرعياً وتقنياً، والتي يمكن أن تسهم في ابتكار وتطوير منتجات وحلول تكنولوجية للمصارف الإسلامية متوافقة مع المبادئ الشرعية<sup>1</sup>
- 5- ضعف التأييد السياسي، وقلة الدعم المركزي للمصارف الإسلامية، مقابل تأييد عالمي ودعم مادي ومعنوي -غير مشروط- للبنوك الربوية والتقليدية، في طريقها نحو التحول الرقمي وتبني التكنولوجيات الحديثة.
- 6- ضعف التنسيق، وقلة التعاون بين المصارف الإسلامية لمواجهة التحديات والصعوبات الشرعية.
- 7- تشكيك كثير من الناس في جدية التزام المصارف الإسلامية بالمبادئ الشرعية في معاملاتها الرقمية، وخدماتها الإلكترونية؛ وما نتج عن ذلك من ضعف مصداقيتها وتشوُّه صورتها وسمعتها.<sup>2</sup>
- 8- ارتفاع تكلفة اقتناء وتطوير الأنظمة الرقمية، والبرامج الإلكترونية المتوافقة مع مبادئ الصيرفة الإسلامية<sup>3</sup>.

## الفرع الثاني: المصارف الإسلامية، وتحدي الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سيُفرد الباحث هذا العامل والتحدي بعنصر خاص لأهميته.

<sup>2</sup> وهذا ما سمّاه كثيرٌ من الباحثين بمخاطر وتحديات السمعة، يُنظر على سبيل المثال: المخاطر في المصارف الإسلامية، ص(75) مرجع سابق.

<sup>3</sup> وسيأتي المزيد من التفصيل في هذه الجزئية عند الكلام على التحديات المادية.

<sup>4</sup> يمكن دمج هذا الفرع مع الفرع الذي قبله، لكن خصّه الباحث بالذكر لأهميته، ولكون المنتجات المصرفية الرقمية، والتكنولوجيات المالية لها ضوابط ومعايير خاصة ينبغي التقيدها بها - كما تقدّم بيان ذلك في الفصل الأول - وقد دمج بينهما الشيخ محي الدين القره داغي في تعريف واحد، يُنظر: بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الرابع، ص(389) مرجع سابق.

لاشكّ أن اعتماد المصارف الإسلامية للتكنولوجيات الرقمية والتقنيات الحديثة في الخدمات التي تقدّمها، والمعاملات التي تُباشرها لا بدّ أن يخضع لجملة من الضوابط والمعايير الشرعية؛ فما هي أهم وأبرز التحدّيات التي تواجه المصارف الإسلامية في هذا الجانب؟

### أولاً- مفهوم تحديّ التزام المصارف الإسلامية بالضوابط والمعايير الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية:

المقصود بهذا النوع من التحدّيات؛ أنّها جملة الصعوبات والعقبات التي تواجه المصارف والبنوك الإسلامية، وتحول دون التزامها بالضوابط والمعايير الشرعية؛ التي ينبغي أن تتحقّق في المنتجات المالية التقنية، والابتكارات الرقمية التي تُستخدم في الخدمات البنكية، والتعاملات المصرفية<sup>1</sup>.

### ثانياً- أهم التحدّيات التي تواجه التزام المصارف الإسلامية بالضوابط والمعايير الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية<sup>2</sup>:

هناك جملة من الصعوبات، ومجموعة من التحدّيات التي تحول بين المصارف الإسلامية، وبين الالتزام الكامل والتقيّد الكلي بالمعايير والضوابط الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية، لعلّ من أهمها:

**1-** عدم وجود معايير خاصّة تضبط التكنولوجيا المالية الإسلامية، وتنظّم الخدمات والمعاملات الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يُنظر: بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الرابع، ص(389) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: عادل مبروك محمد، نجلاء عبد المنعم، التحدّيات التي تواجه المصارف الإسلامية في مواجهة الرقمنة العصرية، ص(73) مجلة GIEM العدد 116 سنة:2022 م ومقال: القطاع المصرفي الإسلامي-تحدّيات وتطلّعات -على الرابط: <https://www.uaebf.ae/ar> تاريخ التصفح: 2024-07-15 م و <https://www.aljazeera.net> تاريخ التصفح: 2024-07-24 م.

<sup>3</sup> حتى المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الشرعية لم تتطرق لمعايير التكنولوجيا المالية الرقمية إلا في مسائل قليلة جدا تتعلق بالعقود الإلكترونية، يُنظر: المعيار رقم (38)؛ ولذلك فقد دعا مؤتمر الدوحة الثامن للمال الإسلامي لوضع معيار خاص

- 2- عدم وجود تنسيق وتعاون بين المصارف والبنوك الإسلامية من أجل تبني معايير وضوابط موحدة.
- 3- حاجة المعايير الموجودة إلى دراسة وتطوير من طرف خبراء ومتخصصين، وعن طريق لجان شرعية؛ حتى تتواءم وتنسجم مع مستجدات التكنولوجيا المالية الرقمية، وحتى يمكن الاستفادة منها كذلك في حوكمة<sup>1</sup> المصرفية الإلكترونية الإسلامية.
- 4- صعوبة تطبيق بعض المعايير الشرعية على المنتجات الرقمية والخدمات الإلكترونية.<sup>2</sup>
- 5- التطور المستمر والظهور الدائم لمنتجات رقمية وابتكارات تقنية جديدة في المجال المالي والمصرفي؛ وما يستلزمه ذلك من صياغة معايير وضوابط شرعية جديدة تحدّد وتنظّم طريقة توظيفها في الصناعة المالية الإسلامية.

مفصل للتكنولوجيا المالية الرقمية، يُنظر التوصيات على الرابط: <https://www.al-watan.com> تاريخ التصفح: 24-07-2024م.

<sup>1</sup> الحوكمة الشرعية هي: " مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً ومستقلاً " يُنظر: طالب وسيلة، الحوكمة في المصارف الإسلامية- مع الإشارة لمصرف الراجحي-ص(186) مجلة الإبداع، المجلد(12) العدد(02) سنة 2022م.

<sup>2</sup> لكون أغلب المنتجات الرقمية لم يُراعى في ابتكارها وتطويرها المعايير الشرعية والتوافق مع المبادئ الإسلامية.

## المطلب الثاني

## المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالرقابة الشرعية، ونقص الكفاءات والخبرات<sup>1</sup> المؤهلة شرعياً في مجال التكنولوجيا المالية

من جملة التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في طريقها نحو التحول الرقمي، وتبني التكنولوجيات المالية الرقمية: تحدي وجود رقابة على المعاملات الرقمية والخدمات التقنية من طرف هيئات شرعية مستقلة، وكذلك تحدي آخر هو: مدى توفر اليد العاملة المؤهلة شرعياً، والخبرات القادرة على مواكبة التغيرات التي يفرضها توجه المصارف والبنوك الإسلامية نحو التكنولوجيا المالية الرقمية.

وفي هذا المطلب سيتناول الباحث هذين التحديين بالدراسة؛ من خلال بيان المقصود بهما، ثم ذكر أهم ما يندرج تحتها من التحديات والمخاطر؛ وذلك في الفرعين الآتين:

### الفرع الأول: المصارف الإسلامية، وتحدي الالتزام بالرقابة الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية

#### أولاً- مفهوم الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية<sup>2</sup>:

الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية هي: فحص ومتابعة مدى التزام هذه المصارف بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، ويشمل ذلك: فحص العقود والاتفاقيات والمعاملات والمنتجات والقوائم المالية وغيرها، وتتضمن هذه الرقابة من طرف هيئات الرقابة الشرعية؛ والتي تضم مجموعة من الخبراء

<sup>1</sup> في الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين استعمل هذا اللفظ: نقص الخبرات في الشريعة الإسلامية، يُنظر: ص(55)

<sup>2</sup> يُنظر: أحمد محي الدين أحمد، حدود الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية في التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية، ص(4-6) بحث مقدم للمؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين - (هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات المالية الإسلامية) شعبان 1424هـ/أكتوبر 2003م والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في الواقع والمأمول، ص(76-77) مرجع سابق.

والمختصين في فقه المعاملات الماليّة، وتكون فتاواها وقراراتها مُلزِمة للمصارف والمؤسسات الماليّة التي تشرف عليها هذه الهيئات.

### ثانياً- أهم تحديات الالتزام بالرقابة الشرعيّة في المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة

لعلّ من أهم وأبرز التحدّيات التي تتعلق بجانب الرقابة من طرف الهيئات الشرعيّة على المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة، ما يلي<sup>1</sup>:

**1- قلة الفقهاء والعلماء المختصين في القضايا الماليّة المعاصرة؛ خاصّة ما تعلق منها بنوازل ومستجدات التكنولوجيات الماليّة الرقميّة.**

**2- افتقار كثير من الهيئات الشرعيّة، وعدم ضمّها في مجالسها العلمية لخبراء ومختصين في التكنولوجيات الرقميّة والتقنيّات الحديثة؛ وهذا ما ينتج عنه صعوبة تصوّر، ومن ثمّ تكييف حقيقة المنتجات الماليّة التقنيّة، والابتكارات المصرفيّة الرقميّة؛ للحكم عليها بعد ذلك.**

**3- كثرة القضايا وتعدّد المستجدات في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة؛ بسبب التطور السريع للمنتجات الرقميّة والابتكارات التقنيّة في الساحة الماليّة؛ وما يفرضه ذلك من مسؤوليّة كبيرة على المصارف؛ في وجوب عرض هذه المنتجات والابتكارات على الهيئات الشرعيّة قبل اعتمادها، وكذلك الالتزام بقراراتها وفتاواها التي تصدرها في ذلك.**

<sup>1</sup> يُنظر: العزاوي، عبد الرحمان كريم مهدي، المخاطر والتحدّيات التي تواجه المصارف الإسلاميّة، ص(5-6) بحث مقدم للملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي - الواقع ورهانات المستقبل - معهد العلوم الاقتصاديّة والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر، فيفري 2011م والكراسنة، إبراهيم، البنوك الإسلاميّة الإطار المفاهيمي والتحدّيات، ص(37) ورقة رقم: 24، معهد السياسات الاقتصاديّة - صندوق النقد العربي - أبو ظبي، الإمارات العربيّة المتحدّة، 2013م والتحدّيات التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مواجهة الرقمنة العصريّة، ص(72) مرجع سابق والصيرفة الإسلاميّة في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية - ص(302) مرجع سابق والمخاطر في المصارف الإسلاميّة، ص(75) مرجع سابق وتطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(12) مرجع سابق.

4- عدم وجود معايير وضوابط شرعية موحدة تنظم التكنولوجيا المالية الرقمية؛ ترجع إليها هيئات الرقابة الشرعية في حكمها على المنتجات التقنية، والابتكارات الرقمية التي تظهر وتستجد في الساحة المالية.

5- عدم استقلالية بعض الهيئات الشرعية في القيام بوظائفها، والقرارات التي تصدر عنها؛ وما ينتج عن ذلك من خلل، أو تلاعب ومراوغة<sup>1</sup> في قراراتها وفتاواها.

## الفرع الثاني: المصارف الإسلامية وتحدي نقص الكفاءات والخبرات<sup>2</sup> المؤهلة شرعياً في مجال التكنولوجيا المالية

أولاً- مفهوم الكفاءات والخبرات المؤهلة<sup>3</sup>: يمكن أن يُقال باختصار في بيان المقصود بالكفاءات والخبرات المؤهلة بأنها: الموارد البشرية المدربة، والأيدي العاملة المؤهلة للقيام بالمهام الموكلة لها، ومجموعة الموظفين الأكفاء، والعاملين القادرين على تسخير الإمكانيات الموجودة في تحقيق أهداف المؤسسة التي يعملون لصالحها.

ثانياً- المصارف الإسلامية وأهم تحديات التكنولوجيا المالية فيما يتعلق بالكفاءات، والخبرات المؤهلة شرعياً<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يُنظر: مبارك سامي، مقعاش سامية، التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي وتداعيات جائحة كورونا (170) مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد(05) العدد(01) جوان 2021م.

<sup>2</sup> في الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين استعمل هذا اللفظ: نقص الخبرات في الشريعة الإسلامية، يُنظر: ص(55)

<sup>3</sup> يُنظر: أمين محمد علي، نادية، تأهيل الكوادر البشرية للمؤسسات المالية الإسلامية، ص(10) بحث مقدم ل: "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول" دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري- دبي- 31 ماي- 03 يونيو 2009م.

<sup>4</sup> يُنظر: المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، ص(07) مرجع سابق، والبنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، ص(38) مرجع سابق، والاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين- إدارة المواهب في المؤسسات المالية الإسلامية، الممارسات الحالية، والتحديات والفرص- ص(55-65) مرجع سابق، وسميرة حسبيبة، كاسحي موسى، براني عبد الناصر، واقع وتحديات التكنولوجيا المالية في الجزائر، ص(196) مجلد (19) عدد(02) سنة 2022م.

تواجه المصارف الإسلامية تحديات كثيرة، ومخاطر متنوّعة في جانب توفير الكفاءات، والخبرات المؤهّلة شرعيّاً؛ من أهمها:

- 1- افتقار أغلب المصارف إلى الكفاءات المؤهّلة شرعيّاً؛ القادرة والمدربة للتعامل مع الجوانب التقنيّة الحديثة، والتكنولوجيات المتطوّرة.
- 2- غياب ونقص معاهد التدريب ومراكز التطوير للعاملين في المصارف، والمؤسسات الماليّة الإسلاميّة.
- 3- عدم التنسيق بين المصارف والمؤسسات الماليّة في تدريب وتأهيل الكوادر والخبرات؛ في مجال التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة.
- 4- وجود منافسة عالميّة لاستقطاب الكفاءات والخبرات المؤهّلة للعمل في القطاعات الماليّة والمصرفيّة.
- 5- عزوف الخبرات، وقلة انتقال الكفاءات من القطاع المالي التقليدي إلى القطاع المالي الإسلامي.

## المطلب الثالث

إستراتيجيات مقترحة على المصارف الإسلامية لمواجهة تحديات التكنولوجيا المالية في المجال الشرعي

بعد أن ذكر الباحث في المطلبين السابقين أهم التحديّات والإشكالات الشرعيّة التي تواجه المصارف الإسلاميّة؛ من المناسب أن يُتبع ذلك بمطلب ثالث يتم فيه اقتراح جملة من الاستراتيجيّات، وعرض مجموعة من الحلول والخطط التي تسهم في تجاوز المصارف الإسلاميّة لهذه التحديّات والمخاطر.

الفرع الأول: الإستراتيجيات المقترحة في جانب الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلاميّة، والتقيّد بالضوابط والمعايير الشرعيّة.

أولاً- مفهوم الإستراتيجيّات<sup>1</sup>: جمع إستراتيجية<sup>2</sup> وهي مشتقة من الكلمة اليونانيّة: Stratos؛ وتعني: فنُّ إدارة الحروب والجيوش، ثمّ استعملت في سائر الميادين الاقتصاديّة والماليّة وغيرها. فالإستراتيجيّات بمفهومها العام هي: مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتّبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن، وبأقل جهدٍ مبدول، وقد استعمل هذا المصطلح كثيراً في الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين.<sup>3</sup>

ثانياً- إستراتيجيات مقترحة في جانب الالتزام بالشريعة الإسلاميّة<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يُنظر: <https://ar.wikipedia.org> و <https://hbrarabic.com> تاريخ تصفُّح الموقعين: 19-01-2025م.

<sup>2</sup> تُكتب كلمة: "إستراتيجية" بجمزة قطع؛ لأنّها اسم أعجمي مبدوء بجمزة، وليست من الأسماء المستثناة، وليست مصدراً، يُنظر: موقع مجمع الملك سلمان للغة العربيّة، المستشار اللغوي، د-فريد بن عبد العزيز الزامل، على الرابط:

<https://almustashar.ksaa.gov.sa/bank/2106>

<sup>3</sup> يُنظر على سبيل المثال، ص(80-81) من الاستبيان، مرجع سابق.

<sup>4</sup> يُنظر: توصيات مؤتمر الدوحة الثامن للمال الإسلامي على الرابط: <https://www.aljazeera.net> تاريخ التصفح: 24-07-2024م.

لعلّ من أهم الاستراتيجيات التي يمكن اقتراحها على المصارف الإسلامية لمواجهة التحديات والإشكالات الشرعية التي تتعرض لها في طريقها نحو استخدام وتوظيف التكنولوجيا المالية الرقمية، ما يلي:

**1- إنشاء وتأسيس المراكز الشرعية المتخصصة في دراسة قضايا التكنولوجيا المالية الإسلامية، وبحث المسائل المتعلقة بالتقنيات المصرفية الرقمية.**

**2- التنسيق والتعاون بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لتجاوز التحديات الشرعية.**

**3- استكتاب الباحثين والمتخصصين في المعاملات المالية؛ حتى يساهموا في بحث القضايا والنوازل المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الرقمية.**

**4- تخصيص ميزانيات وأغلفة مالية للبحث العلمي والدراستات الشرعية؛ في نوازل ومستجدات التكنولوجيا المالية الرقمية.**

**5- الحرص على تشجيع الابتكار والتطوير الداخلي للمنتجات الرقمية، والتقنيات المالية التي لا تخالف الشريعة الإسلامية.**

**ثالثاً- إستراتيجيات مقترحة في جانب التقيد بالضوابط والمعايير الشرعية.**

من أهم الاستراتيجيات والحلول التي يمكن أن تُقترح على المصارف الإسلامية؛ من أجل تجاوز تحديّ التقيد بالضوابط والمعايير الشرعية ما يلي:

**1- العمل على توحيد المعايير والضوابط الشرعية المنظمة للصيرفة الإسلامية الرقمية.**

**2- حرص وعمل الهيئات الشرعية، واللجان العلمية والمراكز البحثية على إصدار معايير خاصة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية.**

**3- التقيد الحقيقي والالتزام الفعلي بالمعايير والضوابط الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ بعد إصدارها من طرف الهيئات والجهات الشرعية.**

4- تشجيع البحث العلمي والدّراسات الشرعيّة في مجال التكنولوجيا الماليّة، والتي تسهم في إصدار واقتراح معايير تواكب التطورات والتغيرات التي تطرأ في هذا المجال.

5- أن تحرص البنوك المركزية في البلدان الإسلاميّة على إصدار واعتماد المعايير الشرعيّة للتكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة<sup>1</sup>

الفرع الثاني: الإستراتيجيات المقترحة في جانب الرقابة الشرعيّة، ونقص الكفاءات والخبرات<sup>2</sup> المؤهّلة شرعيّاً.

أولاً- إستراتيجيات مقترحة في جانب الرقابة الشرعيّة<sup>3</sup>

لعلّ من أهم الاستراتيجيات التي تسهم في مواجهة المصارف الإسلاميّة لتحدي الرقابة الشرعيّة في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة، ما يلي:

1- إنشاء هيئات رقابية تجمع بين الدّراية الشرعيّة، والخبرة التقنيّة.

2- الحرص على استقلاليّة الهيئات الشرعيّة في أداء مهامها، وعدم التدخّل في إصدار قراراتها وفتاواها.

3- الحرص على استقطاب المتخصّصين، والخبراء الشرعيّين لتكوين مجالس الهيئات الشرعيّة.

<sup>1</sup> على غرار دولة البحرين التي لها جهود كبيرة في إصدار المعايير الشرعيّة الحاكمة والمنظمة للصناعة الماليّة الإسلاميّة، ومجلس الخدمات الماليّة الإسلاميّة بدولة ماليزيا.

<sup>2</sup> في الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين استعمل هذا اللفظ: نقص الخبرات في الشريعة الإسلاميّة، يُنظر: ص(55)

<sup>3</sup> يُنظر: العزاوي، عبد الرحمن كريم مهدي، المخاطر والتحدّيات التي تواجه المصارف الإسلاميّة، ص(5-6) بحث مقدم للملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي- الواقع ورهانات المستقبل- معهد العلوم الاقتصاديّة والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر، فيفري 2011م والكراسنة، إبراهيم، البنوك الإسلاميّة الإطار المفاهيمي والتحدّيات، ص(37) ورقة رقم: 24، معهد السياسات الاقتصاديّة- صندوق النقد العربي- أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013م والتحدّيات التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مواجهة الرقمنة العصرية، ص(72) مرجع سابق والصيرفة الإسلاميّة في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية- ص(302) مرجع سابق والمخاطر في المصارف الإسلاميّة، ص(75) مرجع سابق وتطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(12) مرجع سابق.

4- عرض المنتجات الرقمية والابتكارات التكنولوجية على الهيئات الشرعية؛ قبل اعتمادها في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

5- التكوين المستمر، والتأهيل الدائم لأعضاء الهيئات الشرعية؛ بما يتماشى والتطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية.

6- الحرص على أن تضم الهيئات الشرعية في مجالسها خبراء ومتخصصين ومستشارين؛ في الجوانب التكنولوجية والتكنولوجية والرقمية.

### ثانيا- استراتيجيات مقترحة في جانب نقص الكفاءات والخبرات المؤهلة شرعياً<sup>1</sup>

جاء في الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين الذي يصدره المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI التأكيد على ضرورة تأهيل العاملين في المصارف والمؤسسات الإسلامية إذا أرادت هذه المصارف والمؤسسات أن تواكب التطورات التي طرأت في الساحة المالية العالمية؛ خاصة في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية، وأكد الاستبيان على أنه يجب على المواهب المستقبلية أن تمتلك معرفة رقمية عالية، وأن تكون ملمة بمخاطر الأمن السبراني.<sup>2</sup>

وفي هذا تأكيد من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI على ضرورة أن يكون للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية خطط مستقبلية، واستراتيجيات واضحة؛ في مجال التأهيل والتكوين للكفاءات والأيدي العاملة.

<sup>1</sup> يُنظر: الغير عبد العزيز، رئيس اتحاد مصارف الإمارات، القطاع المصرفي الإسلامي- تحديات وتطلعات- على الرابط: <https://www.uaebf.ae/ar/> تاريخ التصفح: 15-07-2024م وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية- ص(302-303) وتأهيل الكوادر البشرية للمؤسسات المالية الإسلامية، ص(34-35) مرجع سابق والاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين- إدارة المواهب في المؤسسات المالية الإسلامية، الممارسات الحالية، والتحديات والفرص- يونيو 2023م، ص(62-65)م رجوع سابق.

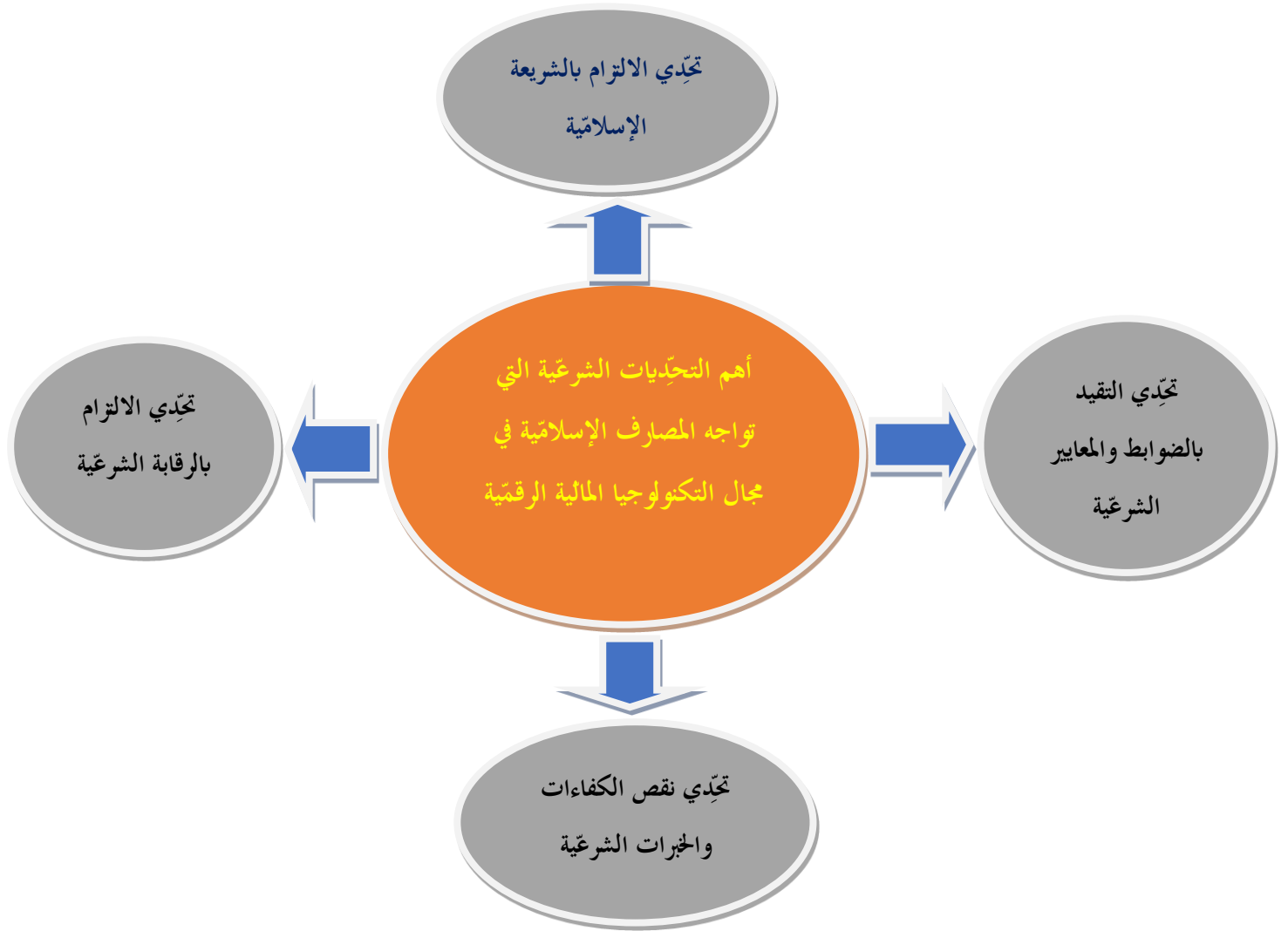
<sup>2</sup> يُنظر، ص(65) من الاستبيان، مرجع سابق.

ولعل من أهم الاستراتيجيات التي ينبغي أن تركز عليها المصارف والمؤسسات المالية في هذا المجال:

- 1- مراسلة الجامعات والمراكز العلمية، وتوجيههم لضرورة تخرج الكفاءات المؤهلة شرعياً للعمل في المؤسسات والمصارف الإسلامية؛ خاصة في الجوانب التقنية والتكنولوجية.
- 2- تكثيف الدورات، وتشجيع الورشات المخصصة لتدريب، وتأهيل الكفاءات الإطارات والخبرات في مجال التكنولوجيات المالية الرقمية.
- 3- التشجيع على العمل في المصارف الإسلامية، وفتح الباب للتوظيف في المجالات المتعلقة بالخدمات والمعاملات الرقمية<sup>1</sup>
- 4- التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية، والاستفادة من المراكز والمؤسسات المالية الرائدة في تكوين الكفاءات، وتخرج اليد العاملة المؤهلة شرعياً في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.
- 5- إنشاء معاهد وتأسيس مراكز تابعة للمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية؛ متخصصة في تخرج الخبراء والكوادر التي تجمع بين الجوانب الشرعية، والجوانب التقنية والفنية.
- 6- عقد الشراكات وتبادل الخبرات مع المصارف والبنوك والشركات الناشئة الرائدة في تقديم الخدمات الرقمية؛ لتكوين وتحسين مستوى العاملين في المصارف الإسلامية؛ من الناحية التقنية والتكنولوجية.
- 7- تقديم التحفيز، وتوفير ظروف العمل الملائمة لاستقطاب الخبرات والكفاءات.

<sup>1</sup> في العام الماضي، أفادت صحيفة "جلف نيوز" بأن الشركات في دولة الإمارات تحتاج إلى أكثر من 8 آلاف موظف متخصص في التمويل الإسلامي، يُنظر: مقال: القطاع المصرفي الإسلامي-تحديات وتطلعات -على الرابط:

ونختتم هذا المبحث بشكل يوضّح ويلجّص أهمّ التحدّيات الشرعيّة التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة.



الشكل رقم (02) أهمّ التحدّيات الشرعيّة التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة

المرجع: من إعداد الباحث باستعمال برنامج: Microsoft Word

## المبحث الثاني

### المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية في المجال التقني والأمني، وإستراتيجيات مواجهتها

**المطلب الأول:** التحديات التقنية والتكنولوجية التي تواجه المصارف الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم التحديات التقنية والتكنولوجية.

الفرع الثاني: أهم التحديات التقنية والتكنولوجية التي تواجه المصارف الإسلامية.

**المطلب الثاني:** التحديات الأمنية والسبرانية التي تواجه المصارف الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم التحديات الأمنية والسبرانية.

الفرع الثاني: أهم التحديات الأمنية والسبرانية التي تواجه المصارف الإسلامية.

**المطلب الثالث:** إستراتيجيات مقترحة على المصارف الإسلامية لمواجهة التحديات التقنية والأمنية

الفرع الأول: إستراتيجيات مقترحة على المصارف الإسلامية لمواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية

الفرع الثاني: إستراتيجيات مقترحة على لمصارف الإسلامية لمواجهة التحديات الأمنية والسبرانية

## المبحث الثاني

المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية في المجال التقني والأمني، وإستراتيجيات

## مواجهتها

فرضت التطورات الهائلة التي شهدتها الصناعة المالية العالمية في التكنولوجيات المالية البنكية، والتقنيات الرقمية المصرفية على المصارف الإسلامية تحديات هائلة، ومخاوف كبيرة، ومخاطر وتحديات حقيقية.

وبعد النظر في واقع المصارف والبنوك، والاطلاع على أهم ما كُتب في هذا الموضوع نجد أن أبرز تحديات الصيرفة الرقمية، والمعاملات المالية الإلكترونية التي تثير مخاوف المصارف الإسلامية تتمحور في أمرين رئيسيين، ألا وهما:

- التحديات التقنية والتكنولوجية.

- التحديات الأمنية والسّرانية.<sup>1</sup>

وسيتناول الباحث في هذا المبحث هذين التحديين من حيث: بيان مفهومها، وذكر أهم ما يندرج تحته، ويتفرع منها، ثمّ يتبع ذلك باقتراح مجموعة من الاستراتيجيات على المصارف الإسلامية؛ لمواجهة هذه التحديات والتصدي لها، وذلك في ثلاثة مطالب كما يلي:

<sup>1</sup> التحديات الأمنية والسّرانية أحد فروع التحديات التقنية وتندرج ضمنها، لكن لأهميتها وخطورتها أفردتها بالبحث والدراسة؛ كما فعل كثير من الباحثين، يُنظر على سبيل المثال: الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين، يونيو 2023م، ص(10) مرجع سابق.

## المطلب الأول

### التحديات التقنية والتكنولوجية التي تواجه المصارف الإسلامية

في هذا المطلب سيتناول الباحث التحديات التقنية والتكنولوجية التي تواجه المصارف الإسلامية، من خلال بيان مفهومها، ثم ذكر أسباب نشوء هذا النوع من التحديات، ليختم هذا المطلب بذكر أهم التحديات التقنية، وأبرز التهديدات التكنولوجية التي تواجه المصارف الإسلامية.

### الفرع الأول: مفهوم التحديات التقنية والتكنولوجية، وبيان أهم أسباب نشوئها<sup>1</sup>

#### أولاً- مفهوم التحديات التقنية والتكنولوجية

التحديات التقنية والتكنولوجية هي: الصعوبات والمخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية والمتعلقة بالأنظمة الإلكترونية، والبرامج الرقمية والتطبيقات التكنولوجية، أو أي مخاطر أخرى؛ لها علاقة بالأدوات والوسائط الإلكترونية التي تستخدمها المصارف والبنوك في معاملاتها وخدماتها المالية.

حيث تشكّل لها هذه التحديات تهديدا كبيرا؛ من جهة احتمالية تعرّضها للخسائر المالية، وعدم نجاح الخطط والبرامج الاستثمارية، وغيرها من الآثار السيئة والعواقب الوخيمة.

وعليه – ومن خلال التعريف- يمكن القول أنّ التحديات التقنية والتكنولوجية التي تواجه المصارف الإسلامية تتميز بالآتي:

- تتعلق بالجانب التقني والتكنولوجي.

<sup>1</sup> يُنظر: محيسس، حسام علي، نظم المعلومات المصرفية-مدخل معاصر ودراسات حالة-ص(240) مرجع سابق وفرحان، محمد عبد الحميد وطربوش، إبراهيم عبد الله، الصيرفة الإلكترونية وتطبيقاتها العملية، ص(74) مرجع سابق والأعمال المصرفية الإلكترونية، ص(111) مرجع سابق.

- تنتج عن التخلف في المجال التقني، وعن شدة المنافسة بين المصارف.
- من أبرز مخاطرها التعرض للخسائر المالية وفشل الخطط والبرامج الاستثمارية.

### ثانياً- أهم أسباب نشوء التحدّيات التقنية والتكنولوجية

تنتج المخاطر والتحدّيات التقنية والتكنولوجية -غالبًا- من جملة من الأسباب والعوامل، لعل من أبرزها:

- 1- هشاشة البنية التحتية،<sup>1</sup> وضعف امتلاك المصارف الإسلامية للتقنيات الحديثة والتحكّم فيها.
- 2- ضعف التحديث والابتكار في الأدوات والمنتجات الرقمية والإلكترونية.
- 3- شدة المنافسة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من جهة، وبينها وبين الشركات المتخصصة في ابتكار وتطوير التكنولوجيات المالية الرقمية من جهة أخرى.

### الفرع الثاني: أهم التحدّيات التقنية والتكنولوجية التي تواجه المصارف الإسلامية<sup>2</sup>

بعد الطفرة الكبيرة، والنقلة الهائلة التي حصلت في الساحة المالية العالمية في السنوات الأخيرة، والتطورات المذهلة التي شهدتها المنتجات التكنولوجية المالية، والخدمات الرقمية البنكية والمصرفية -خاصة بعد جائحة كورونا- وجدت المصارف الإسلامية نفسها أمام تحديات كبيرة، وواجهت صعوبات ومخاطر متعدّدة في المجال التقني والتكنولوجي، لعل من أهمها وأبرزها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> البنية التحتية هي: الموارد التكنولوجية من قواعد البيانات والأجهزة والبرمجيات وشبكات الاتصال والعاملين في مجال التكنولوجيا، يُنظر: لالوش غنية، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في ظل الاقتصاد الرقمي، ص(53-54) مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-المجلد (04) العدد(02) سنة 2010م.

<sup>2</sup> كما يمكن اعتبارها في نفس الوقت أسبابا وعواملًا لضعف مواكبة ومسايرة المصارف الإسلامية للتكنولوجيات المالية والتقنيات الرقمية.

<sup>3</sup> يُنظر: شحادة، مها خليل، تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(12) مرجع سابق والأعمال المصرفية الإلكترونية، ص(111) مرجع سابق، والمصارف الإسلامية " التحدّيات والفرص " ص(333) مرجع سابق، وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-ص(302) مرجع سابق والمخاطر في المصارف الإسلامية، قنديل صادق عطية، ص(72) مرجع سابق.

أولاً- ضعف البنية التحتية؛ والمتمثلة في ضعف خطوط الاتصالات، وشبكة المعلومات، ونقص الأجهزة والبرمجيات.

ثانياً- ضعف الابتكار، وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في المنتجات الرقمية والخدمات الإلكترونية.

ثالثاً- المنافسة الشرسة من طرف البنوك التقليدية، والسباق الحاد في مجال التكنولوجيات المالية الرقمية.

رابعاً- المنافسة الكبيرة من طرف شركات التكنولوجيا المالية الناشئة للمصارف والبنوك الإسلامية والتقليدية.

خامساً- عدم وجود استراتيجيات واضحة، وخطط محكمة من طرف المصارف الإسلامية؛ لمواكبة ومواجهة التحديات في المجال التقني والتكنولوجي.

سادساً- ضعف الميزانيات وقلة الأغلفة المالية المخصصة للابتكار والتطوير التكنولوجي الداخلي.

سابعاً- ضعف الاستثمار، ونقص الشراكات والتحالفات مع الشركات الناشئة المتخصصة في ابتكار وتطوير وتحديث البرامج والتطبيقات الرقمية والتقنية.

ثامناً- نقص الموارد البشرية، وقلة الكفاءات المؤهلة شرعياً في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية؛ مما ينتج عنه القصور في القيام بالعمليات الإلكترونية بشكل صحيح.

تاسعاً- التكاليف الباهظة التي تتطلبها مسايرة، ومواكبة التطورات الحاصلة في المنتجات، والابتكارات الرقمية والتقنية<sup>1</sup>.

عاشراً- الأخطاء التقنية الفجائية التي قد تتسبب في التعطل المؤقت للأنظمة والبرامج؛ وما يترتب عن ذلك من اختلالات وخسائر وشلل في المؤسسات والشركات والإدارات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> وقد أفرد بعض الباحثين ذلك بتحدٍ خاص؛ سماء: بالتحديات المادية.

<sup>2</sup> وقد حصل هذه الأيام- والباحث يكتب مادة هذا المبحث- وبالتحديد يوم: الجمعة 19-07-2024م خطأ تقني من إحدى الشركات المعروفة المتخصصة في الأمن السبراني بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي شركة: "كراود سترايت" تسبب في حدوث عطل

## المطلب الثاني

## التحدّيات الأمنية والسبرانية التي تواجه المصارف الإسلامية

من جملة التحدّيات والمخاطر التي تهدّد المصارف الإسلامية؛ التحدّيات المتعلقة بالأمن والحماية؛ وهي تحديات تؤرّق وتقسّم مضاجع المصارف والبنوك والمؤسسات الماليّة، وغيرها من المؤسسات في المجالات الأخرى، بل وصلت هذه التهديدات إلى المواقع الرسمية للوزارات، والهيئات العليا في كثير من البلدان! وسيحاول الباحث في هذا المطلب بيان المقصود بالتحدّيات الأمنية والسبرانية، ثمّ ذكر أهمّها وأبرزها؛ وذلك في الفرعين المواليين:

## الفرع الأول: المقصود بالتحدّيات الأمنية والسبرانية، وبيان أهم أشكال الجرائم الإلكترونية

أولاً- مفهوم مصطلح: "السبرانية"<sup>1</sup>

السبرانية أي: الإلكترونية؛ وهي مشتقة من الكلمة الإنجليزية: Cyber؛ والتي تعني: الشبكات الإلكترونية المتنوعة، ومنها ظهر ما يسمّى: بالفضاء السبراني، والهجوم السبراني، وغيرها من المصطلحات.

ثانياً- مفهوم التهديدات الأمنية والسبرانية،<sup>2</sup> والغرض منها

## 1- مفهوم التهديدات الأمنية والسبرانية:

وخلل كبير وتذبذب في أنظمة وبرامج الشبكة العالميّة في كثير من المطارات والبنوك والمراكز التجارية العالميّة وغيرها؛ حتى اعتبره البعض أكبر خلل تقني في التاريخ، يُنظر لمزيد من التفاصيل الرابط : <https://www.aljazeera.net/news> تاريخ التصفح: 23-07-2024م.

<sup>1</sup> يُنظر : <https://cyberone.co> و <https://ar.wikipedia.org> تاريخ تصفح الموقعين: 17-07-2024م.

<sup>2</sup> يُنظر: المصارف الإسلامية "التحدّيات والفرص" ص(333-334) مرجع سابق، والأعمال المصرفيّة الإلكترونيّة، ص(118-124) مرجع سابق.

هي التهديدات والمخاطر التي تتعلق بأمن المعلومات، والأضرار التي يمكن أن تؤدّي إلى المساس بأسرار العملاء، وعمليات اختراق البرامج والتشويش على العمليات الإلكترونية، وكذا القرصنة<sup>1</sup> الإلكترونية على الحسابات والبيانات الخاصة بالعملاء؛ من طرف الأشخاص مباشرة، أو عن طريق الفيروسات الإلكترونية.<sup>2</sup>

## 2- الغرض من هذه التهديدات والاختراقات:

وتحدث هذه الجرائم والأعمال -غالبا- بشكلٍ عدائيٍّ لجملة من الأغراض والأهداف، منها:

- أ- أهداف تخريبية؛ بقصد إيقاف عمل المواقع.
- ب- تعطيل البرامج والأنظمة، وإبطاء العمليات الحاسوبية.
- ت- مسح وإخفاء البيانات.
- ث- سرقات للبيانات، واختلاس للأموال والأرصدة.

وغير ذلك من صور وأشكال الجرائم الإلكترونية، والسرّانية.

وقد تستهدف هذه الجرائم وعمليات القرصنة الأفراد والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وأشهر تسمية يُعرف بها الأشخاص الذين يقومون بهذه التهديدات الأمنية والجرائم الإلكترونية، هي:

الهّاكر<sup>3</sup> Haker

<sup>1</sup> القرصنة الإلكترونية هي: القيام بتنزيل وتوزيع الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر رقمياً دون إذن، ينظر: <https://ar.wikipedia.org> تاريخ التصفح: 2024-07-18م

<sup>2</sup> هي عبارة عن برامج إلكترونية يتم تصميمها لإلحاق أضرار بأنظمة الحواسيب وبرامجها، وتقدر بالآلاف، ولها أنواع كثيرة بحسب طرق انتشارها ومقدار ضررها، يُنظر: الأعمال المصرفية الإلكترونية، ص(121) مرجع سابق.

<sup>3</sup> ويسمى كذلك بالمخترق أو القرصان، وهو شخص محترف في مجال الحاسوب، وأمن المعلومات، وأطلقت كلمة هاكر أساسا على مجموعة من المبرمجين الأذكياء الذين كانوا يتحدّون الأنظمة المختلفة ويحاولون اقتحامها، يُنظر: <https://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ التصفح: 2024-07-18م.

وعليه فيمكن القول أنّ المصارف الإسلامية وغيرها من البنوك والمؤسسات المالية ليست مهدّدة بوجود منافسين في الساحة المالية وكثرة التغيرات التكنولوجية والرقمية فحسب، بل هي مهدّدة أيضا بمجمات المحترفين في الجرائم الإلكترونية، ومعرضة للحروب السيبرانية<sup>1</sup>؛ والتي تأخذ أشكالا مختلفة وصورا متعدّدة، وهو ما ستناوله في العنصر الموالي.

### ثالثاً- أهم أشكال، وطرق الجرائم الإلكترونية<sup>2</sup>

تتمّ الجرائم الإلكترونية والحروب السيبرانية بطرق مختلفة، وتأخذ أشكالا متعدّدة<sup>3</sup>، لعل من أهمها وأكثرها وقوعا في عالم التقنيات الرقمية، والتكنولوجيات الحاسوبية:

1- تخريب أو تزوير أو سرقة وقرصنة المعلومات والبيانات.

2- التجسس والتنصّت وانتهاك الخصوصية.

3- السرقات العلمية للكتب والبحوث، وسرقة المخترعات وغيرها.

4- قرصنة البرمجيات، والتعدّي عليها بالنسخ والبيع وغيره.

5- نشر الفيروسات؛ لتدمير البيانات وتعطيل المواقع.

<sup>1</sup> لم يعد الأمر مقتصرًا على الهجمات الفردية بل تعداه إلى حروب سيبرانية منظمة تشرف عليها دول ومنظمات وجماعات إرهابية، يُنظر: شحادة مها خليل، التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن-دراسة تحليلية من منظور إسلامي-ص(93) رسالة دكتوراه متاحة على الرابط: <https://search.mandumah.com> تاريخ التصفح: 21-07-2024م.

<sup>2</sup> يُنظر: قويدري علي، العايش أمال، الجريمة السيبرانية-مفهومها وسبل الوقاية منها-ص(203-205) مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد (03) العدد (01) سنة 2022م ونظم المعلومات المصرفية -مدخل معاصر ودراسات حالة- ص(240) والعمليات المصرفية في العصر الرقمي، ص(221) مرجع سابق والرابط: <https://ar.wikipedia.org> تاريخ التصفح: 17-07-2024م و [https://doafeer.net/concept\\_cybercrimes](https://doafeer.net/concept_cybercrimes) تاريخ التصفح: 18-07-2024م.

<sup>3</sup> معرفة أشكال وطرق الجريمة الإلكترونية والسيبرانية يساعد في تصوّر التهديدات والمخاطر التي تتعرّض لها المصارف الإسلامية في المجالات التكنولوجية والرقمية.

6- تسريب المعلومات، واختراق البيانات<sup>1</sup>.

7- تدمير وتعطيل أنظمة أمن وحماية المواقع الإلكترونية؛ للأفراد والمؤسسات.

8- إلحاق الخسائر الماليّة بالأفراد والمؤسسات.

9- مخاطر فتح الحسابات الوهمية، وجرائم غسيل وتبييض الأموال.

### الفرع الثاني: أهم التحدّيات الأمنية والسبرانية التي تواجه المصارف الإسلاميّة

وفق تقديرات البنك الدولي فإنّ قطاع الخدمات الماليّة يتعرّض لهجمات سبرانية تفوق القطاعات الأخرى؛ بنسبة: 65 %، وجاء تحديّ الأمن السبراني وحماية البيانات على رأس قائمة التحدّيات التي تهدّد المصارف الإسلاميّة كما في الاستبيان العالمي لمصرفيين الإسلاميين الصادر في يونيو 2020م،<sup>2</sup> وقد أشرنا في العناصر السابقة إلى بعض التهديدات الأمنية والسبرانية التي تواجه الأفراد والمؤسسات عموماً، وفي هذا العنصر ذكرنا لأهم التحدّيات والمخاطر التي تهدّد المصارف والمؤسسات الماليّة على وجه الخصوص<sup>3</sup>:  
**أولاً-** ارتفاع حجم الخسائر الناجمة عن الهجمات السبرانية؛ حيث جاء في تقرير البنك الدولي أنها يمكن أن تتراوح بين: 270 إلى 350 مليار دولار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مثال ذلك: اختراق بيانات 83 مليون عميل في أحد البنوك الأمريكية، يُنظر: تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(13) مرجع سابق

<sup>2</sup> يُنظر: محمد اسماعيل، الأمن السبراني في القطاع المصرفي، ص(01) ورقة تصدر عن بنك النقد العربي-موجز سياسات-، العدد الرابع، يونيو 2019م ومستقبل الصناعة المصرفية الإسلاميّة في ظل تطورات التكنولوجيا الماليّة، ص(128) مرجع سابق.

<sup>3</sup> تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(13-14) مرجع سابق والأمن السبراني في القطاع المصرفي، ص(01) مرجع سابق والأعمال المصرفية الإلكترونية، ص(123) مرجع سابق والصيرفة الإلكترونية وتطبيقاتها العملية، ص(74-75) مرجع سابق والاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين، يونيو 2023، ص(26-61) مرجع سابق، وواقع وتحديات التكنولوجيا الماليّة "الفينتك" في المنطقة العربية، ص(140)

<sup>4</sup> يُنظر: الأمن السبراني في القطاع المصرفي، ص(01) مرجع سابق

ثانياً- محاولة الشركات المنافسة الحصول على المعلومات التقنيّة، أو سعيها في إلحاق أضرار بغيرها من المؤسسات الماليّة.

ثالثاً- تعرّض المصارف الإسلاميّة للسرقات الماليّة الناجمة عن عمليات الاختراق والقرصنة<sup>1</sup>.

رابعاً- تنوّع وتطوّر طرق الاحتيال، وزيادة الجرائم الإلكترونيّة؛ من حيث العدد والتعقيد.

خامساً- تهديد سمعة المصارف والبنوك الإسلاميّة، والتأثير على قاعدة العملاء، وصعوبة اكتساب ثقة العملاء؛ لكثرة حالات الاحتيال والقرصنة.

سادساً- غياب القوانين التي تحدد أنواع العقوبات المترتبة على الجرائم الإلكترونيّة، والهجمات السيبرانية إلا في دول قليلة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مثال ذلك: سرقة 81 مليون دولار أمريكي من البنك المركزي في بنغلادش، يُنظر: تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(13) مرجع سابق

<sup>2</sup> وهي: الجزائر، قطر، عمان، الإمارات العربية المتحدة، مصر، المغرب، تونس، يُنظر: واقع وتحديات التكنولوجيا الماليّة "الفينتك" في المنطقة العربية، ص(140) مرجع سابق.

## المطلب الثالث

## استراتيجيات مقترحة على المصارف الإسلامية لمواجهة التحديات التقنية والأمنية

من المهم جدا بعد أن ذكرنا في المطلبين السابقين أهم التحديات التقنية والمخاطر الأمنية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، وتحدد نشاطها وعملها، أن نذكر في هذا المطلب جملة من المقترحات، ونعرض مجموعة من الحلول والاستراتيجيات التي ينبغي أن تحرص المصارف الإسلامية على تنفيذها والقيام بها بصفة عاجلة؛ حتى تخفف وتقلل من المخاطر والأضرار الناتجة عن التهديدات التقنية والأمنية.

وستتناول ذلك في الفرعين المواليين:

### الفرع الأول: إستراتيجيات مقترحة على مصارف الإسلامية لمواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية<sup>1</sup>

تتمثل أهم الإستراتيجيات والخطوات المقترحة على المصارف الإسلامية لمواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الآتي:

أولاً- العمل على إعادة تصميم الخدمات المصرفية والمعاملات البنكية؛ لتناسب مع هذا العالم الرقمي الجديد.

ثانياً- تحسين وتطوير الخبرات والموظفين في الجوانب التقنية والتكنولوجية؛ من خلال تكثيف الدورات والبرامج التأهيلية.

ثالثاً- زيادة حجم الاستثمارات في التكنولوجيات الحديثة، والمنتجات الرقمية المتطورة.

<sup>1</sup> يُنظر: <https://lusailnews.net/article/business/banks> تاريخ التصفح: 2024-07-17 م والمصارف الإسلامية، التحديات والفرص، ص(344) وتطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(19-21) مرجع سابق.

رابعاً-التنسيق مع المعاهد والجامعات؛ لتخريج المتخصّصين في إدارة المصارف الرقمية، وتسيير البنوك الإلكترونية، وتشجيع الباحثين على الكتابة في القضايا والمستجدات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الرقمية<sup>1</sup>.

خامساً-الحرص على تقديم خدمات مصرفية متطورة، ومنتجات مالية عالية الجودة؛ ترقى لمنافسة باقي المصارف والشركات.

سادساً-التعاون والتنسيق الدائم والمستمر مع الشركات والبنوك الرائدة في المجال التقني والتكنولوجي<sup>2</sup>

سابعاً-إتاحة الخدمات البنكية عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ للوصول إلى شريحة أكبر وأوسع من العملاء.

### الفرع الثاني: إستراتيجيات مقترحة على المصارف الإسلامية لمواجهة التحدّيات الأمنية والسبرانية<sup>3</sup>

لقد حدّدت لجنة بازل للرقابة المصرفية (2012م) أنّ المخاطر الأمنية هي العائق الرئيسي والتهديد الأكبر في طريق رقمنة البنوك والمصارف؛ وعليه فيجب على المصارف الإسلامية إذا أرادت تجاوز هذا الخطر والتصدي لهذا التحدّي؛ أن تكون لها خطة واضحة، ونظرة مستقبلية واستراتيجية مضبوطة؛ لمواجهة هذه التحدّيات والمخاطر.

وفيما يلي جملة من المقترحات حول أهم وأبرز الاستراتيجيات التي ينبغي أن تنتهجها المصارف الإسلامية:

أولاً-التحكّم في حركة الفيروسات، والعمل الدائم على تطوير وتحديث مضادات الفيروسات.

<sup>1</sup> يُنظر: توصيات مؤتمر الدوحة الثامن للمال الإسلامي على الرابط: <https://www.aljazeera.net> تاريخ التصفح: 24-07-2024م.

<sup>2</sup> يُلاحظ أن هناك كثيراً من الاستراتيجيات مشتركة بين المجال التقني والمجال الأمني؛ وقد نَبّهت سابقاً على أنّ الجانب الأمني جزء من الجانب التقني.

<sup>3</sup> تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(14) مرجع سابق والأمن السبراني في القطاع المصرفي، ص(1-8) مرجع سابق والجريمة السبرانية-مفهومها وسبل الوقاية منها-ص(210-211) مرجع سابق.

ثانياً- فعل الآليات الكفيلة بحماية حسابات العملاء من الاختراق والتلاعب.

ثالثاً- التحديث المستمر لأنظمة الحماية، وبرامج الدفاع الخاصة بالمصارف.

رابعاً- العمل الجاد على تكوين الخبرات، وتأهيل الموظفين في مجال الأمن السبراني.

خامساً- العمل على إنشاء بنية تحتية رقمية قوية وآمنة، وقادرة على الصمود أمام الهجمات السبرانية والحروب الرقمية.

سادساً- تأسيس المراكز وبناء المعاهد المتخصصة في الأمن السبراني وأنظمة الأمن والحماية<sup>1</sup>.

سابعاً- التنسيق مع المصارف الإسلامية، والشركات التكنولوجية الرائدة في مجال أنظمة الحماية والأمن السبراني، والاستفادة من تجاربها وخبراتها.

ثامناً- زيادة حجم الإنفاق، ورفع قيمة الميزانية المخصصة للأمن السبراني<sup>2</sup>.

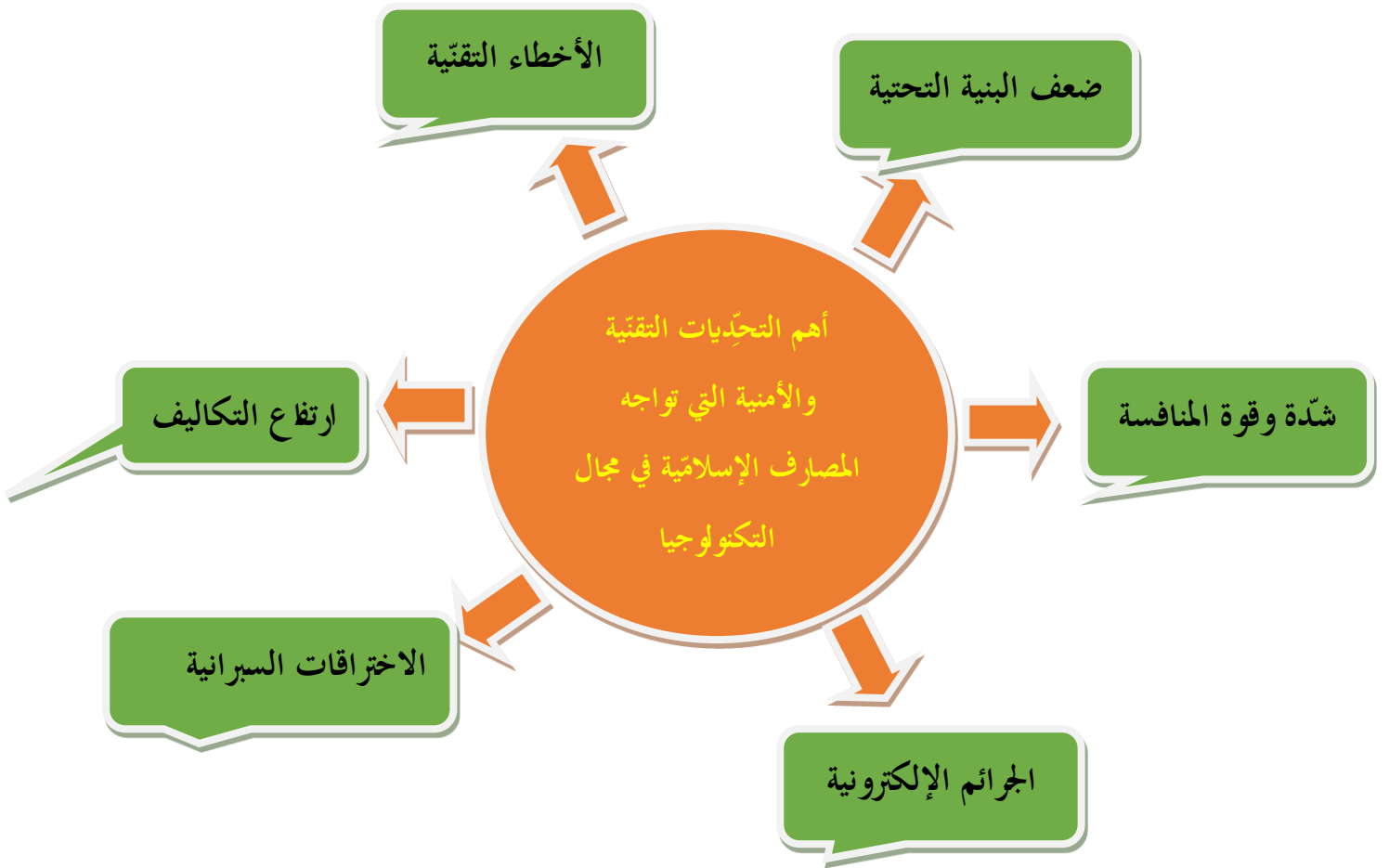
تاسعاً- تأسيس منظمة ووكالة عالمية؛ متخصصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية والسبرانية.

عاشراً- التوعية الدائمة للعملاء حول المخاطر السبرانية، ونشر ثقافة الحذر والوقاية من الجرائم الإلكترونية.

ونختم هذا المبحث بشكل يوضح ويلخص أهم التحديات التقنية والأمنية التي تواجه المصارف الإسلامية:

<sup>1</sup> ومن أكبر الوكالات في هذا المجال الوكالة الوطنية للأمن السبراني في دولة قطر، والتي تأسست بموجب القرار الأميري الصادر بتاريخ: 25 مارس 2021م، وقد تم مؤخراً إنشاء معهد تابع لهذه الوكالة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي القطرية لتخريج الكفاءات في هذا المجال، يُنظر الموقع الرسمي للوكالة على الرابط: <https://ncsa.gov.qa/ar> تاريخ التصفح: 17-07-2024م.

<sup>2</sup> أنفقت الشركات ما متوسطه: 11.7 مليون دولار على الأمن السبراني في عام 2017م، يُنظر: والابتكارات المالية الرقمية، المزايا والتحديات ص(190) مرجع سابق.



الشكل رقم (03) أهم التحدّيات التقيّية والأمنية التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة

المراجع: من إعداد الباحث باستعمال برنامج: Microsoft Word

### المبحث الثالث

المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية في المجال القانوني، وإستراتيجيات مواجهتها،  
ويتضمن مطلبين:

**المطلب الأول:** التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية

الفرع الأول: مفهوم التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية.

الفرع الثاني: أسباب نشوء التحديّات القانونية.

**المطلب الثاني:** أهم التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية،

وإستراتيجيات مواجهتها.

الفرع الأول: أهم التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية

الفرع الثاني: إستراتيجيات مقترحة للمصارف الإسلامية لمواجهة التحديّات القانونية التي تواجه المصارف

الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية

## المبحث الثالث

المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية في المجال القانوني، وإستراتيجيات مواجهتها

بعد دراسة الباحث لأهم التحديات الشرعية التي تواجه المصارف الإسلامية في المبحث السابق،

سيعرّج في هذا المبحث على نوع آخر من أنواع التحديات؛ ألا وهو: التحديات القانونية.

وسيتناول الباحث هذه التحديات من جهة التعريف بها، وذكر أهمها، ثمّ يختم هذا المبحث باقتراح جملة

من الاستراتيجيات والخطط الاستشرافية المستقبلية؛ التي ينبغي على المصارف الإسلامية أن تسلكها،

وتعمل بها إذا أرادت الصمود أمام هذا النوع من الصعوبات والتحديات.

وسيتّم تناول هذه المسائل في المطلبين المواليين:

## المطلب الأول

مفهوم التحدّيات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية، وأسباب

## نشئها

يتفق المتخصّصون، ويجمع الباحثون في المجال المالي والمصرفي على أنّ من أبرز العوامل المساعدة على نمو وتطور الخدمات المصرفية، ومن أهم الأمور الإسهام في استقرارها: وجود البيئة والأرضية القانونية<sup>1</sup> المناسبة.

ومع ازدهار منتجات وابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية، وما صحّب ذلك من تطور كبير في خدمات ومعاملات المصارف الإسلامية؛ زادت حاجة هذه المصارف لوجود قوانين تنظّم عملها، وتحدّد حقوقها وواجباتها.

وفي هذا المطلب بيانٌ للمقصود من التحدّيات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية، ثمّ ذكرٌ لأهم تلك التحدّيات والصعوبات، وذلك في الفرعين المواليين:

الفرع الأول: مفهوم التحدّيات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> يعبر كثير من الباحثين بقوله: "التشريعية" والأولى -والله أعلم- التعبير بالقانونية؛ لأن القوانين من وضع البشر، والتشريع من وضع ربّ البشر، وحتى لا يقع اللبس بين القوانين الوضعية والتشريعات الربائية.

<sup>2</sup> يُنظر في تعريف التحدّيات القانونية وأهم أسباب نشئها: القيسي، محمد إبراهيم، الإشكاليات القانونية الناشئة عن العمل المصرفي الإلكتروني - دراسة مقارنة - ص(34) دار دروب المعرفة - مصر - د ط، 2022م ومحيس، حسام علي، نظم المعلومات المصرفية - مدخل معاصر ودراسات حالة - ص(241) دار أمجد، عمان، ط/1، 2022م والبغدادى، زيد عبد الستار، العمليات المصرفية في العصر الرقمي، ص(222) دار السنهوري، د ط، بيروت 2018م وقنديل، صادق عطية، المخاطر في المصارف الإسلامية، ص(74) مرجع سابق وشحادة، مها خليل، تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(12) مجلة رماح لبحوث والدراسات، العدد(57) آب 2021م وشحادة مها خليل، التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن - دراسة تحليلية من منظور إسلامي - ص(101) رسالة دكتوراه متاحة على الرابط: <https://search.mandumah.com> تاريخ التصفح: 2024-07-21م.

يمكن تعريف التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة بأهمّ: التحديّات والمخاطر المتعلقة بالجوانب القانونية؛ التي تنظّم عمل المصارف الإسلاميّة، وتحدّد حقوقها والتزاماتها في مجال التعاملات الرقميّة والخدمات الإلكترونيّة.

**الفرع الثاني: أهم أسباب نشوء التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة**

ترجع أهم أسباب ظهور ونشوء التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة لما يلي:

**أولاً-** تنشأ المخاطر والتحدّيّات القانونية -غالبا- من عدم التوافق والانسجام بين القوانين واللوائح المنصوص عليها التي تحدّد حقوق والتزامات المصارف، وبين النظم والآليات التي تعمل بها المصارف في الواقع؛ فينتج عن ذلك إشكالات ونزاعات تؤدّي إلى عدم استقرار المصارف، وتعرّضها للمتابعات والمساءلات القانونية.

**ثانياً-** وتنشأ التحديّات القانونية في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة كذلك من الفراغ القانوني، أو عندما لا تكون هناك قوانين واضحة ولوائح دقيقة تحدّد كيفية تعامل المصارف مع مستجدات الصناعة الماليّة الحديثة، وتبين طبيعة وحدود علاقتها مع المنتجات التقنيّة، والخدمات الرقميّة الجديدة.

**ثالثاً-** كما يمكن أن تنشأ المخاطر القانونية أيضا في حالة انتهاك المصارف للقواعد والضوابط المقرّرة قانونا.

**رابعاً-** وتنشأ التحديّات القانونية كذلك؛ من جهة كون أغلب القوانين الوضعية لا تُراعي خصوصيّة المصارف الإسلاميّة، وحرصها على التزام المبادئ والضوابط الشرعية؛ في خدماتها ومعاملاتها الماليّة والمصرفية.

## المطلب الثاني

أهمّ التحدّيات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية، واستراتيجية

## مواجهتها

بعد بيان المقصود بالتحدّيات القانونية، وذكر أبرز أسباب نشوء هذا النوع من التحدّيات؛ سيحاول الباحث في هذا المطلب ذكر أهمّ التحدّيات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية؛ في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية، ثمّ يقترح جملة من الاستراتيجيات والحلول؛ لتجاوز هذه التحدّيات والعقبات؛ وذلك في الفرعين المواليين:

الفرع الأول: أهمّ التحدّيات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية<sup>1</sup>

انطلاقاً من تعريف التحدّيات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية، وبيان أهمّ أسباب ظهورها، وبالرجوع إلى مجموعة من المراجع التي كُتبت في هذا الموضوع؛ يمكن أن نلخص أهمّ التحدّيات القانونية فيما يلي:

أولاً-عدم وجود قوانين خاصّة منظمّة للخدمات والمعاملات المصرفية؛ تراعي طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية في تقديم الخدمات المالية الرقمية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> يُنظر: نظم المعلومات المصرفية- مدخل معاصر ودراسات حالة- ص(241) مرجع سابق، والعمليات المصرفية في العصر الرقمي، ص(222) مرجع سابق وكافي، مصطفى يوسف، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، ص(172) دار رسلان، سوريا- دمشق- د ط، 2012م وفرحان، محمد عبد الحميد وطربوش، إبراهيم عبد الله، الصيرفة الإلكترونية وتطبيقاتها العملية، ص(77) دار الحامد، الأردن، ط/1، 1441هـ-2021م، وواقع وتحدّيات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، ص(195-196) مرجع سابق والبنوك الإسلامية أمام التحدّيات المعاصرة، ص(234-235) مرجع سابق.

<sup>2</sup> حيث نجد أن جلّ وأغلب القوانين تراعي طبيعة عمل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية التي لا تتقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية، يُنظر: العزاوي، عبد الرحمان، المخاطر والتحدّيات التي تواجه المصارف الإسلامية، ص(05) بحث مقدم للملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي- الواقع ورهانات المستقبل- جامعة غرداية، الجزائر، فيفري 2011م.

ثانياً- تحدي قبول واعتراف القوانين السائدة في البلدان التي تضم مصارف إسلامية؛ للمنتجات الرقمية والابتكارات التكنولوجية الجديدة، منها:

1- العقود الإلكترونية.

2- التوقيعات الإلكترونية.

3- المسؤولية على الأخطاء التقنية، والمخاطر الرقمية.

4- المال الرقمي أو الإلكتروني.

5- التحديات الضريبية.

ثالثاً- كثرة العوائق القانونية التي تحول دون رقمنة وتطوير صيغ التمويل الإسلامي.

رابعاً- مشكلة عدم مواكبة ومسايرة القوانين المنظمة للأعمال المالية والمصرفية؛ للتطورات الحديثة في المجال الرقمي والتقني.

خامساً- كثرة القيود التي تفرضها البنوك المركزية؛ والتي لها السلطة الرقابية والإشرافية على المصارف الإسلامية وغيرها؛ وما ينتج عن ذلك من تقييد لحرية المصارف في الإبداع والتطوير في المجال الرقمي والتكنولوجي؛ المتوافق مع المبادئ والقواعد الشرعية.

الفرع الثاني: استراتيجيات مقترحة للمصارف الإسلامية لمواجهة التحديات القانونية في مجال التكنولوجيا المالية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، ص(12) ص (20) مرجع سابق وقويدري علي، العايش أمال، الجريمة السرّانية-مفهومها وسبل الوقاية منها-ص(208) مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد (03) العدد (01) سنة 2022م ومطالي ليلي، دويدي خديجة هاجر، المصارف الإسلامية-تحديات وحلول-ص(223) مجلة الراصد العلمي، المجلد(08) ديسمبر 2021م والصيرفة الإلكترونية وتطبيقاتها العملية، ص(81) مرجع سابق.

على المصارف الإسلامية إذا أرادت الصمود أمام التحدّيات القانونية المتعلقة بالجانب التقني والتكنولوجي؛ أن تسعى جاهدة في القيام بجملة من الأمور والخطوات، وتنقذ مجموعة من الاستراتيجيات؛ لعلّ من أهمها:

أولاً-الحرص على استصدار قوانين منظمّة ومقنّنة للصيرفة الإسلامية الرقمية.

ثانياً-الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الصيرفة الرقمية؛ والتي لها تجربة كبيرة في إصدار اللوائح والقوانين المنظمة للتكنولوجيا المالية الإسلامية؛ مثل ماليزيا والبحرين، وغيرها.

ثالثاً-التوعية القانونية لموظفي المصارف الإسلامية في الجوانب الرقمية؛ حتى تُراعى اللوائح والقوانين أثناء ممارسة الخدمات والمعاملات المصرفية.

رابعاً-التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية،<sup>1</sup> ووزارات المالية، والخبراء القانونيين والاقتصاديين والشرعيين؛ لتهيئة بيئة قانونية مناسبة لعمل ونشاط وتطور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

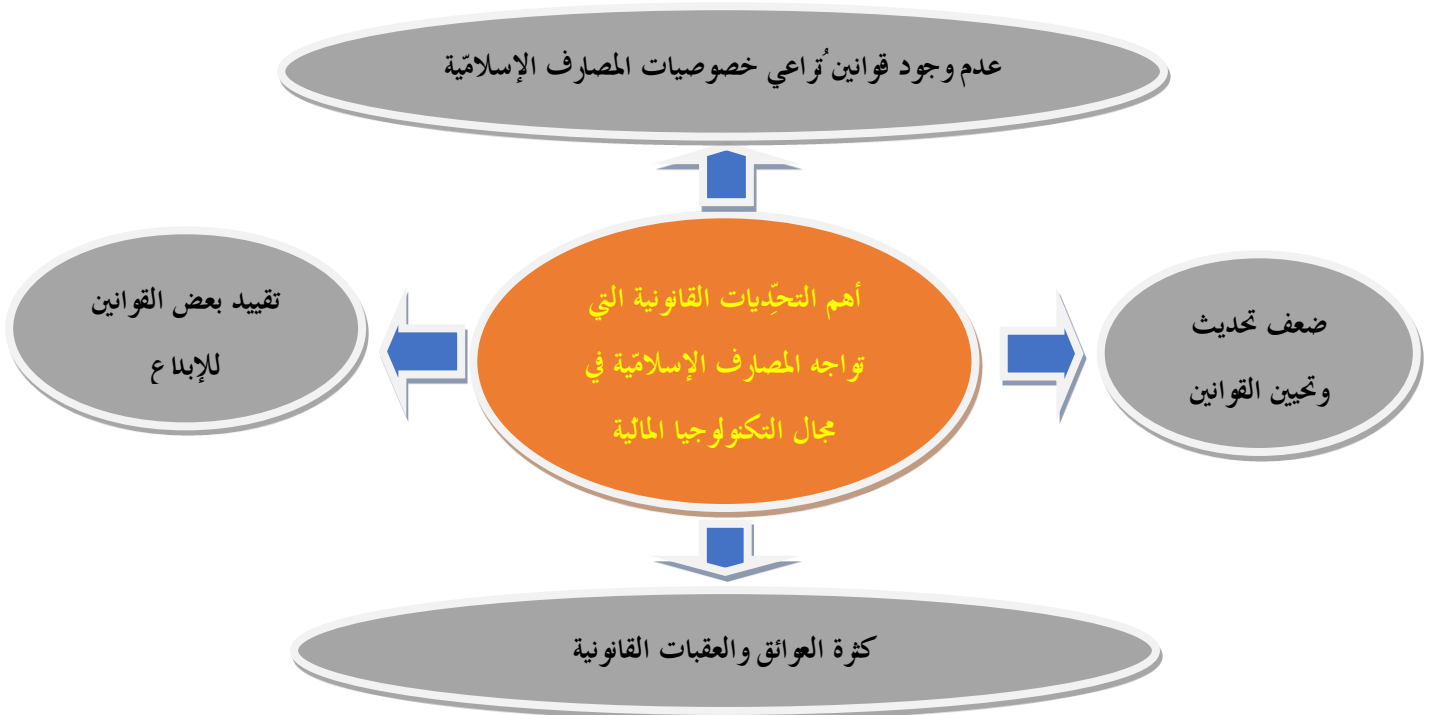
خامساً-التحديث الدائم للقوانين المصرفية، والتعيين المستمر للوائح البنكية؛ لمواكبة التطورات ومسايرة المستجدات الطارئة في مجال المعاملات والخدمات المالية الرقمية.

سادساً-يتوجب على المصارف الإسلامية التي تسعى للانتشار والتوسع؛ معرفة القوانين والأنظمة، والاطّلاع على الإجراءات القضائية والرقابية الخاصة بالمعاملات المالية الرقمية؛ في الأماكن التي تقدّم فيها خدماتها المصرفية الإلكترونية.

<sup>1</sup> من الخطوات الإيجابية في هذا الباب قيام البنوك المركزية في كل من البحرين وماليزيا وعمان بتعيين هيئات شرعية مركزية لدعم الصيرفة المالية الإسلامية، يُنظر: العنزي، عصام خلف، المالية الإسلامية بين الأحكام الشرعية والأنظمة القانونية ص(67) بحوث مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي-المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي-بيت المشورة للاستشارات المالية-قطر-

سابعاً- سعي وحرص الهيئات الشرعية لوضع معايير وضوابط شرعية تتعلق بالتكنولوجيا المالية الإسلامية، وعرضها على الجهات القانونية؛ لتكون أرضية لإصدار القوانين واللوائح المنظمة للصيرفة الإسلامية الإلكترونية؛<sup>1</sup> وعليه فالحاجة ماسة لإصدار معايير تبيّن الأحكام الشرعية المتعلقة بمنتجات وابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية.

ونختتم هذا المبحث بهذا الشكل الذي يوضح ويبيّن أهم التحديّات القانونية التي تواجهها المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية



الشكل رقم (04) أهم التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا

المالية الرقمية

المرجع: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Microsoft Word

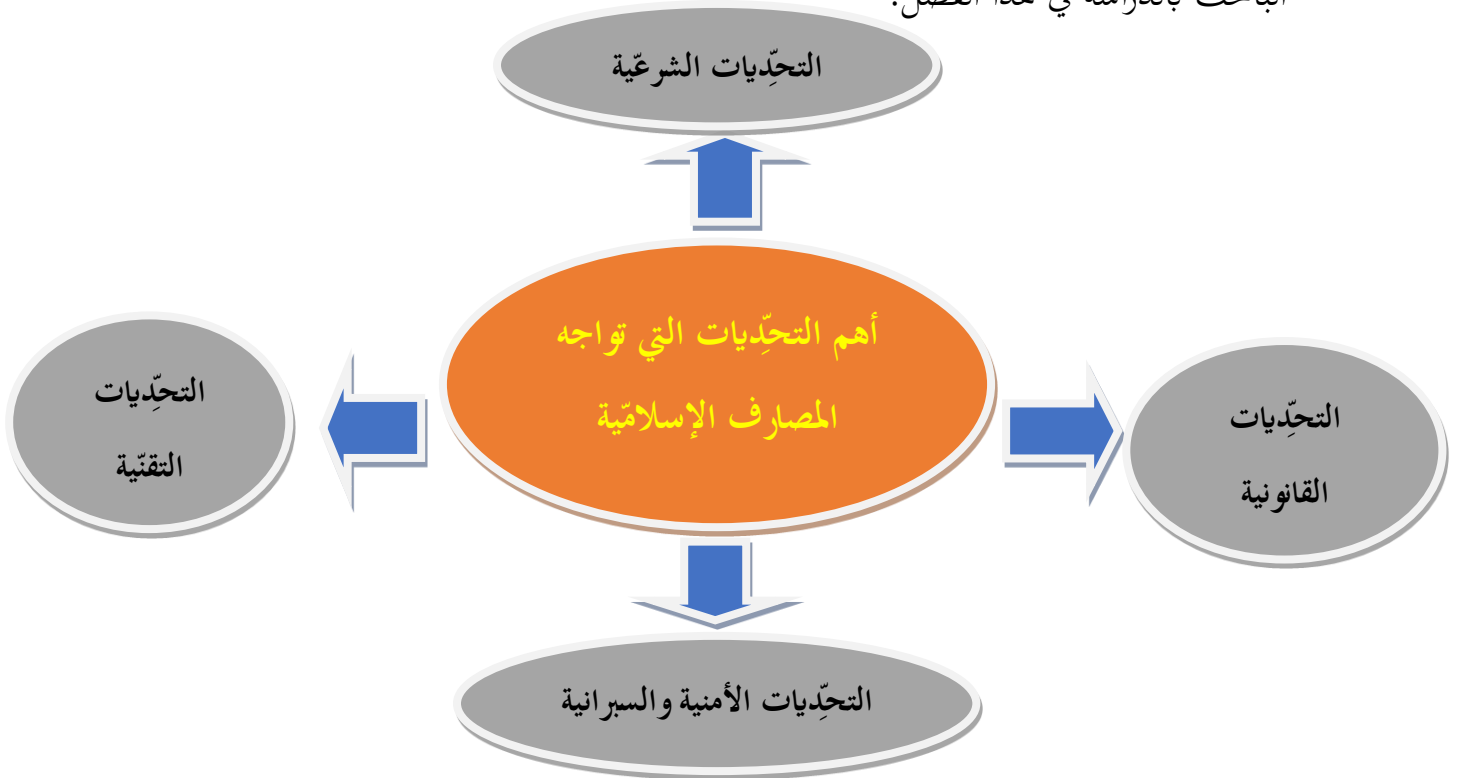
<sup>1</sup> ومن الجهود المبذولة في هذا الباب المعيار الذي أصدرته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعنوان: "التعاملات المالية بالإنترنت" وهو المعيار رقم (38) لكنه ركّز على بيان أحكام العقود الإلكترونية؛ ولم يتطرّق لكثير من الأمور الرقمية؛ لكونها من الأمور التي استجدت في الساحة المالية؛ كما نبه لذلك الدكتور عبد الستار أبو غدة عضو مجمع الفقه الإسلامي خلال مداخلة في مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي، ينظر الرابط: <https://islamonline.net> تاريخ التصفح: 2024-07-21م.

خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية هذا الفصل يخلص الباحث إلى أنّ المصارف الإسلامية تواجه تحديات كبيرة في طريقها نحو التحول الرقمي، والانتقال من الخدمات الكلاسيكية والمعاملات التقليدية، إلى الخدمات التقنيّة والتعاملات الرقمية؛ ومن أهم تلك التحديات وأكثرها صعوبة: التحديات المتعلقة بالجوانب الشرعيّة والتقنيّة والأمنية والقانونية.

وقد اجتهد الباحث في عرض أهم تلك التحديات، ثمّ حاول أن يقترح جملة من الحلول والاستراتيجيات؛ التي تسهم في تجاوز المصارف الإسلاميّة لهذه التحديات وتخطّي هذه المخاطر والعقبات.

والمخطط الموالي يلخص ويوضّح أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلاميّة؛ والتي تناولها الباحث بالدراسة في هذا الفصل.



الشكل رقم (05) أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلاميّة

المرجع: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Microsoft Word

## الفصل الثالث

التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ تجارب رائدة ونماذج ناجحة، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية الإسلامية، مفهومها، خصائصها، انتشارها ومجالاتها

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية، وأهميتها

المطلب الثاني: خصائص التكنولوجيا المالية الإسلامية، والفرق بينها وبين التكنولوجيا المالية التقليدية

المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية الإسلامية، انتشارها، مجالاتها، وشركاتها

المبحث الثاني: عرض تجارب رائدة، ونماذج ناجحة في التكنولوجيا المالية الإسلامية

المطلب الأول: تجربة تحالف ألكو البحرين في التكنولوجيا المالية الإسلامية ALGO Bahrain

المطلب الثاني: تجربة مصرف بيت التمويل الكويتي في التكنولوجيا المالية الإسلامية Kuwait

Finance House

المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات المالية الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية؛ في ضوء تجربتين

السابقتين

المبحث الثالث: نظرة استشرافية حول مستقبل التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: واقع الصناعة المصرفية والتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

المطلب الثاني: تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر مع التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية

المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر؛ التحديات وعوامل النهوض

## مَهَيِّدٌ

سيتناول الباحث في الفصل الثالث-والأخير-من هذه الأطروحة؛ تجربة الصناعة المالية الإسلامية؛ بمصارفها ومؤسّساتها الماليّة، وباقي مكوناتها؛ في مسايرة ومواكبة التغيرات والتحديات التي نتجت عن ثورة التكنولوجيا المالية الرقمية في الساحة المالية العالمية؛ فنتج عن ذلك ما اصطلح عليه بـ: التكنولوجيا المالية الإسلامية" وهي - كما سمّاها بعض الباحثين-: "النسخة الإسلامية للتكنولوجيا المالية"

وستتناول في هذا الفصل مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية، وأهميتها، وخصائصها، وأهم أماكن انتشارها وتوزّعها.

ثمّ يتمّ عرض بعض التجارب والنماذج؛ التي نجحت في تبني تكنولوجيا مالية إسلامية، وحققت تقدّمًا كبيرًا في هذا المجال، واستطاعت بفضل بذل جملة من الجهود والاستراتيجيات؛ أن تنافس وتواكب المصارف العالمية الكبرى، وتزاحم سائر المؤسسات المالية على مستوى العالم، بل وتستقطب نسبة كبيرة من الزبائن والعملاء.

وسيحاول الباحث بعد عرض هذه التجارب الرائدة استخلاص أهم العوامل والأسباب؛ التي أدّت لنجاح هذه المصارف والمؤسّسات المالية؛ حتى تكون أنموذجًا لباقي المصارف والمؤسّسات الإسلامية.

وفي آخر هذا الفصل سيجتهد الباحث في بيان واقع التكنولوجيا المالية الرقمية في الجزائر، ثمّ عرض تجربة أهم مصرفيين إسلاميين عاملين في الجزائر في هذا المجال، ليختتم هذا الفصل بذكر أهم التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، ثم اقتراح جملة من الحلول والاستراتيجيات؛ التي تسهم في النهوض بهذا القطاع الحيوي، والمجال المهم.

## المبحث الأول

التكنولوجيا المالية الإسلامية، مفهومها، خصائصها، انتشارها ومجالاتها، ويتضمن ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول:** مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية، وأهميتها، ويتضمن فرعين:

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية

الفرع الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية الإسلامية

**المطلب الثاني:** خصائص التكنولوجيا المالية الإسلامية، ويتضمن فرعين:

الفرع الأول: خصائص التكنولوجيا المالية الإسلامية

الفرع الثاني: الفرق بين التكنولوجيا المالية الإسلامية، والتكنولوجيا المالية التقليدية

**المطلب الثالث:** التكنولوجيا المالية الإسلامية، انتشارها، مجالاتها، وشركاتها، ويتضمن ثلاثة فروع:

الفرع الأول: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية، وانتشارها

الفرع الثاني: مجالات وقطاعات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

الفرع الثالث: شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ مفهومها، أهم خدماتها، وأماكن تمرُّكها

## المبحث الأول

### التكنولوجيا المالية الإسلامية، مفهومها، خصائصها، انتشارها ومجالاتها

من المصطلحات التي كثر تداولها في السنوات الأخيرة بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، والمتخصصين في المعاملات المالية المصرفية عموماً والإسلامية -على وجه الخصوص- مصطلح: التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>1</sup>؛ ولذلك سيحاول الباحث في هذا المبحث كشف حقيقة هذا المصطلح من خلال: بيان مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية وخصائصها، ثم ذكر أماكن انتشارها، وأهم خدماتها ومجالاتها، وينتظم ذلك في ثلاثة مطالب:

---

<sup>1</sup> دعا مؤتمر الدوحة الثامن للمال الإسلامي إلى إنشاء مركز دراسات شرعي مستقل متخصص في التكنولوجيا المالية الإسلامية، لرفد هذه الصناعة بأحكامها، مع ضرورة قيام المؤسسات المالية الإسلامية بالإسهام في دعم وتمويل هذا المركز، فضلاً عن دعوة الجامعات لإدراج تخصصات التكنولوجيا المالية الرقمية ضمن مناهجها العملية، ينظر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness> تاريخ التصفح: 06-06-2024م.

## المطلب الأول

### مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية، وأهميتها

نتناول في هذه المطلب مسألتين مهمتين، ألا وهما: بيان مفهوم وحقيقة التكنولوجيا المالية

الإسلامية، ثم ذكر جملة من الأمور التي تدل على أهميتها، وينتظم ذلك في فرعين:

### الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية **Islamic financial technology**

#### أولاً-تعريف بعض الباحثين للتكنولوجيا المالية الإسلامية

عُرِّفت التكنولوجيا المالية الإسلامية بعدة تعريفات، منها:

1- " جميع ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تتوافق مع الشريعة، وتستخدمها مختلف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والشركات الناشئة في هذا المجال"<sup>1</sup>

2- " اندماج التكنولوجيا والتمويل الإسلامي؛ مما يعني أن: أي منتج أو خدمة تنشأ من التكنولوجيا المالية؛ يجب أن تلتزم بالقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية، ويتم تقديم المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ من خلال قنوات رقمية مبتكرة"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محاجبية نصيرة، بريش رابع، استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية-دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي-ص: (99) حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد (16) عدد (02) ديسمبر 2022م.

<sup>2</sup> عليوي عبد الكريم، مزيان محمد توفيق، التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، ص: (91)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، مجلد (06) العدد (01) سنة 2022م.

3- " جميع التطبيقات المالية الرقمية المعاصرة؛ التي يمكن استخدامها في قطاع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، ولا تتقاطع مع مقاصد الشريعة الإسلامية "1

### ثانياً- التعريف المختار:

من خلال التعريفات السابقة نخلص إلى أنّ التكنولوجيا المالية الإسلامية تقوم على ركنين رئيسين:

1- **الركن الأول:** الاستفادة من ابتكارات التكنولوجيا المالية؛ لتطوير الخدمات المالية والعمليات المصرفية الإسلامية.

2- **الركن الثاني:** أن لا تتعارض هذه الابتكارات الحديثة، والتقنيات الرقمية المتطورة مع مقاصد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وعليه فيمكن أن تُعرّف التكنولوجيا المالية الإسلامية بأنها: توظيف القطاع المصرفي الإسلامي لمنتجات وتطبيقات التكنولوجيا المالية الحديثة، واستخدام الابتكارات الرقمية المتطورة<sup>2</sup> في ترقية وتحسين الخدمات المصرفية، والمعاملات المالية؛ بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقواعد المعاملات الشرعية.

ويمكن أن يقال أنّ التكنولوجيا المالية الإسلامية هي: النسخة الإسلامية للتكنولوجيا المالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بوطريف لويزة، يونس شعيب، واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديّات الراهنة، ص(472) مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد (05) العدد (02) ديسمبر 2021م.

<sup>2</sup> لمعرفة كيفية حصول المصارف الإسلامية على التكنولوجيات المالية المتطورة، يُنظر: عمروش بهية، شنايب مراد، التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية ص(113-114) مجلة دراسات في التنمية الإسلامية والتنمية، عدد (07) سنة 2023م ومحاضرة بعنوان: واقع وتطبيقات التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية الإسلامية، للدكتورة مها شحادة على الرابط: <https://youtu.be/CqLaRRL2Gfs?si=gphNYTJA0bhX7IGt> تاريخ التصفح: 04 جوان 2024م.

<sup>3</sup> ينظر: التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية ص(116) مرجع سابق.

الفرع الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>1</sup>

تكتسي التكنولوجيا المالية الإسلامية أهمية بالغة؛ كونها تسعى لتطويع ابتكارات التكنولوجيا المالية؛ بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والسعي لابتكار منتجات رقمية جديدة تخدم القطاع المصرفي الإسلامي، والحرص على الإسهام في ترقيته ومواكبته للثورة الرقمية والطفرة التكنولوجية الكبيرة في عالم الاقتصاد والمال، ومما يدل على أهمية التكنولوجيا المالية الإسلامية:

أولاً- تقديم خدمات مصرفية رقمية، وإتاحة معاملات مالية قائمة على التكنولوجيا المتطورة؛ وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانياً- الإسهام في تحقيق الشمول المالي، وإيصال الخدمات المصرفية الإسلامية لأكبر شريحة من العملاء والزبائن.

ثالثاً- إيجاد بدائل شرعية لكثير من الابتكارات المالية والمنتجات الرقمية المخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

رابعاً- تقديم خدمات مصرفية إسلامية أفضل؛ من حيث: الجودة، والسرعة، والتكلفة.

خامساً- الحرص على تلبية تطلعات الأجيال الجديدة؛ بتوفير خدمات رقمية متطورة، ومعاملات مالية مبتكرة لا تخالف الشريعة الإسلامية.

سادساً- استقطاب شريحة أكبر من المتعاملين؛ من خلال الحرص على تطوير نوعية الخدمات من جهة، والعمل على أن لا تكون مخالفة للشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

<sup>1</sup> يُنظر: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديّات الراهنة، ص(472) مرجع سابق، والتكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، ص(88) مرجع سابق.

## المطلب الثاني

### خصائص التكنولوجيا المالية الإسلامية، والفرق بينها وبين التكنولوجيا المالية التقليدية

أهم ما يميّز التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ حرصها على مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية؛ ولذلك كان لها مجموعة من الخصائص، كما أن هناك بينها وبين التكنولوجيا المالية التقليدية جملة من الفروق؛ وهذا ما سيتم بيانه في هذه المطلب:

#### الفرع الأول: خصائص التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>1</sup>

من أهم الخصائص التي تتميز بها التكنولوجيا المالية الإسلامية:

أولاً-الحرص على موافقة مبادئ الشريعة الإسلامية، ومراعاة مقاصدها.

ثانياً-التشجيع على الإبداع والابتكار، وإعادة تصميم المنتجات المالية الإسلامية؛ للارتقاء بالقطاع المصرفي الإسلامي.

ثالثاً-الإسهام في محاربة الاحتيال وانعدام الثقة؛ كونها تراعي أخلاقيات الشريعة الإسلامية.

رابعاً-الإسهام في تعزيز التمويل الإسلامي؛ خاصة في المشاريع الاجتماعية والتنمية.

خامساً-العمل على استهداف مختلف شرائح المجتمع، وشتى الفئات؛ عن طريق الشراكات والمنتجات المصرفية الإسلامية المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود.

<sup>1</sup> يُنظر: بن علقمة مليكة، دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي- التجربة البحرينية نموذجاً- ص(208) مطبوع ضمن الكتاب الجماعي للتكنولوجيا المالية، الابتكارات والحلول الرقمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس- المدينة- 2021م وطلحي كوثر، زوادي نهاد، دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية -بيت التمويل الكويتي أنموذجاً-ص(47) مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد (07) سنة 2023م، والتكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي، ص (06)

سادسا-التنوع في العروض والخدمات المقدّمة للعملاء من: الإقراض الجماعي الإسلامي، إلى الادخار والتأمين التكافلي وغيرها<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الفرق بين التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، والتكنولوجيا الماليّة التقليديّة<sup>2</sup>

يمكن أن نحصر أهم الفروق بين التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة والتكنولوجيا الماليّة التقليديّة في فرقين

جوهريين:

أولاً-الفرق الجوهرى بين التكنولوجيا الماليّة التقليديّة، والتكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة هو: الحرص على التزام مبادئ وقواعد الشريعة الإسلاميّة، ومراعاة مقاصد الشارع الحكيم في ابتكارات التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، بخلاف التكنولوجيا الماليّة التقليديّة فإنّ الهدف الوحيد هو: كسب أكبر قدر من العملاء، وتحقيق المزيد من الأرباح؛ من خلال تسريع المعاملات، وتسهيل وتقريب الخدمات، ولا يُلتفت في ذلك كله إلى مراعاة القواعد الشرعيّة والمقاصد الربانية.

ثانياً- كما أنّ هناك فرق آخر؛ وهو متفرّع عن الفرق الأول ألا وهو: أن المصارف الإسلاميّة تحرص على أن تُخضع جميع ابتكارات ومنتجات التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة للرقابة الشرعيّة؛ التي تشرف عليها لجان وهيئات خاصة تابعة لهذه المصارف؛ قصد مراجعتها والتدقيق في مدى توافقها مع المبادئ الشرعيّة، بخلاف المصارف والبنوك التقليديّة فإنّها لا تضم في مؤسساتها هيئات رقابة شرعية.

<sup>1</sup> سيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على مجالات وخدمات التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة.

<sup>2</sup> يُنظر: دور ابتكارات التكنولوجيا الماليّة في تطوير الخدمات الماليّة الإسلاميّة بيت التمويل الكويتي أمودجا-ص(45) مرجع سابق، وكلمة: "التقليديّة" للتمييز بينها وبين الإسلاميّة، وقد استعمل هذا القيد بعض الباحثين، يُنظر على سبيل المثال: مجموعة من الباحثين، التكنولوجيا الماليّة، الابتكارات والحلول الرقميّة (كتاب جماعي) ص (218) مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس-المدية-2021م.

## المطلب الثالث

## التكنولوجيا المالية الإسلامية، انتشارها، مجالاتها وشركاتها

على غرار المؤسسات المالية العالمية؛ فقد سارعت الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية إلى توظيف منتجات وابتكارات التكنولوجيا المالية؛ وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال، وكسب رضا العملاء، وجلب عملاء وزبائن جدد؛ فنتج عن ذلك انتشار الخدمات المالية الإسلامية الرقمية في شتى أنحاء العالم، كما تعددت المجالات والخدمات الرقمية التي توفرها وتقدمها المؤسسات المالية الإسلامية، وسيتناول الباحث في هذا المطلب واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية ومجالاتها، وأهم شركاتها في الفروع الموالية:

## الفرع الأول: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية، وانتشارها

تمكّنت الصناعة المالية الإسلامية من الانتشار عبر مختلف دول العالم حتى بلغت جميع القارات؛<sup>1</sup> وذلك بفضل الله جلّ جلاله، ثمّ الاعتماد على ابتكارات التكنولوجيا المالية المتطورة، ومنتجات التقنيات الحديثة، وستعرّف في هذا الفرع على التوزيع الجغرافي لخدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية، وكذا أهم وأكبر أسواقها على مستوى العالم.

<sup>1</sup> كما صرّح بذلك محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبد الله المبارك في حوار له مع جريدة الشرح الأوسط، ينظر: دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية - بيت التمويل الكويتي أمودجا-ص(47) وتمّ تأسيس أول منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية في منتصف سنة 2000م، يُنظر: عقبة سحنون، لعوير إيناس، التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي، ص(09) ورقة مقدمة لأشغال الملتقى الوطني حول: الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر - الواقع والمأمول، يوم 30ماي 2022-جامعة وهران.

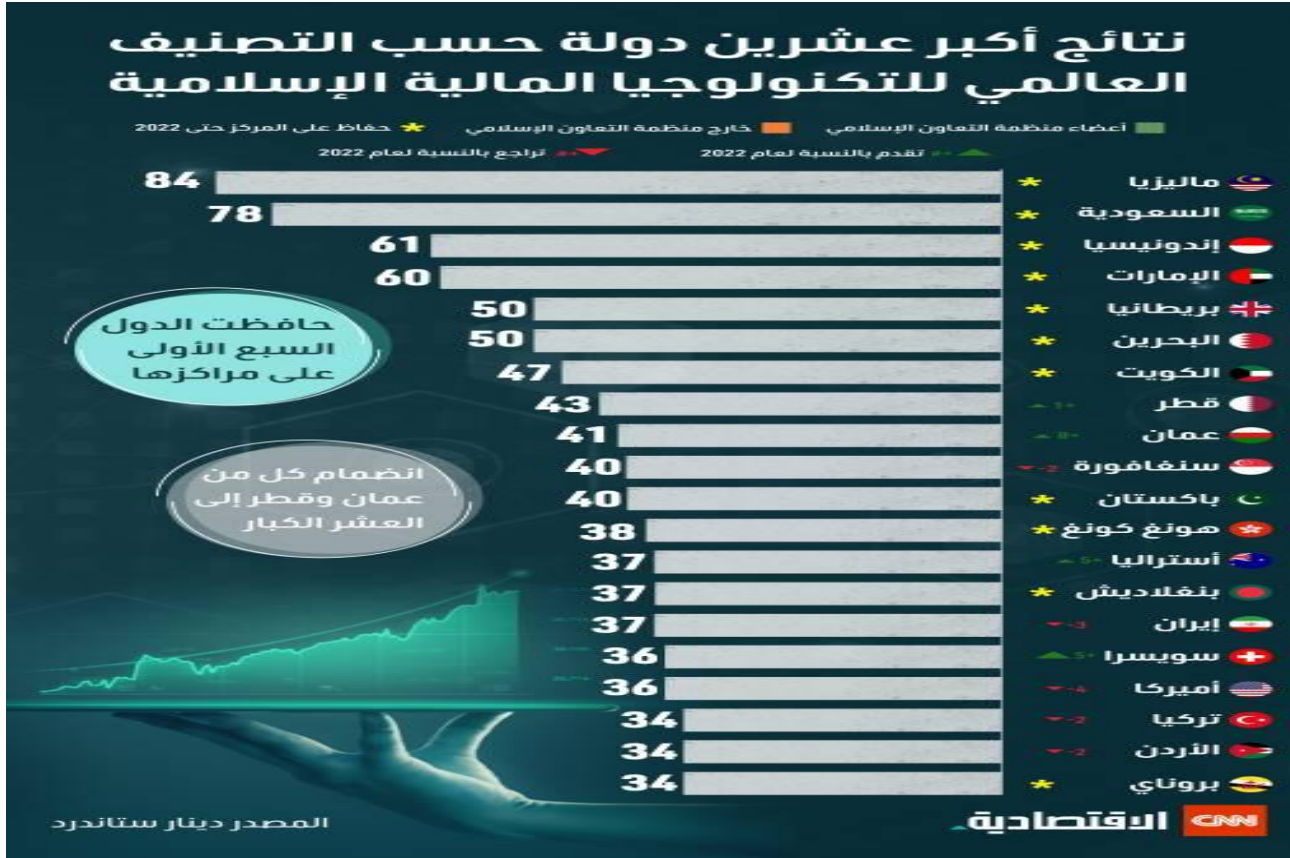
أولاً- واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية، وتوزيعها الجغرافي<sup>1</sup>

المتتبع لواقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في العالم؛ يجد أنه لم يقتصر انتشارها ووجودها على منطقة جغرافية معينة دون غيرها، بل امتدّت وانتشرت في مناطق مختلفة، وعلى مستوى دول وبلدان متنوعة؛ فنجد توظيف منتجات التكنولوجيا المالية والتعاملات التقنيّة المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في بعض دول جنوب شرق آسيا، ومعظم دول الشرق الأوسط، وبعض دول شمال إفريقيا، وكل دول مجلس التعاون الخليجي، وبلغت حتى بعض الدول الأوروبية، ودول من آسيا الوسطى، وأميركا الشمالية.

ويرجع سبب هذا الانتشار والتوسّع في التكنولوجيا المالية الإسلامية للطلب المتزايد من طرف المسلمين عبر أنحاء العالم- خاصة الدول المنظوية تحت منظمة التعاون الإسلامي<sup>2</sup>- على التمويل الرقمي والخدمات المصرفية التي لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، والشكل الآتي يوضح الدّول الأكثر توظيفاً للتكنولوجيا المالية الإسلامية؛ في مؤسساتها المصرفية وتعاملاتها المالية

<sup>1</sup> يُنظر: أزنق فاطمة، تحانوت خيرة، تحليل مشهد التكنولوجيا المالية في المالية الإسلامية عبر العالم ص(82) مجلة التنظيم والعمل، المجلد (11) العدد (03) والرابط: <https://cnmbusinessarabic.com/economy/50658/137> تاريخ التصفح: 06-06-2024 م

<sup>2</sup> منظمة التعاون الإسلامي: وكانت تُعرف سابقاً باسم: منظمة المؤتمر الإسلامي، هي منظمة إسلامية دولية تجمع سبعا وخمسين (57) دولة إسلامية، وتصف المنظمة نفسها بأنها: "الصوت الجماعي للعالم الإسلامي" وإن كانت لا تضم كل الدول الإسلامية وأنها تهدف ل: "حماية المصالح الحيوية للمسلمين" البالغ عددهم نحو 1,9 مليار نسمة. وللمنظمة عضوية دائمة في الأمم المتحدة، والدول السبع والخمسون هي دول ذات غالبية مسلمة من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية والبلقان، ولقد تأسست المنظمة في الرباط في: 25 أيلول 1969م، ينظر: <https://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ التصفح: 06-06-2024 م.



شكل رقم (06) الدول ذات المراتب الأولى في اعتماد التكنولوجيا المالية الإسلامية.

المرجع: الرابط: <https://cnnbusinessarabic.com/economy/50658/137> تاريخ

التصفح: 06-06-2024 م

#### ثانياً- أكبر أسواق التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>1</sup>

جاء في التقرير السنوي الثالث لشركة الاستشارات: "دينار ستاندرد" والمهتم بمتابعة أنشطة التمويل الإسلامي حول العالم؛ أنّ حجم السوق العالمية للتكنولوجيا المالية الإسلامية بلغ : 138 مليار دولار أميركي خلال عامي: 2022م و2023م، وذكر رافع الدين شيخوه الرئيس التنفيذي لـ: "دينار ستاندرد"

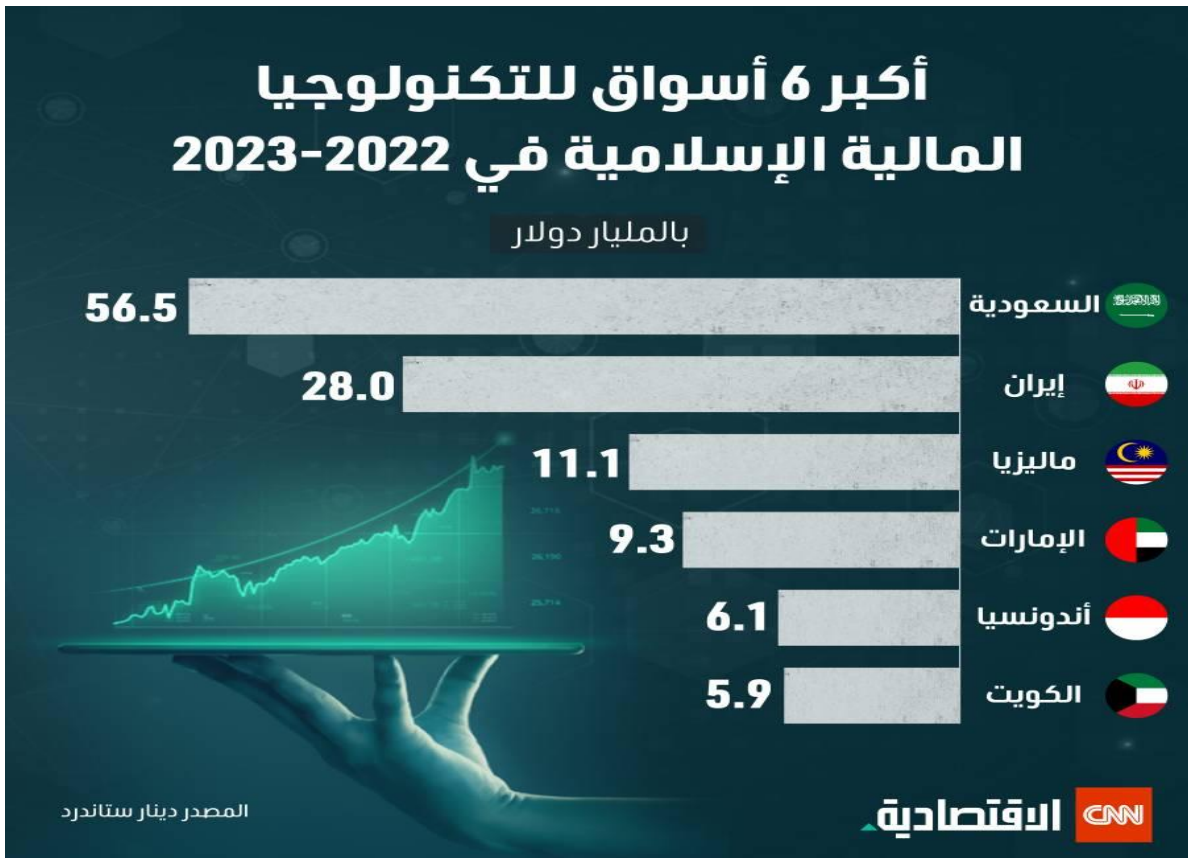
<sup>1</sup> يُنظر: التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية ص( 119 - 120) مرجع سابق والرابط:

<https://cnnbusinessarabic.com/economy> تاريخ التصفح: 06-06-2024 م

أنه يُتوقع أن السوق ستنمو لتصل إلى: 306 مليار دولار؛ أي: نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال عام 2023 م بحلول عام 2027م.

وقد بلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي: 49 مليار دولار عام 2020م، ويُتوقع أن يصل إلى 128 مليار دولار سنة: 2025م.

هذا وتهيمن أسواق ستة (06) دول؛ على أكبر نسبة من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية، وهي: السعودية وإيران وماليزيا والإمارات واندونيسيا والكويت؛ كما هو موضَّح في الشكل التالي:



شكل رقم (07) أكبر ستة أسواق للتكنولوجيا المالية الإسلامية في: 2022م - 2023م.

المرجع: <https://cnnbusinessarabic.com/economy> - تاريخ التصفح: 06-06-

2024م.

## الفرع الثاني: مجالات وقطاعات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

تُتيح التكنولوجيا المالية الإسلامية لعملائها مجموعة من الخدمات، والمنتجات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛ وذلك في مجالات وقطاعات مختلفة، ويمكن تلخيص أهم تلك الخدمات فيما يلي<sup>1</sup>:

**أولاً-عمليات الدفع، وتحويل الأموال:** بعد أن كانت عمليات الدفع، وتحويل الأموال تتمُّ بوسائل وأنظمة تقليدية، أحدث ظهور تطبيقات التكنولوجيا المالية قفزة كبيرة في هذا المجال؛ حيث ظهر ما يسمى ببوابات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال؛ وهي عبارة عن: برامج الكترونية، وتطبيقات تكنولوجية، وأنظمة رقمية متطورة؛ تسمح بنقل وتحويل الأموال بين مختلف الأطراف والجهات، مع ضمان أعلى درجات الثقة والحماية والأمان، ومن أشهر بوابات الدفع الإلكتروني العالمية بوابة: <sup>2</sup> Pay Pal والتي تتميز بتواجدها في أكثر دول العالم، مع سهولة التعامل بها، وتحظى كذلك بثقة كبيرة لدى المتعاملين بها.

وتعدُّ منصات وأنظمة الدفع الإلكتروني من أكثر التكنولوجيات المالية استعمالاً، وانتشاراً بين العملاء والشركات والأفراد والمؤسسات في العالم، بعد منصات التمويل الجماعي.

<sup>1</sup> يُنظر: مجموعة من الباحثين، التكنولوجيا المالية، الابتكارات والحلول الرقمية (كتاب جماعي) ص (219) مرجع سابق، واستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية-دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي- ص:(99-100) مرجع سابق وعرقوب خديجة، أهم عوامل انتشار التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا ومدى الاستفادة منها، ص(04-05) منشور على الرابط: [www.researchgate.net](http://www.researchgate.net) تاريخ التصفح: 09-06-2024 م، والتكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي، ص(09) مرجع سابق والتكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، ص: (97-102) مرجع سابق والتكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية ص(101-105)

<sup>2</sup> ذكرتها لشهرتها وانتشارها، لا لكونها تعتمد التكنولوجيا المالية الإسلامية، وسيأتي بعدها ذكر نموذج لبوابة تعتمد التكنولوجيا المالية الإسلامية.

وعلى سبيل المثال يوجد في دولة ماليزيا مجموعة من البوابات الالكترونية التي تعتمد التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>1</sup>؛ ومن بين تلك البوابات الرقمية، بوابة: "دفع حلال" وهي إحدى شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تسعى لتطوير أنظمتها، وتطبيقاتها بما يتوافق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانياً-عمليات الإقراض المباشر من نظير إلى نظير (P2P): ويعدُّ من أشهر صُور عمليات الإقراض اللامركزية؛ والتي انتشرت بين فئتي المقرضين والمقترضين من الأفراد والشركات؛ وذلك لقلّة تكلفتها، ولكونها تتم مباشرة بين الطرفين؛ دون وجود وسيط وطرف ثالث؛ والذي يتمثل غالباً في المؤسسات المالية.

ومن المنصّات القائمة على التكنولوجيا المالية الإسلامية، والتي توفّر هذه الخدمة للعملاء:

أ- منصة: **-p2p - Liwwa**: والتي مقرّها بالأردن، وقد أقرضت في الأردن وحدها: 1.6 مليون دولار؛ خلال سنة واحدة.

أ- منصّة الإقراض الإسلامي من نظير إلى نظير: ويقع مقرّها بالمملكة المتّحدة.

ثالثاً-تكنولوجيا التمويل الجماعي: وهو أحد أشهر أشكال التمويل وجمع رؤوس الأموال؛ والتي تتمّ - غالباً- في منصات إلكترونية على شبكة المعلومات العالمية؛ حيث تُعرض أفكار مشاريع ربحية، أو خيرية على الجمهور في فترات وأجال معينة، وبعد جمع الأموال والإسهامات يتمّ تجسيد المشروع.

وعرفت منصات التمويل الجماعي القائمة على التكنولوجيا المالية الإسلامية انتشاراً كبيراً؛ خاصة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

ويأخذ التمويل الجماعي عدّة صور، ويتفرّع إلى مجموعة من النماذج، من أبرزها:

<sup>1</sup>ذكر بعض الباحثين أنه توجد (37) شركة تكنولوجيا مالية إسلامية حول العالم في هذا المجال، يُنظر: أهم عوامل انتشار التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا ومدى الاستفادة منها، ص(05) مرجع سابق.

أ- التمويل الجماعي الخيري أو الاجتماعي (الغير ربحي): ويتوزع بين الزكاة والوقف والصدقات.<sup>1</sup>  
 ب- التمويل الجماعي التشاركي: ويقوم على أساس المشاركة في المخاطر والأرباح؛ وفق مبادئ الشريعة.

ت- التمويل الجماعي القائم على المراجعة والإجارة: ويكون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.<sup>2</sup>

رابعاً-تكنولوجيا إدارة الثروات: تختص شركات التكنولوجيا المالية العاملة<sup>3</sup> في هذا المجال بتقديم منتجات مصرفية واستثمارية؛ منها محلية، ومنها عالمية، هدفها جمع وتحصيل المزيد من الأرباح للعملاء، أو تحقيق عوائد ايجابية<sup>4</sup>

ويتم إدارة الثروات من خلال استخدام التقنيات المتطورة، والتكنولوجيات الحديثة في استثمار، وإدارة الأموال والثروات.

خامساً-تكنولوجيا التأمين التكافلي: تُتيح مجموعة من شركات التكنولوجيا المالية خدمات التأمين التكافلي للراغبين في الحصول عليه؛ مما ييسر لشريحة كبيرة من العملاء الاستفادة من هذا النوع من التأمين، دون أن يخضعوا للضغوط والشروط التي تفرضها الكثير من مؤسسات التأمين التقليدية. هذا وتوجد خدمات أخرى توفرها شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>5</sup> لكن ركز الباحث على ذكر أهمها وأكثرها انتشاراً.

<sup>1</sup> توجد (12) شركة تعمل في هذا المجال على مستوى العالم، يُنظر: أهم عوامل انتشار التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا ومدى الاستفادة منها، ص(05) مرجع سابق.

<sup>2</sup> ومن أشهر المنصات التي توفر هذه الخدمات: منصة ناسداك دبي للمراجعة، يُنظر: التكنولوجيا المالية الإسلامية، ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، ص(101)

<sup>3</sup> توجد (32) شركة تعمل في هذا المجال على مستوى العالم، يُنظر: نفس المرجع والصفحة.

<sup>4</sup> يُنظر الرابط: <https://moneybloomz.com> تاريخ التصفح: 10-06-2024م، وأهم عوامل انتشار التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا، ومدى الاستفادة منها، ص(05) مرجع سابق.

<sup>5</sup> مثل: تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية، وتكنولوجيا منصات تداول الصكوك، وغيرها.

الفرع الثالث: شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ مفهومها، أهم خدماتها، وأماكن تركزها

من أهم العوامل التي أدت لانتشار تطبيقات، ومنتجات التكنولوجيا المالية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، ظهور و بروز مجموعة كبيرة من الشركات الناشئة التي تسعى لابتكار، وتطوير منتجات مالية، وخدمات مصرفية وبنكية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وسيتطرق الباحث في هذا الفرع إلى: مفهوم شركات التكنولوجيا الإسلامية، ونشأتها، والفرق بينها وبين باقي الشركات، وفي الأخير ذكر الدول الرائدة في شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

أولاً- مفهوم شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، ونشأتها، والفرق بينها وبين شركات التكنولوجيا المالية التقليدية

### 1- مفهوم شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>1</sup>

شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية هي عبارة عن: مؤسسات وشركات؛ يتمثل دورها ومحور عملها في ابتكار وتطوير وطرح منتجات مالية رقمية متطورة، وخدمات مصرفية تقنية حديثة؛ تلبي رغبات العملاء، وتحرص على أن تكون منتجاتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

### 2- نشأة شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية:

يعود ظهور شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية إلى سنة 2010م، وبعد هذا التاريخ شهدت هذه الشركات تزايداً مستمراً، ونموً كبيراً؛ حتى بلغ عددها حسب التقرير العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية: 241 شركة سنة 2021م<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عرقوب خديجة، دور شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في دعم الشركات الناشئة-دراسة حالة منصة Qardus في المملكة المتحدة- ص(190-191) مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد(11) العدد(02) الجزء(02) عدد خاص، مارس 2023م، والتجار أحمد هشام، لويس أسموليادي، ريزال موازيل محمد، إدارة الاستراتيجيات التنافسية بين شركات التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي الإسلامي، ص(16) مجلة بيت المشورة-قطر-العدد(16) أكتوبر 2021م.

<sup>2</sup> يُنظر المرجع السابق، ص(190-191)

### 3- الفرق بين شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، وبين شركات التكنولوجيا التقليدية<sup>1</sup>

تتفق شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية مع سائر الشركات؛ في كون الجميع يعملون على ابتكار وتطوير منتجات، وخدمات مالية رقمية؛ تزود المؤسسات المالية بما تحتاجه في خدماتها ومعاملاتها، لكن تتميز شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، عن غيرها من الشركات بحرصها على جملة من الأمور<sup>2</sup>:

- تكون منتجاتها وابتكاراتها المالية متوافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- لها هيئات شرعية استشارية؛ تُعرض عليها المنتجات لتنظر في مدى موافقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- عدم الاستثمار في مشاريع وأعمال تخالف الشريعة.

ثانياً- أهم خدماتها، وأماكن تمرُّكها:

#### 1- أهم خدمات شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>3</sup>:

تقدّم شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخدمات، من أهمها:

- أ- خدمات التمويل الاجتماعي: الزكاة، الوقف، الصدقات (12 شركة).

<sup>1</sup> المقصود بالتقليدية؛ أي: التي لا تراعي مبادئ الشريعة الإسلامية في منتجاتها وابتكاراتها، وقد تبعت في هذه التسمية بعض الباحثين، يُنظر على سبيل المثال: إدارة الاستراتيجيات التنافسية بين شركات التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي الإسلامي، ص(164) مرجع سابق.

<sup>2</sup> عرقوب خديجة، دور شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في دعم الشركات الناشئة-دراسة حالة منصة Qardus في المملكة المتحدة-ص(190-191) مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد(11) العدد(02) الجزء(02) عدد خاص، مارس 2023م والنجار أحمد هشام، لويس أسمويلادي، ريزال موازيل محمد، إدارة الاستراتيجيات التنافسية بين شركات التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي الإسلامي، ص(16) مجلة بيت المشورة-قطر-العدد(16) أكتوبر 2021م.

<sup>3</sup> دور شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في دعم الشركات الناشئة-دراسة حالة منصة Qardus في المملكة المتحدة-ص(190) مرجع سابق، وإدارة الاستراتيجيات التنافسية بين شركات التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي الإسلامي، ص(164) مرجع سابق.

ب- خدمات الودائع والإقراض: كفتح الحسابات والتمويل الشخصي (40 شركة).

ت- خدمات التمويل البديل: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (32 شركة).

ث- خدمات الدفع والتحويل: التحويلات والعملات الأجنبية (37 شركة).

ج- أسواق رأس المال: الاستثمار، التجارة، والصكوك (شركتين).

## 2- الدول الرائدة في شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>1</sup>

جاء في تقرير غرفة تجارة وصناعة دبي، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي أن أكبر

خمس (05) دول رائدة في مجال شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية الناشئة هي بالترتيب:

أ- ماليزيا في المرتبة الأولى بوجود (18) شركة ناشئة.

ب- المملكة المتحدة (16) شركة.

ت- أندونيسيا (15) شركة.

ث- الولايات المتحدة (11) شركة.

ج- الهند ومصر (04) شركات في كل منهما.

<sup>1</sup> يُنظر: تقرير غرفة تجارة وصناعة دبي، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي على الرابط: <https://wam.ae/ar/details> تاريخ

## المبحث الثاني

عرض تجارب رائدة، ونماذج ناجحة في التكنولوجيا المالية الإسلامية

**المطلب الأول:** تجربة تحالف ألكو البحرين في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية ALGO Bahrain

الفرع الأول: نبذة حول واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في دولة البحرين والتعريف بتحالف: " ألكو

البحرين " ALGO Bahrain

الفرع الثاني: أهداف تأسيس تحالف ألكو البحرين ALGO Bahrain

الفرع الثالث: بعض انجازات ونجاحات تحالف ألكو البحرين في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية

**المطلب الثاني:** تجربة مصرف بيت التمويل الكويتي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية Kuwait

Finance House

الفرع الأول: نبذة حول واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في دولة الكويت والتعريف بمصرف بيت

التمويل الكويتي "بيتك"

الفرع الثاني: استراتيجية بيت التمويل الكويتي في التحول نحو التكنولوجيا المالية الإسلامية.

الفرع الثالث: خدمات ونجاحات بيت التمويل الكويتي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية

**المطلب الثالث:** عوامل نجاح المؤسسات المالية الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية في ضوء التجريبتين

السابقتين

الفرع الأول: العوامل السياسية والقانونية

الفرع الثاني: العوامل الشرعية والرقابية

الفرع الثالث: العوامل التقنية والبشرية والإدارية

## المبحث الثاني

## عرض تجارب رائدة ونماذج ناجحة في التكنولوجيا المالية الإسلامية

إنّ المطلع على واقع المؤسسات المالية الإسلامية تستوقفه مجموعة من التجارب الرائدة والنماذج المتميزة، والتي استطاعت بفضل اتباعها لاستراتيجيات منمّمة، وبذل جهودٍ جبّارة، والقيام بدراسات معمّقة أن تتكيّف مع التطوّرات الحاصلة في الساحة الماليّة والمصرفيّة، وتُساير الطفرة الكبيرة التي شهدتها الصناعة الماليّة العالميّة، وتتماشى مع القفزة النوعيّة التي فرضها التحوّل العالمي نحو تبنيّ التكنولوجيات الماليّة، والتقنيّات الرقميّة في المؤسسات الماليّة والهيئات المصرفيّة؛ ولذلك عقد الطالب هذا المبحث لإبراز بعض تلك النماذج الناجحة، والتجارب الرائدة والمتميّزة في هذا المجال؛ حتى تستفيد منها سائر المؤسسات الماليّة الإسلاميّة التي تتطلع لتبنيّ التكنولوجيات الماليّة، والتقنيّات الرقميّة في أعمالها وخدماتها المصرفيّة.

وبعد بحث وتنقيب وقع اختيار الطالب على نموذجين وتجريبتين متميزتين، حيث قام بدراسة كل نموذج في مطلب خاص، يليهما مطلب ثالث في ذكر أهم عوامل نجاح هاتين التجريبتين، على النحو الآتي:

## المطلب الأول

تجربة تحالف ألكو البحرين في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية

## ALGO Bahrain

الفرع الأول: نبذة حول واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في دولة البحرين، والتعريف بتحالف:

## ألكو البحرين "ALGO Bahrain"

أولاً - زيادة وصدارة دولة البحرين في التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>1</sup>

تعتبر دولة البحرين من الدول الرائدة والمتميزة في مجال الاستثمار في التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ حيث تحتل الصدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تحتل المركز الأول كذلك في مؤشر تنمية التمويل الإسلامي على مستوى المنطقة والثاني دولياً، بالإضافة إلى ذلك فهي تحتضن أكبر مركز للتكنولوجيا المالية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا؛ والذي أطلق عليه اسم: "خليج البحرين للتكنولوجيا المالية"<sup>2</sup>

وكان من أبرز وأهم ثمار ونتائج هذا التطور تأسيس أول تحالف للتكنولوجيا المالية الإسلامية بين مجموعة من المصارف والبنوك الرائدة، أطلق عليه اسم: "ألكو البحرين" ALGO Bahrain.

<sup>1</sup> زيد أيمن، بوزراع أمينة، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار- تجربة المصارف الثلاثة-ALGO Bahrain، ص (154-156) مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد(07) عدد (03) سنة 2018.

<sup>2</sup> كان تأسيسه في فيفري 2018م، وسيأتي الكلام عنه، يُنظر: تحليل مشهد التكنولوجيا المالية في المالية الإسلامية عبر العالم ص(89) مرجع سابق.

ثانياً-التعريف بتحالف: " ألكو البحرين " <sup>1</sup>ALGO Bahrain

**1- تأسيسه:** أُسس هذا التحالف بتاريخ: 13 ديسمبر 2017م خلال المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية<sup>2</sup> في دورته الرابعة والعشرون (24) والذي انعقد في مملكة البحرين

**2- البنوك والمصارف المكوّنه له:** يعدُّ تحالف ألكو البحرين ALGO Bahrain أول وأكبر اتّحاد على مستوى العالم؛ لمجموعة من البنوك والمصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية، وهو عبارة عن مبادرة تعاونية بين ثلاثة بنوك رائدة في اعتماد التكنولوجيا المالية والتقنيات الرقمية في تعاملاتها وخدماتها المصرفية، وهي:

أ- مجموعة البركة المصرفية.

ب- بنك البحرين للتنمية.

ت- بيت التمويل الكويتي<sup>3</sup> -البحرين-

ويُتوقع أن تنظم لهذا التحالف بنوك ومصارف إسلامية أخرى.

<sup>1</sup> يُنظر: تحليل مشهد التكنولوجيا المالية في المالية الإسلامية عبر العالم (89) مرجع سابق وبودخيل، محمد الأمين، يحي محمد الأمين، التكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة - تجربة خليج البحرين للتكنولوجيا المالية- ص (632-633) ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والصيرفة الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلـي- الشلف- 18-19 ديسمبر 2019م والتكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي، ص(10) مرجع سابق، التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية ص(117) مرجع سابق.

<sup>2</sup> وهو أكبر وأعرق تجمُّع في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي في العالم، يُنظر: <https://www.eyeofriyadh.com> / تاريخ التصفح: 30-06-2024م.

<sup>3</sup> وهو أحد فروع بيت التمويل الكويتي؛ وكانت بداية العمل فيه سنة: 2002م، يُنظر: مخلق عبد الغني، بن رجم محمد خميسي، صيد صابرة المصارف الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع التنموية الكبرى-دراسة حالة بيت التمويل الكويت-ص(105) مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مجلد (15) ديسمبر 2022م.

ويهدف هذا التحالف لجعل مملكة البحرين قائداً إقليمياً، وقطباً عالمياً في مجال التمويل الإسلامي؛ من خلال اعتماد أحدث التقنيات الرقمية، وآخر التكنولوجيات المالية في القطاع المالي والمصرفي، في إطار مبادئ الشريعة، وقواعد المعاملات المالية الإسلامية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أهداف تأسيس تحالف ألكو البحرين ALGO Bahrain.

كان تأسيس تحالف ألكو البحرين بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، والوصول إلى مجموعة من الغايات، لعل من أهمها وأبرزها<sup>2</sup>:

**أولاً-** ابتكار وإيجاد منتجات مصرفية، وخدمات مالية رقمية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

**ثانياً-** مواكبة ومسايرة التطورات والتغيرات الطارئة في الصناعة المالية العالمية، خاصة في مجال التكنولوجيات المالية الرقمية.

**ثالثاً-** ابتكار حلول مالية تتناسب مع الاقتصاد الرقمي؛ تتميز بالسرعة والكفاءة، وقلة التكلفة.

**رابعاً-** الإسهام في تحقيق الشمول المالي، ونمو المصرفية الإسلامية وزيادة أرباحها؛ من خلال تشجيع تأسيس الشركات الناشئة، ودعم الاستثمار في مجال ابتكار التكنولوجيات المالية، والحلول الرقمية الإسلامية.

**خامساً-** إنشاء وتأسيس المنصات الإلكترونية<sup>3</sup>

<sup>1</sup> وسيأتي ذكر أهداف تأسيس هذا التحالف بشيء من التفصيل في الفرع الموالي- إن شاء الله-  
<sup>2</sup> يُنظر: التكنولوجيات المالية والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي، ص(10) مرجع سابق وشاوي شافية، عواطف مطرف، بومود إيمان، ابتكارات التكنولوجيات المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية، ص(343-344) مجلة رؤى اقتصادية، مجلد(10) عدد (01) سنة 2020م والتكنولوجيات المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، ص(117-118) مرجع سابق والتكنولوجيات المالية الإسلامية والمستدامة - تجربة خليج البحرين للتكنولوجيات المالية- ص(633) مرجع سابق.  
<sup>3</sup> المنصات الرقمية هي: كيانات عبر الإنترنت تقدم خدمات ومنتجات رقمية، وتيسر التفاعل بين مجموعتين أو أكثر من مجموعات المستخدمين (سواء كانت شركات أو أفراد) مسجلة عبر المنصة، حيث يمكن أن تشمل هذه التفاعلات تبادل العمالة أو السلع (التجارة الإلكترونية) أو البرامج، يُنظر: <https://www.idsc.gov> تاريخ التصفح: 2024-06-30، وقد تمّ طرح (15)

سادساً-فتح المجال للاستثمارات الخارجية، والانتقال من المحليّة إلى العالميّة.

سابعاً-التعاون في مواجهة التحدّيات، وتجاوز العقبات التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة.

ثامناً-فتح المجال للتنسيق والتعاون بين مختلف البنوك والمصارف الإسلاميّة؛ خاصة في المجالات التكنولوجيّة والتقنيّة.

### الفرع الثالث: بعض إنجازات، ونجاحات تحالف ألكو البحرين في مجال التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة

تمكّن تحالف ألكو البحرين من تحقيق جملة من النجاحات والانجازات؛ والتي أسهمت إسهاماً كبيراً في النهوض والارتقاء بالتكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في مملكة البحرين، وفي دول مجلس التعاون الخليجي، وامتد أثره إلى باقي دول العالم.

وقد استطاع تحالف ألكو البحرين أن يصنع للمالية الإسلاميّة موقفاً في خارطة الصناعة الماليّة العالميّة، ولعلّ من أبرز تلك النجاحات ما يلي:

#### أولاً-إنشاء أكبر مركز للتكنولوجيا الماليّة في الشرق الأوسط وإفريقيا<sup>1</sup>

من الإنجازات المتميّزة والمشاريع الكبرى التي كانت من ثمار تحالف ألكو البحرين؛ تأسيس وتدشين أكبر مركز للتكنولوجيا الماليّة في الشرق الأوسط وإفريقيا؛ والذي أُطلق عليه اسم: "خليج البحرين

منصة تكنولوجيا مالية في القطاع المصرفي حتى سنة: 2020 م في دول مجلس التعاون الخليجي، يُنظر: التكنولوجيا الماليّة ودورها في تطوير الخدمات الماليّة الإسلاميّة ص(117) مرجع سابق، والتكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة والمستدامة -تجربة خليج البحرين للتكنولوجيا الماليّة- ص (632) مراجع سابق.

<sup>1</sup> يُنظر: تحليل مشهد التكنولوجيا الماليّة في الماليّة الإسلاميّة عبر العالم ص(89) مرجع سابق، والتكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة والمستدامة -تجربة خليج البحرين للتكنولوجيا الماليّة- ص (632) مراجع سابق، ودور التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في تعزيز الشمول المالي- التجربة البحرينية نموذجاً- ص(212-222) مرجع سابق و <https://www.bahrainedb.com> / تاريخ التصفح: 01-07-2024م.

للتكنولوجيا المالية " Bahrain Fintech Bay وكان ذلك في شهر فيفري سنة 2018 م ويقع مقره بدولة البحرين.

ومن أهداف هذا المركز الرائد تشجيع مبادرات التكنولوجيا المالية الذكية، ويتم عمل هذا المركز ونشاطه بالشراكة مع الهيئات الحكومية، والمؤسسات المالية<sup>1</sup>، والشركات، والمؤسسات الاستشارية، والجامعات، والجمعيات، ووكالات الإعلام، وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد جاء في تصريح السيّد خالد سعد الرئيس التنفيذي لـ: "خليج البحرين للتكنولوجيا المالية" قوله: " نحن سعداء بالإعلان عن خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، بدعم من شركائنا المؤسسين، كأكبر المؤسسات المالية وأكثرهم ريادة في العالم والمنطقة، وبفضل دعمهم نتطلع إلى التعاون بين الجهات الحكومية المعنية والشركات الناشئة، والشركات الأخرى؛ لتسريع الابتكار في قطاع الخدمات المالية في المنطقة وحول العالم"<sup>2</sup>

### ثانياً- تأسيس المركز العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة<sup>3</sup>

ويضمُّ هذا المركز أعضاء وشركاء من مملكة البحرين وغيرها من الدول، وهو أحد المراكز المنبثقة عن مركز خليج البحرين للتكنولوجيا المالية.

#### 1- تاريخ التأسيس:

أُعلن عن تأسيسه في شهر أكتوبر سنة: 2018م، وأطلق عليه اسم: "المركز العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة" GISFC

#### 2- من أهداف تأسيسه:

ويسعى هذا المركز الرائد لتحقيق أهداف كثيرة في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية؛ من أهمها:

<sup>1</sup> بلغ عدد المؤسسات الرائدة التي لها شراكة مع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية (58) مؤسسة نهاية عام 2018م، يُنظر: التكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة - تجربة خليج البحرين للتكنولوجيا المالية-ص (635) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر التصريح على الرابط: <https://www.bahrainedb.com> تاريخ التصفح: 2024-07-01م.

<sup>3</sup> يُنظر: تحليل مشهد التكنولوجيا المالية في المالية الإسلامية عبر العالم، ص(90) مرجع سابق و <https://assabeel.net> / تاريخ التصفح: 2024-07-01م.

أ- توسيع، وتسريع توظيف التكنولوجيات المالية والتقنيات الرقمية في التعاملات المالية والخدمات المصرفية الإسلامية، وفي العمليات التمويلية المتوافقة مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

ب- التعاون والتنسيق بين مختلف الشركاء والأعضاء.

### 3- المؤسسات والمصارف التي حضرت مجلس إطلاق المركز:

وتتميز إطلاق المركز بحضور مجموعة كبيرة من الهيئات والمصارف والمؤسسات الإقليمية والعالمية،

منها:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI"
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص "ICD"
- رابطة دول جنوب شرق آسيا للتكنولوجيا المالية "Islamic Fintech Alliance"
- شركة: Ethis Ventures ؛ وهي منصة للتمويل الجماعي في كل من ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة،
- مجموعة البركة المصرفية
- وبنك السلام.
- الشركة العربية للخدمات المالية.
- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
- بنك البحرين الإسلامي.
- وبيت التمويل الكويتي.
- شركة: Rating Ideal المختصة في التكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة؛ ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية.

## المطلب الثاني

تجربة مصرف بيت التمويل الكويتي "بيتك"<sup>1</sup> في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية

## Kuwait Finance House

على غرار مملكة البحرين؛ تعدُّ دولة الكويت من الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية، وبالتحديد في مجال اعتماد التكنولوجيات المالية، والتقنيّات الرقميّة في الخدمات والتعاملات الماليّة الإسلاميّة. ومن المصارف الإسلاميّة المتميّزة في اعتماد التكنولوجيا الماليّة؛ والتي خطت خطوات كبيرة في سبيل التحول نحو التقنيّات الرقميّة؛ مصرف: بيت التمويل الكويتي "بيتك"

وفي هذا المطلب دراسة لهذا النموذج المتميّز، وعرض لهذه التجربة الرائدة والناجحة؛ من خلال ذكر: نبذة عن واقع التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في دولة الكويت، ثمّ التعريف بمصرف بيت التمويل الكويتي "بيتك"، وبيان استراتيجيات وآليات تحوُّله إلى المعاملات الرقميّة، وفي آخر المطلب: ذكرٌ لأبرز خدمات ونجاحات هذا المصرف في مجال التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة.

الفرع الأول: نبذة حول واقع التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في دولة الكويت، والتعريف بمصرف بيت التمويل الكويتي "بيتك"

قبل التعريف بمصرف بيت التمويل الكويتي "بيتك" من المناسب ذكر نبذة عن واقع التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في دولة الكويت.

<sup>1</sup> بعد بحثي واجتهادي القاصر، والتنقيب في المراجع المتاحة لم أفد على نموذج وتجربة متميّزة ورائدة مثل تجربة هذا المصرف؛ ولذلك وقع الاختيار عليه.

أولاً-نبذة حول واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في دولة الكويت<sup>1</sup>

## 1- دولة الكويت، والريادة في مجال التكنولوجيا المالية:

المطلع على واقع الصناعة المالية المصرفية في دولة الكويت يخلص إلى أنها من الدول الرائدة، والمراكز المتميزة في مجال توظيف التكنولوجيا المالية الرقمية؛ في المعاملات والخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>.

وقد سارعت المصارف الإسلامية الكويتية إلى تبني التكنولوجيات المالية، والتقنيات الرقمية في خدماتها ومعاملاتها؛ وذلك من خلال إتاحة مجموعة من التطبيقات الرقمية عبر الهواتف الذكية، بالإضافة إلى فتح فروع مصرفية تقدّم خدمات مصرفية رقمية متطورة.

## 2- أهم عوامل ازدهار التكنولوجيا المالية في دولة الكويت:

من أهم عوامل تطور التكنولوجيا المالية في دولة الكويت، ومما ساعد على التحول الرقمي الكبير في هذه الدولة جملة من الأمور، منها:

أ- حرص البنك المركزي الكويتي على وضع تشريعات وقوانين تنظّم عملية التحولات الرقمية، وتسهّل وتشجّع على توظيف التكنولوجيات الحديثة، والتقنيات المتطورة في العمليات والخدمات المصرفية.

ب- توجيه بنك الكويت المركزي للبنوك الكويتية بوضع خطة محددة للتحول الرقمي سنة 2020م، وكذلك طلبه تخصيص وحدة خاصة للابتكار والتحول الرقمي ضمن هياكل البنوك.

<sup>1</sup> يُنظر: العبد المنعم، عبد الله خالد، الدويري زايد نواف، البنوك الإسلامية الرقمية من وجه نظر شرعية-تجربة دولة الكويت-ص (189-190) مجلة بيت المشورة-قطر-عدد (19) أبريل 2023م، وعبد الله يوسف، محمد محمود، دراسة عن البنوك الإسلامية في الكويت، ص(1-12) كلية التخطيط العمراني -جامعة القاهرة، دراسة منشورة على الرابط: <https://scholar.cu.edu.eg> تاريخ التصفح: 02-07-2024م.

<sup>2</sup> تحتل الكويت المرتبة الثانية بعد مملكة البحرين من حيث تطور حجم الصيرفة الإسلامية، يُنظر: دراسة عن البنوك الإسلامية في الكويت، ص(08) مرجع سابق.

ث- ومن الخطوات الكبيرة التي سلكتها دولة الكويت نحو التحول الرقمي؛ سماح البنك المركزي للبنوك بمزاولة مجموعة من الخدمات الرقمية؛ كخدمة الدّفع عبر المحافظ الرقمية، وخدمة الردّ على الاستفسارات؛ عن طريق استعمال تطبيق الذكاء الاصطناعي وغيرها.

ج- وفي خطوة أخرى أعلن البنك المركزي الكويتي عام 2020م عن فتح المجال لتقديم طلبات تأسيس البنوك الرقمية، مع وضع دليل ينظّم هذه العملية.

### 3- المصارف والبنوك الإسلامية الكويتية، والتحوّل الرقمي:

هناك مجموعة من البنوك والمصارف الإسلامية الكويتية التي تبنت التحول الرقمي في خدماتها ومعاملاتها، منها:

- أ- بنك بوبيان.
- ب- بنك وربة.
- ت- بنك الكويت الدولي.
- ث- البنك الأهلي المتحد وغيرها.

ومن البنوك الإسلامية الكويتية الرائدة التي خطت خطوات كبيرة نحو التحوّل الرقمي بنك: بيت التمويل الكويتي "بيتك"؛ وستعرّف على هذا البنك في العنصر الموالي.

### ثانياً- التعريف بمصرف بيت التمويل الكويتي "بيتك"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يُنظر: دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية - بيت التمويل الكويتي أنموذجاً - ص(22) مرجع سابق، ومحلّق عبد الغني، بن رجم محمد خميسي، صيد صابرة، المصارف الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع التنموية الكبرى - دراسة حالة بيت التمويل الكويت - ص(105) مرجع سابق وعظيم دلال، مانع سبرينة، سلسلة القيمة نموذجاً للعمل المستمر في البنوك الإسلامية "سلسلة القيمة أنموذجاً لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية - حالة بنك بيت التمويل الكويتي - ص(163) مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد (12) عدد (03) سنة: 2020م والرابط: <https://ar.wikipedia.org/> تاريخ التصفح: 01-07-2024.

يعتبر بيت التمويل الكويتي المعروف اختصاراً بـ: "بيتك" من أكبر وأبرز المصارف الإسلامية في دولة الكويت والعالم الإسلامي؛ والتي تلتزم تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وخدماتها، كما يعدُّ من أبرز النماذج الناجحة، والجديرة بالدراسة للاستفادة من تجربتها وخبرتها؛ حيث تمكّن هذا المصرف من منافسة أكبر المصارف الإسلامية<sup>1</sup> والتغلب على مئات البنوك التقليدية.

ويمكن التعريف بهذا المصرف من خلال النقاط التالية:

### 1- التأسيس والفروع:

تأسس هذا المصرف بموجب مرسوم أميري سنة: 1977م؛ فيكون بذلك أول بنك ومصرف إسلامي يتأسس في دولة الكويت، وله نشاط وحضور في: 12 دولة حول العالم في قارتي آسيا وأوروبا، منها: البحرين، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والعراق، وليبيا، وتركيا، وماليزيا، وألمانيا.

ويبلغ عدد فروعها: 680 فرعاً، ويُتيح هذا البنك المتميّز جملة من الخدمات المصرفية من خلال: 1733 جهازاً مصرفياً آلياً،<sup>2</sup> ويبلغ عدد الموارد البشرية العاملة في هذا البنك: 18 ألف موظفاً.

### 2- المساهمون في رأس مال بيت التمويل الكويتي:

ومن أهم المساهمين، وأكبر المشاركين في رأس مال هذا المصرف:

أ- الهيئة العامة للاستثمار.

ب- الهيئة العامة لشؤون القصر.

<sup>1</sup> مثل: مصرف الراجحي السعودي؛ والذي يعدُّ أكبر مصرف إسلامي في العالم، يُنظر: قناتلية عصام، عياد صالح، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 2020-02، ص(54) مجلة التواصل، مجلد(30) العدد (01) مارس 2024م.

<sup>2</sup> ويستحوذ البنك على أكبر شبكة صرّافات في البلاد، ينظر: دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية بيت التمويل الكويتي أمودجا-ص(58) مرجع سابق.

ت- الأمانة العامة للأوقاف.

ث- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

3- رأس المال: وقد بلغ رأس مال بيت التمويل الكويتي: 5.2 مليار دينار كويتي سنة: 2020م؛ أي ما يعادل: 17 مليار دولار أمريكي؛ وهذا ما أهله ليكون أكبر الممولين في السوق الكويتي والإقليمي، والمشاركة والإسهام في مجموعة كبيرة من المشاريع التنموية الكبرى؛ داخل وخارج دولة الكويت<sup>1</sup>

الفرع الثاني: إستراتيجية بيت التمويل الكويتي "بيتك" في التحوّل نحو التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>2</sup>

بداية من سنة 2014م سلك بيت التمويل الكويتي مجموعة من الاستراتيجيات، واتبع جملة من الآليات من أجل الانتقال والتحوّل من المعاملات والخدمات التقليدية إلى ابتكار خدمات مالية رقميّة حديثة، ومنتجات مصرفيّة تقنيّة متطوّرة؛ تتماشى مع التطورات الحاصلة في الصناعة الماليّة العالميّة، وتواكب النهضة التكنولوجيّة الكبيرة لدى المصارف والبنوك على الساحة الإقليميّة والدوليّة.

ويمكن تلخيص أهم الإستراتيجيات والآليات التي تمّ القيام بها في سبيل تحقيق هذا الهدف في النقاط التالية:

<sup>1</sup> ينظر: المصارف الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع التنموية الكبرى-دراسة حالة بيت التمويل الكويت-ص(108-111) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية بيت التمويل الكويتي أمودجا-ص(51-54) مرجع سابق، البنوك الإسلامية الرقمية من وجه نظر شرعية-تجربة دولة الكويت-ص (192)

أولاً- نشر الثقافة والوعي التقني بين العملاء: وذلك من خلال توجيه العملاء، وتوعية الزبائن من أجل العناية بالتعامل بالتكنولوجيا المالية والتقنيات الرقمية بدل التعاملات التقليدية؛ ومن ثمّ توسيع قاعدة المتعاملين بالتقنيات الحديثة<sup>1</sup>.

ثانياً- الاستثمار في التكنولوجيا المالية: وقد ركّز بيت التمويل الكويتي على هذه الآلية؛ من خلال فتح باب الاستثمار في ابتكار وتوفير أحسن وأحدث التكنولوجيات المالية والتقنيات المصرفية التي يتطلّع إليها العملاء؛ سواء داخليا، أو عن طريق صناديق المال.

ثالثاً- تكثيف التعاملات المصرفية الرقمية، والخدمات الإلكترونية: وذلك عن طريق تطبيق خدمات ومنتجات الفينتك، والخدمات الإلكترونية المتطورة؛ من خلال استخدام أنظمة الروبوتات، وتقنيات تحليل البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وغيرها.

رابعاً- تأهيل الموارد البشرية: من خلال التكوين الأمثل لموظفي وإطارات البنك؛ في مجال التعامل مع التكنولوجيات المالية، والتقنيات الرقمية؛ بما يؤهلهم لاكتساب ثقافة وخبرة مهنية تجعلهم قادرين على تقديم أحسن الخدمات للعملاء، وكذا الإسهام الفعّال في الارتقاء بالابتكار التكنولوجي، والتطوير التقني والرقمي للبنك.

خامساً- التعاقد مع مجموعة من شركات التكنولوجيا المالية الرائدة: وتعدّ هذه الخطوة من أهم الآليات الكفيلة بتوفير أحدث التكنولوجيات المالية، وأفضل المنتجات والابتكارات الرقمية؛ التي تتنافس كبرى شركات التكنولوجيا المالية في إنتاجها وتطويرها.

ومن شركات التكنولوجيا المالية الرائدة؛ التي تعاقد معها بيت التمويل الكويتي:

<sup>1</sup> وقد نجح بيت التمويل الكويتي إلى حدّ كبير في تحقيق هذا الهدف؛ حيث وصلت نسبة التعاملات الإلكترونية من طرف العملاء إلى: 65 % سنة 2018م؛ أي: حوالي 04 ملايين معاملة إلكترونية شهريا، يُنظر: دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية بيت التمويل الكويتي أمودجا-ص(54)

- 1- شركة: AionDigital في مارس 2021م؛ وهي منصّة متخصصة في الخدمات الرقمية الإلكترونية.
  - 2- شركة: PROGRESSOFT في أبريل 2021م؛ وهي من أفضل المزودين بحلول الدفع.
  - 3- شركة: Pio-Tech في نوفمبر 2022 م؛ وذلك في مجال التطوير والخدمات الرقمية.
  - 4- شركة: Visa العالمية للبطاقات والمدفوعات الرقمية؛ حيث أطلق خدمة المحفظة الذكية التي تمكّن العملاء من الدفع مباشرة بالهواتف الذكية، دون الحاجة للبطاقات المصرفية.
- الفرع الثالث: خدمات، ونجاحات بيت التمويل الكويتي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.

### أولاً- خدمات بيت التمويل الكويتي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية<sup>1</sup>

يُتيح ويُوفّر مصرف بيت التمويل الكويتي للعملاء والزبائن مجموعة متنوّعة، وبقاكة كبيرة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية، والتي تتنوع بين الخدمات العقارية والمحافظ الاستثمارية، والخدمات التمويلية، والتداول المالي وغيرها، وهذا كله يتماشى مع سياسة وطموحات المصرف الرامية للتميز، والريادة في تقديم الخدمات المالية الرقمية والمنتجات المصرفية المتطورة، وفيما يلي ذكر لبعض تلك الخدمات:

- 1- إطلاق البنك نموذج: KFH go؛ وهي فروع رقمية مصرفية تقدّم مجموعة ممن الخدمات دون كوادر بشرية.
- 2- توفير الخدمات المصرفية للعملاء؛ عبر الهواتف الذكية بواسطة خدمة المحفظة الذكية: KFH-Wallet.

<sup>1</sup> البنوك الإسلامية الرقمية من وجه نظر شرعية-تجربة دولة الكويت-ص (192) مرجع سابق، ودور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية بيت التمويل الكويتي أنموذجاً-ص(54-59) مرجع سابق

3- توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف الخدمات المصرفية؛ كبيع العملات وإدارة السيولة، وغيرها.

4- استخدام تقنيات وتطبيقات البلوكشين، وسلاسل الكتل؛ لتسريع عمليات الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية.

5- وقد كان لبنك بيت التمويل الكويتي السبق في إطلاق مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخدمات المصرفية في دولة الكويت، منها على سبيل المثال:

أ- إطلاق خدمة التوقيع الإلكتروني؛ والتي تتيح إكمال المعاملات المصرفية بكل مراحلها بشكل آلي، في أيّ وقت، وفي أي مكان.

ب- خدمة تحويل العملات أونلاين Live FX Pricing على مدار 24 ساعة؛ عبر الهواتف الذكية، أو الموقع الإلكتروني لمصرف: "بيتك"

ت- خدمة استخدام الساعات الذكية؛ للقيام بالخدمات المصرفية؛ من خلال أجهزة الصراف الآلي دون استعمال البطاقات المصرفية.

ث- خدمة الطباعة والإصدار الفوري للبطاقات المصرفية دون طلب مسبق عبر أكثر من 100 جهاز ATM<sup>1</sup>.

ج- خدمة إيداع الشيكات عبر الموبايل باستعمال تطبيق kfhonline.

ح- توفير خدمة الطباعة الفورية لدفتر الشيكات.

خ- إمكانية سحب النقود باستعمال الهواتف الذكية ومسح رمز QR code، دون الحاجة لاستعمال البطاقات المصرفية.

<sup>1</sup> لا تستغرق العملية أكثر من ثلاث دقائق! يُنظر: دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية بيت التمويل الكويتي أنموذجاً-ص(58) مرجع سابق.

د- خدمة تحويل الأموال إلى الخارج عن طريق تطبيق RippleNet خلال دقائق معدودة.

ذ- توفير خدمة شراء السيارات ومجموعة من المنتجات الأخرى عن طريق تطبيق معرض KFH Auto ويوفر هذا التطبيق أكثر من 22 خدمة.

هذه الخدمات وغيرها كثير - مما لم يُذكر - تؤكد زيادة وتفوق ونجاح مصرف بيت التمويل الكويتي في كسب رهان التكنولوجيا الماليّة، ونجاحه في تحديّ التحول نحو التقنيّات الرقميّة؛ في معاملاته وخدماته الماليّة والمصرفيّة.

### ثانياً- نجاحات وجوائز بيت التمويل الكويتي في مجال التكنولوجيا الماليّة الإسلامية.<sup>1</sup>

حقّق مصرف بيت التمويل الكويتي الكثير من النجاحات والانجازات المتميزة في مجال التكنولوجيا الماليّة،<sup>2</sup> وتمكّن من حصد جملة من الجوائز والتصنيفات والدرجات من طرف أشهر المجلات الدولية والوكالات العالميّة؛ خاصة بعد تبنيّه لخطة واضحة من أجل التحول إلى التكنولوجيا الماليّة والتقنيّات الرقميّة في عملياته وخدماته المصرفيّة بداية من سنة 2014 م.

ومن أهم الجوائز التي نالها مصرف بيت التمويل الكويتي:

1- جائزة أفضل بنك في الكويت، وأفضل بنك إسلامي في الكويت، وأفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط سنة 2014م.

2- منحته مجلة " Global-Finance " لقب أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الخليج العربي سنة 2015م.

<sup>1</sup> يُنظر: دور ابتكارات التكنولوجيا الماليّة في تطوير الخدمات الماليّة الإسلاميّة بيت التمويل الكويتي أنموذجاً-ص(59-62) مرجع سابق و <https://ar.wikipedia.org> تاريخ التصفح: 03-07-2024م، وفي هذا الرابط يمكن الاطلاع على بعض الدرجات والتصنيفات التي منحت لبيت التمويل الكويتي.

<sup>2</sup> يُنظر العنصر السابق.

- 3- نال خلال منتدى لندن للصكوك جائزة أفضل منظّم صكوك حكومية بالعالم.
- 4- منحتة مجلة Global-Finance جائزة أفضل مزوّد للتمويل الإسلامي للمشاريع سنة 2016م.
- 5- جائزة أفضل بنك إسلامي بالكويت من طرف مجموعة IFN
- 6- جائزة أفضل بنك إسلامي بالعالم؛ ضمن جوائز التمويل الإسلامي العالميّة GIFA
- 7- تحصّل على ثلاث جوائز من طرف المجلة العالميّة المتخصّصة في المصرفيّة The Banker
- 8- منحتة مجلة Global-Finance جائزة أفضل بنك رقميّ سنة 2017م، وأفضل مؤسسة ماليّة إسلامية في العالم سنة 2021م، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في العالم، وجائزة أكثر بنك أماناً في الخليج العربي.
- 9- تحصّل على جائزة أفضل مؤسسة إسلامية في العالم من طرف EMEA Finance.
- 10- نال جائزة أفضل بنك في الكويت من طرف مؤسسة: Asiamoney.
- 11- تحصّل على جائزة من شركة Visa العالميّة سنة 2018 م عن أسرع محافظة نموا في الكويت.

## المطلب الثالث

عوامل نجاح المؤسسات المالية الإسلامية في التحول نحو التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء التجربتين السابقتين.

من خلال التأمل والنظر في التجربتين السابقتين<sup>1</sup> يمكن تلخيص أهم عوامل وأبرز أسباب نجاح المؤسسات المالية الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية، واعتماد التقنيات الرقمية في ثلاث عوامل رئيسية، ثم تتفرّع عن كل عامل مجموعة من النقاط، وسنتناول هذه العوامل في ثلاثة فروع:

## الفرع الأول: عوامل سياسية وقانونية

بعد النظر في التجربتين السابقتين نجد أنّ من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح المؤسسات المالية الإسلامية في التحول نحو التكنولوجيا المالية؛ العوامل السياسية والقانونية، ومنها:

أولاً- وجود الإرادة السياسية في تأسيس البنوك والمصارف الإسلامية؛ كما يتّضح ذلك في تأسيس مصرف بيت التمويل الكويتي بموجب مرسوم أميري سنة 1977م؛ لأنه لا يمكن الحديث عن تكنولوجيا مالية إسلامية؛ إلا في ظل وجود مصارف ومؤسسات مالية إسلامية.

ثانياً- فتح المجال لتأسيس البنوك الإسلامية؛ ولذلك نجد في دولة الكويت مجموعة من البنوك المصارف الإسلامية (بنك بويان، بنك وربة، بنك الكويت الدولي، البنك الأهلي المتّحد، وغيرها)

ثالثاً- الدعم الدائم والمرافقة المستمرة للمصارف الإسلامية؛ من طرف الجهات الحاكمة والسلطات العليا في البلاد.

<sup>1</sup> تجربة تحالف ألكو البحرين وتجربة مصرف بيت التمويل الكويتي "بيتك"

رابعاً-الحرص على إعداد المنظومة القانونية الداعمة، والحاضنة لعمل المصارف الإسلامية؛ حيث يوجد في الكويت قانون خاص ينظّم ويسهّل عمل المصارف الإسلامية.<sup>1</sup>

خامساً-تسهيلات البنك المركزي ولوائحه وخطاباته الداعمة لعمليات التحول الرقمي، والتطوير التقني والتكنولوجي؛ كما رأينا ذلك في البنك المركزي الكويتي.

سادساً-الدعم السياسي والتشجيع لبناء التحالفات، وعقد الاتفاقيات بين المصارف والمؤسسات المالية؛ كما في تجربة تحالف ألكو البحرين ALGO Bahrain.

سابعاً-تأسيس المراكز والمؤسسات الداعمة، والمساندة للمؤسسات المالية الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ كما رأينا في تأسيس مركزي:

- "خليج البحرين للتكنولوجيا المالية " Bahrain Fintech Bay

- "المركز العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة " GISFC

ثامناً-التعاقد والشراكة بين البنوك الإسلامية وشركات التكنولوجيا المالية؛ مثل تجربة بيت التمويل الكويتي.

### الفرع الثاني: عوامل شرعية ورقابية

من أبرز العوامل الشرعية، والرقابية التي أسهمت في نجاح التجريبتين السابقتين، ما يلي:

أولاً-الحرص على تأسيس البنوك الإسلامية؛ التي تتوافق معاملاتها وخدماتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

<sup>1</sup> يُنظر: دراسة عن البنوك الإسلامية في الكويت، ص(13) مرجع سابق.

ثانياً- أن يكون عمل البنوك الإسلامية تحت إشراف الهيئات الشرعية واللجان الرقابية؛ والتي تتابع عمل المصارف وتحرص على أن يكون منضبطاً بالضوابط الشرعية، ومنسجماً مع مبادئ الإسلام<sup>1</sup>.

ثالثاً- مشاركة الهيئات الشرعية واللجان المحاسبية في المجالس التأسيسية للمراكز والهيئات والمؤسسات المصرفية، ومتابعة عملها بعد ذلك<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: عوامل تقنية وبشرية وإدارية

من أبرز العوامل التقنية، والبشرية، والإدارية التي أسهمت في نجاح التجريبتين السابقتين، ما يلي:

أولاً- وجود خطة واضحة، وإستراتيجية محكمة لعملية التحوّل الرقمي في المؤسسات والبنوك الإسلامية.

ثانياً- تكوين الكوادر المؤهلة، والموظفين الأكفاء القادرين على متابعة، وتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية.

ثالثاً- العناية بالتحديثات التقنية، والتطوير التكنولوجي، وتخصيص هيئات خاصة بذلك ضمن هياكل البنوك الإسلامية<sup>3</sup>

رابعاً- التعاون والتحالف والتنسيق بين المصارف والبنوك الإسلامية (تحالف ألكو البحرين)

خامساً- فتح باب الاستثمار في ابتكار وتطوير منتجات، وخدمات التكنولوجيا المالية الرقمية.

سادساً- الحرص على تأسيس الفروع المصرفية، وتوسيع النشاط إقليمياً ودولياً (لبنك بيت التمويل الكويتي فروع في 12 دولة حول العالم)

<sup>1</sup> يُنظر: سلسلة القيمة أنموذجا لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية - حالة بنك بيت التمويل الكويتي-ص(164) مرجع سابق.

<sup>2</sup> كمشاركة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في المجلس التأسيسي للمركز العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة " GISFC

<sup>3</sup> نفس المرجع ص (167)

سابعاً-الحرص على نشر الثقافة التقنيّة بين العملاء والزبائن؛ لزيادة نسبة التعامل الرقميّ والإلكترونيّ.

## المبحث الثالث

نظرة استشرافية حول مستقبل التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: واقع الصناعة المصرفية، والتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

الفرع الأول: نبذة حول واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

الفرع الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في البنوك العمومية، والمصارف الإسلامية في الجزائر

المطلب الثاني: تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر مع التحوّل الرقمي، وتبني التكنولوجيات المالية.

الفرع الأول: نبذة حول تجربة بنك البركة في التحول نحو التكنولوجيا المالية الرقمية

الفرع الثاني: نبذة حول تجربة مصرف السلام في التحول نحو التكنولوجيا المالية الرقمية

المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر؛ التحديات وعوامل النهوض.

الفرع الأول: تحديات، ومعوقات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

الفرع الثاني: عوامل النهوض بالتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

### المبحث الثالث

#### نظرة استشرافية حول مستقبل التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى الكشف عن واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر، وبالتحديد واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية، كما يسعى الباحث أن يحدد أهم التحديات والمخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر في طريق التحول نحو التكنولوجيا المالية الرقمية.

وقد تناول الباحث بالدراسة الموجزة تجربي مصرفي: البركة والسلام في التحول نحو التكنولوجيا المالية الرقمية؛ من خلال ذكر: أهم الخطوات التي بذلها القائمون على هذين المصرفين؛ من أجل تطوير وتحديث المعاملات البنكية والخدمات المصرفية؛ بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية الهائلة في الصناعة المالية العالمية.

وفي آخر هذا المبحث اجتهد الباحث في ذكر الآفاق، وبيان الفرص المتاحة للمصارف والمؤسسات الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية؛ التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد انتظم هذا المبحث في ثلاثة مطالب، في كل مطلب فرعين على النحو الآتي:

## المطلب الأول

### واقع الصناعة المصرفية، والتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

تناول الباحث في هذا المطلب واقع الصناعة المصرفية في الجزائر، وأهم المصارف والبنوك العاملة في هذا المجال، ثم عرّج على واقع التكنولوجيا المالية الرقمية بالخصوص، وانتظم ذلك في الفرعين المواليين:

#### الفرع الأول: نبذة حول واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

لفهم وتصوّر واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؛ لا بد من بيان تاريخ نشأتها ومراحل تطورها، ثم نعرّج بعد ذلك على ذكر أهم الخدمات والمعاملات التي تباشرها المصارف الإسلامية في الجزائر.

#### أولاً- نشأة، ومراحل تطوّر الصيرفة الإسلامية في الجزائر<sup>1</sup>

يمكن تلخيص أهم ما يتعلق بنشأة الصيرفة الإسلامية، وأبرز مراحل تطورها في الجزائر، فيما يلي:

1- تأسيس بنك البركة الإسلامي<sup>2</sup>: بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) في الجزائر بتاريخ: 14 أفريل 1991م، ظهر في الساحة المصرفية الجزائرية أول مصرف يتبنّى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية

<sup>1</sup> يُنظر: شرون عز الدين، بن زكة سليمة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-ص(294-295) مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد(10) عدد(02) سنة:2022م، وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 2020-02، ص(51) مرجع سابق والرابط: <https://www.albaraka-bank.dz> تاريخ التصفح: 06-07-2024م.

<sup>2</sup> أول من دعا لتأسيس مصرف إسلامي هو الشيخ: إبراهيم أبو اليقظان -رحمه الله- سنة 1928م، وكتب في ذلك مقالة بعنوان: "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي" لكن فكرته ودعوته قوبلت بالرفع من طرف الإدارة الفرنسية آنذاك، يُنظر: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-ص(294) مرجع سابق.

في معاملاته<sup>1</sup>؛ ألا وهو: بنك البركة الإسلامي؛ والذي افتتح رسميًا في: 20 ماي 1991م، لياشر عمله بعد ذلك بداية من: 01 سبتمبر 1991م برأس مال مختلط (مجموعة البركة المصرفية 56 %، بنك الفلاحة والتنمية الريفية 44 %) قدره: 500 مليون دينار جزائري<sup>2</sup>.

وكان تأسيس هذا البنك نتيجة لمحادثات بدأت سنة 1984م بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)<sup>3</sup> لتثمر هذه المحادثات بعد ذلك بتوقيع اتفاقية إنشائه في: 01 مارس 1990م.

## 2- تأسيس مصرف السلام - الجزائر-<sup>4</sup>:

مصرف السلام - الجزائر- ثمره للتعاون الجزائري الإماراتي<sup>5</sup>، وهو عبارة عن بنك متعدّد المهام

والخدمات؛ يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كافة

تعاملاته؛ وقد تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008م، برأس مال قدره 7.2 مليار

<sup>1</sup> لم يتضمن قانون النقد والقرض قوانين وأنظمة تنظم عمل الصيرفة الإسلامية؛ ولذلك فقد استند عمل بنك البركة إلى عمل مصارف ومؤسسات مالية إسلامية في إطار اتفاقيات خارجية، يُنظر: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام (2020-02) ص(50) مرجع سابق.

<sup>2</sup> وقد بلغ رأس ماله: 20 مليار دينار جزائري سنة 2020 م، يُنظر: طرشاوي عبد الحق، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية-ص(10) Revue Algérienne de Finance Islamiqu، المجلد (02) العدد (01) سنة:2024م.

<sup>3</sup> مجموعة البركة المصرفية: وهي مجموعة مالية إسلامية دولية رائدة تقدم الخدمات المالية من خلال فروعها المصرفية في 13 دولة، ومقرها بدولة البحرين، يُنظر: <https://www.albaraka-bank.dz> تاريخ التصفح: 06-07-2024م.

<sup>4</sup> يُنظر: <https://www.alsalamalgeria.com> تاريخ التصفح: 07-07-2024م ومقراني هاجر، تقييم أداء مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2013-2017) ص(166) مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، المجلد (22) العدد (01) جوان 2021م وداود أيوب، براهيمي عبد الرزاق، أثر الابتكار المالي على تطوير المنتجات المالية بالمصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف السلام- الجزائر-ص(275-276) مجلة معارف، المجلد (17) العدد(02) ديسمبر 2022م.

<sup>5</sup> هو فرع لمجموعة السلام المصرفية الإماراتية، وسنة 2023 م تملك بنك السلام -البحرين- 53% من رأس ماله، ينظر: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية-ص(11)

دينار جزائري؛<sup>1</sup> حيث بدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

و تخضع معاملات هذا البنك لرقابة ومتابعة هيئة شرعية تتكون من مجموعة من كبار العلماء والمتخصصين في الشريعة والاقتصاد.

وللمصرف حالياً 25 فرعاً موزعة عبر مجموعة من الولايات على غرار: العاصمة، وعنابة، وسطيف، وغيرها، وهو حريص على فتح فروع أخرى في باقي الولايات.

### 3- فتح نوافذ وشبائيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية<sup>2</sup>:

وقد مرّت عملية فتح نوافذ وشبائيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية بثلاث مراحل،

كالآتي:

أ- المرحلة الأولى: سنة 2017م منحت الحكومة الإذن لثلاث بنوك عمومية بفتح شبائيك إسلامية؛

وهي: بنك القرض الشعبي الوطني، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية.

ب- المرحلة الثانية: سنة 2018م وبعد صدور النظام (02-18) المنظم للعمليات المصرفية التشاركية؛

منح البنك المركزي للبنوك العمومية الإذن بفتح النوافذ والشبائيك الإسلامية، وحدد الصيغ التي يمكن للبنوك القيام بها.

ت- المرحلة الثالثة: سنة 2020م صدور النظام (02-2020) وهو أول نظام تُصدره الدولة يحدّد قواعد

العمليات المصرفية الإسلامية<sup>3</sup>، ويتلخّص مضمون هذه القواعد في: تعريف النظام المصرفي الإسلامي، ثمّ

<sup>1</sup> ثمّ ارتفع رأس ماله إلى: 10 مليار دينار سنة 2009م، ينظر: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية-ص(10)

<sup>2</sup> واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 02-2020، ص(50-51) مرجع سابق، وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-ص(298-299) مرجع سابق، وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية-ص(12-14)

<sup>3</sup> ويتضمن 24 مادة، يُنظر: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام: 02-2020، ص(51) مرجع سابق

ذكر الصيغ المرخص بها، ثمّ التعريف بكل صيغة، ليذكر بعد ذلك شروط تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية.

### ثانياً- أهم خدمات ومعاملات المصارف الإسلامية في الجزائر<sup>1</sup>

بالرجوع إلى المادة الرابعة من النظام (20-02) المحدد والمنظّم للعمليات المصرفية الإسلامية نجد

أنها نصّت على أنّ المعاملات المصرفية المرخص بها هي:

1- المراجعة.

2- المشاركة.

3- المضاربة.

4- الإجارة.

5- السّلم.

6- الاستصناع.

7- الودائع في حسابات الاستثمار.

وفي دراسة ميدانية أجراها بعض الباحثين<sup>2</sup> تبين أن المعاملات الفعلية والأكثر إقبالا من طرف العملاء

التي تتم في المصارف الإسلامية، هي:

أ- صيغ العائد الثابت: المراجعة، السّلم، الاستصناع، الإجارة.

<sup>1</sup> واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام: 2020-02، ص(51) مرجع سابق، وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية ص(18)

<sup>2</sup> زيرق سوسن، علالي سارة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة ميدانية-ص(11) مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد(04) العدد(01) جوان 2019م.

ب- صيغ المخاطرة والمشاركة في الربح والخسارة: المضاربة والمشاركة.

ت- القرض الحسن.

الفرع الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في البنوك العمومية، والمصارف الإسلامية في الجزائر

أولاً- واقع التكنولوجيا المالية في المؤسسات والبنوك العمومية في الجزائر

يلاحظ المتابع للساحة المالية في الجزائر أنّ توظيف التكنولوجيات الحديثة، والتقنيات المتطورة في البنوك العمومية والمؤسسات المالية الجزائرية لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب، خاصة عند مقارنته بحال كثير من الدول التي قطعت أشواطاً في هذا المجال.

يقول عبد الرحمان هادف الخبير في التكنولوجيات الحديثة: "أعتقد أن النشاطات المتعلقة بالتكنولوجيات المالية في الجزائر في بدايتها وتحتاج إلى تطوير ومرافقة، خاصة فيما تعلق بالقدرات التكنولوجية، البنية التحتية، والكفاءات البشرية، فهذه العناصر الثلاثة هي الركائز الأساسية للتأسيس لمنظومة بنكية منافسة، وتقف الند بالند لتطور النظام المصرفي العالمي"<sup>1</sup>

لكن -وفي مقابل هذا- يمكن القول أنّ هناك مساع كبيرة، وجهود معتبرة من طرف الدولة؛ لتطوير القطاع المالي والمصرفي؛ من خلال الحرص على التحول نحو تبني التكنولوجيات المالية، والتقنيات الرقمية في التعاملات والخدمات المصرفية.

وحتى يتجلى واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر بصورة أوضح؛ لابد من بيان ثلاثة أمور:

### 1- من جهود الدولة الجزائرية في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية

تسعى الدولة الجزائرية لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية، والمعاملات المصرفية الرقمية؛ من خلال بذل جملة من الجهود، من أهمها:

<sup>1</sup> يُنظر: <https://www.sawtalahrar.dz> تاريخ التصفح: 07-07-2024م.

أ- العمل على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وتخصيص حقيبة وزارية لذلك.

ب- تطوير شبكات الهاتف والانترنت؛ حيث كان لذلك الأثر الكبير في زيادة نسبة مستعملي شبكة

الانترنت والهواتف النقالة؛ خاصة بعد ربط جل البلديات بشبكة الألياف البصرية.

ت- ومن الجهود المبذولة في هذا المجال توجه الحكومة نحو إطلاق عملة وطنية رقمية " الدينار الرقمي" مما

يتيح للنظام الوطني التطور والتحرر من تسيير كلاسيكي وتقليدي منذ عقود.<sup>1</sup>

ث- تشجيع انتشار التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني<sup>2</sup>: حيث انتشرت مجموعة من المواقع

المتخصصة في مجال التجارة الإلكترونية<sup>3</sup>، ومما يدل على حرص الدولة على تشجيع عمليات الدفع

الإلكترونية إصدار مؤسسة بريد الجزائر للبطاقة الذهبية، وحرصها على تعميمها على جميع الزبائن؛ من

أجل تسهيل عملية سحب وتحويل الأموال، بالإضافة إلى قيام البنوك العمومية، والخاصة بتوزيع الآلاف

من البطاقات على عملائها.

## 2- واقع شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر<sup>4</sup>

<sup>1</sup> وهو قرار كشف عنه الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان خلال افتتاح ندوة حول التحديّات المستقبلية للبنوك المركزية، بمناسبة الذكرى

الذ: 60 لتأسيس بنك الجزائر، يُنظر: <https://www.sawtalahrar.dz> تاريخ التصفح: 07-07-2024م

<sup>2</sup> حيث ارتفعت عمليات الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني من 65 ألف عملية دفع سنة 2016 إلى أكثر من مليوني عملية سنة

2022م، يُنظر: <https://www.sawtalahrar.dz> تاريخ التصفح: 07-07-2024م.

<sup>3</sup> من أشهرها: واد كنيس، والجلفة إنفو واشريلي والجزائر أسواق وغيرها.

<sup>4</sup> يُنظر: عماني لمياء، حمدوش وفاء، بن علي سمية، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري-الدوافع والتحدّيات،

ص(550) مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد(12) العدد(04) سنة 2021م، و <https://www.sawtalahrar.dz> تاريخ التصفح:

07-07-2024م وميميرة حسبية، كاسحي موسى، براني عبد الناصر، واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر،

ص(189-192) مجلة الدراسات والبحوث، المجلد(19) العدد(02) سنة:2022م

الملاحظ أن عدد الشركات في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر لا يزال محدوداً جداً<sup>1</sup>، ثم إن نشاط الشركات الموجودة يقتصر على بعض الأنشطة، مثل: تصميم البرامج، وإيجاد الحلول الرقمية للمصارف والبنوك ومؤسسة بريد الجزائر.

ومن الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل النهوض بهذا القطاع الحساس، ومن الخطوات التي تدل على وجود إرادة سياسية لتطوير التكنولوجيا المالية في الجزائر:

أ- استحداث وزارة خاصة تهتم بتطوير الاقتصاد الرقمي، وتشجيع ومتابعة نشاط الشركات الناشئة؛ يُشرف عليها وزير منتدب، باسم: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

ب- وكان من جهود هذه الوزارة تأسيس، وإنشاء مخبر التكنولوجيا المالية Finlab؛ وهو - كما قال الوزير-: عبارة عن مبادرة تضم الوزارة ولجنة مراقبة البورصة COSOB وشركات التأمين، وبنك الجزائر، ويهدف هذا المخبر إلى تقريب الشركات الناشئة في هذا المجال مع شركات الساحة المالية<sup>2</sup>

### 3- واقع خدمات التكنولوجيا المالية في الجزائر<sup>3</sup>

يغلب على الخدمات التي توفرها التكنولوجيا المالية في الجزائر جانب خدمات حلول الدفع؛ والمتمثلة غالباً في عمليات البيع والشراء عبر الانترنت، وباستعمال الهواتف الذكية، وخدمات دفع الفواتير.

ويمكن تقسيم أهم خدمات التكنولوجيا المالية المتاحة في الجزائر إلى ثلاثة أقسام:

<sup>1</sup> ذكر بعض الباحثين أن هناك شركتين فقط في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر! يُنظر: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري-الدوافع والتحديات، ص(550) مرجع سابق.

<sup>2</sup> يُنظر: <https://www.elbilad.net> تاريخ التصفح: 2024-01-08م و <https://alemelahdaf.dz> تاريخ التصفح: 2024-07-10م.

<sup>3</sup> يُنظر: بن زيد ربيعة، فاجة آمنة، عماني لمياء، أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على ربحية القطاع المصرفي بالجزائر-دراسة تحليلية وإحصائية قياسية للفترة (2010-2022م) ص (136-146) مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد(06) العدد(04) سنة 2022م

## أ- خدمات الدفع عبر شبكة الانترنت:

وقد تمّ إتاحة هذه الخدمة في الجزائر في: 04 أكتوبر 2016م، عن طريق بطاقات الدفع ما بين البنوك CIB والتي تتيح لحاملها دفع الفواتير، وتسديد الخدمات لدى مواقع التجارة الإلكترونية المعتمدة.

وقد أُطلق موقع خاص للمتعاملين بهذه البطاقة باسم: bitakati.dz يحصلون من خلاله على المعلومات التي يحتاجونها.

وتقتصر خدمة الدفع عبر الانترنت في الجزائر حالياً على تسديد حقوق الخدمات؛ كالهاتف، والكهرباء والماء، وخدمات النقل، والتأمين، والسياحة والطيران، وبيع تذاكر بعض التظاهرات الرياضية.

وهناك توجُّه كبير في السنوات الأخيرة للتعامل بواسطة خدمات الدفع عبر الانترنت؛ حيث تجاوزت قيمة التعاملات 6.4 مليار دينار جزائري؛ خلال النصف الأول من سنة 2022م؛ بمعدل 3.4 مليون معاملة، وهذا المعدل يفوق بكثير المعدل المسجّل خلال سنة 2021م.

ويُشير تقرير صادر في شهر أبريل سنة: 2022 م أن 23 % من الجزائريين يملكون بطاقات دفع إلكترونية CIB

## أ- خدمة سحب الأموال عن طريق الصرّافات الآلية (ATM):

تُتيح هذه الخدمة للزبائن إمكانية سحب الأموال؛ دون الحاجة لشبائيك البنوك ومؤسسات البريد؛ ويكون ذلك غالباً باستعمال بطاقات الدفع الإلكتروني.

وينبغي التنبيه على أن نوعين من الصرّافات الآلية:

- صرّافات آلية خاصة بالبنوك التجارية ATM machine
- صرّافات آلية تابعة لمؤسسة بريد الجزائر Distributor Post

هذا وتشهد الساحة الماليّة في الجزائر انتشارا متزايدا لعدد الصرّافات الآليّة؛ حيث بلغ عدد الصرّافات الآليّة: 3190 صرّافا حتى شهر ماي من سنة 2022م، وبلغ عدد معاملات السحب أزيد من 58 مليون معاملة خلال سنة 2020م.

### ج- خدمة الدفع بواسطة محطات الدفع الإلكتروني (TPE)

ومحطات الدفع الإلكتروني هي: عبارة عن أجهزة إلكترونية يتم تثبيتها في نقاط البيع، والمحلات التجارية، ومختلف المحطات؛ وتستعمل في تسديد أثمان المبيعات والخدمات بواسطة بطاقات الدفع CIB. وشهدت السنوات الأخيرة تزايد عدد محطات الدفع الإلكتروني TPE ضمن نقاط البيع؛ ليصل عددها نهاية النصف الأول من سنة: 2022م إلى 40 ألف جهاز. وقد بلغت قيمة معاملات الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني 8.3 مليار دينار جزائري؛ خلال النصف الأول من سنة 2022م.

### ثانيا- واقع التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في الجزائر<sup>1</sup>

لا تزال خدمات ومنتجات التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في الجزائر بعيدة عمّا ينبغي أن تكون عليه؛ ولعل ذلك راجع إلى أمور منها:

- 1- ضعف حيويّة وقلة نشاط المصارف والمؤسسات الإسلاميّة في الجزائر في هذا المجال.
- 2- بالإضافة إلى أن التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة تتأثر بشكل مباشر بواقع التكنولوجيا الماليّة، والتقنيّات الرقميّة عموما، وقد تقدّم معنا عند الكلام على واقع التكنولوجيا الماليّة في الجزائر أنّها لا تزال في بداياتها، وتحتاج إلى جهود كبيرة من أجل تطويرها والنهوض بها.

<sup>1</sup> يُنظر: واقع وتحديات التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في الجزائر، ص(192) مرجع سابق.

وكما هو معلوم فإنّ في الجزائر مصرفين إسلاميين يتبنّيان تطبيق مبادئ الشريعة الإسلاميّة في معاملاتها وخدماتهما المصرفيّة؛ وعليه فلمعرفة واقع التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في الجزائر؛ لابد من إلقاء نظرة - ولو سريعة- على تجربة هذين المصرفين مع التحول نحو التكنولوجيا الماليّة والتقنيّات الرقميّة؛ وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي إن شاء الله تعالى.

## المطلب الثاني

تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر مع التحوّل الرقمي، والتكنولوجيا المالية، وفيه فرعان:

الفرع الأول: نبذة حول تجربة بنك البركة في التحوّل نحو التكنولوجيا المالية الرقمية<sup>1</sup>

يسعى بنك البركة في السنوات الأخيرة إلى دخول عالم الإبداع والابتكار، وتطوير خدماته المصرفية، وتحسين معاملاته البنكية؛ من خلال رفع تحديّ التحوّل التدريجي نحو التكنولوجيات المالية الرقمية، ويمكن ذكر أهم الجهود المبذولة في سبيل تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

أولاً- عرض باقة متنوعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية في الموقع الرسمي للبنك.

ثانياً- إتاحة مجموعة متنوعة من العمليات والخدمات المصرفية عن بعد، منها:

1- خدمة البركة نت: وهي بوابة الكترونية يمكن من خلالها إجراء مجموعة من العمليات المصرفية عن بعد، من أهمها:

- فحص الرصيد.
- تحميل وطبع كشوف الحساب.
- تحميل وطبع بطاقة الهوية المصرفية RIB

<sup>1</sup> بن طرشة نريمان هاجر، كاملي محمد، التكنولوجيا المالية كآلية لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية- بنك البركة الجزائري- مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية ص(334-335) دار ألفا للوثائق، قسنطينة، ط/1، 2022 م، وواقع وتحديات التكنولوجيا المالية في الجزائر، ص(193-195) مرجع سابق، والموقع الرسمي لبنك البركة-الجزائر-على الرابط: <https://www.albaraka-bank.dz> تاريخ التصفح: 2024-07-09م.

- إجراء تحويلات من حساب إلى حساب؛ داخل البنك.

- إجراء تحويلات ما بين البنوك في الجزائر.

**2- خدمة البنك عبر الهاتف النقال:** وهي خدمة تمكّن العملاء من إجراء الخدمات المصرفية في أي مكان، وفي أي وقت؛ عبر الأجهزة اللوحية، والهواتف الذكية.

**3- خدمة الرسائل القصيرة للبركة:** ينبّه من خلالها العميل عند إجراء عمليات السحب من الحساب أو الدف، ويمكن للعميل من خلالها الحصول على معلوماته المصرفية في كل الأوقات، وعلى مدار أيام الأسبوع.

**4- خدمة البركة سمارت (باقة تجمع الخدمات الثلاثة السابقة)**

**5- خدمة الدفع الإلكتروني E-pay عن طريق بطاقة CIB:** والتي تسمح للعملاء والزبائن بالدفع الإلكتروني لفواتير الكهرباء والغاز والهاتف، وحجز الرحلات، وغيرها من مكان الإقامة والعمل طيلة أيام وساعات الأسبوع.

**6- امتلاك البنك لمجموعة من الحسابات على أشهر مواقع وتطبيقات التواصل (انستغرام، تويتر، يوتوب،...)** والتي تسهل لعملاء البنك والراغبين في خدماته التواصل مع البنك.

من خلال عرض تجربة بنك البركة مع التحول الرقمي يمكن القول إنه قد خطا خطوات كبيرة، وحقّق تقدّمًا معتبرا في تبني التكنولوجيات الحديثة، وتوظيف التقنيات المتطورة في تعاملاته وخدماته المصرفية والمالية.

**الفرع الثاني: نبذة حول تجربة مصرف السلام في التحول نحو التكنولوجيا المالية الرقمية**

على غرار بنك البركة الإسلامي؛ يسعى مصرف السلام لمواكبة التطورات الحاصلة على الساحة

المالية العالمية؛ خاصة ما تعلق بتوظيف الابتكارات التكنولوجية، والتقنيات الرقمية في المعاملات والخدمات المصرفية.

أولاً-الخدمات الرقمية المتاحة من خلال الموقع الرسمي لمصرف السلام-الجزائر<sup>1</sup>

من خلال الرجوع إلى الموقع الرسمي لمصرف السلام-الجزائر- نجد أنه من ضمن أهم الخدمات التي يُتيحها

الموقع خدمة باسم: "الخدمات الرقمية" وتحت هذه الخدمة نجد ثلاث خدمات:

**1- خدمة المصرف عن بعد:** وتوفر مجموعة من الخدمات للأفراد والمؤسسات؛ على مدار أيام

الأسبوع، وفي كل الأوقات، ومن الخدمات المتاحة:

أ- خدمات متاحة للأفراد:

- البحث في عمليات الحساب.

- تحميل كشوفات الحساب.

- طبع كشوفات الحساب.

- متابعة العمليات الإلكترونية.

- طلب دفتر الشيكات.

- التحويل بين الحسابات.

- طلب البطاقة.

ب- ومن الخدمات المتاحة للمؤسسات:

- الاطلاع على الأرصدة.

- خدمة الرسائل النصية.

- تحميل كشوفات الحساب.

<sup>1</sup> يُنظر: الموقع الرسمي لمصرف السلام - الجزائر- على الرابط: <https://www.alsalamalgeria.com> تاريخ التصفح: 10-

- طبع كشوفات الحساب.

- طلب دفتر الشيكات.

- التحويل بين الحسابات.

ت- خدمة التطبيق الهاتفى البنكي: وذلك من خلال خدمة تطبيق: " السلام سمارت بنكغ " المتاح عبر الهواتف

ث- الذكية، واللوحات الإلكترونية، والذي يمكن من خلاله إجراء مجموعة من الخدمات والمعاملات المصرفية عن بعد بكل سهولة وفي غاية الأمان، ومن أهم الخدمات التي يُتيحها هذا التطبيق:

- الكشف عن الرصيد.

- الكشف عن آخر العمليات.

- تحويل العملات.

ج- خدمة منصات التجارة الخارجية: تتيحان للعملاء خدمات التحويلات البنكية الدولية، وافتتاح الاعتمادات المستندية لعمليات الاستيراد وفق المعايير الدولية، وتتميز بالسهولة والأمان، مع إمكانية القيام بها طيلة أيام الأسبوع، وعلى مدار 24 ساعة، ويندرج تحتها منصتين:

- منصة ما قبل التوطين.

- منصة الاعتماد المستندي.

ثانيا- الأجهزة والبطاقات الإلكترونية التي يضعها مصرف السلام في خدمة العملاء<sup>1</sup>

<sup>1</sup> التكنولوجيا المالية وتحديات البنوك الإسلامية الجزائرية في العالم الرقمي-مصرف السلام كنموذج-ص(11-15) ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني: الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطور التكنولوجيا المالية-ضوابط ومعايير العمل-جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- والموقع الرسمي لمصرف السلام - الجزائر-على الرابط: <https://www.alsalamalgeria.com> تاريخ التصفح: 10-07-2024م.

يوفّر مصرف السّلام مجموعة من الأجهزة والبطاقات الإلكترونية، ويضعها في خدمة العملاء

والزبائن، منها:

**1- أجهزة الصّراف الآلي، والدفع الإلكتروني:** يسعى مصرف السّلام لتوسيع شبكة أجهزة الصّرافات الآلية ومحطات الدفع الإلكترونية التابعة له؛ من أجل تيسير حصول عملائه في شتى أنحاء الوطن على الخدمات التي توفرها هذه الصّرافات والمحطّات، وقد بلغ عدد الصّرافات الآلية لمصرف السّلام 104 جهازا، وبلغ عدد أجهزة الدفع الإلكتروني 337 جهازا خلال سنة 2022م.

**2- البطاقات الإلكترونية البنكية:** يُتيح مصرف السّلام ثلاث أنواع من البطاقات الإلكترونية البنكية لعملائه:

**أ- بطاقة الدفع والسحب:** وهي متاحة للأفراد والشركات، ويمكن استعمالها في جميع الصّرافات الحاملة لشعار CIB.

**ب- بطاقة الادخار والتوفير "أمنيّتي":** وهي بطاقة تسمح بادخار الأموال واستثمارها، مع حرية الإيداع والسحب.

**ت- بطاقة فيزا:** وهي بطاقة تتيح تسديد ثمن المشتريات من كافة المحلات عبر العالم؛ باستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة VISA، والتسوّق عبر المواقع التجارية الإلكترونية المعتمدة من طرف VISA، والسحب النقدي من جميع أجهزة الصّراف الآلي الحاملة لشارة VISA، ويتيح المصرف عدّة أنواع من بطاقة فيزا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يتيح أربعة أنواع من البطاقات: الكلاسيكية والذهبية والبلاينيوم وفيزا، يُنظر: الموقع الرسمي لمصرف السّلام - الجزائر - على الرابط: <https://www.alsalamalgeria.com> تاريخ التصفح: 10-07-2024م.

## المطلب الثالث

## التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر؛ التحديات، وعوامل النهوض

في هذا المطلب يحول الباحث ذكر أهم التحديات والعقبات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، ثم يبين أهم عوامل النهوض بهذا المجال الحيوي.

الفرع الأول: تحديات، ومعوّقات<sup>1</sup> التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

هناك جملة من العقبات ومجموعة من التحديات<sup>2</sup> التي تقف كحجر عثرة في طريق المصارف والمؤسسات الإسلامية الجزائرية، وتُعوقها عن تبني التكنولوجيا المالية الرقمية، لعل من أبرزها<sup>3</sup>:  
 أولاً- هشاشة البنية التحتية الرقمية، وضعف نسبة انتشار شبكة الانترنت، ونقص ومحدودية تدفّقها، مع ارتفاع تكلفتها.

<sup>1</sup> خصّص الباحث في هذه الرسالة فصلاً كاملاً لبيان التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية عموماً، والمقصود في هذا الموضوع بيان التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر على وجه الخصوص.

<sup>2</sup> تتنوع هذه التحديات بين: الشرعية والتنظيمية وغيرها، كما تقدم تقسيمها في الفصل السابق.

<sup>3</sup> يُنظر: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري -الدوافع والتحديات- ص(551-552) مرجع سابق، وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية- ص(301-302) مرجع سابق وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر- دراسة ميدانية- ص(15-17) مرجع سابق ومسعودي محمد، الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول ص(83)مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد(07) العدد(04) سنة 2017م وواقع وتحديات التكنولوجيا المالية في الجزائر، ص(195-197) مرجع سابق، وحوكم ليلي، دربال أمينة، تطورات التكنولوجيا المالية الإسلامية (تجارب الدول العربية والإسلامية) مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية ص(371) مرجع سابق والتكنولوجيا المالية وتحديات البنوك الإسلامية الجزائرية في العالم الرقمي - مصرف السلام كنموذج- ص(15) مرجع سابق.

ثانياً- انتشار الأمية التكنولوجية، وغياب الثقافة التقنيّة لدى شريحة كبيرة من المجتمع؛ مما نتج عنه ضعف الإقبال على المعاملات الرقمية، والخدمات التقنيّة والإلكترونية<sup>1</sup>.

ثالثاً- قلة شركات التكنولوجيا الماليّة التي تعمل على ابتكار وتطوير التطبيقات والمنتجات التي تدعم المصارف والمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة، وضعف المحفزات المشجّعة على تأسيسها.

رابعاً- ضعف الميزانية المخصّصة للتطوير والابتكار في مجال التكنولوجيا الماليّة، مقارنة بالمجالات والقطاعات الأخرى.

خامساً- ضعف البيئة القانونيّة والتنظيمية المحددة لقواعد ممارسة النشاط المالي والمصرفي في المجال التقني والتكنولوجي؛ حيث إن التعاملات والخدمات الماليّة الرقمية تحتاج إلى تنظيمات خاصة ودعم رقابي مركزيّ.

2

سادساً- قلة العناية بالبحث العلمي وضعف الاهتمام بالتخصص الشرعي في الجامعات في موضوع التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة.

سابعاً- قلة المتخصصين ونقص الخبرات والكوادر المؤهلة للمتابعة والإشراف على عمل المصارف والبنوك التي تسعى لتبني التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة؛ خاصة مع كثرة المخاطر التشغيليّة والأمنيّة.

ثامناً- قلة ونقص عدد المصارف الإسلاميّة<sup>3</sup>، وهيمنة البنوك التقليديّة على الساحة الماليّة في الجزائر.

<sup>1</sup> ملايين الجزائريين لديهم حساب مصرفي، ومع ذلك، فإنهم لا يزالون يستخدمون الوسائل التقليديّة؛ ما يدل على غياب ثقافة استعمال التكنولوجيا في التعاملات الماليّة، يُنظر: <https://www.sawtalahrar.dz> تاريخ التصفح: 07-07-2024م.

<sup>2</sup> في حين أن الأنظمة والقوانين الموجودة تحاصر المصارف الإسلاميّة وتقيدّها؛ بتحديد صيغ معينة دون غيرها، كما تقدم ذكر ذلك.

<sup>3</sup> حيث لا يوجد في الجزائر إلا مصرفين إسلاميين، من أصل: 20 بنكا و 9 مؤسّسات مالية، يُنظر:

<https://www.aps.dz/ar/economie> تاريخ التصفح: 09-04-2024م.

## الفرع الثاني: عوامل النهوض بالتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر<sup>1</sup>

بعد أن ذكر الباحث في العنصر السابق أبرز التحدّيات، والعقبات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية، من المناسب أن يُتبع ذلك بذكر أهم العوامل الكفيلة بالنهوض بالتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، وبيان أبرز الوسائل التي يمكن أن تسهم في الارتقاء بهذا المجال الحيوي، والقطاع الحساس. هناك جملة من العوامل التي ينبغي الحرص عليها من أجل النهوض بقطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، لعل من أهمها:

### أولاً-عوامل شرعية وبشرية:

- 1- إنشاء هيئة شرعية تقوم على إصدار معايير وضوابط شرعية للتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر<sup>2</sup>.
- 2- إنشاء مركز متخصص في التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر.
- 3- تكوين الكوادر البشرية، وتأهيل وتدريب الموظفين القادرين على العمل والإبداع في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.
- 4- فتح المجال للتخصّص في التكنولوجيا المالية الإسلامية في الدراسات العليا بالجامعات، وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال<sup>3</sup>.

### ثانياً-عوامل قانونية

<sup>1</sup> واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-ص(302-303) مرجع سابق، ودور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري-الدوافع والتحدّيات-ص(553) و <https://www.sawtalahrar.dz> تاريخ التصفح: 07-07-2024م

<sup>2</sup> على غرار المعايير الشرعية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

<sup>3</sup> وقد فُتح مؤخراً تخصص: التكنولوجيا المالية والمعرفة الإسلامية لطلبة الدكتوراه في المدرسة الوطنية العليا للعلوم الإسلامية " دار القرآن" بجامع الجزائر، يُنظر: <https://www.eldjazaireldjadida.dz> تاريخ التصفح: 09-07-2024م.

1- وضع قوانين، وصياغة أنظمة خاصة؛ تنظم وترتب عمل المصارف والبنوك في مجال التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة (تقنين التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة)

2- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلاميّة؛ في مجال تقنين وتنظيم هذا المجال.

### ثالثاً-عوامل تقنيّة وإداريّة

1- الاستفادة من خبرات، وتجارب الدُول الرائدة في مجال التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة؛ كالبحرين وماليزيا والكويت وقطر وغيرها<sup>1</sup>

2- تهيئة البنية التحتية، وتعزيز الهياكل القاعدية للمعاملات الماليّة الرقميّة، والخدمات التكنولوجية؛ من خلال تطوير شبكة الانترنت، وتعميم استعمالها، وتخفيض تكلفتها.

3- تعميم وتسهيل حصول المواطن على الأجهزة المحمولة والهواتف الذكية؛ من خلال خفض أسعار اقتنائها التي يفوق سعرها حالياً متوسط القدرة الشرائية للمواطن!

4- دعم وتشجيع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الماليّة، وتوفير البيئة المناسبة لنشاطها.

5- العمل على نشر الثقافة التقنية، وبث الوعي حول ضرورة التعامل بالتكنولوجيات الحديثة؛ في الخدمات والمعاملات البنكية والمصرفيّة.

6- إنشاء المخابر والمراكز والهيئات المتخصصة في دعم وتطوير ومتابعة المصارف والبنوك؛ التي تتبنى التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة.

7- التنسيق والشراكة مع المصارف والمؤسسات الماليّة، والشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة.

8- العمل على إنشاء وتصميم برمجيات جزائرية محمية لضمان سرية المعلومات المتداولة.

<sup>1</sup> وقد تقدّم في الفصل السابق ذكر بعض التجارب الناجحة والنماذج الرائدة في مجال التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة.

## خلاصة الفصل الثالث-والأخير:-

تناول الباحث في الفصل الأخير من هذه الرسالة الاستراتيجيات المستقبلية، والمشاريع والخطط الاستشرافية التي حاولت مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية انتهاجها؛ من أجل مواكبة ومسايرة الثورة التكنولوجية الهائلة، والتغيرات الرقمية الكبيرة في الساحة المالية العالمية؛ وذلك ما ساق الباحث للكلام على التكنولوجيا المالية الإسلامية، ومفهومها، وخصائصها، وأهم الفروق بينها وبين التكنولوجيا المالية غير الإسلامية.

ثم تطرق الباحث لذكر بعض التجارب الناجحة والنماذج الرائدة في تبني تكنولوجيا مالية إسلامية، ومتوافقة مع الضوابط الشرعية؛ ليختتم هذا الفصل وهذه الأطروحة بعرض سريع لواقع التكنولوجيا المالية في الجزائر، واستشراف مستقبل التحول الرقمي في هذا البلد، واقتراح جملة من الأمور للنهوض بهذا القطاع المهم والحساس.

خاتمة

## الذاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير الرُّسل وأكرم البريَّات؛ محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أمَّا بعد :

فبعد رحلة علمية وسياحة فكرية في ثنايا موضوع هذه الرسالة والموسوم بـ: "المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية والثورة الرقمية" كان من الواجب على الباحث أن يشكر ربه جل جلاله على ما يسر وأعان، وعلى ما فتح من الأبواب وهيئاً من الأسباب؛ لإكمال هذا البحث، مع الإقرار بالتقصير والاعتراف بالنقص-وذلك من طبيعة البشر-والكمال لله وحده؛ جل جلاله وعظم سلطانه.

وفي ختام هذا البحث أسجّل أهم النتائج التي توصلت إليها بعد خوض غمار هذا البحث، والتطواف بين فصوله ومباحثه، ثم أتبعها بذكر جملة من التوصيات والمقترحات.

### أولاً-نتائج البحث

من أهم النتائج التي خلص إليها الباحث، ما يلي:

❖ تعدُّ قضية التكنولوجيا المالية والتقنيات المصرفية الرقمية من أهم نوازل العصر، وأبرز القضايا والمسائل المستجدة في الساحة المالية العالمية.

❖ رغم أهمية موضوع التكنولوجيا المالية الرقمية إلا أنّ البحوث والدراسات فيه لا تزال قليلة؛ خاصة تلك التي تعنى بالجوانب الشرعية، كما أنّ معظم الكتابات والبحوث في هذا الموضوع تفتقر إلى التأصيل والدقة والشمولية، ولعل فيما كُتب في هذا البحث إضافة نافعة، ولبنة طيبة في هذا الموضوع الواسع والمتشعب.

❖ عظمة دين الإسلام، وكمال شريعته في استيعابها لأحكام النوازل والمستجدات؛ مهما تغير الزمان وتبدلت الأحوال؛ وذلك لما تميّزت به مصادر الأحكام من: شمولية ومرونة وإحكام.

- ❖ الأصل مشروعية وجواز استخدام وتوظيف التكنولوجيات المالية الرقمية والتقنيات الحديثة والمتطورة في المجال المالي والمصرفي.
- ❖ لا بدّ أن تُراعي المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية جملة من الضوابط، ومجموعة من المعايير في ابتكار وتطوير واستخدام المنتجات الرقمية والأدوات التقنيّة.
- ❖ الشريعة الإسلامية العزّاء لا تمنع من الاستفادة من التقنيّات الحديثة، والتكنولوجيات المتطوّرة؛ بل تدعو لمواكبة مستجدات العصر، ومسايرة الواقع، بشرط الالتزام بمبادئ الإسلام وقواعد المعاملات.
- ❖ من أبرز آثار التطوّر الكبير والتقدم الهائل في التكنولوجيات المالية ظهور تحديات كبيرة تواجه المصارف والمؤسسات الإسلامية؛ وذلك من عدّة جوانب: شرعيّة وقانونيّة وتقنيّة وأمنيّة، وغيرها.
- ❖ تعتبر تقنيّتي البلوكتشين والعملات الرقمية من أبرز المنتجات المالية الرقمية التي غيّرت ملامح الصناعة المالية في العالم.
- ❖ لا يزال يكتنف العملات الرقمية المشقّرة كثيرٌ من المخاطر التقنيّة والمحاذير الشرعيّة؛ ولذلك يرى الباحث أنّ المنع من التعامل بها هو القول الموافق للقواعد، والمقاصد الشرعية؛ وهو ما ذهب إليه غالب العلماء المعاصرين.
- ❖ من أهمّ التحديّات التي تواجه المصارف والبنوك عموماً والمصارف الإسلامية على وجه الخصوص: التحديّات التقنيّة والأمنية.
- ❖ تخلّف معظم الدول الإسلاميّة -ومنها: دولة الجزائر- عن مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيات المالية، وضعف مساهمتها للتقنيّات الرقمية.
- ❖ وجود بعض النماذج الناجحة والتجارب الرائدة والواعدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلاميّة.

❖ تجدد وطور القضايا والمسائل بصفة دائمة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ وذلك لارتباط هذا الموضوع بتجدد وتطور الوسائل التقنية والأدوات الرقمية، وما يتطلبه ذلك من بحث دائم، ومتابعة مستمرة.

### ثانياً-توصيات ومقترحات الباحث

في ضوء النتائج السابقة يُسجل الباحث التوصيات والمقترحات التالية:

❖ إنشاء مركز عالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية؛ يُعنى بالدراسات والبحوث والتطوير في هذا المجال الحيوي والحساس.

❖ تخصيص دورات في الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية لبحث أهم المستجدات والمسائل والقضايا التي تتعلق بموضوع التكنولوجيا المالية، والتقنيات الرقمية، على أن تتجدد هذه الدورات بتجدد التقنيات وتطور المنتجات والأدوات.

❖ الحرص على عقد ملتقيات دولية ومؤتمرات تجمع أهل العلم والخبراء في المجالات المالية والتقنية للبحث والبت في القضايا المتعلقة بالتكنولوجيات المالية الرقمية.

❖ ضرورة فتح التخصصات في المعاهد والكليات والجامعات في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية.

❖ تشجيع الباحثين والمتخصصين على الكتابة الجادة في هذا الموضوع.

❖ ضرورة استفادة الدول الإسلامية من التجارب الرائدة والنماذج الناجحة في استخدام التقنيات الحديثة في الخدمات والمعاملات البنكية والمصرفية.

❖ العمل على تطوير البنى التحتية، وعصرنة المعاملات المالية في الدول الإسلامية؛ حتى تساير وتواكب ما حققته الدول الرائدة في هذا المجال.

❖ العناية والاهتمام بالجانب القانوني؛ من خلال وضع القوانين التي تنظم وتهيئ البيئة المناسبة لعمل ونشاط المصارف والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مجال التحول الرقمي والتقني.

❖ تأسيس هيئة خاصة تجمع مجموعة من العلماء والمختصين في المعاملات الماليّة المعاصرة؛ تتولى وضع معايير شرعية دقيقة تكون مرجعاً في ضبط وتنظيم كل ما يتعلق بالتكنولوجيا الماليّة الرقميّة - على غرار معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الماليّة الإسلاميّة-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# فهرس

فهرس الآيات القرآنيّة



فهرس الأحاديث النبويّة



فهرس الجداول



فهرس الأشكال



فهرس المصادر والمراجع



فهرس الموضوعات



## فهرس الآيات القرآنية

الآية أو محل الشاهد منها	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُونَنَّ إِلَّا وَآنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾	آل عمران	102	أ
﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۗ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾	النساء	01	أ
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾	الأحزاب	71-70	أ
﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴿١١٥﴾﴾	المائدة	03	أ
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ ۗ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾﴾	هود	115	ب
﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۗ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾﴾	الإسراء	36	76

78	08	النحل	﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ ﴾
78	05	العلق	﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ﴾
78	40	النمل	﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ؕ أَشْكُرٌ أَمْ أَكْفُرٌ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ؕ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾
85-79	10	الجمعة	﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ ﴾
79	44	النحل	﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾
81	13	الجاثية	﴿ وَسَخَّرْنَا لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَنْفَكِرُونَ ﴿١٣﴾ ﴾
82	185	البقرة	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾
82	78	الحج	﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾

84	282	البقرة	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ إلى قوله جل جلاله: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٢٨٢)
85	07	الحشر	﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٧)
85	05	النساء	﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ ءَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾
85	26	الإسراء	﴿وَلَا تُبْذَرِ تَبَذِيرًا﴾
85	31	الأعراف	﴿يَبْنِي ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٣١)
95	119	التوبة	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (١١٩)
96	12	الحجرات	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أُجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنْ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِتْمٌ وَلَا يُحْسِنُوا﴾
141-139	29	النساء	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا ءَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن

			<p>تَرَضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾</p>
140	90	المائدة	<p>﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾</p>
142	275	البقرة	<p>﴿وَاحِلَ اللَّهِ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾</p>
142	01	المائدة	<p>﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾</p>
142	34	الإسراء	<p>﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴿٣٤﴾﴾</p>

## فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طَرَف الحديث أو محلّ الشاهد منه
95-79	"إنّ العبد إذا عمل عملاً أحبّ الله أن يتقنه"
79	"إنّ الله كتب الإحسان على كل شيء"
86-80	" لا بأس بالغنى لمن اتقى "
80	"نعم المال الصالح للرجل الصالح"
80	" احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز..."
82	" الصلح جائز بين المسلمين..."
85	"إنّ الله كره لكم ثلاثاً..."
-141-94 150	" لا ضرر ولا ضرار"
95	"إنّ الله حرم عليكم عقوق الأمهات..."
95	"البَيْعَان بالخيار ما لم يتفرّقا..."
96	"إيّاكم والظن..."
140	"نهى عن بيع الحصاة،..."

140	" من حمل علينا السّلاح... "
142-82	" المسلمون عند شروطهم... "
143	" ما بال رجال يشترطون شروطا... "
150	" من غشّنا فليس منا... "

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
26	أهم المراحل التي مرّت بها المصارف الإسلامية
33	أبرز أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والبنوك الربوية
51	مجالات التكنولوجيا المالية الأكثر استخداما في القطاع المالي بالنسبة للدول الرائدة في التكنولوجيا المالية
57	أهم الفروق بين الرقمنة، والتحوّل الرقمي

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
104	الشكل رقم (01) يوضح طريقة ربط الكتل بواسطة دالة الهاش
172	الشكل رقم (02) أهم التحديّات الشرعيّة التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة
186	الشكل رقم (03) أهم التحديّات التقنيّة والأمنية التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة
194	الشكل رقم (04) أهم التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة الرقميّة
195	الشكل رقم (05) أهم التحديّات التي تواجه المصارف الإسلاميّة
207	شكل رقم (06) الدول ذات المراتب الأولى في اعتماد التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة.
208	شكل رقم (07) أكبر ستة أسواق للتكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في: 2022م - 2023م.

## فهرس المصادر والمراجع

### أولاً-الكتب

- ✚ القرآن الكريم: مصحف المدينة للنشر الحاسوبي، الإصدار 1.0، برواية حفص عن عاصم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة-م.ع.السعودية.
- 1- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، ت: محمد الحبيب بن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، د ط، 1425 هـ-2004م.
- 2- ابن فارس أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، 1399هـ/1979م
- 3- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط/1، 1430 هـ-2009م.
- 4- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط/3، 1414هـ
- 5- أبو داود، سنن أبي داود، ت: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د ط، د ت ط.
- 6- أبو زيد، بكر بن عبد الله، المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد وتخریجات الأصحاب، دار العاصمة، ط/1، 1417هـ.
- 7- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم الكتب، ط/1، 2008م.
- 8- أحمد مختار عبد الحميد وفريق العمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط/1، 1429هـ/2008م
- 9- أحمد، المسند، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط/1، 1421هـ-2001م.

- 10- إرشيد، محمود عبد الكريم، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط/1436، 1/2015م.
- 11- آل بورنو، محمد صدقي بن أحمد، موسوعة القواعد الفقهية، مؤسسة الرسالة.
- 12- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف، الرياض، ط/1، 1415 هـ - 1995 م.
- 13- البخاري، صحيح البخاري، ت: جماعة من العلماء، دار طوق النجاة، ط/1، 1422 هـ.
- 14- البغدادي، زيد عبد الستار، العمليات المصرفية في العصر الرقمي، دار السنهوري، د ط، بيروت 2018م.
- 15- البيهقي، السنن الكبرى للبيهقي، لمحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/03، 1424 هـ - 2003 م.
- 16- ترابان، ماجد محمد، المصارف الإسلامية - التحديات والفرص - دار الواضح، الإمارات العربية المتحدة، ط/1435، 01-2014م.
- 17- الترمذي، سنن الترمذي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1998 م.
- 18- التويجري، محمد بن ابراهيم، موسوعة الفقه الإسلامي، بيت الأفكار الدولية، ط/1، 1430 هـ/2009م.
- 19- جبل، محمد حسن حسن، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/1، 2010م.
- 20- حميش، عبد الحق، قضايا فقهية معاصرة، مركز البحوث والدراسات - جامعة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة، إصدار سنة: 2004م.
- 21- الخثلان، سعد بن تركي، فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط/2، 1433 هـ - 2012م.
- 22- الخير، نفيسة، التقنيات المالية الحديثة، سلسلة كتيبات تعريفية، عدد (04) إصدار: صندوق النقد العربي، سنة: 2020م.

- 23- ديبان بن محمد الديبان، المعاملات الماليّة أصالة ومعاصرة، د-ن، ط/2، 1432 هـ.
- 24- درغال رشيد، اقتصاديات المصارف الإسلاميّة، دار الوراق-الجزائر-ط/1، 1438هـ/2017م.
- 25- الزحيلي، وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط/4، د.ت.
- 26- سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، دار الفكر، دمشق، ط/1408، 2/1988م.
- 27- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-ط/1، 1403هـ/1983م.
- 28- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الموافقات، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط/1، 1417 هـ - 1997 م.
- 29- شاهين، عادل بن شاهين، أخذ المال على أعمال القرب، دار كنوز اشبيليا، ط/1، 1425هـ/2004م.
- 30- شبير، محمد عثمان، المدخل إلى فقه المعاملات الماليّة، دار النفائس، الأردن، ط/2، 2010 م.
- 31- شبير، محمد عثمان، المعاملات الماليّة المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ط/6، 2007م.
- 32- الطبراني، سليمان بن أحمد أبو القاسم، المعجم الكبير (306/24) ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط/2، د.ت.ط.
- 33- العبيدي، إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم، المصرفيّة الإسلاميّة مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، دائرة الشؤون الإسلاميّة والعمل الخيري، دبي، ط/1437، 1هـ/2015 م.
- 34- العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلاميّة، أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفيّة، دار المسيرة، عمان، ط/1، 1429/2008م.
- 35- علي سيد إسماعيل، معجم مصطلحات المصرفيّة الإسلاميّة والمعاملات الماليّة المعاصرة، دار حميثرا، القاهرة، ط/2019، 1م.

- 36-** علي محي الدين القره داغي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الرابع، إصدار: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-دولة قطر-شركة البشائر الإسلامية-بيروت-ط/01، 1431هـ-2010م.
- 37-** عمارة محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق-بيروت-ط/1، 1993م.
- 38-** غزالة، السيد علي، تقنية البلوك تشين والإثبات الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط/1، 2024م.
- 39-** الفاروقي، تحسين التاجي، قاموس مصطلحات المصارف والمال والاستثمار، مكتبة لبنان، لبنان، ط/1، د ت ط.
- 40-** فرحان، محمد عبد الحميد وطربوش، إبراهيم عبد الله، الصيرفة الإلكترونية وتطبيقاتها العملية، دار الحامد، الأردن، ط/1، 1441هـ-2021م
- 41-** الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/8، 1426هـ/2005م
- 42-** الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د ط، د ت ط.
- 43-** القيسي، محمد إبراهيم، الإشكاليات القانونية الناشئة عن العمل المصرفي الإلكتروني-دراسة مقارنة-دار دروب المعرفة-مصر-د ط، 2022م
- 44-** كافي، مصطفى يوسف، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار رسلان، سوريا-دمشق-د ط، 2012م.
- 45-** الكبي، سعد الدين محمد، المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام، المكتب الإسلامي-الأردن-ط/1، 1423هـ-2002م.
- 46-** ليكولاس نيجروبونت، التكنولوجيا الرقمية - ثورة جديدة في نظم الحاسبات والاتصالات-ترجمة أ-د: سمير إبراهيم شاهين، طبع بمركز الأهرام للترجمة والنشر بالقاهرة، 1998م.

47- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د ط، د ت ط.

48- محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، ط/2، 1408هـ/1988م،

49- محيس، حسام علي، نظم المعلومات المصرفية-مدخل معاصر ودراسات حالة-دار أمجد، عمان، ط/1، 2022م.

50- مسلم، صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت ط.

51- نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، ط/1، 2020 م.

52- نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، ط/2، 1430هـ/2009م.

53- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، ط/1، 1429هـ/2008م

54- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية-النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى صفر 1432هـ، نوفمبر 2017م، برعاية ساب للخدمات المصرفية الإسلامية، سنة 1437هـ، بيروت - لبنان، ط/1، 1442هـ/2003م.

#### ثانيا- الرسائل والأطروحات العلمية

55- شحادة، مها خليل يوسف، التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن-دراسة تحليلية من منظور إسلامي، (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة اليرموك، إربد.

56- الطيار، عبد الله بن محمد، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الرياض، ط/2، 1414هـ/1994م.

- 57- العسيري، راشد بن عبد الرحمان، الأحكام الفقهية للتجارة الإلكترونية والتشريعات المنظمة لها- دراسة فقهية قانونية مقارنة- دار الميمان، الرياض، ط/1، 1438هـ/2017م.
- 58- قندوز، عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الرسالة ناشرون، بيروت، ط/1، 1429هـ/2009م.
- 59- المرزوقي، أحمد صالح محمد حسن، التمويل الرقمي- دراسة نظرية تطبيقية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية- إصدار: مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الإصدار (01) جامعة الشارقة، ط/01، 1440هـ-2019م.
- 60- الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، ط/1، 1998 م.

### ثالثا- المقالات والأوراق البحثية

- 61- أبو النصر، صلاح علي، تقنية سلسلة الكتل وأثر تطبيقها في القطاع المالي (البنوك) في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات، مجلد (23) العدد (01) سنة: 2022م.
- 62- أحمد محي الدين أحمد، حدود الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية في التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية، ص (4-6) بحث مقدم للمؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين - (هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات المالية الإسلامية) شعبان 1424هـ/أكتوبر 2003م.
- 63- الأخضر، إيهاب، العملات الرقمية، النشأة والخصائص، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد (04) عدد (01) سنة 2021م.
- 64- أرنانق فاطمة، تحانات خيرة، تحليل مشهد التكنولوجيا المالية في المالية الإسلامية عبر العالم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد (11) العدد (03)
- 65- الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين يونيو 2023م.

- 66- الأميركي، وجدان جبران يوسف وعريبات وائل، الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية- الضوابط والمعايير الشرعية-مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد (50) عدد(01) سنة:2023م.
- 67- أمين حسن، محمد قرني، التحول الرقمي في ضوء المصلحة-دراسة أصولية مقاصدية-مجلة الشريعة والقانون، تصدر عن: كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، عدد(41) أبريل 2023م.
- 68- أمين محمد علي، نادية، تأهيل الكوادر البشرية للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم ل: "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول" دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري-دبي-31 ماي-03 يونيو 2009م.
- 69- بابكر، خالد بن محمد، العملات الرقمية في ميزان الفقه الإسلامي، مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية.
- 70- باعمارة، إبراهيم بن عبد الرحمان، العملات الرقمية، إصدار: مركز التميز للبحوث والدراسات الاقتصادية، مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية-الندوة الثامنة-ط/1، فيفري 2023م.
- 71- بحوث ندوة التميز الفقهية، إصدار مركز التميز للبحوث والدراسات الاقتصادية، ط/2023،1م.
- 72- البرعي، أحمد سعد، العملات الافتراضية المشفرة، ماهيتها، خصائصها، تكييفاتها الفقهية- بيتكوين أنموذجا-مجلة دار الافتاء المصرية، عدد 39.
- 73- بن دادي هشام، سعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية: 2021-2022م
- 74- بن زيد ربيعة، قاجة آمنة، عماني لمياء، أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على ربحية القطاع المصرفي بالجزائر-دراسة تحليلية وإحصائية قياسية للفترة (2010-2022م) مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد(06) العدد(04) سنة 2022م

- 75- بن طرشة نزيهان هاجر، كاملي محمد، التكنولوجيا المالية كآلية لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية- بنك البركة الجزائري- مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار ألفا للوثائق، قسنطينة، ط/1، 2022 م.
- 76- بن علقمة مليكة، دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي- التجربة البحرينية نموذجاً- مطبوع ضمن الكتاب الجماعي التكنولوجيا المالية، الابتكارات والحلول الرقمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس-المدية-2021م.
- 77- بن عوالي، محمد الشريف، الصورية في المعاملات المالية المعاصرة، مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة غرداية، العدد الأول، جوان 2019م.
- 78- بن عويدة محمد، أهمية استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في تطوير خدمات البنوك الإسلامية المغربية، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، مجلد(02) عدد(02) سنة:2021م.
- 79- بن عيشوشة رفيقة، صدقاوي صورية، التكنولوجيا المالية الإسلامية الفرص والتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد:11، العدد:04، جويلية 2021.
- 80- بني عامر، زاهرة، آلاء، تحسين، استكشاف تقنية البلوكتشين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية، مقال منشور على الرابط: <https://iefpedia.com> تاريخ التصفح: 07-12-2024م.
- 81- بودخيل، محمد الأمين، يحي محمد الأمين، التكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة - تجربة خليج البحرين للتكنولوجيا المالية-ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والصيرفة الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-18-19 ديسمبر 2019م.
- 82- بوضاية، مراد، الضوابط والمعايير الشرعية للابتكار والذكاء الاصطناعي في المالية الإسلامية، بحث علمي: مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامي، الدوحة، 2020م.
- 83- بوضاية، مراد، المصارف الإسلامية الرقمية "رؤية مقاصدية" مجلة بيت المشورة، العدد:11، أكتوبر 2019م-دولة قطر-.

- 84- بوطريف لوزية، يونس شعيب، واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديّات الراهنة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد (05) العدد (02) ديسمبر 2021م.
- 85- بوطريف لوزية، يونس شعيب، واقع التكنولوجيا المالية في ظل التحديّات الراهنة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد (05) عدد (02) 2021م.
- 86- بوكريدي، نور الدين بن محمد، العملات الرقمية في ضوء الاجتهاد الفقهي المعاصر، مطبوع ضمن كتاب: بحوث ندوة التميز الفقهية.
- 87- تحريين وليد، بوخرص، محمد أمين، واقع وآفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية-دراسة حالة مصرف البلاد السعودي-مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، مجلد (04) عدد (01) سنة 2022م.
- 88- التكنولوجيا المالية وتحديات البنوك الإسلامية الجزائرية في العالم الرقمي-مصرف السلام كنموذج- ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني: الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطور التكنولوجيا المالية-ضوابط ومعايير العمل-جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-
- 89- جديدين لحسن، أشروف حسني، الابتكارات المالية الرقمية-المزايا والتحدّيات-مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجموعة من المؤلفين، ألفا للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط/1، 2022م.
- 90- حبيب فريد ليان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، إصدار إتحاد شركات الاستثمار، نوفمبر (2019)، نشرة إلكترونية.
- 91- حسن، محمود عفيفي، النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية-دراسة فقهية اقتصادية مقارنة-مجلة البحوث الفقهية والقانونية-جامعة الأزهر-عدد(38) يوليو 2023م/1443هـ.
- 92- حكوم ليلي، دربال أمينة، تطورات التكنولوجيا المالية الإسلامية (تجارب الدول العربية والإسلامية) مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار ألفا للوثائق، قسنطينة، ط/1، 2022م.

- 93- حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد:08، العدد:01، 2019م.
- 94- حنان، عبد الكريم محمد حسن، العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي-دراسة فقهية-مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة القانون-جامعة القاهرة-عدد (41) أبريل 2023م.
- 95- حيزية بنية، ابتسام علي وشقربوع، تكنولوجيا المعلومات-ثورة اقتصادية جديدة-مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد (07) عدد (03) سنة 2018 م.
- 96- خديجة دويدي وليلى مطالي، المصارف الإسلامية، تحديات وحلول مجلة الراصد العلمي، جامعة وهران 01، أحمد بن بلة، مجلد: 08، ديسمبر 202م.
- 97- خلع آمنة، عبو عمر، رقمنة خدمات الصناعة المالية المصرفية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد (13) عدد 05 أكتوبر 2021م.
- 98- داود أيوب، براهيم عبد الرزاق، أثر الابتكار المالي على تطوير المنتجات المالية بالمصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف السلام-الجزائر-مجلة معارف، المجلد (17) العدد(02) ديسمبر 2022م.
- 99- زيد أيمن، بوذراع أمينة، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار-تجربة المصارف الثلاثة-ALGO Bahrain، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد(07) عدد (03) سنة 2018م.
- 100- زيدان لخضر، فرجي محمد، استخدامات تقنية سلاسل الكتل (البلوك شين) وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية.
- 101- زيرق سوسن، علالي سارة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة ميدانية-مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد(04) العدد(01) جوان 2019م.
- 102- سبع، سنية محمد أحمد سليمان، تأثير التحول الرقمي وجودة الخدمة التعليمية على رضا الطلاب-دراسة تطبيقية على طلاب جامعة المنصورة-مجلد (12) العدد (04) 2021 م.

- 103-** السعدون، أسعد حمود، المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق  
علا المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، المملكة العربية  
السعودية، عدد(199) الجزء(02) جمادى الأولى:1443هـ
- 104-** السعيد عبد الكريم أحمد، سلوي، تقنية سلاسل الكتل وتعزيز الإفادة من المخطوطات  
العربية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج (04) عدد(11) يوليو 2022م.
- 105-** سلام عبد الرزاق، حوكمة المصارف وأثرها في الحد من الأزمات المالية، مجلة الحقيقة، جامعة  
أدرار، العدد (27)
- 106-** سميرة حسبية، كاسحي موسى، براني عبد الناصر، واقع وتحديات التكنولوجيا المالية في الجزائر،  
ص(196) مجلد (19) عدد(02) سنة 2022م.
- 107-** سميرة حسبية، كاسحي موسى، براني عبد الناصر، واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في  
الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث، المجلد(19) العدد(02) سنة:2022م
- 108-** شاوي شافية، عواطف مطرف، بومود إيمان، ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء  
البنوك الإسلامية العربية، مجلة رؤى اقتصادية، مجلد(10) عدد (01) سنة 2020م.
- 109-** شحادة، مها خليل، التحوّل الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية دراسة في  
المصالح والمفاسد، مجلة بيت المشورة، العدد: 17، سنة:2022، دولة قطر.
- 110-** شحادة، مها خليل، تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية-  
بحث تطبيقي في البنوك الإسلامية الأردنية-مجلة الجامعة القاسمية للاقتصاد الإسلامي، مجلد: 2/العدد:01،  
1443هـ/2022م.
- 111-** شحادة، مها خليل، تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، مجلة رماح لبحوث والدراسات،  
العدد(57) آب 2021م.
- 112-** شرون عز الدين، بن زكاة سليمة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-مجلة  
الباحث الاقتصادي، مجلد(10) عدد(02) سنة:2022م.

- 113-** شريقي صليحة، خرباشي الزهرة، رقمنة الإدارات العمومية كآلية لتحسين خدماتها-دراسة حالة مديرية التشغيل لولاية برج بوعرييج-مذكرة ماستر، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج.
- 114-** الشيخ، سمير رمضان، المصرفية الإسلامية، الميلاد والنشأة والتطور-ورقة تشغيلية-نشرة الكترونية، 1432هـ/2011م.
- 115-** الصادق فداد، العياشي، العقود الذكية، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، العدد(01) ديسمبر 2020م.
- 116-** الصلاحات، سامي محمد، الوقف وتقنية البلوكتشين-قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل-مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة قطر-مجلد(41) عدد (01) سنة:1444هـ/2023م.
- 117-** طالب وسيلة، الحوكمة في الصارف الإسلامية-مع الإشارة لمصرف الراجحي-مجلة الإبداع، المجلد(12) العدد(02) سنة 2022م.
- 118-** طرشاوي عبد الحق، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية- Revue Algérienne de Finance Islamique، المجلد (02) العدد (01) سنة:2024م.
- 119-** طلحي كوثر، زوادي نهاد، دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية-بيت التمويل الكويتي أمودجا-مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد (07) سنة 2023م.
- 120-** طهراوي مراد، قادري رياض، المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية، مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، إشراف: قادري علاء الدين، ط/1، دار ألفا للوثائق، 2022، قسنطينة-الجزائر-
- 121-** عادل مبروك محمد، نجلاء عبد المنعم، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في مواجهة الرقمنة العصرية، مجلة GIEM العدد 116 سنة 2022 م.
- 122-** عباس، أمينة، حمدون، أسماء، سلسلة الكتل ومدى مواءمتها بمبادئ قطاع الصيرفة الإسلامية، مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية.

**123-** عبد الله يوسف، محمد محمود، دراسة عن البنوك الإسلامية في الكويت، كلية التخطيط العمراني

— جامعة القاهرة، دراسة منشورة على الرابط: <https://scholar.cu.edu.eg>

**124-** العبد المنعم، عبد الله خالد والدويري، زايد نواف، البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر

شرعية-تجربة الكويت-مجلة بيت المشورة، العدد:19، السنة:2023، دولة قطر.

**125-** العبد المنعم، عبد الله خالد، الدويري زايد نواف، البنوك الإسلامية الرقمية من وجه نظر شرعية-

تجربة دولة الكويت-مجلة بيت المشورة-قطر-عدد (19) أبريل 2023م.

**126-** عبد المنعم، هبة، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، يصدر عن: صندوق النقد العربي، موجز

سياسات، العدد:11، فيفري 2020م.

**127-** عرقوب خديجة، أهم عوامل انتشار التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا ومدى الاستفادة منها،

منشور على الرابط: [www.researchgate.net](http://www.researchgate.net).

**128-** عرقوب خديجة، دور شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في دعم الشركات الناشئة-دراسة حالة

منصة Qardus في المملكة المتحدة-مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد(11) العدد(02) الجزء(02) عدد

خاص، مارس 2023 م .

**129-** عرقوب خديجة، دور شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في دعم المؤسسات الناشئة-

دراسة حالة منصة Cardus في المملكة المتحدة، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد(11) عدد(02)

مارس 2023م.

**130-** العزاوي، عبد الرحمان كريم مهدي، المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، بحث

مقدم للملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي-الواقع ورهانات المستقبل-معهد العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية-الجزائر، فيفري 2011م.

**131-** العزاوي، عبد الرحمان، المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، بحث مقدم للملتقى

الدولي: الاقتصاد الإسلامي-الواقع ورهانات المستقبل-الأردن، فيفري 2011م.

**132-** عزاوية سارة، حللمي سارة، التكنولوجيا المالية الإسلامية-توجه حديث لدعم التمويل

الإسلامي-مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، تصدر عن مصرف السلام، العدد (03) جوان 2022

- 133-** عزنان حسن، عبيد حسن، عبد المجيد، دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، بحوث مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي: "التمويل الإسلامي والعالم الرقمي" إصدار بيت المشورة للاستشارات الماليّة، إصدار رقم (05) -قطر-
- 134-** عظيم دلال، مانع سبرينة، سلسلة القيمة نموذجاً للعمل المستمر في البنوك الإسلامية "سلسلة القيمة كنموذجاً لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية - حالة بنك بيت التمويل الكويتي-مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد (12) عدد (03) سنة:2020م.
- 135-** عقبه سحنون، لعوير إيناس، التكنولوجيا الماليّة والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي، ورقة مقدمة لأشغال الملتقى الوطني حول: الإصلاحات الماليّة والمصرفيّة في الجزائر - الواقع والمأمول، يوم 30 ماي 2022-جامعة وهران.
- 136-** عليوي عبد الكريم، مزيان محمد توفيق، التكنولوجيا الماليّة الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جلد (06) العدد (01) سنة 2022م.
- 137-** عماد علي، إياد، الحوسبة السحابية، إصدار: دائرة تقنية المعلومات والاتصالات، البنك المركزي العراقي، متاح على الرابط: <https://cbi.iq/static/uploads/up>، تاريخ التصفح: 26-12-2024م.
- 138-** عماروش خديجة، شوشان خديجة، البنوك الرقمية الإسلامية بين الأهمية ومتطلبات الانشاء، مجلة الابداع، المجلد:12، العدد:01، 2022م.
- 139-** عمارة بختي، غنيّة مجاني، دور التكنولوجيا الماليّة في دعم القطاع المصرفي، مجلة المدبر، مجلد:07، العدد:02، 2020م.
- 140-** عماني لمياء، حمدوش وفاء، بن علي سمية، دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري-الدوافع والتحدّيات، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد(12) العدد(04) سنة 2021م.
- 141-** عمر زهير حافظ، البنوك الإسلامية أمام التحدّيات المعاصرة، (نشرة إلكترونية) منزلة على الرابط:

**142-** عمروش بهية، شنايب مراد، التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، مجلة دراسات في التنمية الإسلامية والتنمية، عدد (07) سنة 2023م.

**143-** العنزي، عصام خلف، المالية الإسلامية بين الأحكام الشرعية والأنظمة القانونية، بحوث مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي-المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي-بيت المشورة للاستشارات المالية-قطر-

**144-** الغرير عبد العزيز، رئيس اتحاد مصارف الإمارات، القطاع المصرفي الإسلامي-تحديات وتطلعات-على الرابط: <https://www.uaebf.ae/ar/>

**145-** فاطمة الزهراء سبع، واقع عمل التكنولوجيا المالية في المصرفية المالي الإسلامية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مجلد(06) عدد (02) مركز البحث في الحضارة والعلوم الإسلامية-الأغواط-2021م.

**146-** الفقير، عبد الله علي مصطفى، مراعاة المصلحة في الفتوى وتطبيقاتها المعاصرة، بحوث مؤتمر: الفتوى واستشراف المستقبل.

**147-** قادري، علاء الدين، عباس، مريم، تطبيقات تقنية سلاسل الكتل وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، منشور على الرابط: <https://www.researchgate.net/publication>

**148-** قتاتلية عصام، عياد صالح، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 2020-02، مجلة التواصل، مجلد(30) العدد (01) مارس 2024م.

**149-** قدوري طارق، زغدي باديس، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد (05) عدد(01) 2022م.

**150-** القره داغي، علي محي الدين، المصارف الإلكترونية والرقمية، آثارها ومخاطرها الشرعية وغيرها-دراسة فقهية اقتصادية، مع مقترحات عملية لإنشاء مصرف إسلامي إلكتروني رقمي-بحوث مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي: "التمويل الإسلامي والعالم الرقمي" إصدار بيت المشورة للاستشارات المالية، إصدار رقم (05) -قطر-

151- القطاع المصرفي الإسلامي-تحديات وتطلعات - علي

الرابط: <https://www.uaebf.ae/ar>

152- قنديل صادق عطية، المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية،

المجلد (10) العدد (02) ديسمبر 2019م.

153- قويدري علي، العايش آمال، الجريمة السبرانية-مفهومها وسبل الوقاية منها-مجلة نوميروس

الأكاديمية، المجلد (03) العدد (01) سنة 2022م.

154- الكراسنة، إبراهيم، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، ورقة رقم: 24، معهد

السياسات الاقتصادية-صندوق النقد العربي-أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013م.

155- كردودي صبرينة، السبتي حليلة، عطية وسيلة، العملات الافتراضية، حقيقتها، وأثارها

الاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد (09) عدد (02) سنة 2020م.

156- لالوش غنية، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في ظل الاقتصاد الرقمي، مجلة الحقوق والعلوم

الإنسانية-دراسات اقتصادية-المجلد (04) العدد (02) سنة 2010م.

157- لعور، عبد الله، كبوط، عبد الرزاق، العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات

الافتراضية، والعملات المشفرة-البحث في المفهوم-مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 11، العدد: 02،

سنة: 2021م.

158- لقواس أحمد خروبي، زردالي عبد الكريم، دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك

الإسلامية-البلوكتشين أنموذجا-طُبع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف

الإسلامية.

159- مبارك سامي، مقعاش سامية، التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي وتدابير

جائحة كورونا، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد (05) العدد (01) جوان 2021م.

**160-** محاجبية نصيرة، بريش رابح، استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية- دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي- حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد (16) عدد (02) ديسمبر 2022م.

**161-** مخلق عبد الغني، بن رجم محمد خميسي، صيد صابرة، المصارف الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع التنموية الكبرى-دراسة حالة بيت التمويل الكويتي-مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مجلد (15) ديسمبر 2022م.

**162-** محمد اسماعيل، الأمن السبراني في القطاع المصرفي، ورقة تصدر عن بنك النقد العربي-موجز سياسات-، العدد الرابع، يونيو 2019م.

**163-** مسعودي محمد، الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد(07) العدد(04) سنة 2017م.

**164-** مشعل، عبد الباري، النقود الرقمية المشفرة-تحديات الواقع وآفاق المستقبل-مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، إصدار: الإدارة الشرعية لمصرف السلام، السنة الثانية، العدد (02)، ذو القعدة 1442هـ/2021م.

**165-** مصطفى بوعقل، حدوش شروق، آليات تطوير النظام المصرفي باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل، مجلة الحوكمة-المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة-مجلد(01) العدد(02) سنة: 2019م.

**166-** مصطفى بوعقل، حدوش شروق، تطبيقات سلاسل الكتل في المالية الإسلامية، مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار ألفا للنشر والتوزيع-قسنطينة- ط/1، 2022م.

**167-** مقال: التكنولوجيا المالية، مفهوم، تطور، مخاطر منشور على الرابط: <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg> تاريخ التصفح: 2023-12-04.

**168-** مقراني هاجر، تقييم أداء مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2013-2017) مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، المجلد (22) العدد (01) جوان 2021م

169- النجار، أحمد هشام، لويس أسموليادي، ريزال موازير محمد، إدارة الاستراتيجيات التنافسية بين شركات التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي الإسلامي، مجلة بيت المشورة-قطر-العدد(16) أكتوبر 2021م.

170- اليحي، فهد بن عبد الرحمان، ورقة عمل بعنوان: منهج الفتوى في القضايا الفقهية المعاصرة، ضمن بحوث مؤتمر: الفتوى واستشراف المستقبل.

171- يحيى حولية، زقار بجدة، مساهمة الابتكارات المالية في تجسيد مقياس الاستقرار المالي Z-score في مصرف الشارقة الإسلامي للفترة (2014-2018م) مطبوع ضمن كتاب: التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية.

172- يسعد عبد الرحمان، ودان بوعبد الله، قيراط فريال، دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي- تجارب دولية-مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مجلد(05) عدد(01) سنة:2021م.

#### رابعاً-المواقع والروابط الإلكترونية.

173- <https://www.arabnak.com>

174- الموقع الرسمي لبنك صفوة الإسلامي على الرابط:

<https://www.safwabank.com/ar>

175- <https://ar.wikipedia.org>

176- <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg11>

177- <https://www.skylineuniversity.ac.ae/ar/blog/fintech>

178- موقع اتحاد المصارف العربية، <https://uabonline.org>

179- <https://qafilah.com>

180- <https://hbrarabic.com>

- <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1605> -181  
915
- <https://www.a3malouna.com/almkalat/ma-hy-thdyat-alaaml-okyf-toajhha-17> -182
- <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/705> -183
- موقع معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردني: -184  
<https://learnerslead.ibs.edu.jo>
- <https://fr.linkedin.com> -185
- <http://syscode.ru> -186
- <https://iifa-aifi.org/ar/5192.html> -187
- <https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa> موقع دار الإفتاء المصرية -188
- <https://www.bbc.com/arabic/business-com> -189
- <https://www.aliftaa.jo/Research> دار الإفتاء بالأردن -190
- المجلس الإسلامي للإفتاء-بيت -191  
<https://www.fatawah.net/Fatawah/1369.aspx> المقدس
- <https://www.islamweb.net/ar/fatwa> موقع إسلام واب على الرابط: -192
- <https://iumsonline.org/ar>: الموقع الرسمي للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين -193
- <https://www.qib.com.qa/ar/news> -194
- <https://www.aljazeera.net> -195
- <https://islamonline.net> -196
- <https://search.mandumah.com> -197
- [https://doafeer.net/concept\\_cybercrimes](https://doafeer.net/concept_cybercrimes) -198

<https://lusailnews.net/article/business/banks> -199

<https://ncsa.gov.qa/ar> -200

<https://youtu.be/CqLaRRL2Gfs?si=gphNYTJA> -201

<https://cnnbusinessarabic.com/economy/50658/> -202

<https://moneybloomz.com> -203

<https://wam.ae/ar/details> -204

<https://www.eyefriyadh.com> -205

<https://www.idsc.gov> -206

<https://www.bahrainedb.com> -207

<https://assabeel.net> -208

<https://www.albaraka-bank.dz> -209

<https://www.alsalamalgeria.com> -210

<https://www.sawtalahrar.dz> -211

<https://www.elbilad.net> -212

<https://alemelahdaf.dz> -213

الموقع الرسمي لمصرف السلام - الجزائر - على الرابط: -214

<https://www.alsalamalgeria.com>

<https://www.aps.dz/ar/economie> -215

<https://www.eldjazaireldjadida.dz> -216

موقع مجمع الملك سلمان باللغة العربية، المستشار -217

<https://almustashar.ksaa.gov.sa/bank/2106> اللغوي

خامسا-مراجع أجنبية (اللغة الإنجليزية):

- 218-** ahmed belouafi ,vital issues for the jurisprudential-  
adaptation of cryptocurrencies ,*aqu journal of islamic  
economics*, vol. 3 no. 2 (dec. 2023)
- 219-** *bencherif meriem ,blockchain technology applications  
and challenges –bitcoin cryptocurrency model-* journal of  
the développements policies and the prospective studies. vol  
: 08 – n° : 01 – juan 2023
- 220-** dr. walaa magdy rezk- dr. mona abouttatta halim-  
financial technology (fintech) in the arab countries  
“challenges and opportunities” – l'egypte  
contemporaine july 2022 ( no. 547)
- 221-** nibrahim a. zeidy-the role of financial technology  
(fintech) in changing financial industry and increasing  
efficiency in the economy- special report- common market  
foreastern and southern africa.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ-ش	المقدمة.
14	الفصل التمهيدي: مدخل عام للتعريف بمصطلحات البحث الأساسية.
17	المبحث الأول: المصارف الإسلامية، مفهومها، نشأتها، خصائصها وأهدافها.
17	المطلب الأول: مفهوم الصيرفة والمصارف الإسلامية.
17	الفرع الأول: مفهوم الصيرفة.
17	أولاً- لغة.
18	ثانياً- اصطلاحاً.
19	ثالثاً- بيان العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.
19	الفرع الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية.
19	أولاً- مفهوم المصرف.
19	ثانياً- مفهوم المصرف الإسلامي.
22	المطلب الثاني: نبذة عن نشأة المصارف الإسلامية وتطورها.
22	الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية.

22	أولاً-نبذة عن نشأة المصارف والبنوك عبر التاريخ.
23	ثانياً-ظهور المصارف الإسلامية بصورتها الحديثة.
24	الفرع الثاني: تطوُّر المصارف الإسلامية.
24	أولاً-المراحل التي مرّت بها المصارف الإسلامية.
26	ثانياً-أسباب ظهور المصارف الإسلامية وعوامل تطوُّرها.
26	1- أسباب ظهور المصارف الإسلامية.
27	2- عوامل تطوُّر المصارف الإسلامية.
29	المطلب الثالث: خصائص المصارف الإسلامية وأهدافها.
29	الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية، والفرق بينها وبين البنوك الربويّة.
29	أولاً-أهمّ خصائص المصارف الإسلامية.
30	ثانياً-الفرق بين المصارف الإسلامية والبنوك الربويّة.
30	1- الفرق بين كلمة مصرف وكلمة بنك.
31	2- أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والبنوك الربويّة.
33	الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية.
33	أولاً-أهداف اقتصادية.
34	ثانياً-أهداف أخرى.

37	المبحث الثاني: التكنولوجيا الماليّة، مفهومها، نشأتها، خصائصها ومجالاتها.
37	المطلب الأوّل: مفهوم التكنولوجيا الماليّة وأهميتها.
37	الفرع الأوّل: مفهوم التكنولوجيا الماليّة.
37	أوّلاً-أصل المصطلح.
37	ثانياً-تعريف بعض الباحثين لمصطلح التكنولوجيا الماليّة.
38	ثالثاً-التعريف المختار.
39	الفرع الثاني: أهميّة التكنولوجيا الماليّة في القطاع المصرفيّ.
42	المطلب الثاني: نشأة التكنولوجيا الماليّة وتطوّرها.
42	الفرع الأوّل: التكنولوجيا الماليّة؛ نشأتها، وعوامل ظهورها.
42	أوّلاً-بُذرة تاريخيّة حول نشأة التكنولوجيا الماليّة.
43	ثانياً-عوامل ظهور التكنولوجيا الماليّة.
3	الفرع الثاني: تطوّر التكنولوجيا الماليّة.
43	أوّلاً-عوامل تطوّر التكنولوجيا الماليّة.
44	ثانياً-مراحل تطوّر التكنولوجيا الماليّة.
47	المطلب الثالث: خصائص التكنولوجيا الماليّة ومجالاتها.

47	الفرع الأول: خصائص التكنولوجيا المالية.
48	الفرع الثاني: مجالات وقطاعات التكنولوجيا المالية.
48	أولاً-قطاع المدفوعات وخدمات تحويل الأموال.
49	ثانياً-قطاع الاستثمار والادّخار.
49	ثالثاً-قطاع إدارة الثروات.
50	رابعاً-قطاع الودائع والاقتراض والتمويل.
50	خامساً-قطاع التأمينات.
53	المبحث الثالث: الرّقمنة، مفهومها، أهمّيّتها، خصائصها، مجالاتها.
53	المطلب الأول: مفهوم الرّقمنة والتحوّل الرّقميّ والفرق بينهما.
53	الفرع الأول: مفهوم الرّقمنة والتحوّل الرّقميّ.
53	أولاً-مفهوم الرّقمنة.
55	ثانياً-مفهوم التحوّل الرّقميّ.
57	الفرع الثاني: الفرق بين الرّقمنة والتحوّل الرّقميّ.
58	المطلب الثاني: أهميّة وفوائد التحوّل الرّقميّ، وخصائص الرّقمنة.
58	الفرع الأول: أهميّة وفوائد التحوّل الرّقميّ في القطاع المصرفيّ.

59	الفرع الثاني: خصائص الرقمنة.
61	المطلب الثالث: دوافع رقمنة القطاع المصرفي، وعلاقة الرقمنة بالتكنولوجيا المالية.
61	الفرع الأول: دوافع رقمنة القطاع المصرفي.
63	الفرع الثاني: العلاقة بين الرقمنة والتكنولوجيا المالية.
65	خلاصة الفصل التمهيدي.
66	الفصل الأول: الأحكام والضوابط الشرعية للتكنولوجيا المالية الرقمية.
69	المبحث الأول: التأصيل الشرعي للتكنولوجيا المالية الرقمية.
70	المطلب الأول: منهج التعامل مع القضايا والمعاملات المالية المعاصرة.
70	الفرع الأول: مفهوم المعاملات المالية.
71	الفرع الثاني: مفهوم القضايا والمعاملات المالية المعاصرة.
73	الفرع الثالث: منهجية دراسة وبحث القضايا المالية المعاصرة.
73	أولاً- أهم مراحل دراسة وبحث القضايا والنوازل المالية المعاصرة.
74	ثانياً- أبرز ضوابط الإفتاء في المعاملات المالية المعاصرة.
77	المطلب الثاني: مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء النصوص والقواعد والمقاصد الشرعية.
77	الفرع الأول: مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء النصوص الشرعية.

77	أولاً-مشروعية التكنولوجيا المالية في ضوء نصوص القرآن الكريم.
79	ثانياً-مشروعية التكنولوجيا المالية في ضوء نصوص السنة النبوية المطهرة.
81	الفرع الثاني: مشروعية التكنولوجيا المالية في ضوء القواعد الفقهية والمبادئ العامة للمعاملات المالية.
83	الفرع الثالث: مشروعية التكنولوجيا المالية الرقمية في ضوء المقاصد الشرعية والمصالح المرعية.
83	أولاً-أهمية النظر المقاصدي في الحكم على القضايا المالية المعاصرة.
84	ثانياً-التكنولوجيا المالية الرقمية وتحقيق مقصد حفظ المال.
84	1- بعض أوجه عناية الشريعة بمقصد حفظ المال.
86	2- مدى تحقق مقصد حفظ المال في التكنولوجيا المالية الرقمية.
86	3- خلاصة في بيان حكم التكنولوجيا المالية الرقمية.
88	المطلب الثالث: المنتجات المالية الرقمية، مفهوماً، والضوابط والمعايير الشرعية لابتكارها وتطويرها.
88	الفرع الأول: مفهوم المنتجات المالية الرقمية.
88	أولاً-تعريف بعض الباحثين للمنتجات المالية.
89	ثانياً-التعريف المختار.
89	الفرع الثاني: نماذج لأهم المنتجات المالية الرقمية.

91	الفرع الثالث: الضوابط والمعايير الشرعية لابتكار وتطوير المنتجات المالية الرقمية.
92	أولاً- مفهوم الابتكار في المالية الإسلامية.
93	ثانياً- مفهوم الضوابط والمعايير الشرعية لابتكار وتطوير المنتجات المالية.
93	ثالثاً: أهم الضوابط والمعايير الشرعية لابتكار وتطوير المنتجات المالية الرقمية.
98	المبحث الثاني: تقنية سلاسل الكتل، مفهومها، خصائصها، مخاطرها، وتطبيقاتها في المصرفية الإسلامية.
99	المطلب الأول: سلاسل الكتل، مفهومها، خصائصها، ومجالاتها.
99	الفرع الأول: مفهوم سلاسل الكتل، نشأتها، وآلية عملها.
99	أولاً- مفهوم تقنية سلاسل الكتل.
101	ثانياً- تاريخ نشأة وظهور تقنية سلاسل الكتل.
102	ثالثاً- مكونات تقنية سلاسل الكتل وآلية عملها.
105	الفرع الثاني: أهمية تقنية سلاسل الكتل وخصائصها.
105	أولاً- أهمية تقنية سلاسل الكتل.
106	ثانياً- خصائص تقنية سلاسل الكتل.
107	الفرع الثالث: أنواع تقنية سلاسل الكتل ومجالاتها.
107	أولاً- أنواع تقنية سلاسل الكتل.

108	ثانيًا-مجالات تقنية سلاسل الكتل وأهم تطبيقاتها.
110	المطلب الثاني: مزايا ومخاطر تقنية سلاسل الكتل على القطاع المالي والمصرفي.
110	الفرع الأول: مزايا تقنية سلاسل الكتل على القطاع المالي والمصرفي.
112	الفرع الثاني: تحديات ومخاطر تقنية سلاسل الكتل على القطاع المالي والمصرفي.
114	المطلب الثالث: تكنولوجيا سلاسل الكتل، مشروعيتها، مجالاتها، ودورها في تطوير المالية والمصرفية الإسلامية.
114	الفرع الأول: توظيف تكنولوجيا سلاسل الكتل في المالية والمصرفية الإسلامية في الميزان الشرعي.
116	الفرع الثاني: أهم مجالات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في المالية والمصرفية الإسلامية.
116	أولًا- مجال الزكاة.
117	ثانيًا- مجال الأوقاف.
117	ثالثًا- مجال التأمين التكافلي.
118	رابعًا- مجال إصدار الصكوك الإسلامية الذكية.
119	الفرع الثالث: دور تكنولوجيا سلاسل الكتل في تطوير أداء المصارف الإسلامية.
122	المبحث الثالث: العملات الرقمية، مفهومها، خصائصها، مخاطرها، والأحكام الشرعية المتعلقة بها.

123	المطلب الأول: العملات الرقمية المشفرة، مفهومها، نشأتها، أنواعها.
123	الفرع الأول: مفهوم العملات الرقمية المشفرة، أسماؤها، وأنواعها.
123	أولاً- مفهوم العملات الرقمية المشفرة.
125	ثانياً- أسماء العملات الرقمية وأنواعها.
127	الفرع الثاني: أسباب ظهور العملات الرقمية المشفرة، وتاريخ نشأتها.
127	أولاً- أبرز أسباب ظهور العملات الرقمية المشفرة.
128	ثانياً- نشأة العملات الرقمية المشفرة، وتاريخ ابتكارها.
129	الفرع الثالث: عدد العملات الرقمية المشفرة وأشهرها.
132	المطلب الثاني: العملات الرقمية المشفرة، خصائصها، ومزاياها، ومخاطرها على النظام المالي والمصرفي.
132	الفرع الأول: خصائص العملات الرقمية المشفرة.
134	الفرع الثاني: مزايا ومحاسن العملات الرقمية المشفرة.
135	الفرع الثالث: مخاطر العملات الرقمية المشفرة على النظام المالي والمصرفي.
138	المطلب الثالث: الأحكام والضوابط الشرعية للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة.
138	الفرع الأول: حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة وتداولها.
139	أولاً- عرض الأقوال في المسألة.

139	ثانيًا- ذكر أدلة الفريقين.
144	ثالثًا- القول المختار.
144	الفرع الثاني: الضوابط الشرعية لجواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.
146	الفرع الثالث: قرارات المجامع الفقهية، والهيئات الشرعية في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.
147	أولًا- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
148	ثانيًا- قرار لجنة الاجتهاد والفتوى بالاتحاد العالمي للعلماء المسلمين.
149	ثالثًا- فتوى دار الإفتاء المصرية.
150	رابعًا- البيان الحتامى لمركز التميز للبحوث والدراسات الاقتصادية.
152	خلاصة الفصل الأول.
153	الفصل الثاني: المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية، وإستراتيجية مواجهتها.
155	المبحث الأول: المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية في المجال الشرعي، وإستراتيجية مواجهتها.
157	المطلب الأول: المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالشرعية الإسلامية، والتقيّد بالضوابط والمعايير الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية.
157	الفرع الأول: المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالشرعية الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية.
158	أولًا- مفهوم التحديات لغة واصطلاحًا.

158	ثانياً- مفهوم تحديات الالتزام بالشرعية الإسلامية.
159	ثالثاً- أهمّ تحديات الالتزام بالشرعية الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية.
160	الفرع الثاني: المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية.
161	أولاً- مفهوم تحدي التزام المصارف الإسلامية بالضوابط والمعايير الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية.
161	ثانياً- أهمّ التحديات التي تواجه التزام المصارف الإسلامية بالضوابط والمعايير الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية.
163	المطلب الثاني: المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالرقابة الشرعية، ونقص الكفاءات والخبرات المؤهلة شرعياً في مجال التكنولوجيا المالية.
163	الفرع الأول: المصارف الإسلامية وتحدي الالتزام بالرقابة الشرعية في مجال التكنولوجيا المالية.
163	أولاً- مفهوم الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية.
164	ثانياً- أهمّ تحديات الالتزام بالرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية.
165	الفرع الثاني: المصارف الإسلامية وتحدي نقص الكفاءات والخبرات المؤهلة شرعياً في مجال التكنولوجيا المالية.
165	أولاً- مفهوم الكفاءات والخبرات المؤهلة.
165	ثانياً- أهمّ التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية فيما يتعلق بالكفاءات والخبرات المؤهلة شرعياً في مجال التكنولوجيا المالية.

167	المطلب الثالث: إستراتيجيات مقترحة على المصارف الإسلامية لمواجهة تحديات التكنولوجيا المالية في المجال الشرعيّ.
167	الفرع الأوّل: الإستراتيجيات المقترحة في جانب الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، والتقيّد بالضوابط والمعايير الشرعية.
167	أولاً- مفهوم الإستراتيجيات.
167	ثانياً- إستراتيجيات مقترحة في جانب الالتزام بالشريعة الإسلامية.
168	ثالثاً- إستراتيجيات مقترحة في جانب التقيّد بالضوابط والمعايير الشرعية.
169	الفرع الثاني: إستراتيجيات مقترحة في جانب الرقابة الشرعية ونقص الكفاءات والخبرات المؤهلة شرعياً.
169	أولاً- إستراتيجيات مقترحة في جانب الرقابة الشرعية.
170	ثانياً- إستراتيجيات مقترحة في جانب نقص الكفاءات والخبرات المؤهلة شرعياً.
174	المبحث الثاني: المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية الرقمية في المجال التقنيّ والأمنيّ، وإستراتيجيات مواجهتها.
175	المطلب الأوّل: التحديات التقنية والتكنولوجية التي تواجه المصارف الإسلامية.
175	الفرع الأوّل: مفهوم التحديات التقنية والتكنولوجية، وبيان أهمّ أسباب نشوئها.
175	أولاً- مفهوم التحديات التقنية والتكنولوجية.
176	ثانياً- أهمّ أسباب نشوء التحديات التقنية والتكنولوجية.

176	الفرع الثاني: أهمّ التحدّيات التّقنيّة والتكنولوجيّة التي تواجه المصارف الإسلاميّة.
178	المطلب الثاني: التحدّيات الأمنيّة والسّرانيّة التي تواجه المصارف الإسلاميّة.
178	الفرع الأوّل: المقصود بالتحدّيات الأمنيّة والسّرانيّة، وبيان أهمّ أشكال الجرائم الإلكترونيّة.
178	أوّلاً- مفهوم مصطلح السّرانيّة.
178	ثانياً- مفهوم التهديدات الأمنيّة والسّرانيّة، والغرض منها.
180	ثالثاً- أهمّ أشكال وطرق الجرائم الإلكترونيّة.
181	الفرع الثاني: أهمّ التحدّيات الأمنيّة والسّرانيّة التي تواجه المصارف الإسلاميّة.
183	المطلب الثالث: إستراتيجيّات مقترحة على المصارف الإسلاميّة لمواجهة التحدّيات التّقنيّة والأمنيّة.
183	الفرع الأوّل: إستراتيجيّات مقترحة على المصارف الإسلاميّة لمواجهة التحدّيات التّقنيّة والتكنولوجيّة.
184	الفرع الثاني: إستراتيجيّات مقترحة على المصارف الإسلاميّة لمواجهة التحدّيات الأمنيّة والسّرانيّة.
188	المبحث الثالث: المصارف الإسلاميّة وتحدّيات التكنولوجيا الماليّة الرقميّة في المجال القانونيّ، وإستراتيجية مواجهتها.
189	المطلب الأوّل: مفهوم التحدّيات القانونية التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة، وأسباب نشوئها.

189	الفرع الأول: مفهوم التحديّات القانونيّة التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة.
190	الفرع الثاني: أهمّ أسباب نشوء التحديّات القانونيّة التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة.
191	المطلب الثاني: أهمّ التحديّات القانونية التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة، وإستراتيجيّة مواجهتها.
191	الفرع الأوّل: أهمّ التحديّات القانونيّة التي تواجه المصارف الإسلاميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة.
192	الفرع الثاني: إستراتيجيّات مقترحة للمصارف الإسلاميّة لمواجهة التحديّات القانونيّة في مجال التكنولوجيا الماليّة.
195	خلاصة الفصل الثاني.
196	الفصل الثالث: التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة؛ تجارب رائدة ونماذج ناجحة.
199	المبحث الأوّل: التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، مفهومها، خصائصها، انتشارها ومجالاتها.
200	المطلب الأوّل: مفهوم التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة، وأهمّيّتها.
200	الفرع الأوّل: مفهوم التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة.
202	الفرع الثاني: أهميّة التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة.
203	المطلب الثاني: خصائص التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة والفرق بينها وبين التكنولوجيا الماليّة التقليديّة.
203	الفرع الأوّل: خصائص التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة.

204	الفرع الثاني: الفرق بين التكنولوجيا المالية الإسلامية وبين التكنولوجيا المالية التقليدية.
205	المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية الإسلامية، انتشارها، مجالاتها، وشركاتها.
205	الفرع الأول: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية وانتشارها.
206	أولاً- واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية وتوزيعها الجغرافي.
207	ثانياً- أكبر أسواق التكنولوجيا المالية الإسلامية.
209	الفرع الثاني: مجالات وقطاعات التكنولوجيا المالية الإسلامية.
212	الفرع الثالث: شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، مفهومها، أهم خدماتها، وأماكن تمركزها.
212	أولاً- شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، نشأتها، والفرق بينها وبين شركات التكنولوجيا المالية التقليدية.
213	ثانياً- أهم خدماتها وأماكن تمركزها
216	المبحث الثاني: عرض تجارب رائدة، ونماذج ناجحة في التكنولوجيا المالية الإسلامية.
217	المطلب الأول: تجربة تحالف ألكو البحرين في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية ALGO Bahrain
217	الفرع الأول: نبذة حول واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية، والتعريف بتحالف ألكو البحرين.
219	الفرع الثاني: أهداف تأسيس تحالف ألكو البحرين.

220	الفرع الثالث: بعض إنجازات ونجاحات تحالف ألكو البحرين التكنولوجية المالية الإسلامية.
220	أولاً-إنشاء أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وإفريقيا.
221	ثانياً-تأسيس المركز العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة.
223	المطلب الثاني: تجربة مصرف بيت التمويل الكويتي "بيتك" في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية Kuwait Finance House
223	الفرع الأول: نبذة حول واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في دولة الكويت، والتعريف بمصرف بيت التمويل الكويتي.
224	أولاً-نبذة حول واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في دولة الكويت.
225	ثانياً-التعريف بمصرف بيت التمويل الكويتي "بيتك".
227	الفرع الثاني: إستراتيجية بيت التمويل الكويتي "بيتك" في التحول نحو التكنولوجيا المالية الإسلامية.
229	الفرع الثالث: خدمات ونجاحات بيت التمويل الكويتي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.
229	أولاً-خدمات بيت التمويل الكويتي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.
231	ثانياً-نجاحات وجوائز بيت التمويل الكويتي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.
233	المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات المالية الإسلامية في التحول نحو التكنولوجيا المالية الرقمية؛ في ضوء التجربتين السابقتين.

233	الفرع الأول: عوامل سياسية وقانونية.
234	الفرع الثاني: عوامل شرعية ورقابية.
235	الفرع الثالث: عوامل تقنية وبشرية وإدارية.
238	المبحث الثالث: نظرة استشرافية حول مستقبل التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر.
239	المطلب الأول: واقع الصناعة المصرفية، والتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر.
239	الفرع الأول: نبذة حول واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.
239	أولاً- نشأة ومراحل تطوّر الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
242	ثانياً- أهمّ خدمات ومعاملات المصارف الإسلامية في الجزائر.
243	الفرع الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في البنوك العمومية، والمصارف الإسلامية في الجزائر.
243	أولاً- واقع التكنولوجيا المالية في المؤسسات، والبنوك العمومية في الجزائر.
247	ثانياً- واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر.
249	المطلب الثاني: تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر مع التحوّل الرقمي، والتكنولوجيا المالية.
249	الفرع الأول: نبذة حول تجربة بنك البركة في التحوّل نحو التكنولوجيا المالية الرقمية

250	الفرع الثاني: نبذة حول تجربة مصرف السلام في التحوّل نحو التكنولوجيا الماليّة الرقميّة.
254	المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، التحديات، وعوامل النهوض.
254	الفرع الأول: تحديات ومعوّقات التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في الجزائر.
256	الفرع الثاني: عوامل النهوض بالتكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة في الجزائر.
256	أولاً-عوامل شرعيّة وبشريّة.
256	ثانياً-عوامل قانونيّة.
257	ثالثاً-عوامل تقنيّة وإداريّة.
258	خلاصة الفصل الثالث.
260	الخاتمة.
265	الفهارس.
266	فهرس الآيات القرآنيّة.
270	فهرس الأحاديث النبويّة.
272	فهرس الجداول.
273	فهرس الأشكال.
274	فهرس المصادر والمراجع.

295	فهرس الموضوعات.
315	الملخصات (العربية-الإنجليزية-الفرنسية)

المخلصات

تناولت هذه الأطروحة موضوع المصارف الإسلامية وتحديات التكنولوجيا المالية والثورة الرقمية؛ من خلال أربعة جوانب؛ حُصِّص لكل جانب فصلٌ مستقل، الفصل التمهيدي تناول فيه الباحث الجانب المفاهيمي لموضوع الرسالة، وفي الفصل الأول تطرَّق للجانب الشرعي – وهو من أهم الجوانب – لهذا الموضوع؛ من خلال بيان الأحكام والضوابط الشرعية للتكنولوجيا المالية الرقمية، ثم انتقل للكلام على مشروعية التكنولوجيا المالية، ليختم هذا الفصل بذكر أهم الضوابط والمعايير الشرعية لابتكار المنتجات الرقمية، والفصل الثاني خصَّصه للكلام عن التحديات؛ فجمع الباحث أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية، وصنَّفها إلى: تحديات شرعية وقانونية وتقنية، مع أهم استراتيجيات ووسائل مواجهتها، وفي الفصل الثالث-والأخير- تناول الباحث الجانب الاستشرافي للموضوع؛ من خلال بيان واقع وآفاق التكنولوجيا المالية الإسلامية، و ذُكر بعض التجارب الناجحة في هذا المجال.

- الكلمات المفتاحية: المصارف، تحديات، التكنولوجيا، الرقمية، الإسلامية.

### Summary in English

This thesis addresses the topic of Islamic banks and the challenges of financial technology and the digital revolution through four aspects; each aspect is dedicated to an independent chapter. The introductory chapter discusses the conceptual aspect of the thesis topic, while the first chapter addresses the legal aspect—which is one of the most important aspects—by clarifying the legal rulings and regulations for digital financial technology. It then moves on to discuss the legitimacy of financial technology, concluding this chapter with the mention of the most important legal controls and standards for innovating digital products. The second chapter is dedicated to discussing the challenges; the researcher gathered the main challenges facing Islamic banks in the field of financial technology and classified them into: legal, regulatory, and technical challenges, along with the most important strategies and means to confront them. In the third and final chapter, the researcher addresses the prospective aspect of the topic by outlining the reality and prospects of Islamic financial technology, as well as mentioning some successful experiences in this field.

- Keywords: banks, challenges, technology, digital, Islamic

### Résumé en français

Cette thèse aborde le sujet des banques islamiques et des défis de la technologie financière et de la révolution numérique, à travers quatre aspects ; chaque aspect étant consacré à un chapitre indépendant. Le chapitre préliminaire traite de l'aspect conceptuel du sujet de la thèse, tandis que dans le premier chapitre, le chercheur aborde l'aspect juridique – qui est l'un des aspects les plus importants – de ce sujet, en exposant les règles et les normes juridiques de la technologie financière numérique. Il passe ensuite à la question de la légitimité de la technologie financière, pour conclure ce chapitre en mentionnant les principales normes et critères juridiques pour l'innovation de produits numériques. Le deuxième chapitre est consacré à la discussion des défis ; le chercheur a rassemblé les principaux défis auxquels sont confrontées les banques islamiques dans le domaine de la technologie financière, en les classant en défis juridiques, légaux et techniques, avec les principales stratégies et moyens pour y faire face. Dans le troisième et dernier chapitre, le chercheur aborde l'aspect prospectif du sujet, en exposant la réalité et les perspectives de la technologie financière islamique, ainsi qu'en mentionnant quelques expériences réussies dans ce domaine.

- Mots-clés : banques, défis, technologie, numérique, islamique.